

أمن اللبس في النحو العربي

دراسة في القرائن

أطروحة تقدم بها

بكر عبد الله خورشيد

إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة

في

اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حسن سليمان حسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ❁

أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ❁ وَأَنْ

اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا

إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ

وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ

يَوْمٍ كَبِيرٍ ❁ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ❁

صَافٍ اللَّهُ الْعَظِيمِ

فهرست الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	الباب الأول أمن اللبس / دراسة نظرية
٤	الفصل الأول : مدخل إلى الظاهرة
٥	المبحث الأول : أمن اللبس بين اللغة والاصطلاح
٥	اللبس لغة
٨	أمن اللبس اصطلاحاً
١٣	المبحث الثاني : أمن اللبس عند النحاة
١٣	أمن اللبس عند القدماء
٢٢	أمن اللبس عند المحدثين
٤٤	الفصل الثاني : قرائن أمن اللبس
٤٥	المبحث الأول : القرائن المعنوية
٤٥	أولاً- القرائن المعنوية الأساسية
٤٦	ثانياً- القرائن المعنوية الثانوية
٦٢	المبحث الثاني : القرائن اللفظية
٦٣	١- قرينة العلامة الإعرابية
٦٦	٢- قرينة الرتبة اللغوية
٧١	٣- قرينة التضام
٧٤	٤- قرينة المطابقة
٧٦	٥- قرينة الصيغة
٧٩	٦- قرينة الربط
٨٢	٧- قرينة الأداة
٨٥	٨- الاستدعاء الوظيفي
٨٦	٩- قرينة الوقف
٨٩	١٠- قرينة التنعيم
٩٤	المبحث الثالث : القرائن الحالية

١٠٦	الفصل الثالث : تضافر القرائن والترخص النحوي بها
١٠٧	المبحث الأول : تضافر القرائن النحوية
١١٨	المبحث الثاني : الترخص بالقرينة عند أمن اللبس
١٣٣	الباب الثاني أمن اللبس / دراسة تطبيقية
١٣٤	الفصل الأول : أمن اللبس في باب المبتدأ والخبر
١٣٥	١ - قرينة المعنى التقسيمي في تركيب المبتدأ والخبر
١٤٢	٢ - قرينة الإسناد في تركيب المبتدأ والخبر
١٥٠	٣ - قرينة الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر
١٦٠	٤ - قرينة التعيين في تركيب المبتدأ والخبر
١٦٩	٥ - قرينة التضام في تركيب المبتدأ والخبر
١٨٠	٦ - قرينة المطابقة في تركيب المبتدأ والخبر
١٨٦	الفصل الثاني : امن اللبس في باب الفاعل
١٨٨	١ - قرينة المعنى التقسيمي في تركيب الفاعل
١٩٠	٢ - قرينة الإسناد في تركيب المبتدأ والخبر
١٩٤	٣ - قرينة الرتبة في تركيب الفاعل
٢٠٢	٤ - قرينة التضام في تركيب الفاعل
٢٠٤	٥ - قرينة المطابقة في تركيب الفاعل
٢٠٦	٦ - قرينة العلامة الإعرابية في تركيب الفاعل
٢٠٩	الفصل الثالث : امن اللبس في باب النائب عن الفاعل
٢١٠	١ - قرينة الإسناد في تركيب النائب عن الفاعل
٢١٦	٢ - قرينة الرتبة في تركيب النائب عن الفاعل
٢١٩	٣ - قرينة التضام في تركيب النائب عن الفاعل
٢٢١	٤ - قرينة صيغة الفعل في تركيب النائب عن الفاعل
٢٢٧	٥ - قرينة العلامة الإعرابية في تركيب النائب عن الفاعل
٢٣٠	الخاتمة
٢٣٤	قائمة المصادر والمراجع
٢٤٥	الملخص باللغة الانكليزية

" إن كلام العرب يصحّ بعضه بعضا ويرتبط أوله بآخره ، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه "

أبو الطيب اللغوي

الأضداد : ١٣١

" وإذا سلمنا بان الإفادة هي المطلب الأول لاستعمال اللغة في أغراض الاتصال ،
أدركنا أن أمن اللبس هو أعلى ما تحرص عليه اللغة ، وفهمنا لماذا جاءت عبارة ابن مالك
حيث يقول : وان بِشكْلِ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَّب "

تمام حسان

البيان في روائع القرآن : ٢ / ٧٦

" فالالتباس ممنوع أبداً لمُنَافَاةِ القَصْدِ مِنْ وَضْعِ اللُّغَةِ "

رشيد بلحبيب

امن اللبس ومراتب الالفاظ : ٢ .

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، قيماً، والصلاة والسلام على خير خلقه، محمد، أفصح من نطق الكليم، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه أجمعين... وبعد :

فالنَّاطِرُ في أيّما كتاب نحويّ ولا سيّما ألفية ابن مالك وشروحها يجدُّ عباراتٍ من مثل (إذا أمن اللبس) و (عند أمن اللبس) و (مع أمن اللبس) و (وإن يشكّل خيف لبسٍ يُجتنب) وغيرها من التعبيرات التي تؤدّن بأنّ انتهاكا أو انحرافا أو انزياحا أو خروجا ما جائز له أن يقع أو يمارس على النص في الموضع المشار إليه دونما أن يؤثر ذلك على المعنى؛ لأنه في الحقيقة واضح أو مفهوم بالقرائن الدالة عليه. وليس أدلُّ على ذلك من تركهم تلك النصوص من دون تأويل، فليس القصد من إطلاقهم هذه التعبيرات ردّ تلك النصوص إلى قواعد المنتهكة أو المنزاحة عنها بتأويلها بما يتلاءم وروح القاعدة، بل الإشارة إلى سلامة النصوص وسلامة المعاني المحمّولة عليها، وبذلك حافظوا أو حافظت هذه التعبيرات على القواعد متوجهة بهيئة، والنصوص مشرقة مصانئة دون مساس بكرامتها فلم توصف بالشذوذ أو الندرية أو عدم القياس.

ولمّا كانت الظاهرة تشكّل ملحظاً مهماً وجوهياً في عمل النحاة وهم يؤصلون ويقعدون وينظرون لهيكل الكلام العربيّ وقواعده، بالنظر إلى كونها من أساسيات المعنى وجانباً من أهم جوانبه التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في أيّما محاولة تروم وصف الظاهرة اللغوية والكشف عن المعنى، كان ((أمن اللبس في النحو العربي، دراسة في القرائن)) عنواناً لهذه الأطروحة.

أمّا لماذا النحو فلأنّ النظم هو معرفة معاني النحو، وترتيب ذلك في التأليف بحسب المقاصد الكامنة في النفس، أمّا لماذا القرائن فلأنّها أداة أمن اللبس ومنسأته التي بها يقوم وعليها ينهض، ومن وظيفتها انطلق البحث في إبراز العلاقة الرابطة بين معنى التركيب والقاعدة النحوية، فهي إذ تُعين على أمن اللبس في الكلام دائماً، تكون آلة المتكلم في التعبير عن المعاني والمقاصد وصوغ العبارة سليمةً صحيحةً واضحةً من غير لبس، وعدة المخاطب وواسطته في الوصول والوقوف على معاني تلك العبارات والصيغ.

من هنا فإنّ وظيفة القرينة في مجال أمن اللبس تعدّ — من الوجهة النحوية والدلالية — وظيفة مزدوجة، لأنّها تُعين وتعاون كلاً من المتكلم والمخاطب على الأداء والتلقّي السليمين، ومن ثمّ فإنّ العملية التواصلية بينهما ستكون — حتماً — عملية ناجحة.

ولأجل أن تتضح الفكرة سعت الدراسة إلى التعريف بالقرائن وتعدادها وبيان أسهامتها في ظاهرة تصافر القرائن والترخص النحويّ بها قبل أن تتخذ من المرفوعات حقلاً تطبيقياً لها.

وعلى أساس ما تقدّم انبنت الرسالة على باين ، الأول نظري ، والثاني تطبيقي ، سبقتهما مقدمة وأردفتهم خاتمة ، أجملت أهم نتائج البحث .

أما الباب الأول فقد اشتمل على فصول ثلاثة ، تناول الأول ، التعريف بالظاهرة من حيث المعنى اللغوي والاصطلاحي وشيوعه عند النحاة ، في القديم والحديث .

وتناول الفصل الثاني قرائن أمن اللبس ، وهي في مجملها ثلاثة أنواع ، معنوية ولفظية وحالية ، أنفرد كل منها بمبحث خاص . ولما كانت القرينة - كما أسلفنا - هي الأساس الذي يُعِينُ على أمن اللبس في الكلام دائماً ، فقد توسّعت مباحث هذا الفصل - بسبب من ذلك - قليلاً عما عليه الحال في الفصلين الآخرين .

أما الفصل الثالث فقد تضمن حديثاً عن تضافر القرائن والترخص النحوي بها ، أما التضافر فهو يعني أن القرينة الواحدة لا يمكن لها أن تكشف عن المعنى دون أن تتأزر مع باقي القرائن في إنتاج الدلالة ، وهي إذ تتضافر مع أخواتها وتسهم في وضوح المعنى فتكون قرينة مميزة فيه ، يمكن لها أيضاً أن تكون نافلة زائدة على المعنى فيترخص بها في الكلام ، وهذا ما تناولناه في مبحث الترخص في القرينة عند أمن اللبس .

أما الباب الثاني فقد جاء تطبيقاً لما سبق ، واشتمل على الفصول الآتية :

١ - أمن اللبس في باب المبتدأ والخبر .

٢ - أمن اللبس في باب الفاعل .

٣ - أمن اللبس في باب النائب عن الفاعل .

ومثلما كان حال الفصل الثاني من الدراسة النظرية من حيث السعة والشمول كان حال الفصل الأول من الدراسة التطبيقية ، والسبب في ذلك يعود إلى أن مسائل المبتدأ والخبر أوسع تتاولاً وشمولاً في كتب النحاة من مسائل الفاعل والنائب عنه ، فهما في الواقع يتكاملان . ولذا جاء الحديث عن مجموعهما بقدر ما جاء الحديث عن المبتدأ والخبر .

أما المنهج الذي اعتمده البحث فقد جاء مزيجاً من المنهج الوصفي والتحويلي والمعيارى ، كل بحسبٍ مُعطياته ووفق ما تمليه حاجة البحث .

ولا غرو بعد هذا أن تكون مبادئ الدكتور تمام حسان في الظاهرة ، والمبثوثة في ثنايا كتبه وأبحاثه هي الأساس الذي استقى منه الباحث أفكاره وخططه ومعالجاته في العرض والتحليل ؛ لأنها الأصل في هذا المجال ، فضلاً عن الدراسات اللاحقة ، مشفوعة كلها بالنظر العلمي الدقيق إلى كتب التراث التي كانت الأساس الذي يُعَايِنُهُ الباحث في كل ما يطرح ويُناقش ويُحاور .

وبعد فالباحث إذ يقدم اليوم بحثه هذا يعترف بالفضل لكل من الدكتور نهاد الموسى
وعبد الفتاح الحموز لما أبدياه من مشورة علمية رصينة في اختيار الموضوع. كما
يشكر لجنة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية التي أجازت الموضوع ومنحت الباحث الثقة
في الاختيار

أما الرجل الذي كان يقف وراء هذا العمل ، يَرْقُبُهُ بِنَظَرَاتِهِ الثَّاقِبَةِ تَارَةً ، وتارةً يَنْفَحَصُهُ
وَأُخْرَى يُصَحِّحُهُ وَيُنَقِّحُهُ وَيُطِيلُ صَبْرًا مَعَ صَاحِبِهِ ، فَهُوَ بِلا شَكِّ قَسِيمِ الطَّالِبِ فِي السَّرَّاءِ
وَالضَّرَّاءِ وَيَسْتَحِقُّ مِنْهُ كَبِيرَ امْتِنَانٍ وَمَزِيدَ عِرْفَانٍ ، فَالشُّكْرُ كُلُّهُ لِأَسْتَاذِي الدُّكْتُورِ حَسَنِ
سَلِيمَانَ ، كَمَا أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ سَاعَدَ وَسَانَدَ وَأَسْهَمَ فِي انْجَاذِ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةِ ...

والله ولي التوفيق .

الباحث

البَابُ الْأَوَّلُ

أَمْنُ اللَّبْسِ : دراسة نظرية

الفصل الأول : في عتبات الظاهرة .

الفصل الثاني : قرائن أمن اللبس .

الفصل الثالث : تضافر القرائن والترخص النحوي بها .

الفصل الأول

مدخل إلى الظاهرة

المبحث الأول : أمن اللبس بين اللغة والاصطلاح

- اللبس لغةً .
- أمن اللبس اصطلاحاً .

المبحث الثاني : أمن اللبس عند النحاة :

- أمن اللبس عند القدماء .
- أمن اللبس عند المحدثين .

المبحث الأول

أمن اللبس بين اللغة والإصطلاح

اللبس لغة :

(لبس) اللام والباء والسين أصل صحيح واحد عند ابن فارس، يدل على مخالطة ومداخلة من ذلك : لبست الثوب ألبسه، وهو الأصل ومنه تتفرع الفروع^(١). فاللبس بالفتح : الخلط وهو مصدر قولك : لبست عليه الأمر، ألبسه، يقال : لبست الأمر ألبسه إذا خلطت بعضه ببعض، ومنه قوله تعالى : ﴿... أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾^(٢) أي يجعلكم فريقاً مختلفين^(٣). واللبس واللبس اختلاط الأمر : يقال لبس عليه الأمر يُلبسه لبساً ، فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، وفي رأيه لبسٌ ، أي اختلاط، والتبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه^(٤). ولبس الحق بالباطل، ولابس عمل كذا، أو التبس به وتلبس، ولابست فلاناً حتى عرفت دخلته، خالطته^(٥) قال تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٦) . وقال : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٧) . أي لا تجعلوا الحق ملبساً بباطلكم الذي تكتُمونه^(٨). وفيه لبس ولبسة، أي التباس ، وفي التنزيل العزيز : ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾^(٩). يقال : لبست الأمر على القوم ألبسه لبساً. إذا شبهته عليهم وجعلته مُشكلاً. ومن أمثالهم :

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة : ٢٣٠ / ٥ .

(٢) الأنعام : ٦٥ .

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة " لبس " : ٣ / ٣٣٥ .

(٤) م . ن : ٣ / ٣٣٥ .

(٥) ينظر : أساس البلاغة : ٥٥٧ .

(٦) البقرة : ٤٢ .

(٧) آل عمران : ٧١ .

(٨) الكشاف : ١ / ٦٣٢ .

(٩) الأنعام : ٩ .

أَعْرَضَ ثَوْبَ الْمَلْبَسِ^(١) : إِذَا سَأَلْتَهُ عَنْ أَمْرٍ فَلَمْ يُبَيِّنْهُ لَكَ. وَفِي الْحَدِيثِ لُبْسُهُ بِالضَّمِّ، أَيْ شَبَّهَ لَيْسَ بَوَاضِحٍ^(٢) .

وَاللُّبْسُ : خَلَطَ الْأُمُورَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ^(٣)، وَاللَّبْسُ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ. وَلِبَاسٌ كُلُّ شَيْءٍ : غَشَاؤُهُ، وَلِبَاسُ الرَّجُلِ، امْرَأَتُهُ وَزَوْجُهَا لِبَاسِهَا، قَالَ تَعَالَى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾^(٤) أَيْ مِثْلَ اللِّبَاسِ، وَاللَّبَسَتِ الْأَرْضُ، غَطَّاهَا النَّبَاتُ، وَاللَّبَسَتِ الشَّيْءُ بِالْأَلْفِ إِذَا غَطَّيْتَهُ. يُقَالُ : اللَّبَسَتِ السَّمَاءُ السَّحَابُ : إِذَا غَطَّاهَا وَالتَّبَسَّ بِبِ الْأَمْرِ : اخْتَلَطَ وَتَعَلَّقَ^(٥).
وَمِنْ كُلِّ الَّذِي تَقْدِمُ نَخْرَجُ بِالْمَعَانِي الْأَتِيَةِ لِلْبَسِ :-

١ - الْأَصْلُ فِي (لَبَسَ) الْمَخَالَطَةُ وَالْمَدَاخِلَةُ، كَمَا قَالَ ابْنُ فَارَسٍ وَمِنْهُ لَبَسَتِ الثَّوْبُ، وَقَدْ تَفَرَّعَتْ مِنْهُ الْفُرُوعُ، فَاللباسُ كُلُّ مَا يُلبَسُ فَيُخَالِطُ الْجِسْمَ وَيُدَاخِلُهُ، وَلُبْسُ الْكَعْبَةِ مَا عَلَيْهَا مِنْ لِبَاسٍ وَلُبْسُ الْهُودِجِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابٍ، وَاللَّبُوسُ الثِّيَابُ وَالسَّلَاحُ، وَاللَّبَسَةُ : حَالَةٌ مِنْ حَالَاتِ اللَّبْسِ، وَالْمَلْبَسُ . كَاللِّبَاسِ، وَالْمَلْبَسُ الَّذِي يُلبَسُكَ وَيَجَلِّكَ، وَالتَّلْبِيسُ كَالْتَدْلِيسِ وَالتَّخْلِيطِ وَهَكَذَا^(٦) ...

٢ - كُلُّ أَمْرٍ خَالَطَ غَيْرَهُ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

٣ - كُلُّ أَمْرٍ لَمْ تَسْتَبِنْ جِهَتَهُ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

٤ - كُلُّ أَمْرٍ أَشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

٥ - كُلُّ أَمْرٍ لَمْ يَتَضَحَّ لَكَ قَصْدَهُ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

٦ - كُلُّ أَمْرٍ لَمْ تَعْرِفْ دِخْلَتَهُ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

٧ - كُلُّ أَمْرٍ أَشْكَلَ عَلَيْكَ فَهُوَ مَلْبَسٌ.

فَاللُّبْسُ كُلُّ مَا نَتَجَّ عَنْ تَعَلُّقِ شَيْءٍ بِآخَرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَخَالَطَةِ أَوْ الْمَدَاخِلَةِ أَوْ التَّغْطِيَةِ أَوْ التَّغْشِيَةِ أَوْ التَّعْمِيَةِ حَتَّى لَا تَعْرِفَ جِهَتَهُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. أَمَا فِي الْأَصْطِلَاحِ فَاللبسُ هُوَ : ((احْتِمَالُ اللَّفْظِ أَوْ الْعِبَارَةِ لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى دُونَ أَنْ تَكُونَ الْغَلْبَةُ لِمَعْنَى عَلَى آخِرٍ))^(٧)، وَهُوَ فِي

(١) فِي تَهْذِيبِ اللَّغَةِ : ٤٦٥/١ . اعْرَضَ ثَوْبَ الْمَلْبَسِ ، يُضْرِبُ هَذَا الْمَثَلُ لِمَنْ اتَّسَعَتْ قِرْفَتُهُ ، أَيْ كَثُرَ مَنْ يَتَّبِعُهُ فِيمَا سَرَقَهُ . وَالْمَلْبَسُ الْمَغْطَى ، وَهُوَ الْمَتَمِّمُ ، وَالْقِرْفَةُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ التَّهْمَةُ . مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ٢٠/٢ .

(٢) يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ : ٣ / ٣٣٥ . وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ : ٥٥٧ .

(٣) يَنْظُرُ : الْعَيْنُ : ٧ / ٢٦٢ .

(٤) الْبَقْرَةُ : ١٨٧ .

(٥) يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ : ٣ / ٣٣٥ .

(٦) م . ن . ٣ .

(٧) قَامُوسُ الْمَصْطَلِحَاتِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْأَدْبِيَّةِ : ٧٨ .

اللغة والأدب تعدد احتمالات المعنى دون قرينه تُعين أحد الاحتمالات أو ترجّحه^(١). أما في النحو فهو ((غموض معاني الألفاظ والتراكيب، وصعوبة فهم المقصود منها مما يؤدي إلى خروج المتكلم أحياناً عن المقاييس المألوفة في العربية إلى مقاييس أخرى تخلّصاً من هذا الغموض))^(٢) هذا التخلص أصبح - فيما بعد - علّة نحوية وصرفية تبرر خروج النص عن القاعدة ؛ لأنّ غرض المتكلم إزالة اللبس والغموض، إذ كانت العرب بدافع الحرص على الإبانة والوضوح تتحاشى الخلط بين المعاني المختلفة^(٣). مثال ذلك كسرهم اللام الجارة مع الاسم الظاهر خوفاً من اللبس بلام الابتداء يقول ابن يعيش : ((وأعلم إن أصل هذه اللام ان تكون مفتوحة مع المضمّر ... وإنما كُسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول : إنّ هذا لزيدٌ، إذا أردت أنه هو، وإنّ هذا لزيد، إذا أردت أنه يملكه، فإن قيل الإعرابُ يفصل بينهما، إذ بخفض ما بعد لام الملك يُعلّم أنه مملوك، وبرفع ما بعد لام التأكيد يُعلّم أنه هو، قيل لا اعتداد بفضلها فإنه قد يزول في الوقف ، فيبقى الإلباس إلى حين الوصل فأرادوا الفصل بينهما في جميع الأحوال مع أن في الأسماء ما هو غير مُعرب وفيها ما هو معرب غير أنه يتعذرُ ظهور الأعراب في لامه لاعتلاله وذلك قولك: إنّ زيدا لهذا — (هذا) مبني لا أعراب فيه فلو لا كسر اللام وفتحها لما عرف الغرض، وللتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب ، ولذلك تقول : إن الغلام لعيسى، إذا أردت أنه هو، وإنّ الغلام لعيسى، إذا أردت أنه يملكه، فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبداً لما ذكرناه من إرادة الفرق))^(٤) وهكذا فإنه إذا لم تكن ثمة قرينة من لفظ أو معنى، أو حال تعين أحد المعاني المحتملة، فذلك هو اللبس^(٥) واللغات كلّها عرضة له، وليست العربية بدعاً بينها، وفيما يأتي عرض لنماذج من اللبس في العربية^(٦) :

- ١ - كلما قال النحوي فيها (اعرابان) أو (وجهان) أو (قولان) فهو يعني بقوله : أن فيها لبساً؛ لأن من حق التركيب أن يكون له إعراب واحد ووجه واحد وقول واحد.
- ٢ - مناسبة الوصف للمضاف والمضاف إليه في وقت معاً. نحو : كنتُ أقرأ في دار الكتب المصرية، فلا يعلم (المصرية) للدار أم للكتب ؟
- ٣ - مناسبة التركيب الخبري للدعاء، نحو : بارك الله فيك.
- ٤ - قد يتشابه العطف والمعية نحو : أهوى السباحة وفصل الصيف.

(١) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٣٦٠.

(٢) علّة أمن اللبس في اللغة العربية (ر. م) : ٣ .

(٣) م . ن . ٣ : .

(٤) شرح المفصل : ٢٦ / ٨ .

(٥) من خصائص العربية : (بحث) : ٤٢ - ٤٣ .

(٦) م . ن . ٤٣ ، و : مقالات في اللغة والأدب ٣٦٠ وما بعدها.

- ٥ - وقد تشبّه إضافة المصدر إلى فاعله بإضافته إلى مفعوله، نحو : زيارة الأصدقاء تسعد النفس، إذ لا يعلم ما إذا كان الأصدقاء زائرين أو مزورين.
- ٦ - تشابه الاستئناف ومقول القول، نحو : لا تصدق قوله انه لا يستطيع لك شيئاً.
- ٧ - تشابه التابع والخبر نحو: هذا الأمر المرجو. فالمعنى يحتمل : هذا هو الأمر المرجو كما يحتمل : هذا الأمر هو المرجو ويحتمل أيضاً أنّ كل ذلك المذكور مبتدأ بحاجة إلى خبر.
- ٨ - قد يحتمل المصدر المفرد النسبة إلى الفاعل أو المفعول، نحو : أنت أولى بالإنصاف.
- ٩ - مناسبة الضمير لأنّ يعود على أكثر من مرجع في الجملة نحو : رجا التلميذ الأستاذ أن يقرأ الدرس.
- ١٠ - مناسبة أكثر من عنصر في الجملة لأن يكون صاحب الحال، نحو : لَقِيْتَهُ مَصْعَدًا منحدراً، وتركته مقتنعاً برأيه.
- ١١ - مناسبة المعطوف بعد التركيب الإضافي للعطف على المضاف أو المضاف إليه نحو: زرت أبناء زيد وعمرو.
- ١٢ - قد ينتسب المفعول الثاني لـ (رأى) بالمفعول المطلق أو نائبه، نحو : رأيت أصدقائي قليلاً، فهذا صالح لأنّ يجعل الأصدقاء قليلين ، ولأنّ يجعل الرؤية قليلة.
- ١٣ - تعدد المعنى الوظيفي للأداة والصيغة نحو : ما أسعدك هذه الليلة، فهذا صالح للاستفهام والتعجب.
- ١٤ - قد يصلح الاسم المجرور لأكثر من متعلق في الجملة نحو : اشتريت مزرعة لزيد.
- ١٥ - قد يلتبس العطف بالقسم نحو : والله العظيم وكتابه الكريم.
- ١٦ - تعدد احتمالات حرف الجر المحذوف ، نحو : رغب زيدٌ أن يغني، فلا يعلم رغب (في) أو (عن) أن يغني ... وغيره من المواضع كثير^(١).

أمن اللبس اصطلاحاً :

- مما سبق نستطيع أن نخرج بمفهومات كثيرة للظاهرة يُشكّل مجموعها، المعنى العام للمصطلح، فأمن اللبس هو :
- علة نحوية معتبرة^(١) ، تعدُّ أصل العلل؛ لأنّ الكلام إنما وضع للفائدة، فهي الأصل واللبس عارض عليها، ولعل أهميتها تكمن هنا؛ لأنه يُعزّلُ بها للتفريق بين الأبنية والتراكيب التي يُخاف لبسها^(٢).

(١) ينظر : الجملة العربية والمعنى: ٨٣-٩٩. وفيها عقد الدكتور فاضل صالح السامرائي ثلاثة مباحث عن الجمل المتعددة المعنى والمتضادة والمختلفة في الدلالة ، وبين أسباب اللبس فيها .

- ظاهرة لغوية تعني استغناء المعنى بالقرائن المتوافرة عن غيره.
- ظاهرة لغوية تعني استقلال المعنى بالحد الأدنى من القرائن.
- ظاهرة لغوية تعني تجرد المعنى من القرائن الزائدة.
- فسحة من الانزياح تسمح للمعنى بالانفلات بعيداً عن القواعد.
- انكشاف المعنى بالقرائن المانعة من الوقوع في غيره.
- تحرر المعنى من سلطة القواعد.

فالقرينة هي المرتكز الذي تقوم عليه الظاهرة وهي تعني لغةً : كل ما يدلُّ على المراد أو المقصود^(٣). أما في الاصطلاح فهي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخّض المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه^(٤). وهي على ثلاثة أنواع، لفظية و معنوية وحالية^(٥). وقد استخدم النحاة مصطلح القرينة جنباً إلى جنب مع مصطلح الدليل، الذي هو : ما يلزمُ العِلْمُ به، العِلْمُ بشيءٍ آخر^(٦)، فمن قواعدهم : لا حذف إلا بدليل. أي بقرينة تدل على المحذوف. يقول ابن مالك^(٧) :

وَحَدَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَاعٌ وَفِي سِوَاهِ لِـدَلِيلٍ مُتَّسِعٌ

أي يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد إذا دلَّ عليه دليل أو قرينة، نحو:
سِيرَ زَيْدٍ، لمن قال، أَي سِيرِ سِرْتِ؟ وضربتين. لمن قال. كم ضربتَ زيداً؟ لأن التقدير سِرْتِ سِيرِ زَيْدٍ، وضربتهُ ضَرْبَتَيْنِ^(٨).

والقرينة في كليهما، سبق الذكر؛ لأن الفعل قد ذكر أولاً في السؤال فاستغني عنه آخراً في الجواب، ومثله قوله^(٩) :

وَفِي جَوَابِ : كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنَفٌ فزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

وهكذا فإن الوظيفة الأساسية للقرينة في الكلام هي حفظ المعنى من اللبس^(١). ولا يعني هذا أنها تكون قادرة على أداء وظيفتها هذه دون تضافر بقية القرائن معها، لأنَّ ذلك مستحيل

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٤.

(٢) ينظر : علّة أمن اللبس في اللغة العربية : ٩.

(٣) ينظر : الكليات : ٥٢٢ .

(٤) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٨٦.

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٠.

(٦) ينظر : التعريفات : ٨٩.

(٧) شرح ابن عقيل : ٥٦٣/١ .

(٨) ينظر : م . ن . ١ : ٥٦٣.

(٩) م . ن . ١ : ٢٤٤.

عقلاً، ولكن يحدث أحياناً أن تقوم هذه القرينة فيصلاً بين معنيين متداخلين أو متشابهين، فينأى بأحدهما بعيداً عن الآخر حتى ليكون دليلاً عليه يميزه عن غيره، ويمكن تسمية هذه القرينة بالقرينة المميّزة للمعنى، أو الفصل، أو كما سماها النحاة فرقاً^(٢).

ولما كانت المعاني كثيرة لا تحصى على رأي الجرجاني^(٣) وكانت الألفاظ محدودة. كان من البديهي أن تلتبس المعاني بعضها ببعض، وتزداد احتمالية ترشيح أحدهما على الآخر فكان لزاماً على واضع اللغة أو المتكلم بها أن يتبع سُبلاً تقي المعاني من الخلط والغموض والإبهام، فكانت القرائن الدالة عليه، وإلا التبس بغيره أو كان غامضاً واللغة تقوم على الإبانة والوضوح لا على الإبهام والغموض. بمعنى أن أي معنى ليس بمنأى عن اللبس ما لم يعتمد قرائن تحفظه وتبيّنه، وتكشف عنه.

وعلى هذا اتخذت اللغات جميعاً قرائن تساعد أبناءها على التعبير عن المعاني دون لبس. فإذا ما أشكل معنى من المعاني بأخر قريب قامت قرينة على التمييز بينهما بحيث تحفظ استقلال كل معنى عن الآخر. وعلى هذا الأساس بنى النحاة قواعدهم على مجموعة قرائن استنبطوها من استقراء كلام العرب وسوروا بها بحيث لا يقع الخلط بينها وفسروا بها كثيراً من الظواهر.

فكل معنى من معاني النحو محاط بمجموعة قرائن، دالة عليه، ومانعة من أن يدخل هو في غيره، أو يدخل غيره فيه. فإذا ما التبس معنيان أو أكثر فزعوا إلى قرينة يفرّقوا بينهما وعللوا ذلك بأمن اللبس.

فأمن اللبس ظاهرة نحوية استعان بها النحاة في تفسير كثير من الظواهر النحوية والصرفية واللغوية التي لا تتساق مع القواعد المنصوص عليها.

وخلاصة الأمر - كما قلنا - أن اللبس ظاهرة لغوية تشتمل عليها كل اللغات حتى عُدَّ في النقد الأدبي الانكليزي الحديث سمة لا مفرّ منها بل جوهرية في الكلام^(٤). فقد يوجد لدى كبار المبرزين من الأدباء واللغويين لا يسلم منه أحد وإن بالغ في التوقي والحذر، غير أن القرآن الكريم وهو أسمى نصّ عربي. يرصد من القرائن الحالية التي تتمثل في أسباب النزول، ومن القرائن المقالية التي تتمثل في تراكيب النصّ وفي الآيات التي تفسر آيات أخرى. ما

(١) ينظر: القرائن المعنوية في النحو العربي (ر. د): ١٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٨.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٣ - ٦٤.

(٤) ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: ١٧٤.

يحولُ بين اللبس وسياقه الكريم^(١) ، وفيما يأتي نماذج من أساليب القرآن الكريم في أمنِ لبسِ بعضِ التراكيب السابقة :

أ- التركيب رقم " ١٣ " التباس الاستفهام بالتعجب^(٢) ، ومثاله في القرآن الكريم : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى ﴾^(٣). ولكن القرآن أمن اللبس بإيراد الجواب ﴿ قَالَ هُمْ أَوْلَاءَ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴾^(٤) وهو الذي جعل " ما " استفهامية ونفى عنها معنى التعجب^(٥) .

ب- التركيب رقم " ١٢ " التباس المفعول الثاني " لرأى " بالمفعول المطلق^(٦) ، ومثاله في القرآن الكريم ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾^(٧) إذ يحتمل أن تكون الكثرة للدعاء أو للثبور، ويذهب بالاحتمال الأول قوله تعالى " واحداً" ، لأنَّ المقابلة بين واحد وكثير تجعل الكثرة للثبور، ويؤمن لبس التركيب بذلك^(٨) .

ج- التركيب رقم " ٦ " التباس مقول القول بالقول^(٩) . ومثاله في القرآن الكريم ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(١٠) . إذ تستبعد القرينة الحالية المتمثلة في السيرة النبوية أن تكون جملة ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ مقول القول؛ لأننا نعلم انهم لم يقولوا ذلك، ومن هنا يكون المعنى نصاً في الاستئناف^(١١) .

د- تعدد احتمالات العطف، ومثاله في القرآن الكريم : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١٢) . إذ لا يمنع مانع

(١) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٣٦٢ .

(٢) ينظر : ص : ٨ .

(٣) طه : ٨٣ .

(٤) طه : ٨٤ .

(٥) ينظر : من خصائص العربية : ٤٤ ، ومقالات في اللغة والأدب : ٣٦٣ .

(٦) ص : ٨ .

(٧) الفرقان : ١٤ .

(٨) ينظر : من خصائص العربية : ٤٤ .

(٩) ينظر : ص

(١٠) يونس : ٦٥ .

(١١) ينظر : من خصائص العربية : ٤٤ . ومقالات في اللغة والأدب : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(١٢) آل عمران : ١٨ .

نحوي من عطف الملائكة وأولو العلم على لفظ الجلالة فيكونوا شهوداً معه، أو على ضميره "هو" فيكونوا آلهة معه، تعالى الله عن ذلك، والقرينة على المعنى الأول أمران^(١):

أ - الحال المفردة " قائماً بالقسط " .

ب- قوله بعد ذلك " لا اله إلا هو " .

وزبدة القول أنه حيثما كان اللبس كانت هُنَاكَ في المقابل قرينة ما تعمل على إزالته ، ومثلما أن لكل داء دواءً ، فإن لكل حالة لبس قرينة تؤمنه ، وأن الأصل في الكلام الفائدة ، واللبس عارضٌ ، فإذا ما وقع ، تضافرت القرائن كلها لأجل رفعه ، والعودة بالكلام إلى أصله . ولهذا لا يمكن دراسة اللبس بمنأى عن أمن اللبس لأنها حالة طارئة عليه ، ولا يمكن دراسة أمن اللبس في التركيب دون معرفة وظيفة القرائن ، كل على حده في ذلك التركيب .

وعلى أساس ما سبق سعت الدراسة إلى التعريف بوظائف القرائن في أمن اللبس قبل الخوض في تضافرها أو الترخص بها ؛ لأنه إذا أمكن فهم الوظيفة التي تؤديها القرينة سهل علينا معرفة الكيفية التي يتم بها الكلام ، فهي الأساس الذي يعتمد المتكلم في التعبير عن مقاصده ، والأصل الذي يتكلم عليه السامع في معرفة تلك المقاصد ، فمعرفة الأثر الذي تسهم به القرينة في الكلام ضروري لمعرفة الكيفية التي يتم بها إنتاج الدلالة النحوية الواضحة والبعيدة عن الغموض ، لأنها الطريق نحو السلامة من اللبس .

(١) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

المبحث الثاني أمن اللبس عند النحاة

أمن اللبس عند القدماء :

لا غرو أن اللغة أساس العملية التواصلية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة ، وحتى تُحقّق هذه العملية الغاية المرجوة منها - وهي التعبير عن أغراض المتكلمين - لابدّ من توافر شرط الإفادة فيها ، لأنه بها تقع الإبانة ويتحقّق الإفهام ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالابتعاد عن اللبس ، فاللبس محذور ((ومن ثم وُضع له ما يُزيله إذا خيفَ واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن))^(١)، لأنه آفة من آفات اللغة^(٢).

والنظام اللغوي بدءاً بأصغر وحداته ((آلة للتبليغ ، جوهره تابع لما وكي من أمر الإفادة))^(٣)، ولهذا نرى ابن مالك في مُفتّح ألفيته يعرف الكلام بأنه ((اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها))^(٤)، لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون واسطة للإفهام والفهم^(٥)، وقد وعى القدماء هذه الحقيقة ، فكان من قواعدهم "الأصل في الكلام الإفادة" ، و"لا يجوز الابتداء بالنعرة" لأنها غير مفيدة... الخ^(٦) ، فإذا زالت الفائدة أو التبتت صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ^(٧)، أو كمن يصوت صوتاً دون معنى .

ولأجل ألاّ تقع اللغة فيما تقدم انبنى هيكلها العام على نظام متكامل من العلاقات والعلامات ، يقوم التفريق بين وظائفها المختلفة على أساس من المخالفة بين العلامات ، ولهذا لا يجوز أن تتفق علامتان في الشكل وقد أريد لكلّ منهما أن تدل على معنى مُغاير لما تدلّ عليه الأخرى ، فلو حدث ذلك لالتبس المعنى ، وأصبحت الدلالة عليه غامضة غير واضحة ، أو لأصبح اللبس غير مأمون^(٨) ، وهو بعكس ما هو مأمول في اللغة .

(١) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٢٩٢/١ .

(٢) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٠٧/١ .

(٣) النحو العربي ومنطق ارسطو : ٧٤ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١٤ / ١ .

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣ ، واللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٨ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٥/١ .

(٧) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي (بحث منشور في الانترنت على موقع :

Faculty.Uaeu.ac . ٢ .

(٨) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية (بحث) : ١٢٤ .

وقد فهم اللغويون العرب هذه الظاهرة فهماً صحيحاً ، والناظر في مؤلفاتهم يجد من معالم الطريق إلى الظاهرة ما يُفصح عن ذلك ، فهم يفرقون مثلاً بين المعاني المختلفة للحرف الواحد على أساس من ورودها في التركيب فـ(إلاً) في قولهم : إما أن تكلمني وإلا فاذهب ، بمعنى (إمّا) وفي قولنا : هذا درهم إلا قيراطاً ، بمعنى استثنائي ، وفي قولنا : هذا درهم إلا قيراطٌ ، بمعنى (غير) وفي قوله تعالى : ﴿ لَنَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) ، بمعنى الواو الناسقة^(٢) . وهكذا فإن لكل وحدة معجمية معنى تدل عليه ، ولو لم يكن هذا المعنى لها ما كانت قادرة على أن تمنح المعنى أو تمنعه في إطار التركيب ، عن طريق استبعاد هذه الوحدة أو استبدالها أو غير ذلك من وسائل التغيير^(٣) . ويصدق هذا حتى على مستوى الفونيم الذي هو اصغر وحدة صوتية ، يقول ابن فلاح : ((إنما ضُمَّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي ، نحو : ضرب يضرب ، وأكرم يكرم ، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، فلو فتح حرف المضارعة لم يُعلم : أمضارع الثلاثي هو ، أم مضارع الرباعي ثم حُمِلَ بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة))^(٤) .

ومثل ما تقدّم ضمّ التاء في نحو : استخرج ، واستحلي ، مبنيين للمفعول ، لئلا يلتبساً بالأمر ، استخرج ، واستحل^(٥) .

وهكذا كلما كان هناك لبس سعت اللغة إلى إزالته بوسيلة ما تمنعه من الاختلاط بغيره ، وعلى هذا قالوا في النسب إلى : عبد مناف وعبد اشهل ؛ منافيّ ، وأشهليّ ولم يقولوا : عبديّ؛ لأنه حينئذ يلتبس بالمنسوب إلى عبد قيس ؛ لأنهم قالوا فيه : عبديّ^(٦) .

كما أنهم عدلوا عن صياغة اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) - جرياً على القياس ليكون موافقاً للمضارع (يُفْعَل) - إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من (أفعل) نحو : أكرم يُكرم مُكرم^(١) .

(١) البقرة : ١٥٠ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ١٩/٣ .

(٣) ينظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية : ١٢٤ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو : ٢٩٤/١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٣٦/٦ .

(٦) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٢٩٥/١ .

وهذه الإشارات وغيرها كثير ، تؤكد اهتمام النحاة بالظاهرة ورصدهم لها في مؤلفاتهم، جاء في الكتاب عن جمع "فواعل" : ((... وأما ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد بينونه على "فعلان" كما بينونها ، وذلك "راكب وركبان" و "صاحب وصُحبان" وقد كسروه على "فعال" قالوا : صحاب ، حيث أجروه مجرى "فعليل" نحو : "جريب وجربان" فأدخلوا "الفعال" ههنا كما أدخلوه ثمة حين قالوا : إيفال وفِصال ، وذلك نحو صحاب ، ولا يكون فيه "فواعل" كما كان في تابلٍ وخاتمٍ وحاجرٍ ؛ لأن أصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما إلا في "فوارس" فإنهم قالوا "فوارس" كما قالوا حَواجر ؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم ، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا : فواعل ، كما قالوا فُعلان ، وكما قالوا : حوارث ، حيث كان اسماً خاصاً كزيد)) (٢) .

فما كان على صفة "فاعل" يمكن أن يُجمع على "فواعل" إذا لم يكن ثمة صفة مؤنثة له مستعملة في كلامهم ؛ لأن إطلاقهم لها على جنس بعينه ، قيد لها يؤمن معها اللبس بغيرها، فإذا كانت الصفة المؤنثة مستعملة في كلامهم لم يجز الجمع ؛ لأنها حينئذٍ تلتبس بجمع الصفة المؤنثة ، فلا يقال في "شاعر مثلاً شواعر" ؛ لأنه مستعمل في كلامهم لجمع الصفة المؤنثة ، وهكذا حيثما كان اللبس مأموناً استعملت الصيغ الثلاث "فعلان وفعال وفواعل" وحيثما لم يؤمن أُقتصر على الصيغتين الأولى والثانية .

ومثل هذا ما جاء في المُقتضب من تفريقهم بين الخبر و الدعاء بـ "قد" فإذا قلت : رحمه الله ، وعافاه الله ، احتمل الكلام الخبر و الدعاء ، فإذا أدخلت "قد" فقلت : قد رحمه الله وقد عافاه الله ، كنت مُخبراً لا داعياً (٣) .

وهكذا "السين و سوف" تمحّض دلالة الفعل المضارع إلى الاستقبال دون الحال ، و "إنّ" تمحّض دلالة الدعاء خبراً ؛ لأن النواسخ لا تدخل على الجُمْل الدعائية وذلك نحو : سلامٌ عليكم وويلٌ له ، فإذا قلت إنّ السلام عليكم وأن الويل له كنت مُخبراً لا داعياً (٤) .

"ولا" ترفع الاحتمال في كلامهم عن بعض التعبيرات ، فإذا قلت : ما جئني محمداً وخالدٌ ، احتمل هذا أنه لم يأتك أي واحدٍ منهما ويحتمل أنه أتاك أحدهما ، فإذا قلت : ما جئني

(١) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٢٩٢/١ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٩٨ ، و التوسع في كتاب سيبويه : ١٨ .

(٣) ينظر : المُقتضب : ٩/٣ ، والأصول في النحو : ٢٩٠/١ .

(٤) م . ن : ٩/٣ .

محمد ولا خالدٌ ، فقد نفيت المجيء منهما على سبيل الانفراد و الاجتماع ، أي لم يأتك واحدٌ منهما على انفراد ولا مع صاحبه^(١) .

وعلى أساس ما تقدّم أفرد الزركشي في مؤلفه (البرهان في علوم القرآن) باباً تحت عنوان (إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهّم انه غير مُراد)^(٢) ، تحدث فيه عن المواضع التي يحلّ فيها الظاهر موضع المضمّر .

وعقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) فصلاً تحت عنوان (اللبس محذور)^(٣) ، عرض فيه للأساس الذي هيكل عليه النحاة قواعدهم وأسسوا - بناءً عليه - تصوراتهم وتعليقاتهم لمباحث اللغة ، فاللبس محذور عندهم ، ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك ولهذا بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيها ، كي تجتنب^(٤) .

وتحدث ابن هشام في الجهة التاسعة الجهات التي يدخل الاعتراض منها على المعرب ، حديثاً مفصلاً عن اللبس ، عرض فيه لنماذج من التراكيب المحتملة لأكثر من وجه ، وفيما يأتي بيان لبعض منها^(٥) :

أولاً : - زيد أحصى ذهنًا .

- وعمرو أحصى مالاً .

فالأول على أن (أحصى) اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز مثل (أحسن وجهاً) والثاني على أن (أحصى) فعلٌ ماضٍ ، والمنصوب مفعولٌ مثل ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾^(٦) ، ومن الوهم - كما يقول ابن هشام - قول بعضهم في ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^(٧) ، أنه من الأول ، لأن الأمد ليس محصياً بل مُحْصَى ، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) ان يكون فاعلاً في المعنى كـ (زيد أكثر مالاً) بخلاف : (مال زيد أكثر مالاً)^(٨) .

ثانياً : - زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ .

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٤/٢ ، والجملة العربية والمعنى : ٢٦٦ .

(٢) ينظر : ٤٨٨ /٢ - ٤٩٠ .

(٣) ينظر : ٢٩٠/١ وما بعدها .

(٤) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ٢ .

(٥) ينظر : معني اللبيب : ٧٨١/٢ .

(٦) الجن : ٢٨ .

(٧) الكهف : ١٢ .

(٨) ينظر : معني اللبيب : ٧٨١/٢ .

- زيدٌ رجلٌ صالحٌ .

فاسم الفاعل (شاعر) في الجملة الأولى يحتمل أن يكون خبراً أو صفة للخبر في حين لا يحتمل في الجملة الثانية إلا أن يكون صفة ، والسبب في ذلك أن (رجلاً) لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة^(١) .

ثالثاً : - رأيت زيدا فقيهاً .

- ورأيت الهلال طالعاً .

فإن (رأى) في الأولى قلبية وفتيها مفعول ثانٍ ، وفي الثانية بصرية ، وطالعا حال ، وتقول : تركت زيدا عالما ، فإن فسرت (تركت) بـ(صيرت) فـ(عالما) مفعول ثانٍ ، أو بـ(خلفت) فحال^(٢) .

رابعاً : في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾^(٣) ، إن فُتِحَتِ الغين فمفعول مطلق وإن ضُمَّتْ فمفعول به ، ومثله حَسَوْتُ حَسَوَةً ، وحُسُوءَةً^(٤) .

فهذه الجهات مما يجب فيها على المعرب التأمل ، لأن المعنى فيها متوقف على الوجه الذي تؤديه فيها المفردة وظيفتها ، وبعكسه يقع اللبس .

أما إذا أُمنَ اللبس فإن العربية يمكن أن تترخص بإحدى الوسائل وصولا للمعنى ، فترفع المنصوب ، وتنصب المرفوع ، نحو : خرق الثوبُ المسمارَ ، وتذكر الصفة المؤنثة ، نحو : حائض وطالق ومرضع وتحذف ياء المضاف في نحو : أبت وأمت ، وتعوض عنها التاء ، وكل ذلك لأن المعنى واضح و مترشَّح بالقرائن فالثوب لا يخرق المسمار ، ولم يكن القصد كذلك ، ولا الرجل ممن يتمتع بالصفات السابقة ولا ينبغي له ذلك ، لأنه مما اختصت به النساء وتعلق بهنَّ عرفاً ، أما التاء فتضاف الى ما ليس له مؤنث من لفظه من نحو ، أب وأم ، فلا يقال في : يا خالي ويا عمي ، يا خالة ويا عمة ، يقول ابن يعيش : ((ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث في لفظه ، فلو قلت في يا خالي ويا عمي ، يا خالتي ، ويا عمتي ، لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة))^(٥) .

فالذي أمّن لابس الفاعل بالمفعول ، هو قرينة الإسناد بالتضافر مع قرينة المعنى المعجمي ، لأنها تمنع إسناد الفعل (خرق) الى الثوب ، والذي أمّن لابس الصفة المؤنثة بالمذكورة ، هو

(١) م . ن : ٧٨١/٢ .

(٢) ينظر : م . ن : ٧٨١ /٢ .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧٨٢/٢ .

(٥) شرح المفصل : ١١/٣ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٣٣٨/١ .

اختصاصها بالمؤنث دون المذكر ، أما الذي ساعد على حذف ياء المضاف في أبت ، وأمت فهو خلوّ هذه المفردات من لفظ المؤنث ، فضلاً عن قرينة الحذف وال عوض ، المتمثلة بحذف الياء وتعويض التاء عنها .

إنّ لا حذف من غير دليل على المحذوف لئلا يلتبس الكلام ويغمض^(١) ، ولهذا جعل ابن هشام وجود دليل حالي أو مقالي في مقدمة شروط الحذف لتقع السلامة من اللبس ، فإذا قلت لمن يرفع سوطاً : زيداً ، استغنيت عن الفعل : اضرب بالحالة المعينة ، وإذا قلت : زيداً لمن يسألك : من أضرب ؟ فقد استغنيت عن الفعل أيضاً ، بسبق الذكر فإذا عُدّ الدليل أمتنع الحذف ، فلا يجوز حذف الموصوف في نحو : رأيت رجلاً أبيض^(٢) ، بخلاف : رأيت رجلاً كاتباً ، لدلالة الوصف على الحدث والمحدث ، وافتقار الصفة لذلك .

ومثل ما تقدم تجويزهم حذف الخافض مع المصادر المؤولة من " أن والفعل " قياساً إذا لم يلتبس المعنى ، ومنعهم حذفه إذا التبس نحو : رغبت أن تفعل ؛ لأنه يصح أن يكون التقدير : عن أن تفعل ، وفي أن تفعل^(٣) .

وعلى وجه العموم ، فإن الحديث عن اللبس وأمن اللبس كثير وفير منشور في مظانّ النحو واللغة ، فالضمائر تستعمل في العربية للايجاز وأمن اللبس ، وإضافة اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول جائزة وإلى الفاعل ممتنعة ؛ لأنها تقضي إلى اللبس^(٤) ، ورفع المفعول ونصب الفاعل في نحو قول العرب : كسرَ الزُّجاجُ الحجرَ ، وأضرابها جائزة لأمن اللبس ، و(ما) يوتى بها بدلا من (لا) النافية إذا خيف التباسها بـ(لا) الناهية ، ويوضع المثني موضع المفرد إذا أمن اللبس ، نحو : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، وتخفّف " إنَّ " فيؤتى باللام الفارقة في خبرها لئلا تلتبس بـ(إن) النافية فإن أمن اللبس حذفت اللام نحو^(٥) :

نحن أباء الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

وصلة الموصول لا يصحّ حذفها في الغالب ، لأنها تُزيل ما في الموصول من لبس وغموض والفاعل لا يصح حذفه في الغالب أيضاً ، لأن حذفه ملبس ، على خلاف حذف الخبر ، وغير هذا من المسائل التي تؤكد أن اللبس بوصفه ظاهرة لا تخلو منه لغة حتى لغة القرآن الكريم وإن كان الأصل هو أمن اللبس ، ولذا يسعى النظام اللغوي جاهداً إلى التغلب على هذه

(١) ينظر : مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها (بحث) : ١١ .

(٢) ينظر : معني اللبيب : ٧٨٧/٢ .

(٣) م . ن : ٧٨٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٨٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل : ٤١٥/١ .

الظاهرة بوسائل شتى لعل أهمها الإعراب وتضافر القرائن ، أما تضافر القرائن فهو ما سنأتي على ذكره في موضعه الخاص من هذه الرسالة ، وأما الإعراب فهو ما سنأتي على ذكره ههنا بوصفه أُمير القرائن التي تحدث عنها العلماء ، وتجلّت فيها الظاهرة ، فقد عدّ من أُمير خصائص العربية ، لما له أثر في التمييز بين المعاني المختلفة التي تتعور التركيب .
يقول الزجاجي : ((الإعراب إنما دخل الكلام ليُفرّق بين الفاعل والمفعول به ... والمضاف إليه ، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني))^(١) ، فهو إنّما يدخل التركيب ليكون دليلاً على المعاني^(٢) .

ويرى ابن جني أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ((ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبّتهم أحدهما من صاحبه))^(٣) . أما ابن فارس فيرى أن الإعراب : ((هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل عن مفعول ، ولا مضاف من منعت ، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد))^(٤) فبه تمييز المعاني ، ويوقّف على أغراض المتكلمين ((وذلك أنّ قائلًا لو قال : ما أحسن زيداً ، وما أحسن زيدٌ ، وما أحسن زيد ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعراب في ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني))^(٥) .

أما الجرجاني ، فيرى أن الإعراب هو مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ ، وأنّه هو المُستخرج للأغراض الكامنة فيها ، وأنّه هو المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلامٍ ورُجحانه حتى يُعرَض عليه ، و المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه^(٦) .

وهكذا فإن الإعراب – وكما هو ظاهر – قرينة على المعنى ووسيلة من وسائل أمن اللبس ، بل هو من أقوى الوسائل وأميزها ، ولعل هذا ما يفسر لنا اجتراح النحاة لنظرية العامل ، إذ اعتقدوا إن اختلاف الحركات لا بدّ له من مسبب وهذا المسبب هو العامل ، فاختلف الحركات يُعلّل باختلاف العوامل .

(١) الجُمَل في النحو : ٢٦٠ .

(٢) ينظر : الايضاح في علل النحو : ٧٦ .

(٣) الخصائص : ٣٥/١ .

(٤) الصحابي في فقه اللغة : ٧٦ .

(٥) م . ن : ٧٨ ، والبرهان في علوم القرآن : ٣٠١/١ .

(٦) دلائل الاعجاز : ٢٨ .

ونظرة عجلى في مفردات النصوص السابقة توقفنا على أهمية هذه الظاهرة في أمن اللبس ، فالإعراب ؛ دليل بمعنى قرينة ، وهو فارق بمعنى فيصل ، وهو مُمَيِّز بمعنى انه يمايز ، وهو مُبِين بمعنى موضِّح ، وهو مفتاح لما انغلق ، ومستخرج لما كَمُن ، ومعيار لما نقص ، ومقياسٌ لما رَجِح ... ألخ وعلى هذا اختلف في كونه أصلا في الأسماء أم في الأفعال أم فيهما معاً .

فقد ذهب البصريون إلى أنه أصل في الأسماء ، إذ لولاه لوقع اللبس بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغة باختلاف المعاني ، يقول السيوطي : ((إنما وضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغني عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصلات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم يُحتج إليه ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معاني مختلفة كالاسم ، دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب ، ثم وُضِعَ للبس ما يزيله إذا خيف ، واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن))^(١).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في كل من الأسماء والأفعال ، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فبالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقا ، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة للثاني^(٢) ، وهذا ما نراه راجحاً ، بصرف النظر عما استشهدوا له ، لأن الغاية هي الإبانة وأمن اللبس ، وهو واقع في الحالتين .

ومن المواضع الأخرى التي يُلجأ فيها إلى التفريق بالإعراب أيضاً ، هو باب النداء ، إذ يلجأ فيه إلى التمييز بين النكرة المقصودة وغير المقصودة عندما تقع منادى ، فيقال : يا رجلُ ، ويا رجلاً ، وهذا يقع ضمن الكلامين المتكافئين اللذين أشار إليهما النحاة^(٣).

وختاماً فالمواضع التي يكون فيها الإعراب وسيلة من وسائل أمن اللبس كثيرة ((ومع كون الإعراب بهذه القيمة ، وبهذا الحضور الدلالي المتميز في التركيب العربي ، فإن العبارة

(١) الأشباه والنظائر في النحو : ٣٣٧/١ .

(٢) ينظر : المسألة الثامنة في (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) : ١٥٣ - ١٥٥ .

(٣) ينظر : من وسائل أمن اللبس في النحو العربي (بحث) : ١١٦ ، والجملة العربية و المعنى : ٧٣ .

قد تستغني عنه إذا اتضح المراد ، وتترخص فيه إذا أمن اللبس))^(١) ، وهذا ما سنأتي على ذكره في حينه .

(١) ينظر : قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيبية (بحث منشور في الانترنت على موقع Faculty. Uaeu.ac) : ص ٤ .

أمن اللبس عند المحدثين :

لقد كانت لدراسة اللبس وأمنه عند المحدثين وجهة أكثر وضوحاً من تلك التي كانت عند القدماء ، فلقد جاءت أبحاثهم لها مبنية ومصنفة بشكل جعل من الظاهرة مادة لكثير من الدراسات ، ونحن إذ نعرض هنا لأغلب تلك الدراسات^(١)، فإننا نشير إلى التزامنا مصطلح (لبس) و (أمن اللبس) دون الإشارة إلى أي مصطلح آخر مرادف لها من مثل الغموض أو المشكل أو غيرها^(٢)، لاعتقادنا أنها قد تشطط بالبحث إلى دروب ليست من اختصاصه ، وفيما يأتي عرض لأهم تلك البحوث منسوقة بحسب تواريخ نشرها :-

- ١ - أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية / تمام حسان ، ١٩٦٩^(٣).
- ٢ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها / عبد الفتاح الحمّوز ، ١٩٨٧^(٤).
- ٣ - مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين / زين كامل الخويسكي ، ١٩٨٩^(٥).
- ٤ - من وسائل أمن اللبس في النحو العربي / حسن سليمان حسين ، ١٩٩١^(٦).
- ٥ - علّة أمن اللبس في اللغة العربية / مجيد خير الله راهي الزاملي ، ١٩٩٧^(٧).
- ٦ - ظاهرة اللبس في العربية ، جدل التواصل و التفاضل / مهدي أسعد عرار ، ٢٠٠٣^(٨).
- ٧ - أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي / رشيد بلحبيب ، ٢٠٠٤^(٩).
- ٨ - القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه / إبراهيم محمد عبد الله ، ٢٠٠٦^(١٠).

(١) الدراسة الوحيدة التي لم تطلّها يد البحث - على الرغم من المراسلات المتكررة - هي اطروحة الدكتور عبد القادر سليم الموسومة بـ " وسائل منع اللبس في اللغة العربية " والمقدمة إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٦٩ ، تحت إشراف الدكتور تمام حسان .

(٢) وعلى هذا الأساس لا يدخل كتاب : " العربية والغموض " لحلمي خليل تحت طائلة البحوث المعروضة.

(٣) بحث منشور في حوليات كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، للعام الجامعي ٦٨-٦٩ ، ص ١٢٣ .

(٤) بحث منشور في مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات ، الأردن ، مج ٢ ، ١٤ ، ١٩٨٧ ، ص ٩ .

(٥) كتاب صادر عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٨٩ .

(٦) بحث منشور في مجلة التربية والعلم ، الصادرة من كلية التربية ، جامعة الموصل ، ع ١٠ ، ١٩٩١ ، ص ١٠٩ .

(٧) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد عام ١٩٩٧ ، إشراف الدكتور هاشم طه شلاش .

(٨) كتاب صادر عن دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٣ .

(٩) بحث منشور في الانترنت على موقع النحو العربي : Faculty. Uaeu.ac .

(١٠) بحث منشور في مجلة التراث العربي الصادرة عن اتحاد الكتّاب العرب بدمشق ، ع ١٠١ ، ٢٠٠٦ : ص ٢٠٧ .

١- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية :

انطلقت هذه الدراسة من أن أمن اللبس غاية ما تسعى إليه اللغة ، فإذا ما تحققت ، تحققت معها وظيفة اللغة الأساسية من التواصل والتفاهم بين أعضاء المجموعة اللغوية الواحدة ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية عمدت الدراسة إلى تقسيم البناء اللغوي على مستويات أربع هي الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي ، والأساس الذي تعمل عليه هذه المستويات - لضمان وضوح المعنى - هو المخالفة بين العلامات بحسب اختلاف الوظائف ، لأن اللبس يتسلسل إلى المستويات كافة ، بيد أن لكل مستوى من المستويات السابقة من الوسائل والسبل ما تحول بينها وبينه وفيما يأتي بيان ذلك :

* المستوى الصوتي :

ويرى فيه الدكتور تمام حسان أن مبدأ المخالفة بين الوحدات المعجمية والمقاطع الصوتية المتمثلة بالنبر والتنغيم من أهم القرائن التي تمنع اللبس فيه ، فلولا أن لكل وحدة معجمية معنى مستقلاً بها ، لما استطاعت اللغة أن تأمن اللبس في نحو ألفاظ من مثل : ضباب وشباب وأضرابهما (١) .

أما في مجال المقاطع الصوتية فيرى أن مبدأ المخالفة بين نغمات الجملة النحوية مفيد جداً في التمييز بين المعاني النحوية العامة كالإثبات والتأكيد والاستفهام وغيرها لأن لكل لغة : ((نظاماً تنغيمياً معيناً ، يتكون من وظائف وعلامات ، ويشترط في هذه العلامات من التخالف والتباين ما يشترط في غيرها من أصوات وحروف أو مقاطع ، وهذا التخالف والتباين هو الضمان الوحيد لأمن اللبس في الكلام)) (٢) .

* المستوى الصرفي :

ويذهب فيه إلى أن الصرف العربي يتمتع بجهاز من الوحدات الصرفية أو المعاني الوظيفية التي يدلُّ عليها بطائفة من العلامات كالصيغ والحروف وغيرها ، وهي التي تأمن اللبس فيه ، فالصيرورة والطلب معنيان صرفيان يدلُّ عليهما بصيغة (استفعل) والمطاوعة معنى صرفي يدلُّ عليه بصيغة (إنفعل) ومعنى المشاركة يدلُّ عليه بصيغة (فاعل) وهكذا ثمة معاني أخر يدلُّ عليها بالحروف الزوائد ، فالتعدية يدلُّ عليها بالهمزة ، والمضارعة يدلُّ عليها بحروف المضارعة ، والتأنيث يدلُّ عليه بالتاء والتنثية يدلُّ عليها بالألف والنون أو الياء والنون والجمع ... الخ من الوسائل التي تمنع اللبس .

(١) ينظر أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية : ١٢٤ .

(٢) م . ن : ١٢٦ .

ويشير الدكتور تمام إلى أن المعنى الصرفي كما يدلُّ عليه إيجاباً بوجود الوسائل السابقة، فإنه قد يدلُّ عليه أيضاً بعدمها ، فتكون دلالتها سلبية ، ويمثل لذلك بحالتي المفرد الغائب ، والمفردة الغائبة في تصريف الفعل الماضي ، فإنَّ غياب العلامة الصرفية يجعل الصيغة تدلُّ بتركيبها على المفرد الغائب في (فَعَلَ) والمفردة الغائبة في (فعلت) ولا داعي للقول باستتار الضمير حسب رأيه^(١) .

وهكذا فإن مهمة الوحدات الصرفية في نظام اللغة هي التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى ليرفع اللبس عن المعاني المختلفة ويؤمن^(٢) .

* المستوى النحوي :

وفيه يُعدّد الدكتور تمام حسان وسائل ست تحفظ التركيب النحوي من اللبس هي^(٣) :

- أ- العلامة الإعرابية .
- ب- الرتبة اللغوية .
- ج- الأداة .
- د- البنية .
- هـ- المعنى العام .
- و- التطابق .

فكل وسيلة من هذه الوسائل قرينة من قرائن أمن اللبس ، تسهم بدرجة أو بأخرى في حفظ المعنى ، وسنأتي على بيان ذلك عند حديثنا عن قرائن أمن اللبس في الفصل الثاني من هذا الباب .

* المستوى الدلالي :

وفيه يحدّد الدكتور تمام أموراً عدّة تؤدي إلى اللبس فيه وهي^(٤) :

(١) يشير الدكتور فوزي حسن الشايب إلى أن النحاة بسبب خلطهم بين الحركات الطويلة و الحروف لم يعترفوا بقدرة الحركات القصيرة على القيام بأي وظيفة نحوية ولهذا قالوا باستتار الضمير في الفعل "درس" من جملة "زيد درس"، مع أن الفتحة الأخيرة تدل على أن الفاعل مفرد ومذكر أيضاً تماماً كما تدل الحركة الطويلة في آخر الفعل "درسا" من قولنا : "الزيدان درسا" على أن الفاعل مثنى ومذكر . ولا فرق بين "درس ودرسا" إلا في كون الحركة في نهاية الأول قصيرة وفي نهاية الثاني طويلة ، فالفرق كما يرى فرق كمي وليس نوعياً ، فإذا كنا نعدّ الفتحة الطويلة في آخر "درسا" ضميراً ، وأنها الفاعل فيجب بالمثل أن نعدّ الفتحة القصيرة في آخر "درس" لاصقة ضميرية هي الأخرى على قدم المساواة مع ألف الاثنين ، وأنها الفاعل أيضاً . ينظر (الحركات) نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ع ٢٥/٨٠ ، ص ٧٧ .

(٢) ينظر : امن اللبس ووسائل الوصول اليه في اللغة العربية : ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) ينظر : م . ن . : ١٢٧ .

(٤) ينظر : م . ن . : ١٣٦ .

أ- أن يكون صاحب النص غير فاهم لما يقوله ، كقول النحاة : إنّ العلامة الإعرابية أساس المعنى في حين أنها وسيلة من وسائله .

ب- عدم تحديد دلالة اللفظ في الجملة : لأنّ الكلمة في الجملة لها معنى واحد على عكس المعجم ، فإذا لم يحدد السياق هذا المعنى ، فذلك منبع اللبس .

ج- عدم مراعاة المعنى العرفي للكلمة : كأن يعمد الشاعر إلى بعض الكلمات فيسبغ عليها معاني لا تتفق مع معانيها المعجمية المتعارف عليها في المجتمع ، مما ينتج عنه فوضى في الفهم ولبساً لا يستقيم معه النصّ .

د- عدم مراعاة التحول في دلالة المفردات ، فبعض الكلمات تكون ذات دلالة معينة في عصر معين ثم تتحوّل عنها إلى دلالة أخرى في عصر آخر ، وحينئذٍ يجب على المنشئ أن يراعي هذا التحول ، فلا يستخدم المعنى القديم بالمعنى الحديث لئلا يلتبس المعنيان .

هـ- عدم وضوح الظروف المحيطة بالنص ، لأن ذلك من شأنه ان يورث اللبس ، ومثاله حمل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى... ﴾^(١) على إطلاقه دون الرجوع إلى أسباب النزول ومراحله^(٢) .

و- الخطأ في ترقيم الجملة بالوصل في مكان الوقف والوقف مكان الوصل .

ز- القصد إلى التعمية في المعنى كقول الشاعر :

خاط لي عمرو قباء لبيت عينيهِ سـواء

فلا يعرف ما إذا كان الشاعر يمدح عمراً أو يهجوّه^(٣) .

ح- التلاعب بالألفاظ قصد الأغاز ، كقول الشاعر :

يا أيها العطار أعرب لنا عن اسم شيء قلّ في سومك

تراه بالعينين في يقظة كما يرى في القلب في نومك

والمراد هو (كمون) لأنه مقلوب (نومك) والتلاعب جرى على لفظ (القلب)^(٤) .

ط- الاستغراق في استخدام الأساليب المجازية ؛ لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن الحقيقة ، فيكون مزلقاً من مزلق اللبس والغموض .

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) ينظر : امن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية : ١٣٧-١٣٨ .

(٣) م . ن . ١٣٨ .

(٤) م . ن . ١٣٩ .

ي - الإخلال بالإيجاز والتزيّد بالإطناب ، فالأولى تؤدي إلى الإخلال بالفهم والثانية إلى تشويش الفهم ، وكلاهما من مصادر اللبس .

هذه هي الأمور المؤدية إلى اللبس على المستوى الدلالي كما يرى ، أما الأمور التي تؤدي إلى أمن اللبس فيه فتكمن في تجنب هذه العيوب ، ومحاولة إيجاد نوع من المساواة والضبط الرياضي في الأسلوب العربي (١) .

٢- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها :

يرصد البحث مواقع اللبس في العربية ، ومن ثم الوسائل التي تؤمّنه ، ويرى صاحبه أنّ أهم مواضع اللبس في العربية تكمن فيما يأتي (٢) : -

- ١ - الرسم الإملائي .
- ٢ - التقديم والتأخير والفصل بين العامل والمعمول
- ٣ - البناء الصرفي .
- ٤ - الضبط الإعرابي .
- ٥ - الوقف والابتداء .
- ٦ - الإدغام .
- ٧ - التقاء الساكنين .
- ٨ - عود الضمير على من هو له .
- ٩ - الحذف .
- ١٠ - النبر والتنغيم .
- ١١ - الالغاز والاحاجي .

وفيما يأتي تمثيلاً لبعض المواضع السابقة مع ذكر الوسيلة التي تؤمن اللبس فيه :

* الرسم الإملائي :

فالفعل (قرأ) مثلاً يجب فيه عند الإسناد إلى ألف الاثنين رسم الألف فيقال : (قرأاً ويقرآن) ، ولا يجوز حذفها ، لئلا تلتبس بالمسند إلى المفرد الغائب : قرأ أو المسند إلى نون النسوة (لم يقرأن) ويرى الدكتور عبد الفتاح الحمّوز ((أن القرينة اللفظية والسياق يُغنيان عن هذا اللبس عند من يتقنون قواعد اللغة العربية ، أما غيرهم فلا بدّ لهم من رسمها)) (٣) .

والحق أنّها ضرورة للذين يتقنون والذين لا يتقنون ؛ لأنها دالة المدّ الخارج من القصة الهوائية والذي يختلف مقداره باختلاف المعنيين .

(١) ينظر : امن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية : ١٤٠ .

(٢) ينظر : ١٣ .

(٣) م . ن : ١٥ .

* الرتبة والفصل بين العامل والمعمول :

أما الرتبة فمثاله المبتدأ والخبر متى ما تساويا في درجة التعريف والتكثير وجب فيه إلزام الرتب لثلا يلتبس ، فالأول مبتدأ والثاني خبر ولا يجوز العكس إلا عند القرينة الموضحة للمعنى . أما علاقة ذلك بالفصل فيوضحه المثال الآتي :

رَكِبْتُ عَلَى جَوَادٍ حِينَ نَادَوْا وَمَا إِنْ كَانَ لِي إِذْ ذَاكَ سَرَجًا

إذ فصل بين الصفة "على جواد" والموصوف "سرجاً" في آخر البيت ؛ لأن المعنى على تقدير : ركبت سرجاً على جواد حين نادوا ، وما إن كان لي إذ ذاك ، فتكون "سرجاً" مفعول به مؤخر لـ "ركب" و "على جواد" صفة له ، مع أنّ ظاهر الكلام يوحي بأنه خبر "كان" وهكذا فإنّ الضبط الاعرابي والصرفي قد لا يمنع تسلل اللبس إلى مثل هذه الأبيات ، فيلجأ حينها إلى قرينة الرتبة للوقوف على حقيقة المعنى وكشفه^(١).

* البناء الصرفي :

ومثاله (جائر) اسم فاعل من جأر و (جائر) اسم فاعل من جارَ و (سائل) اسم فاعل من سأل و (سائل) اسم فاعل من سال ، وأضرابهما مما يلتبس فيه المعنى إذا خلا من قرينة لفظية أو معنوية تبيّنه ، فإذا قلنا : رأيت جائراً يجلس ، أشكل المعنى والتبس من غير أن نتبيّن ظروف القول ، والذي يراه الدكتور الحمّوز لأمن اللبس في أضراب هذا الباب هو إعجام الياء المهملة من اسم الفاعل الذي من (سال) فيقال (سائل)^(٢) ، وهو رأي مقبول .

* الضبط الإعرابي :

ومثاله النصب على الاختصاص في قولنا : نحن العرب أمةٌ واحدة . فلو أهمل الضبط الإعرابي لكلمة (عرب) لالتبس الإسناد بالاختصاص ، ومثله النكرة المقصودة وغير المقصودة في باب النداء ؛ إذ لا بدّ من الضبط الإعرابي فيهما لثلا يلتبس ، على الرغم من أنّ إهماله لا يخرجهما من باب النداء . والأمثلة الأخرى كثيرة .

* الوقف والابتداء :

ومثاله الوقف على قوله تعالى : ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ وَالْأَبْوِيهِ ﴾^(٣) والابتداء بقوله : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فالوقف هنا يوهم أنّ النصف لل بنت والأبوين معاً ، وهو على خلاف ما

(١) ينظر : مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٢٥ .

(٢) ينظر : م . ن : ٢٨ .

(٣) النساء : ١١ .

أقرته الشريعة الإسلامية من أن لكل واحد من الأبوين السدس ، والذي يؤمن هذا اللبس هو الوقف على كلمة (النصف) والابتداء بـ(لأبويه) .

وغير هذا من الأمثلة الكثيرة التي وفّاهَا الحمّوز حقّها من الإقصاء والمتابعة وهو بعدئذ توسم في نهاية بحثه الكمال ، خلّص إلى النتائج الآتية ^(١) :

أ- إن اللبس ظاهرة لا مناص من القول بها في العربية خاصة وأنّ المواضع السابقة تشهد عليه ، ولا يتناقض هذا مع القول أنها لغة التخاطب والتفاهم لأنّ فيها من الوسائل ما تحفظ به لبسها .

ب- إنّ تحقيق أمن اللبس في التركيب اللغوي العربي الغاية القصوى ، والهدف الرئيس لكل القرائن المختلفة .

وإذا كان ثمة تعليقة على هذا البحث فإننا نقول : إنه بحث متكامل في العرض والتحليل، وقد أفاد صاحبه إفادة كبيرة من كتاب الهمع للسيوطي والبرهان للزركشي فضلاً عن بقية باقية من الكتب النحوية . أما غير ذلك فالبحث يفتقر الإشارة إلى بحث الدكتور تمام حسان السابق وكتاب الدكتور عبد القادر سليم الموسوم بـ(وسائل منع اللبس في العربية) الأمر الذي لا يتفق ونعته للمحدثين - في بداية البحث - بأنهم تناسوا المسألة أو أغفلوا عنها^(٢).

٣- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين :

والكتاب كما هو واضح يطابق في عنوانه بحث الدكتور الحمّوز السابق ، غير أنه خلا من الإشارة إليه . وقد بذل صاحبه قصارى جهده - كما يقول - ((في تتبع المواضع التي ورد فيها اللبس في القواعد النحوية والصرفية في كتب التراث ، وفي كتب اللغة والصرف))^(٣) ، وخاصة كتاب الهمع للسيوطي ، فالكتاب في مجمله وكما يشير صاحبه محاولة لإحصاء مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين وبيان كيفية معالجتهم لها ، حتى لا يقع المتحدث في لبس^(٤) ، وهذا ما نص عليه بحث الحمّوز ، يقول الخويسكي عن بحثه : ((وأهمّ ما تمثلت فيه جهود الباحث [يعني نفسه]، هو محاولة التنبيه على هذا الموضوع ، فضلاً عن اتفائه مع القدماء في التحذير من الوقوع في اللبس ، رغبة في الحفاظ على لغتنا العربية وصيانة

(١) ينظر : مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٦٠ - ٦٢ .

(٢) م . ن : ١٣ و ٦٢ .

(٣) ينظر مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : ٢ .

(٤) ينظر : م . ن : ٤ .

لقواعدها وقوانينها من أي اضطراب أو غموض قد يؤدي بالمتحدث أو المتلقي إلى طمس المعنى أو ضياع الحقيقة^(١) ، هذا وقد رصدَ معالجاتِ القداء للبس وحصرها بالطرائق الآتية :

أ- رفع اللبس بواسطة الحرف وذلك إما :

١- بزيادة حرف في الجملة .

٢- بحذف حرف من الكلمة أو الجملة .

٣- بالحذف والتعويض .

ب- رفع اللبس عن طريق الترتيب .

ج- رفع اللبس عن طريق الصياغة .

وعلى هذه المعالجات انبنى كتابه ، وفيما يأتي نماذج لبعض المعالجات : -

أولاً : رفع اللبس بواسطة الحرف .

أ- أمن اللبس بزيادة حرف : ومثاله زيادة حرف الجرّ (من) للتفريق بين التمييز وبين الحال

وذلك في نحو : -

- لله درّه فارساً .

- وحسبك به من ناصر .

يقول ابن يعيش ((فإن قيل كيف جاز دخول (من) هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على أفرادها ولا يقال : هو أفرس من عبد ، ولا عندي عشرون من درهم ، بل يُردُّ إلى الجمع عند ظهور (من) نحو : من العبيد ومن الدراهم ، فالجواب : أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأثوا بـ(من) لتُخلصه للتمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت : ويحه رجلاً ، ولله درّه فارساً ، جاز أن تعني في هذا الحال فلما كان يقع فيه لبسٌ مُشْتَبِهَيْن ، فُصِّلُ بينهما بدخول (من)^(٢) .

ب- أمن اللبس بواسطة الحذف : ومثاله حذف (لا) النافية بلا شذوذ مع الفعل المضارع غير

المؤكد بالنون نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يٰٓيٰٓسُفَ ۗ ﴾^(٣) ، أي لا تفتؤا ، للعلم

(١) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : ٤ .

(٢) شرح المفصل : ١ / ٧٢ ، ومواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : ٧-٨ .

(٣) يوسف : ٨٥ .

بأنّ الإثبات غير مراد ؛ لأنه لو كان مُراداً لجيء باللام والنون بخلاف المؤكد بها لأنه يلتبس حينها بالمثبت^(١) .

ج- أمن اللبس بواسطة الحذف والتعويض : ومثاله حذف (ياء الإضافة) من أبي وأمي في النداء وتعويض التاء عنها فيقال في :

يا أبي --- • يا أبتِ .

و يا أمي --- • يا أمتِ .

وذلك لأمن اللبس يقول ابن يعيش ((ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما له مؤنث من لفظه، فلو قلت في ، يا خالي ويا عمي ، يا خالة ، ويا عمّة ، لم يجز ؛ لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنث ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة نحو : راوية وعلامة))^(٢) .

وقد ضمّن هذا في بيت الألفية القائل^(٣) :

وفي النداء أبتِ أمتِ عرضِ واكسرِ أو افتحِ ومنِ الياء التّاعوضِ

ثانياً : رفع اللبس عن طريق الرتبة :

ومثاله وجوب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس بسبب خطأ الإعراب وعدم القرينة ، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الآ بالرتبة ك : ضرب عيسى موسى ، فعيسى فاعل وموسى مفعول به^(٤) . وفي مثل هذا قال ابن مالك^(٥) :

وأخر المفعول إن لبس حذر

ثالثاً : رفع اللبس بواسطة الصياغة :

ومثاله جواز حذف عامل الفاعل إذا لم يلتبس بالنائب عنه ، فلو قيل : يُوعظ في المسجد رجالٌ ، على معنى لفظ "رجال" ، لم يجز لصلاحية إسناد يُوعظ إليهم بخلاف : يُوعظ في المسجد رجال الأمير ، فإنه يجوز لعدم اللبس بين الفاعل ونائب الفاعل^(٦) .

(١) ينظر : همع الهوامع : ٥٢/١ ، ومواضع اللبس عند النحاة و الصرفيين : ١١ .

(٢) شرح المفصل : ١١/٣ - ١٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢٧٥/٢ .

(٤) ينظر : مواضع اللبس عند النحاة و الصرفيين : ١٨ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٤٨٦/١ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ١٦٠/١ .

وبعد فالكتاب زاخرٌ بالأمثلة النحوية والصرفية المتنوعة التي وقع عليها الباحث في مظانّ الكتب النحوية ، لا سيما كتاب الهمع وجسّدت للظاهرة ، وهو ما عمل عليه الدكتور الحمّوز أيضاً . وهذا ما يزيد العاملين شبيهاً بخاصة وأنهما عمداً إلى رصد مواضع اللبس ومن ثم الوسائل التي تؤمنه ، وإن كان بحث الدكتور الحمّوز أكثر شمولاً وأوسع إحصاءً .
ومن حسنات البحث أنّ الباحث أحال إلى الكتب التي سبقته في هذا المضمار لا سيما بحث الدكتور تمام حسان السابق ، والأطروحة التي اشرف عليها والموسومة بـ(وسائل منع اللبس في اللغة العربية) للدكتور عبد القادر أبو سليم ، والتي انبنت على أساس بحث الدكتور تمام حسان بحسب وصف الخويسكي^(١) .

٤ - من وسائل أمن اللبس في النحو العربي :

والبحث يشبه في عنوانه إلى حدّ كبير بحث الدكتور تمام حسان ، وأطروحة الدكتور عبد القادر أبو سليم (وسائل منع اللبس في اللغة العربية) ، غير أنّ مصادر البحث لم تشر إلى أيّ منهما . وقد عرض البحث لوسائل أمن اللبس على المستويين الدلالي والتركيبى مبيناً فاعلية كل واحد منهما في أمن اللبس ، وقد اشتمل على القرائن الآتية^(٢) :

أ - العلامة الإعرابية .

ب - الرتبة اللغوية .

ج - البنى النحوية باعتبار قانون المخالفة والمطابقة .

د - الذكر والحذف وأمن اللبس .

هـ - انعدام النظير .

و - التقييد والتخصيص .

(أ،ب،ج) أما العلامة الإعرابية والرتبة اللغوية فقد تقدّم الحديث عنهما ، في الأبحاث السابقة وأما البنى النحوية وعلاقتها بقانون المخالفة فقد تطرق إليه الدكتور تمام حسان في بداية حديثه عن وسائل أمن اللبس على المستويين الصرفي والصوتي ، وإن كان الدكتور حسن يرى أنّ هذه القيم ((أهم بكثير جداً من العلاقات الرابطة ، لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس))^(٣) الذي هو الغاية القصوى من الاستعمال اللغوي .

وعلى الرغم من هذا فإنّ معالجات الباحث بهذا الخصوص لم تخرج بحال عما استنبطه الخويسكي من معالجات القدماء لرفع اللبس بواسطة الحرف أو بواسطة إعادة الصياغة ؛ لأنها

(١) ينظر : مواضع اللبس عند النحاة و الصرفيين : ٣ .

(٢) ينظر : من وسائل امن اللبس في النحو العربي : ١١٣ وما بعدها .

(٣) م . ن . : ١١٨ .

وإن كانت تأخذ وجوهاً مختلفة على رأي الدكتور حسن إلا أنها لا تخرج عن حدود كونها حركةً أو حرفاً أو أداة وهو ما تطرق إليه بحث الخويسكي .

أما قانون المطابقة ، فقد تطرف إليه الدكتور تمام حسّان أيضاً وعدّه قرينة من قرائن أمن اللبس في كثير من الأبواب النحوية لا سيما الابتداء والتوابع والتمييز ، ومن الأمثلة التي يُستأنس بها في هذا الخصوص والتي ذكرها الدكتور حسن مطابقة الفعل لـ(مَنْ) الموصولة؛ لأنها لا تدلّ على مسمّاهما فينبغي أن تظهر علامة تدلّ على وجه المطابقة في الفعل الذي يقع في صلتها ، كقولك : أنت ممّن يعرفون الحقيقة ، وحتى إذا كان مفعولاً ، كقولك : وجدت من وجدتّها ، أو وجدته أو وجدتهم ، وهكذا فالضمير هو الذي يحدّد طبيعة (مَنْ) من حيث العدد والجنس^(١).

د - الذكر والحذف وأمن اللبس :

أمّا الذكر فهو الأصل في أمن اللبس ، وأمّا الحذف فلا نوافق الدكتور حسن على انه وسيلة من وسائل أمن اللبس لأن ذكر العنصر اللغوي أصل فإذا أمن اللبس جاز حذفه، وإذا لم يؤمن ، وجب الذكر ، ولذلك قالوا لا حذف إلا بدليل أي بقرينة تؤمن اللبس الحاصل نتيجة الحذف ، ومن ثم فإنّ الحذف نتيجة من نتائج أمن اللبس ، وليس وسيلة من وسائله ، فالأصل في الصفة مثلاً الذكر لأن لها في الكلام أحد وظيفتين إمّا التخصيص وإمّا المدح وكلاهما كما يقول ابن جني ((من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وخلاف البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يستبين من مظاهر هذا اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك))^(٢) ، فإذا أمن اللبس جاز الحذف ، فيقال مثلاً : سير عليه ليلٌ ، أي ليلٌ طويلٌ ، فحذف الصفة لأمن اللبس بقرينة النغمة وهكذا

هـ - انعدام النظير :

وقد عدّها الدكتور حسن من وسائل أمن اللبس أيضاً ، لأنّ الشيء كلما كثرت نظائره صعب تمييزه وتحديده ، والعكس صحيح كلما قلّ أو انعدم النظير سهل التمييز و الفرز ولذلك يكون انعدام النظير مدعاة إلى رفع الالتباس بين الشيء ونظيره^(٣)، ومثاله الياء الجارة فإنّها تلازم حركة واحدة هي الكسرة مع الظاهر والمضمر ، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى المخالفة

(١) ينظر : من وسائل امن اللبس في النحو العربي: ١٢٠ .

(٢) الخصائص : ٣٦٦/٢ .

(٣) ينظر : من وسائل أمن اللبس في النحو العربي : ١٢١ .

بالحركة ، لأنه ليس ثمة حرف آخر بمعنى آخر بهذه الصورة على عكس اللام فإن لها أقساماً هي الأمر والتعليل والتوكيد والقسم ... الخ ولذا احتيج في التمييز بينهما إلى المخالفة بالحركة ليؤمن اللبس^(١) ، وهذا في مجمله عائد إلى رفع اللبس عن طريق الحركة أو الحرف الذي تكلم عنه الخويسكي ، لأن الأصل في كل حرف أن يدل على ما وُضِعَ لَهُ وأن لا يدل على معنى آخر .

و - التقييد والتخصيص :

وهذه الوسيلة واحدة من قرائن خمسٍ عدّها الدكتور تمام حسّان من القرائن المعنوية التي تقوم مع القرائن اللفظية والحالية مقام قرائن التعليق في الكلام^(٢) وهي بوصفها قرينة وسيلة من وسائل أمن اللبس لأنّ وظيفة القرينة دائماً في الكلام ان تعين على أمن اللبس . وتدرج تحت هذه القرينة - وكما سيوضح فيما بعد - كثير من الأبواب النحوية منها المفعول به ، والمفعول فيه ، والحال والتمييز والاستثناء وغيرها من المعاني التي يُكسبها التخصيص تمييزاً فلا تلتبس بعضها ببعض فيؤمن اللبس . ولعل أهم النتائج التي خلص إليها البحث هي^(٣) :

أ- إن القرائن أو الوسائل اللفظية والمعنوية تتضافر جميعاً في دفع اللبس ، إذ لا تقوى الوسيلة الواحدة وحدها على ذلك ، وهذا ينفي أن يكون التركيز على قرينة الإعراب .
ب- إن أمن اللبس في التركيب يفسح المجال للغة في التصرف في القواعد ، إذ الشيء الوحيد الذي لا يقيّد التركيب ، ويطلقه من عنان الحدود والأصول هو أمن اللبس .
وإذن فإن البحث لم يختلف عن سوابقه سوى أنه طرح المسألة بروى مختلفة عكست وجهة نظر الرجل تجاه المسألة ، وهو أمر يُحمد له .

ه - علة أمن اللبس في اللغة العربية :

وقد جاءت هذه الأطروحة مقسّمة على فصول ثلاث هي^(٤) :

- أ- أمن اللبس في الصرف .
- ب- أمن اللبس في النحو .
- ج- أمن اللبس في الخط واللغة .

(١) ينظر: المقتضب : ٢٥٥/١ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٠ .

(٣) ينظر : من وسائل أمن اللبس في النحو العربي : ١٢٣ .

(٤) ينظر : فهرست الرسالة .

وقد دارت المعالجات الداخلية في المباحث الثانوية في معظم الفصلين الثاني والثالث على أمن اللبس بالحركة ، وأمن اللبس بالحرف ، وأمن اللبس بالصياغة ، وهو الجامع المشترك بينها وبين بحث الدكتور الخويسكي ، أما الفصل الثالث فقد جاء في شطره الأول مشابهاً لعمل الدكتور الحمّوز في معالجاته لأمن اللبس في الرسم الإملائي ، أمّا الشطر الثاني فقد وافق ما تطرق إليه الدكتور تمام حسّان في المستوى الأخير من معالجاته مع فارق الإفاضة والتفصيل عند الزامل ، ومع هذا كلّه فإنه خلا من الإشارة إلى أيّ من المصادر السابقة وهو ما يؤخذ على الباحث .

وفيما يأتي عرض لبعض الأمثلة ضمن معالجاته لأمن اللبس في الفصل الخاصة بالنحو، وقد جاءت على النحو الآتي^(١) :

- * أمن اللبس بالحركة .
- * أمن اللبس بالحرف .
- * أمن اللبس بالترتيب .
- * أمن اللبس بالصياغة .

أما أمن اللبس بالحركة فمثاله فصلهم بين الفاعل والمفعول باعطائهم الضمة للأول والفتحة للثاني ، وأما أمن اللبس بالحرف فمثاله تفريقهم بين " أن " المخففة من الثقيلة، و " أن " المصدرية الداخلة على الفعل المضارع بالحرف (قد) نحو قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾^(٢) . أو بالنفي نحو : ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾^(٣) ، أو (لو) نحو : ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ لاجتبيناهم﴾ . فلولا الفصل بين الفعل المضارع وأن المخففة لوقع اللبس بينها وبين أن المصدرية الناصبة^(٤) ، ففي نحو : يُعجبني أن تعمل الخير ، تعدُّ " أن " مصدرية لعدم وجود أحد الأحرف السابقة بخلاف الأمثلة المتقدمة فإن " أن " فيها مخففة لوجود القرينة .

* أمن اللبس بالترتيب :

ومثاله وجوب الترتيب عند تعدد صاحب الحال ، نحو : ضربتُ زيداً قائماً ، فإن كان الحال من التاء وجب أن يكون ملاصقاً لها لئلا يلتبس بأنه حال من (زيد) فنقول : ضربتُ قائماً زيداً ، وإذا كان الحال من (زيد) وجب تأخيره فنقول : ضربتُ زيداً قائماً ، ولا يجوز التقديم لئلا يحدث لبس بأنه حال من التاء ((فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما

(١) ينظر : ٦٢ - ٩٧ .

(٢) المزمّل : ٢٠ .

(٣) البلد : ٥ .

(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٣٣/١ ، وعلة أمن اللبس في اللغة العربية : ٦٦ .

فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان الصاقه فاسداً^(١) .

* أمن اللبس بالصياغة :

ومثاله منعهم حذف التمييز في (نعم) و (بئس) إذا كان ذلك مؤدياً إلى اللبس نحو : نعم السلطان ، وبئس السلطان ، وأنت تريد : نعم رجلاً السلطان ، وبئس رجلاً السلطان ، فلو حذف التمييز لوقع اللبس ، لأنه لا يعلم حينئذ ، هل السلطان فاعل ، أو مخصوص بالمدح أو الذم ، لذا وجب الذكر في نحو هذا ليؤمن اللبس^(٢) .

والأمثلة الأخرى كثيرة ، والحق أنها أمثلة وافية ، استقى الباحث معظمها من كتب الشروح لا سيما شرح المفصل ، وشرح الجمل ، وشرح الكافية ، وشرح ابن عقيل وغيرها من الكتب النحوية القديمة . لكن الرسالة تبقى دون مستوى الطموح لافتقارها إلى الشمول .

٦ - ظاهرة اللبس في العربية - جدل التواصل والتفاصيل :

وهذا الكتاب أول كتاب يكاد يكون متكاملًا في عرضه للظاهرة في كل مستوياتها ، وإذا كان العنوان قد بدأ بالفرع وهو اللبس ، فإنّ المباحث الداخلية جاءت مُبتدئةً بالإبانة ، لأنها الأصل ، فالأصل في الكلام أن يوضع للفائدة واللبس - كما قلنا - عارض عليه . هذا وقد اشتملت الدراسة على مطالب ثلاث ، وزعت على النسق الآتي^(٣) :

المطلب الأول : الإبانة في النظام اللغوي ، واشتمل على المعالجات الآتية :

أ- الإبانة في المستوى الصوتي .

ب- الإبانة في المستوى الصرفي .

ج- الإبانة في المستوى المعجمي .

د- الإبانة في المستوى التركيبي .

هـ- الإبانة الآتية من السياق .

المطلب الثاني : ظاهرة اللبس في العربية ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

أ- الأول واشتمل على :

- اللبس الآتي من التصويت .

- اللبس الآتي من التصريف .

(١) شرح المفصل : ٥٦/٢ ، وينظر : علّة أمن اللبس في اللغة العربية : ٧٦-٧٩ .

(٢) ينظر : علّة أمن اللبس في اللغة العربية : ٨٧ .

(٣) ينظر : فهرست الرسالة .

- اللبس الآتي من التركيب .

ب - الثاني واشتمل على :

- اللبس الآتي من المعجم والتطور الدلالي .

- اللبس الآتي من الأسلوب .

- اللبس الآتي من السياق .

ج - الثالث واشتمل على محاولة لرفع اللبس .

المطلب الثالث : وجاء في معظمه دراسة تطبيقية لمشكل القرآن وغريبه ، ومشكل الحديث وغريبه .

وما يهْمنا هنا هو مطلب الإبانة في النظام اللغوي ، والفصل الأخير من المطلب الثاني وهو " محاولة لرفع اللبس " لأنهما ذو صلة بما نحاول .

أمّا المطلب الأول فمعالجاته أشبه شيء بعمل الدكتور تمام حسّان مع فارق بالأمتثلة والتفصيل ، فالإبانة في المستوى الصوتي تكون عنده عن طريق الملامح التمييزية التي هي مخارج الحروف وصفاتها ، أو عن طريق التنغيم ، أو النبر أو المفصل الصوتي أو الكثافة الصوتية^(١) ، وهي وسائل تطرق إليها الدكتور تمام حسّان بطريقة مباشرة و أخرى غير مباشرة .

أما الإبانة على المستوى الصرفي فتتمثل عنده في وصفين تمتاز بهما العربية ، هما القالبية والاشتقاقية ، أما كونها قالبية ، فلأنها تقيء في جُلّ مفرداتها إلى قوالب متميزة مجردة ، تعدُّ حواملَ لمعانٍ مخصوصة ، ومؤدية لأدوار وظيفية^(٢) .

أما كونها اشتقاقية ، فلأن هذه القوالب لا تؤدي وظيفتها وهي خُلُوٌّ من أصل ثلاثي - في الغالب - تستودع فيه . وهذا الأصل هو الجذر ((وبهذا يُصبح المعنى المتعين من كلمة ما في سياق ما قائماً على توجيه النظر تلقاء مَطلبين لا يُغني أحدها عن الآخر ولا يتقدمه ، أحدهما معنى المادة الخام ، وثانيهما معنى القالب الذي استودعت فيه تلكم الكلم^(٣))) ، فوزن (فَعَالَة) قالب مرشّح لاستيعاب معنى الولاية والقيام بالشيء وذلك نحو : التِجَارَة والخِياطة والحِياكة

(١) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية : ١٥ .

(٢) م . ن : ٣٢ .

(٣) م . ن : ٣٣ .

والسياسية ... الخ^(١) ، وهكذا تسهم القوالب الصرفية بأوزانها واشتقاقاتها المختلفة في أمن اللبس بوصفها وسيلة من وسائل الوصول إلى المعنى .

أما الإبانة في المستوى المعجمي فيرى أنها تتحقق عن طريق معاني الكلمات وعلاقتها مع بعضها ، أما معانيها فتتمثل بالمعنى الإشاري^(٢) والمعنى المجازي والمعنى السياقي في حين تتمثل علاقة الإبانة بين الكلمات بالمشترك اللفظي وعلاقات الترادف والتضاد والتنافر والاشتمال وعلاقة الجزء بالكل ، فضلاً عن هاتيك الوسيلتين تسهم الاقترانان اللفظية بما يترشح عنها من نظرية الحقول الدلالية مساهمة جدّ فعّالة في تعيين وتحديد المعنى^(٣) .

أما الإبانة في المستوى التركيبي ، فيرى أنها تأخذ ثلاث هيئات هي^(٤) :

* الخارجة عن هيئة قواعد التركيب الجملي .

* المتفقة معه والمفترقة عن الملحظ الدلالي .

* المتفقة قواعدياً ودلالياً .

أما الأولى فالإبانة فيها مرفوضة قواعدياً ودلالياً ، ومثالها : من نبك قفا ذكرى ومنزل ، الذي ذكره الجرجاني^(٥) ، وأما الثانية فإبانيتها ناقصة بسبب كونها مقبولة قواعدياً ومرفوضة دلالياً . ومثالها : أكل البحر محمداً ، ويمكن لمثل هذه الجمل أن تكون مقبولة دلالياً إذا حُمِلت على المجاز . وأما الثالثة ، فإبانيتها واضحة لأنها مقبولة دلالياً ، ومثالها طاف الرجل بالبيت العتيق . ومُعتمدُ الكلام على هذه الجمل لأنها مناط الفائدة .

وهناك قرائن أخرى تسهم في الإبانة على المستوى التركيبي أيضاً ، هي العلامة الإعرابية والرتبة اللغوية والتنغيم والمطابقة الصرفية وغيرها من الوسائل التي ذكرها الدكتور تمام حسّان ووافقه عليها الدكتور عرار .

أما الإبانة الآتية من السياق فتتمثل كما يرى في النظر إلى الظروف الاجتماعية المحيطة بالحدث الكلامي ، لأنّ اللغة في الأصل ظاهرة اجتماعية ، والمعاني اللغوية ترتبط دائماً

(١) ينظر : الكتاب : ١١/٤ ، و ٣٣ ، ٣٥

(٢) يقصد بالمعنى الإشاري ، معنى الكلمة في أصل وضعها أو معناها الحقيقي .

(٣) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية : ص ٤٧-٥٠ .

(٤) م . ن : ٥٧ و ٦٠ .

(٥) ينظر : دلائل الإعجاز : ٤١٠ .

بسياقات مختلفة ، ولذا وجب استرفاد هذا النظر السياقي مُحْتَكَمًا وموجَّهًا للمعنى ؛ لأنَّ اطرَّاحَه مدْعاءٌ إلى تخلُّق اللبس والاحتمال ، والأخذ به وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى^(١) .

هذا وقد تناولت أمثلة هذا المستوى علاقة السياق بظاهر اللفظ وعلاقته بالإيماء والإشارة والمقبولية^(٢) ، وكلها أصول سنتطرق إليها في حديثنا عن القرائن الحالية .

أمَّا المطلب الثاني وهو المطلب الذي عَدَّ عليه رسالته ، فهو معكوس المطلب الأول ، لأنَّ أيَّ خلل في أيِّ مستوى من المستويات السابقة سيؤدي إلى اللبس ، غير أنَّ ما ميِّز هذا المطلب هو الفصل الذي عقده تحت عنوان (محاولة لرفع اللبس) إذ جاء استشرافاً للإمكانات التي تعمل على رفعه أو التقليل منه في المواضع المرشحة لذلك ، مشفوعة ببعض نظرات القدماء وعللهم ومنعهم وتجويزهم .

وخلاصة القول في هذه الفصلية - كما يقول العرار : ((إنَّ اللبس قد يرفع بوسائل متباينة ، من ذلك سياق الحال ، وتكامل السياق البنيوي ، وحقائق الحياة ، ومنطق الأشياء في العالم الخارجي ، والاعتياض ، كالاستدراك الكلامي بالجمال المعترضة والترقيم وإعادة النظر في هيئة النظم))^(٣) وغيرها من القرائن التي أتى على ذكرها الدكتور تمام .
والكتاب بعد ، أحاط بالظاهرة من خلال الجانب التطبيقي الذي عرض له المؤلف .

٧ - أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي :

وهو بحث جيد تناول فيه الباحث إسهامة الرتبة اللغوية - بوصفها قرينة - في أمن اللبس ، وقد جاء في محاور أربعة هي^(٤) :

أ - حذر اللبس .

ب- أمن اللبس والترخص في الإعراب .

ج- مصادر اللبس التركيبي .

د- تحكم اللبس في حفظ المراتب .

والمحاور الثلاث الأولى تقدِّمة للمحور الرابع الذي عليه عُقدت البحث ، فاللبس محذور لأنَّ الإفادة وعدم اللبس شرط كل عملية تواصلية شفاهية كانت أم كتابية ، ومتى ما زالت أو التبتت صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ^(٥) .

(١) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية : ٧١-٧٢ .

(٢) م . ن : ٧١ وما بعدها .

(٣) م . ن : ٧١ وما بعدها : ٢٥٣ .

(٤) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ١ وما بعدها .

(٥) م . ن : ٢ .

أما الترخص في الإعراب وإن كان بعيد الصلة عن موضوعة البحث إلا أنه وثيق الصلة بأمن اللبس ؛ لأنه لا يكون إلا مع توافره ، والحديث عن الترخص ملحظ من ملحظ الدكتور تمام حسّان في أبحاثه عن قرائن النظام اللغوي ، وبالتحديد في منهجه الذي اجترحه في كتاب العربية معناها ومبناها وبحته الموسوم (القرائن النحوية وإطراح الإعرابين التقديري والمحلي) ، ومن ثم فإنّ الدكتور بلحبيب مسبق إليه فضلاً عن أنه لم يُغنِ البحث شيئاً في مادته الأصلية .

أمّا أهم مصادر اللبس في رأيه فتكمن في خرق القواعد بشكل صريح وسافر ، فالمتكلم إذا ما انحرف عن استعمال مواقف للحكم والقواعد احتاج المستمع - على الأقل - إلى تقدير الكلام و إعادة تشكيله ليتوصل عبر استدلالات متتابعة إلى المقتضى الذي يقصد المتكلم إيلاغه^(١)، ومن أهم مواضع الانحراف التي تسبب اللبس هو العدول عن أصل وضع الجملة العربية والتي تتم عن طريق تشويش الرتب اللغوية تقدماً وتأخيراً ((فاغتصاب الأماكن والنزول في غير الأوطان من شأنه أن يؤدي إلى عدم التطابق بين المستوى المنطوق والفكرة، وإذا لم يتم التطابق المذكور فسد النظم والتبست الطرق المؤدية إلى الغرض، واضطر القارئ إلى إعادة تركيب الأجزاء وتنسيقها حتى يحصل على صورة المعنى))^(٢).

فالتقديم قد يكون دافعاً لللبس أو جالباً حسب المباحث ، واللبس قيدٌ من القيود التي تحدّ من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها ، وهذا ما حاول البرهنة عليه من خلال النماذج النحوية الآتية^(٣) :

- أ - التباس المبتدأ بالخبر .
- ب - التباس المبتدأ بالفاعل .
- ج - التباس الفاعل بالمبتدأ .
- د - التباس الفاعل بالمفعول .
- هـ - التباس المقصور بالمقصور عليه .
- و - موضع الجار والمجرور واللبس .
- ز - التباس أحد المفعولين بالآخر .

(١) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ٥ .

(٢) م . ن : ٥ .

(٣) م . ن : ٧ وما بعدها .

هذا فضلاً عن بعض النماذج النحوية الأخرى ، كوجوب تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرةً ، نحو : جاءني راكباً رجل ؛ لأن تأخيرته يؤدي إلى التباس الحال بالوصف في نحو : جاءني رجل راكباً والتقديم يؤمن هذا اللبس ؛ لأنّ الوصف لا يتقدم على الموصوف (١) .

أما أمثلة النماذج المتقدمة ، فهو ما سنتطرق إليه بالمعالجة في الفصول الخاصة بالتطبيق النحوي من هذه الرسالة . ولعل من المفيد أن نذكر هنا انه توصل في نهاية بحثه إلى نتيجة مفادها: إنّ اللغويين العرب - ومن خلال الأمثلة التي عرض لها - قد فهموا الظاهرة فهماً جيداً وراعوها في التحليل . فاستقرّ عندهم ان الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه لمخالفته الغاية التي وضعت من أجلها اللغة . ولا يعني هذا إتقان فنون القول كلّها ، إنما يكفي من حظ البلاغة عندهم ((ألا يؤتي السامع من سوء إفهام الناطق... ولا يؤتي الناطق من سوء فهم السامع)) (٢) .

وهذا- كما يرى الدكتور بلحبيب - من شروط نجاح أي عملية تواصلية أو فشلها (٣) .

٨ - القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه .

ولعل هذا البحث هو آخر البحوث المنجزة في هذا الخصوص ، والقضية التي يعالجها - كما يلخصها صاحبها ((هي دراسة القاعدة النحوية من حيث تأثرها بتقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه)) (٤) فقد درج النحويون كما يرى على أن تكون قواعدهم على نحو من الوضوح و الشمول بحيث ينسج - بالتعويل عليها - كلام عربي بين مفهوم المراد ، لا يخل بمعنى ، ولا يفضي إلى وهم وإيهام ، ومن أجل هذا المرام قيدوا قواعدهم بأمن اللبس واشترطوه لصحتها . وقد انبنى البحث على المسائل الآتية :

- ١ - أيجاب القاعدة النحوية وتجويزها بناء على أمن اللبس أو خشية الوقوع فيه .
- ٢ - قياس القاعدة النحوية بناء على أمن اللبس .
- ٣ - الخروج عن القياس مخافة الالتباس .
- ٤ - أيجاب البقاء على الأصل في القاعدة النحوية إذا خشي اللبس وجواز الخروج عنه إذا أمن اللبس .
- ٥ - أيجاب خلاف الأصل في القاعدة النحوية مخافة اللبس .

(١) م . ن : ١٤ .

(٢) البيان والتبيين : ٧٨/١ .

(٣) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ١٥ .

(٤) القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه : ٢٠٧ .

- ٦ - حمل معنى شيء على معنى شيء آخر ومعاملته معاملة إذا أمن اللبس .
 ٧ - إعطاء شيء إعراب شيء آخر إذا أمن اللبس .
 ٨ - خروج بعض الأدوات عن استعمالها المعهود إلى استعمال آخر إذا أمن اللبس .
 ٩ - التعليل بأمن اللبس .
 ١٠ - أمن اللبس في القاعدة النحوية و المعنى .
 ١١ - اختلاف النحويين في التقييد بأمن اللبس .

وقد قدم لهذه المسائل بمقدمة موجزة ، ومدخل ضم توطئة بمعنى اللبس في اللغة و موازنة ذلك باستعمالات النحاة له وسؤالين ، الأول مفاده : متى يكون الكلام ملبساً ؟ والثاني : من الذي يحدد كونه ملبساً ، وأجاب عنهما بقوله : ((إن الجهة التي تستقبل كلام المتكلم هي التي تحدد ما إذا كان كلامه مبيناً واضحاً ، أم ملبساً مشكلاً ، و المخاطب هو المقصود بالمعنى ، لذا فهو الذي يرى أن الكلام جليّ ظاهر أو معمى ملبس ؛ لأن الغرض من الكلام هو المعنى ، فهمه وتمثله ، ومن هنا نرى [كما يقول] أن اللبس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المعنى وبيانه لدى متلقيه)) (١) .

ومن ثم خُص إلى أن الإلباس في الكلام يكتسب صفة النسبية ، فما يكون في عصر من العصور ملبساً ، قد لا يكون كذلك في عصر آخر ، فقد يكون الكلام مفهوماً ، ظاهراً معناه في عصر ويكون مستغلقاً غير مستبان في عصر آخر و هكذا .

و الذي يبدو على مسأله أنها انبنت على ثنائيات متقابلة ، فحيثما وجبت القاعدة خشية اللبس ، جاز خلافها إذا أمن اللبس ، وهذا قريب - في جانب منه - بالذي تطرق إليه الدكتور تمام حسان تحت عنوان جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس (٢) أو ما أسماه فيما بعد بقواعد الترخّص (٣) ، وفيما يأتي نماذج من تقييد القاعدة النحوية بأمن اللبس مما اختاره الدكتور إبراهيم محمد عبد الله :

- ١ - إيجاب القاعدة النحوية وجوازها بناء على أمن اللبس أو مخافته .

مثاله ما استجاده أبو حيان من الفصل بين الجملة المؤكدة و المؤكدة بـ (ثم) إذا أمن توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة ، ومنعه وقوعها إذا خشي توهم الجملة الثانية غير مؤكدة ، قال : ((وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـ (ثم) كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ثمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا

(١) القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه : ٢١٠ .

(٢) ينظر : القرائن النحوية : ٥٣ .

(٣) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١ .

يَوْمُ الدِّينِ ﴿١﴾ ، فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل (ثم) نحو : ضربت زيداً ضربت
زيداً . فلو أدخلت (ثم) أو هم أنهما ضربان)) (٢) .

٢ - قياس قاعدة النحوية بناءً على أمن اللبس .

ومثاله تجويز الرضي إنابة ثاني مفعولي (علم) عن الفاعل قياساً على امن اللبس،
قال : ((و الذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرة و
اللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه)) (٣) .

٣ - إيجاب البقاء على الأصل في القاعدة النحوية إذا خشي اللبس وجواز الخروج عنه
إذا أمن اللبس .

ومثاله وجوب البقاء على الترتيب الأصلي بين الفاعل و المفعول في : ضرب
عيسى موسى ، وجواز إهدار هذا الترتيب إذا أمن سواء بقريضة لفظية أم معنوية
نحو : ضرب موسى سلمى ، وأكل الكمثرى يحيى (٤) .

٤ - إيجاب خلاف الأصل في القاعدة النحوية مخافة اللبس .

ومثاله وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لئلا يلتبس
بالصفة ، يقول ابن يعيش : ((فلو قلت : سرجٌ تحت رأسي أو قال درهم لي لتوهم
المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر ، فيقع عند اللبس)) (٥) .

٥ - إعطاء شيء إعراب شيء آخر إذا أمن اللبس .

ومثاله إعطائهم الفاعل إعراب المفعول و العكس إذا أمن اللبس ، فقالوا : خرق
الثوب المسمار (٦) .

وهكذا نرى كما يقول إبراهيم محمد عبد الله : ((أن النحويين في أخذهم بأمن اللبس و
الخوف من وقوعه ، وحكمهم بوجوب القاعدة النحوية و جوازها كانوا ينظرون إلى استقامة
الكلام و خلوه من الإشكال و الغموض)) (٧) . وهذا هو زبدة عمله في كل ما حاوله وطرحه

(١) الانفطار : ١٧ - ١٨ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٢١/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٨٤/١ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ٢٣٣ .

(٥) شرح المفصل : ٨٦/١ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٢١٩/٢ - ٢٢٠ .

(٧) القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه : ٢١٤ .

وناقشه ، ولقد لخصه السيوطي من قبل بقوله : ((و المبيح لذلك كله فهم المعنى و أمن اللبس))^(١).

من هنا نرى أن الباحث بتركيزه على القواعد المقيدة بأمن اللبس فوتت على نفسه الفرصة في رصد القواعد الكلية المتعلقة بقرائن الرتبة و العلامة الإعرابية و الصيغة والتعيين وغيرها من قواعد القرائن، الأمر الذي أوقعه في التكرار في أكثر من موضع وما المباحث الأخيرة من مثل التعليل بأمن اللبس، وأمن اللبس والمعنى، واختلاف النحويين بتقييد القاعدة بأمن اللبس ، إلا دليل على ذلك ؛ لأن كل جواز للقاعدة ما هو في الواقع إلا تعليل بأمن اللبس ، وكل وجوب للقاعدة لا يعلل إلا باستصحاب الحالة الأصلية مخافة اللبس ، وكل معنى لا يكون واضحاً إلا إذا أمن اللبس ، وهكذا كانت محاوره تدور على رحي واحد هو أن الكلام متى كان واضحاً جاز التصرف بالقاعدة كيفما شاء، والعكس صحيح. ولو أنه رصد قواعد القرائن لخرج بنتائج مفيدة ، كأن يقال في مجال الرتبة النحوية :

- إذا أمن اللبس جاز تقديم الخبر على المبتدأ.
- إذا أمن اللبس جاز تقديم الفاعل على المفعول .
- إذا أمن اللبس جاز تقديم الحال على صاحبها .
- إذا أمن اللبس جاز تقديم المستثنى على المستثنى منه .

وقس على هذا قواعد القرائن الأخرى . ومع هذا يبقى البحث محاولة جادة في رصد حركة القواعد في ظل وضوح المعنى وأمن اللبس وهو ما يحسب للباحث .

وبعد فأن ما يميز هذا الدراسة عن سابقتها هو أنها عمّدت إلى الظاهرة مباشرة فكشفت عنها من خلال وظيفة القرينة الرئيسة في الكلام، وهي الإعانة على أمن اللبس، فاقتصرت بذلك الطريق إلى الظاهرة وكشفت عن أهميتها من خلال رصد القرائن وحشد الأمثلة، ومزاوجة ذلك بالذي يجري في الأبواب معتمدة على حدّ الباب نفسه، الذي كان منطلقاً لولوج الظاهرة، وسببياً للكشف عنها من الداخل، فلم تكتف بالنكت والمقتطفات، إنما حاولت إبراز ما يمكن إبرازه من معالم الظاهرة وأحوالها في ثلاثة أبواب من أبواب النحو على أقل تقدير، فكانت بحق أول عمل يجمع بين وظيفة القرينة واسهامتها في أمن اللبس داخل الباب الواحد .

(١) همع الهوامع : ١٦٥/١ .

الفصل الثاني

قرائن أمن اللبس

المبحث الأول : القرائن المعنوية :

- ١ - القرائن المعنوية الأساسية .
- ٢ - القرائن المعنوية الثانوية .

المبحث الثاني : القرائن اللفظية :

- ١ - قرينة العلامة الإعرابية .
- ٢ - قرينة الرتبة .
- ٣ - قرينة التضام .
- ٤ - قرينة المطابقة .
- ٥ - قرينة الصيغة .
- ٦ - قرينة الاستدعاء الوظيفي .
- ٧ - قرينة الربط .
- ٨ - قرينة الأداة .
- ٩ - قرينة الوقف .
- ١٠ - قرينة التنعيم .

المبحث الثالث : القرائن الحالية

المبحث الأول

القرائن المعنوية

القرائن النحوية^(١) :

هي دالات النظام النحوي وعلاماته التي بها تتكشف معاني الأبواب و الصيغ وتنمايز ، فلا تختلط أو تلتبس . وهي منظومة متكاملة هدفها المعنى وكل ما يكتنفه من ملايسات الحال المحيطة به ، وتشتمل على :

أ - القرائن المعنوية .
ب - القرائن اللفظية .
ج - القرائن الحالية .

١- القرائن المعنوية ، وهي على قسمين :

الأول : القرائن المعنوية الأساسية :

هي ظواهر غير لفظية في التركيب ، تُفهم معنوياً من المقال ، وتعين على تحديد المعاني الوظيفية النحوية العامة^(٢) أو هي تلك العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب النحوية ، وتفيد في تحديد المعنى النحوي الخاص بتلك الأبواب ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهلمّ جرا^(٣) . وبذا تعمل على حفظ لبس الأبواب بعضها ببعض ، وتُمايز باباً عن آخر ، وتشتمل على^(٤) :

١ - قرينة الإسناد .

٢ - قرينة التخصيص .

٣ - قرينة المخالفة .

٤ - قرينة التبعية .

(1) أشير - قبل أن أخوض في تفاصيل الحديث عن القرائن وأنواعها - إلى أنني سأعُدُّ كل وسيلة مؤثرة في فهم المعنى النحوي وإفهامه، قرينةً نحويةً ، ويكفي الحكم على الوسيلة المؤثرة بأنها قرينة - كما يقول الدكتور محمد محمد يونس - دلالتها على الباب النحوي ، ولو في منوال واحد من منا ويل الجملة العربية ، ينظر : وصف اللغة العربية دلاليا : ٢٨٦ .

(2) القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٣ .

(3) ينظر : م . ن : ٣٦ .

(٤) ينظر : القرائن النحوية (بحث) : ٤١ .

الثاني : القرائن المعنوية الثانوية :

وهي تلك القرائن التي لا تتصل مباشرة بمعاني الأبواب النحوية السابقة ، بل تتصل بكل المعاني الوظيفية النحوية ، أساسية كانت كمعاني الأبواب ، أو ثانوية كمعاني الممثلات الصرفية وتشتمل على^(١) :

١ - قرينة المعنى التقسيمي .

٢ - قرينة المعنى المعجمي .

أولاً : القرائن المعنوية الأساسية

١- قرينة الإسناد :

هي العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد ، وتشتمل على علاقة المبتدأ بخبره ، والفعل بفاعله أو النائب عنه ، والوصف المعتمد بفاعله أيضاً أو النائب عن فاعله ، وبعض الخوالب بضمائمها^(٢) .

اسهامة هذه القرينة في حفظ اللبس تبدأ في اللحظة التي يتم فيها تشكيل المعنى في الذهن ، فتغدو عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أنّ الأول مبتدأ والثاني خبر ، أو أنّ الأول فعل والثاني فاعل أو نائب عن الفاعل ، وهكذا ؛ حتى لتعدّ في اللغة العربية من القرائن السياقية المعنوية . وهو ما يميّزها عن باقي اللغات الأجنبية ؛ لأن المتكلم بها يمكن له أن يلمح العلاقة لمحا عبقلياً في حين يحتاج المتكلم في اللغات الأخرى - لفهمها والتعبير عنها - إلى نوع من القرائن اللفظية تسمى بالأفعال المساعدة^(٣) .

ومن تطبيقات هذه القرينة في العربية أنّ النحاة فرقوا بين نوعين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، الأول منها يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، والثاني يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر ، وما ذاك إلا اعتداداً بمعنى الإسناد الأصلي المترشح من كل تركيب مع كل تغير ، ففي قولنا :

- ظننت الجوّ صحواً

(١) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٩ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤ ، والخوالب تشتمل : اسم الفعل واسم الصوت وصيغ المدح والتعجب .

(٣) ينظر : فلسفة اللغة العربية : ١٢١ ، وفي النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : ٣١-٣٢ .

أصل المفعولين جملة اسمية ، بدلالة إمكانية الرجوع إلى الحالة الأولى ، وهي حالة الجملة الاسمية فنقول : الجو صحوٌ ، ولأجل هذا بقيت فيها بقية من معنى الإسناد ، الذي لا يمكن أن نلمحه في جمل من مثل :

- منحتُ المتفوقَ جائزةً .

لأنَّهُما ما كانا أصلاً جملة ولا يصحُّ أن يكونا كذلك ؛ لأن علاقة الإسناد فيهما معدومة فلا يقال : المتفوق جائزة ، لأن إسناد جائزة إلى متفوق ممتنع^(١).

وهكذا كان النحاة يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونها كذلك بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة ، من ذلك ما نلمحه في إعراب قوله تعالى : ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)، حيث نعرب (مَنْ) مفعولاً أولاً على الرغم من تأخرها و (الحكمة) مفعولاً ثانياً على الرغم من تقدّمها ويكون ذلك بادراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد ، إذ نقول: إِنَّ (مَنْ) هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذة ، والخاصة أن مراعاة الآخذية والمأخوذية ههنا هي الاعتبار الذي تمّ بموجبه تحديد رتبة المفعولين ، وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد^(٣).

بيد أن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار ؛ لأنه يمكن أن يكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً وهلم جرا ، ومن هنا نحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعيننا على تحديد نوعها من مثل المعنى التقسيمي والصيغة والعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها من الوسائل التي تعين على أمن اللبس وتحديد المعنى ضمن ظاهرة (تضافر القرائن) التي تتكاتف في كنفها القرائن وتتفاعل لإنتاج المعنى^(٤).

وقد لاحظنا قبل قليل كيف أن المعنى المعجمي في (منحتُ المتفوقَ جائزةً) حال دون تحقق معنى الإسناد ، لأن العلاقة بينهما معدومة ، فلا ينتج من تضامهما فكرة أو معنى - بلغة النحويين - يحسن السكوت عليها ، ومن ثم لا يمكن أن يُخبر عن المتفوق بالجائزة ، وهكذا لا يمكن تصور الحكمة آخذة لأنها مأخوذة بحكم المعنى المتواضع عليه عرفياً ، وهي قرينة سياقية هنا .

(١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٢٩ .

(٢) البقرة : ٢٦٩ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤ .

(٤) م . ن : ١٩٢ .

٢- قرينة التخصيص :

قرينة سياقية كبرى ، تتفرع عنها قرائن صغرى ، يمثل كلٌّ منهما قيماً على علاقة الإسناد الرابطة بين المسند والمسند إليه ، فتعبّر بذلك عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة^(١). فهي تربط بين المعنى الاسنادي المستفاد من المسند والمسند إليه وبين طائفة من المنصوبات ، تشتمل على المفعولات الخمس والحال والمستثنى والتمييز . ولقد سمّيت هذه القرينة العامة بالتخصيص ؛ لأن كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم الإسناد الذي في الجملة وتضييق له ، والقرائن المعنوية أو المقيدات التي يمكن أن تتفرّع عن قرينة التخصيص هي : (التأكيد ، والبيان ، والتعديّة ، والغائيّة ، والمعية ، والظرفية ، والملابسة ، والإخراج ، والتفسير) .

أ - التأكيد والبيان :

شفاً قرينة معنوية تدلّ على باب المفعول المطلق ، والمقصود بالتأكيد والبيان ، تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل ، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته ، فإذا كان منوناً أفاد التأكيد ، وإذا كان مضافاً أو موصوفاً أفاد معنى البيان للنوع ، وإذا كان مميّزاً لعدد ، كان العدد هو المفعول المطلق بالنيابة ، والمصدر تميّز له ، بمعنى أن التخصيص الذي تمارسه هذه القرينة على علاقة الإسناد هو : أنها إما أن تؤكد معنى الحدث الذي في الفعل ، أو تبين نوعه أو عدد مرات حدوثه ، وكما هو موضح بالأمثلة الآتية :

- جَلَسْتُ جُلُوساً --- • تأكيد .
 - جَلَسْتُ جِلْسَةً الحيران
 - جَلَسْتُ جُلُوساً طويلاً
 - جَلَسْتُ جِلْسَتَيْنِ
 - جَلَسْتُ ثَلَاثَ جَلْسَاتٍ
- بيان النوع .
- بيان العدد .

والملاحظ أن اسم الهيئة حين يستخدم في معنى المفعول المطلق يراد به بيان النوع، وان اسم المرّة يراد به بيان العدد^(٢) والمحصلة أن التأكيد والبيان قرينتان تسهمان في بيان المفعول

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٤-٩٥ .

(٢) م . ن : ١٩٥ .

المطلق ، وتؤمّنان لبسه بغيره من المنصوبات من خلال تأكيد الأولى لمعنى الحدث الذي في الفعل ، وبيان الثانية لهذا المعنى بالوصف مرّة ومرّة بالإضافة ومرّة ثالثة بالعدد .

ب - قرينة التعديّة :

قرينة معنوية مجالها المفعول به ، تخصص علاقة الإسناد وتضيّقها فلا تدعها تفهم على إطلاقها ، وهذه هي اسهامتها في أمن اللبس ، فإذا قلنا :

- ضرب زيد عمراً
- يضرب زيد عمراً
- زيد يضرب عمراً
- عمراً يضرب زيداً
- ضرباً عمراً
- أضارب عمراً

فهذا يعني أننا خصصنا ضرب زيد بعمرو ، بمعنى أن وقوع الضرب قيد في إسناد الضرب إلى من أسند إليه ، وهو جهة أيضاً في الضرب ، لأنها تحول بينه وبين أن يفهم على إطلاقه ، وهذه كما قلنا - اسهامة التعديّة ، يوصفها قرينة - في أمن لبس المفعول به ؛ لأنها تقيّد الإسناد وتطوّعه لئلا يفهم على إطلاقه ، يقول عبد القاهر الجرجاني : ((... كذلك إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيد عمرا ، كان غرضك ان تقيّد التباس الضرب الواقع من الاول بالثاني ووقوعه عليه))⁽¹⁾ فالمفعول به تعبيراً عن الجهة ، والتعديّة تخصّيص لعلاقة الإسناد الموصلة إلى فهم تلك الجهة⁽²⁾.

ج - قرينة الغائية :

قرينة معنوية مخصّصة، تقيّد الإسناد بسبب، فتكون دالّة على المفعول لأجله أو على معنى الفعل المضارع بعد أدوات التعليل نحو³ :

- أتيت رغبة في لقائك ← أنا أت رغبة في لقائك .
- أتيت كي ألقاك .
- أتيت لألقاك .

فإسناد الإتيان إلى ضمير المنكلم - مقيداً بسبب خاص - قرينة على فهم جهة الإتيان؛ لأن الإتيان بدون سبب أعمّ منه وهو مسبب ، وهكذا تكون اسهامتها في أمن اللبس محصورة في كونها قيد على الإسناد الذي لولاها لكان أعم ، ولولاها لكان فهم جهة الحدث أمراً محتملاً للبس ، كأن يقال :

(1) دلائل الإعجاز : ١٥٣ .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٥ .

(3) ينظر : القرائن النحوية : ٤٣ - ٤٤ .

- أتيك مشياً .

- أتيك اتيان الملهوف .

فالأولى فيها المفعول حال ، والثانية مصدر مبين للنوع .

د - قرينة المعية :

قرينة معنوية مجالها المفعول معه ، والفعل المضارع بعد الواو نحو :

- سرتُ والنهر .

- لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

واسهامه هذه القرينة تكون في معنى المصاحبة المترشح منها ، إذ تميزها عن المصاحبة التي يمكن أن تفهم من معنى العطف أو الملابس الحالية في نحو الجمل الآتية :

- سرت و زيد ،

- سرت و المطرُ نازلٌ .

ولعل هذا ما يفسر اشتراط النحاة في الاسم الواقع مفعولاً معه أن يكون قابلاً للامتداد ، وهو ما نعدمه في الجملتين السابقتين .

أمّا نصب الفعل المضارع بعد الواو على المعية فهو كما يرى الدكتور تمام من نفس المفعول معه من حيث المعنى ، لكنّ النحاة أحبوا أن يفرّقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضام بين الواو وما يتبعها ، فالذي يضامّ الواو في المعية، اسم منصوب ، والذي يضامّ الواو في المصاحبة مضارع منصوب^(١).

هـ - قرينة الظرفية :

قرينة معنوية دالة على باب المفعول فيه ، بنوعيه الزماني والمكاني ، فهي تخصّص الإسناد بتقيده زماناً أو مكاناً^(٢).

اسهامه هذه القرينة في أمنّ اللبس تكمن في أنها تميز بين ظرفية الظرف و ظرفية حرف الجر (في) أو ما يأتي في معناه ؛ لأنها في الأولى بمعنى الاقتران وفي الثانية بمعنى الاحتواء ، وهي في الأولى للتخصيص ، أي تقيده زمن الإسناد أو مكانه ، وفي الثانية للنسبة، أي نسبة الحدث إلى ظرف يحتويه ، فالمعنيان من القرائن المعنوية لكن ثمة فرقا بينهما يتضح في المقابلات الآتية :

- صحت إذ تطلع الشمس

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٦ .

(٢) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٠ .

تخصيص

- أصحو متى تطلع الشمس

- صحت في طلوع الشمس ← نسبة

فظرية الطرف وما نقل إليه أشبه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني ، أما ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني (١).

و - قرينة الملابس :

قرينة معنوية دالة على باب الحال ، وتخصيصها للإسناد يكون عن طريق بيان هيئة صاحب الحال ، فإذا قلت :

- جاء زيد راكباً

فالمعنى : جاء زيد ملابساً لحال الركوب (٢)، وكذلك إذا قلت :

- جاء زيد وهو يمشي .

فإن الحال - وقد عبّر عنها هنا بالجملة المقترنة بالواو - قد بينت هيئة زيد في حال الإتيان أو الإقبال ، فإسهامتها في حفظ اللبس تكمن في تبيانها لهيئة صاحب الحال أو صفة الحدث المرتبطة به فإذا قلنا :

- جاء زيد هرولةً .

فإننا نصف معنى الحدث ، وإذا قلنا ، جاء زيد يضحك ، فإننا نصف هيئة زيد نفسه فإذا فهم المرء من هذا الوصف المنسوب أو ما في معناه ، معنى الملابس ، فقد أدرك معنى الحال ، وأمن لبسها بغيرها .

ز - قرينة الإخراج :

قرينة معنوية دالة على باب الاستثناء ، تخصّص الإسناد عن طريق إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه ، بمعنى أن المستثنى منه غير داخل في حكم الإسناد فإذا قلنا :

- جاء القوم إلا زيدا

فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد (٣). فالإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له (١). وهذه هي إسهامتها الحقيقية في أمن اللبس ؛ لأننا حين نروم معناها في السياق نخرج المستثنى من علاقة الإسناد .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٧ .

(٢) ينظر : م . ن . ١٩٨ ، و : القرائن النحوية : ٤٥ .

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩ .

ح - قرينة التفسير :

قرينة معنوية دالة على باب التمييز ، تشتد الحاجة إليها عندما يكون ثمة مبهم في الجملة يحتاج إلى إيضاح ، والمبهم الذي يفسر التمييز إما أن يكون :

- معنى الإسناد نحو: طاب محمد نفساً .
- معنى التعدية نحو: زرعت الأرض قمحاً .
- ألفاظ المقادير نحو: اشتريت رطلاً عسلاً .

ولا شك أن الإبهام عموم ، وان التقيد تخصيص لهذا العموم ، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم^(١) ، وهذا التخصيص الذي نفسر به عموم الدلالة في الإسناد أو ما وقع في محيطه هو الاسهامة التي يمكن أن تسجل لهذه القرينة في مجال أمن اللبس ؛ لأنه لا يمكن تفسير الإبهام بقرينة أخرى كأن يقال : طاب محمد ركباً أو رجلاً أو غير ذلك .

٣ - قرينة المخالفة :

قرينة معنوية وبابها الاختصاص ، وهي تعني ((أن جزءاً من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجارية))^(٢) نحو :

* نحن - العرب - لا نقبل الضيم .

فالعرب هنا جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب خبراً ، ولذلك لا يمكن إعرابه خبراً ؛ لأن المعنى على إرادة أخص أو أعني^(٤) .

وتتكشف اسهامة هذه القرينة في أمن اللبس عند مقارنتها بالإخبار المحض من نحو

الجملة الأولى :

- نحن العرب لا نقبل الضيم .

إذ هي في الأولى لإنشاء معنى أقرب شيء بأسلوب المدح والذم ، أمّا في الثانية ، فهي لمجرد الإخبار ، ولذلك جرى الإسناد مطلقاً دون قيد أو مخالفة ، بمعنى أدق إن هذه القرينة تؤمن التباس الاختصاص بالتخصيص وثمة فرقاً بين الأسلوبين .

٤ - قرينة التبعية :

(١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٠ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٩ .

(٣) مبادئ اللسانيات : ٢٣١ .

(٤) م . ن : ٢٣١ .

قرينة معنوية عامّة دالة على النعت والعطف والتوكيد والإبدال .
فأما النعت فهو يصف المنعوت ويكون مفرداً حقيقياً وسببياً وجملة وشبه جملة ، وأما التوكيد فمنه لفظي ومعنوي ، فاللفظي بتكرار المؤكد والمعنوي بالألفاظ معينة وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام ، فهو مما قبله في وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى ، إلا أنه يمتاز عنهما بقرينة التبعية ، وبعض القرائن اللفظية، وتفسير متبوعه ويكون بتخصيصه إذا كان نكرة وتوضيحه إذا كان معرفة ، والنسق تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة ، والبديل إمّا مطابق أو اشتمال أو بعض أو إضراب ، ((وكل ما صحّ أن يكون عطف بيان صح ان يكون بدلا إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البديل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة ، فالتابع للبيان لا للإبدال)) (١) .

٥ - قرينة النسبة :

قرينة سياقية كبرى ، تنفرد عنها فروع ، تلتقي مع التخصيص في كونها قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها ، وتفترق عنها من حيث ان التخصيص تضيق وتقيّد والنسبة إلحاق (٢) .

والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن عند التحليل والإعراب ، وفي فهم النص بصورة عامة هو ما يطلق عليه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة كذلك .
أما معاني حروف الجر فتعمل على إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء وتتسبها إليها .
وقد أسهب النحاة الحديث عن تلك المعاني حتى أصلوها زهاء الثلاثين معنى منها : الغائية والبعضية والمجازة والتعليل ، والقسم والمصاحبة ... الخ من المعاني التي يمثل كل منها قرينة من قرائن أمن اللبس عند استشراق معنى الحرف في النصّ .

غير أن التعليق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن ؛ لأن التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين الجار والمجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد ، فإذا قلنا :

- جلس زيد على الكرسي .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٤ .

(٢) م . ن : ٢٠١ .

(٣) ينظر: الجنى الداني : ٦١ .

فإن الكرسي تعلّق بالجلوس ، أي بالحدث بواسطة حرف الجر ، ولم يتعلّق بالمضي .
على أن الاسهامة الحقيقية لهذه القرينة يمكن أن تتكشف حينما نقارن بين معنى التخصيص
الذي يفيد الظرف في نحو الجملة الآتية :

- صحوت إذ تطلع الشمس .

وبين معنى النسبة الذي يفيد حرف الجر في نحو قولنا :

- أصحو في وقت طلوع الشمس .

إذ المعنى في الأولى على إرادة تقييد الإسناد زمنياً ؛ لأن الصحو كان وقت طلوع
الشمس نصّاً لا غير ، في حين أن المعنى في الثانية على إرادة نسبة الصحو إلى وقت طلوع
الشمس ، والخالصة كما يقول الدكتور احمد محمد قدّور : ((ان الصحو في المثال الأول
متوقف على زمن طلوع الشمس ، فهو مقيد به ، أما في المثال الثاني فالصحو منسوب إليه
غير متوقف عليه . لذلك يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا : أصحو في وقت
الظهر))^(١)

وأما معنى الإضافة فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة - كما يقول الدكتور تمام
حسنان - لم يغفلوا النصّ على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، غير أن النسبة
التي يقيد بها الحرف غير النسبة التي يفيدها معنى الإضافة في التركيب ، فالأولى تضيف -
وكما هو ثابت عند النحاة - معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، أما الثانية فالنسبة فيها
تكون بين المتضايين الواقعيين في نطاق الإسناد^٢ .

والخالصة أن النسبة - سواء كانت بين معنى حرف الجر ومدخوله أو بين المتضايين -
قرينة من قرائن التعليق النحوي تؤمن التباس التراكيب المشتبهة على علاقة الإسناد أو التعديّة
أو المخالفة أو غير ذلك من العلائق ذوات الدلالات المميّزة .

ثانياً : القرائن المعنوية الثانوية :

١- قرينة المعنى التقسيمي :

قرينة معنوية يقصد بها المعنى الأعم للكلمات^(٣) ، فهي أوسع قليلاً مما يقصده النحاة
بأقسام الكلم الثلاثة ، الاسم ، والفعل والحرف . وأكثر ما تتضح في السياق ، ولكن قسماً منها
قد يتضح خارج السياق أيضاً . فالفرق بين (محمد) و (يدرس) يتضح لمجرد النظر إليهما ولو

(١) مبادئ اللسانيات : ٢٣١ .

(٢) نظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٣ .

(٣) ينظر : القرائن النحوية : ٢١٩ .

كان ذلك خارج السياق ، إذ سيبدو للوهلة الأولى أن (محمداً) اسم علم و (يدرس) فعل مضارع ، الأول معناه مكتسب من دلالاته على مُسمى بعينه مع خلوّه من الزمان ، أما الثاني فمعناه متأثراً من دلالاته على الحدث المقترن بزمن ، تضافر معه حرف المضارعة الدالُّ على زمن حدوث الفعل .

والذي يبدو واضحاً هنا أن المعجم يُسهّم كثيراً في التعرف الى مثل هذه الكلمات ؛ لأنها جاءت على هيئة صرفية ذات معنى مستقل^(١)، فمباني التقسيم في الخارج ذات وظيفة صرفية تتحول عنها إلى وظيفة نحوية داخل التركيب لكن معناها الوظيفي قد لا يحدّد معناها الدلالي الأعم ؛ لأن ذلك منوط بمقتضيات السياق الذي ترد فيه .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

- ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٢)،

- يحيى بن يعمر نحويٌّ مشهور .

فلفظ (يعمر) خارج السياقين السابقين ، مبنى صرفي ذا صيغة محددة . يُعبّر عن معنى تقسمي هو الفعلية ، وهذه هي وظيفتها الصرفية ، أما وظيفتها النحوية فتكتسب من التركيب . وهي في الآية فعل مضارع ، واقع موقع المسند بدلالة قرائن الإسناد والمعنى العجمي والتبعية وغيرها . أما المعنى الدلالي فقد يُعتاص ، فلا يسعف المعنى الصرفي ولا الوظيفي على التعرف إليه ؛ لأنه في الواقع حاصل جمع الوظيفتين معا . وهذا ما نلمسه واضحاً في المثال الثاني ، إذ الاتكال على المعنى الصرفي يجعل منها فعلاً مضارعاً وهو غير ذلك . والاتكال على المعنى الوظيفي يجعل منها (مسنداً) لأن الأفعال لا تقع إلا هذا الموقع في التركيب ، وهي غير ذلك أيضاً ، فما يبقى لنا بعد ذلك إلا الرجوع إلى قرائن السياق المقالية بنوعها (لفظية ومعنوية) والحالية لنتبين أنّ (يعمر) ههنا ليست فعلاً ، ومن ثم فهي ليست مسنداً ، وأنها اسم بدلالة القرائن اللفظية الآتية :

— اللفظية : وتتمثل بوجود كلمة (بن) التي لا تقع إلا بين اسمين وهذه قرينة تضام .

— المعنوية : وتتمثل في كون لفظة (بن) لا تأتي في السياق إلا مضافة ، والإضافة من

خواصّ الأسماء ، فـ(يعمر) مضاف إليه ، وهذه قرينة النسبة .

— الحالية : فالرجل مشهود له بالصناعة النحوية .

(١) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١١٠-١١١ .

(٢) التوبة : ١٨ .

وبتضافر هذه القرائن تحدد المعنى التقسيمي ، وأصبح من السهل نقل (يعمر) من الفعلية إلى الاسمية لأمن اللبس . ومثال هذا كان يمكن ان يقال في (يحيى) لولا ان النحاة أمتوا لبسها بأن جعلوا رسمها بالألف عندما تكون فعلا لتقع المغايرة بينها وبين الاسم.

وهكذا فإن أهمية المعنى التقسيمي في مجال أمن اللبس ((تكمن في ان الصيغ " المباني الصرفية " ليست بالضرورة مجموعات محكمة أو قاطعة الدلالة على نوع الكلمة ، فالصيغة نفسها يمكن أن تكون منضوية تحت قسمين أو أكثر من أقسام الكلم ، وهنا نصل إلى مشكل التقاطع بين الكلمات في الصيغ (المشترك اللفظي) ، ولا يُعيّن نوع الكلمة في هذه الحالة الا معناها الأعم (التقسيمي) غالبا ، أو السياق الذي ترد فيه أحيانا ، عن طريق المعنى الوظيفي المسند إلى الكلمة من خلال التركيب))^(١)، ولأجل هذا ينبغي أن نفرق بين أقسام الكلم ، التي هي أصناف معجمية وبين أقسام الصيغ التي هي أصناف صرفية خالصة ، وأن لا نخلط بينها ؛ لأن الصيغ فروع على مباني التقسيم وليس العكس ، وهي على تنوعها قد تتداخل فلا يكون عندئذ مبنى الصيغة قرينة لفظية دالة على نوع الكلمة التي تتخذ بدورها قرينة على الباب النحوي الحامل له^(٢). من ذلك أن المبتدأ يُطلب فيه أن يكون اسما ، لكن صيغ الأسماء قد تتداخل مع صيغ الصفات والأفعال ، فلا يكون اعتماد الصفة حينها قرينة فاصلة على التمييز بين باب نحوي وآخر .

لذلك يلجأ في مثل هذه الحالات إلى اعتماد المعنى التقسيمي الذي تدرج تحته الكلمة وان اتفقت صيغتها مع كلمة أخرى تخالفها تقسيمياً^(٣).

وإذا تأكد لنا هذا فإن من أوضح الأمثلة على تقاطع الكلمات وتداخلها في معنى الصيغة، هو ما أورده السيوطي في المزهري ، إذ أورد أمثلة كثيرة ، نقتطع منها في الثلاثي المجرد غير المضَعَّف الأمثلة الآتية^(٤) :

فَعْل	فَهْد	اسم
-------	-------	-----

(١) القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢١٩ .

(٢) م . ن : ٢١٩ .

(٣) م . ن : ٢٢٠ .

(٤) ينظر : المزهري في علوم اللغة : ٥/٢ .

صفة	صَغِبَ	
اسم صفة	جَذَعُ نَكَسَ	فَعَلَ
اسم صفة	سَبَعُ نَدَسَ	فَعَلَ

وغيرها من الأمثلة كثير

نخلص من هذا إلى القول بأنّ معاني التقسيم المعبّرة عن المباني الصرفية تختلف عن قرينة (الصيغة) التي هي قرينة لفظية ، ويمكن أن تتقاطع من خلالها الكلمات ، فتكون الصيغة الواحدة اسما وفعلا وصفة . والفاصل إذ ذاك هو المعنى التقسيمي المشار إليه وظيفياً داخل السياق ، ومعجمياً خارجه (١) .

٢- قرينة المعنى المعجمي :

يمكن ببساطة أن يقال عن المعجم : أنه السجل الذي يقَدِّم المعنى الاجتماعي العرفي للأجزاء المؤلفة للكلام . وعليه يتوقف المعنى اللغوي الصرف (٢) ، فهو يدور حول الكلمة أيضاً وشرحا ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي (٣) .

وإذا كانت الكلمة تُعرف بأنها ((صيغة ذات وظيفة معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، تصلح لأن تفرّد أو تحذف أو تُحشى أو يُغيّر موقعها أو يُستبدل بها غيرها في السياق ، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة)) (٤) ، فإن المعنى المعجمي لها هي : ((تلك الدلالة الاجتماعية التي يفهمها الفرد في المجتمع من تلك المفردة ، ويتفق معه في هذا الفهم بقية أفراد المجتمع)) (٥) .

فالدلالة المعجمية بهذا الفهم هي ذاتها الدلالة الاجتماعية ، غير أن هذه الدلالة لا يمكن لها أن تفهم على وجهها الصحيح إلا إذا قدم المعجم تحديدا للمبنى الصرفي للكلمة وذلك بتصنيفها بحسب معانيها التقسيمية فيما إذا كانت اسماً أو فعلاً أو صفة أو غير ذلك ؛ لأنه لا

(١) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٢١ .

(٢) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٢٧ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٥٨ .

(٤) م . ن . : ٢٦٦ .

(٥) ينظر : المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث : ١٨ .

يمكن لإنسان أن يربط بين كلمة ما ومعناها المعجمي إلا إذا عرف معناها الصرفي ، ويتّضح ذلك من خلال بعض الكلمات التي تكون على صيغة صافية محايدة من مثل (١) :

- قاتل ← فاعل ← اسم فاعل + فعل أمر

- رفيع ← فعيل ← اسم المفعول + صيغة مبالغة .

- أسمى ← أفعال ← فعل ماضي + اسم تفضيل + صفة مشبهة .

فانعزال الكلمة في المعجم قد يكون بيئة صالحة للبس في معناها فعلى المعجم أن يُعطيها من طرائق الشرح ما يوضح معناها الصرفي كالتضام والتلازم . أما التضام فكأن يقال (الاشرف : الفاضل في الشرف) فنعلم من هذا أن المقصود ، صفة التفضيل ، بقريئة التضام مع أداة التعريف . أو يقال : (اشرف على الشيء : أطل عليه) فيعرف من التضام ان المقصود الفعل ، وفي كلمة مثل " المختار " لابدّ للمعجم قبل شرحها أن يقول : ((المختار بمعنى الفاعل : الذي يختار لنفسه وبمعنى المفعول : من يقع عليه الاختيار ، فقوله بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول تحديد صرفي لكلمة محايدة)) (٢) .

أما التلازم فكأن يقال : رغب فيه : طلبه ، وعنه : كرهه ، وإليه : استعانه (٣) ، وهكذا ، يتطلب الأمر منا أن نأخذ في حسابنا أن معنى العجمة لا يتحدد بالنظر إليها في علاقتها الاستبدالية بالعجومات الأخرى فقط ، بل ينبغي ان ننظر إليها من جهة ائتلافها بغيرها من العجومات ، وذاكرة المتكلم هي التي تزوّده في الأحوال العادية بالعجمة المناسبة التي لها صلة بالشيء الداعي إلى الكلام أو بالعجمة المتعلقة بالعجومات الأخرى التي يستخدمها هو عند استرساله في الكلام (٤) .

ومما لا شك فيه أن الغرض البلاغي هو العامل الأكثر أهمية في التحكم في تحديد الكلمة المستخدمة ، كما أن الأمر لا يخلو من وجود علاقة منطقية بين العجومات المستخدمة من قبل المتكلم ، تلك العلاقة التي تبرز في صور لفظية في اغلب الحالات عن طريق بعض القرائن اللفظية كالإعراب ، والترتيب ، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين معرفة معاني الكلمات ومعرفة معاني التراكيب (٥) .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٧ .

(٢) م . ن : ٣٢٧ .

(٣) م . ن : ٣٣١ .

(٤) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٣٦ .

(٥) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٣٧ .

فالمعنى المعجمي أساس لأي دلالة تركيبية ؛ لأن العلاقات التركيبية لا تقوم إلا بسبب المعاني المعجمية للألفاظ المُؤتلفة بسبب تلك المعاني أولاً ، فهي أساس أمن اللبس فيها ، وهذا يعني انه لا يُتصور نشوء علاقات سياقية من إسناد وتخصيص وغيرها بين ألفاظ لا معنى لها^(١). أو بعبارة أخرى ؛ لا وجود لأي معنى وظيفي في تركيب أو نسق هرائي مفترض لا أصل له في المعجم كما ذهب الى ذلك الدكتور تمام حسّان حين ظنّ في قوله : ان الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي ، محتجاً بإعراب البيت الآتي^(٢) :

قاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بِتَرِيْسِهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطِيَّاسَةِ الْبَرَنِ

- قاص : فعل مضارع ...

- التَّجِينُ : فاعل مرفوع ...

- شحال : مفعول به ...

- الهاء : مضاف إليه ...

- الباء : حرف جر ...

- تريس : اسم مجرور ...

فهذا مردود بنصوص كثير من علماء اللغة ، ومنهم الجرجاني الذي اعتمده الدكتور تمام حسان ، جاء في دلائل الإعجاز : ((واعلم أنني لست أقول أن الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، لكن أقول انه لا يتعلّق بها مجردة من معاني النحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها...))^(٣). وقال أيضاً : ((ولو فرضنا أن تتخلع من، من هذه الألفاظ - التي هي لغات - دلالاتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا تصوّر أن يجب فيها ترتيب ونظم))^(٤) ويقول أخيراً : ((ولا يتصور أن تعرف لفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبياً ونظماً))^(٥) . فهذه الاقتباسات تدلّ دلالة واضحة على أن المعنى المعجمي أساس لأيّما دلالة تركيبية، وتنقض ما ذهب إليه الدكتور تمام حسّان لأنه يؤدي إلى اللبس .

(١) القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٥٨ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٣ .

(٣) ينظر : ٤١٠ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٥٠٠ .

(٥) م . ن . ٥٣ .

يعضد هذا أن ابن هشام جعل من أولويات المُعرب أن يفهم معنى ما يُعربه ، ولهذا أنكر إعراب فواتح السور لأنها غير واضحة الدلالة . ومن طريف ما ذكره في هذا الصدد أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له (نعم) في بيت المرقش :

لا يُبْعِدُ اللهُ التُّبُّبَ وَاللَّيْبَ — غارات إذا قال الخميس : نعم

على أنها حرف جواب ، ثم لما التمس محلّ الشاهد فيها لم يجدها ؛ لأن المقصود بها هنا : واحدة الأنعام ، وهي خبر لمحذوف ، والتقدير : هذه نعمٌ ، وهو محلّ الشاهد ^(١) . هذا وقد أنكر عدد من الباحثين دعوى الدكتور تمام حسّان هذه ، منهم الدكتور احمد سليمان ياقوت الذي رفض أن يكون لفظ " التجين " في البيت فاعلا دون ان نعرف ما هو الحدث الذي أسند إليه ، أو أن تكون الباء حرف جر دون أن نعرف معنى " تريس " ومتعلقهما... وهكذا حتى يخلص إلى القول : إن اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يُصبُّ فيها أي كلام فيستقيم الإعراب ، بل هي وظيفة اجتماعية قبل كل شيء الغرض منها الإفهام ^(٢) ، والإفهام في رأينا لا يكون مع الإبهام ، لأن الأساس أمّن اللبس ووضوح المعنى .

والحق انه لمن المفارقة - كما يقول الدكتور عبد الجبار توامة - القول : انه إذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى معجم ، إذ كيف يتضح المعنى الوظيفي للكلمة في التركيب من دون فهم معناه المعجمي أو من دون وجوده أصلاً كما هو الحال في البيت الذي احتج به الدكتور تمام ^(٣) ، وهنا يرفض الدكتور توامة أن نستبين وظيفة الكلمة في التركيب من خلال صيغتها أو وضعها ، لدرجة يمكن معها القول أننا نستطيع أن نعرب كلمات لا معنى لها ؛ لأن الصيغة قد يتعدد معناها الوظيفي ، فلا يتعين إلا من خلال معناها المعجمي ، أو من خلال توارده مع غيره من الكلمات الأخرى معجمياً أيضاً ، وكذلك موضع الكلمة فهو الآخر كثيراً ما تتقاسمه أكثر من وظيفة فلا يكون حاسماً في درء اللبس وتوضيح معنى الكلمة ، ويضرب لذلك مثالا قوله تعالى ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ ^(٤) ، إذ لا يمكن إعراب هذه الآية البتة من تحديد المعنى المعجمي لكلماتها ؛ لأنه بإغفال هذا المعنى يكون تحديد معناها الوظيفي تحديداً خاطئاً ؛ لأن التحليل أو الإعراب الذي سيتبادر إلى الذهن - بحسب الشكل - هو :

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٦٨٤/٢ .

(٢) ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو : ٨٠ .

(٣) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٦٢ . و: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٨ .

(٤) الرحمن : ٥٤ .

- جنى : فعل ماضٍ ...

- الجنتين : مفعول به ...

- دان : فاعل مرفوع ...

في حين أنّ الإعراب الصحيح هو أنّ الجملة غير فعلية أصلاً ؛ لأنّ (جنى) مبتدأ ،
والجنتين مضاف إليه ، و(دان) خبر^(١).

والملاحظ هنا - كما يضيف الدكتور توامة - أنّ كلمة (جنى) متعددة معني وصيغة ،
فهي قد تكون اسماً بمعنى ما يُجنتى من الشجر ، والذهب ، أو العسل ، وقد تكون فعلاً من
(جنى الثمرة) بمعنى التقطها وقد يكون بمعنى (جنى عليه جناية) أي ادّعى عليه ذنباً لم يفعله،
أو أذنب ذنباً يؤاخذ عليه^(٢).

فمعنى (جنى) إذن متعدد بين الفعلية والاسمية ويصلحان من الناحية الشكلية في الآية،
لكن تحديد المعنى المعجمي من خلال توارد مع ما بعده من كلمات يعين اسمية اللفظ (جنى)؛
لأنّ المعنى : ثمر الجنتين دان^(٣) ، وتوارد (جنى مع الجنتين) يستبعد كون (جنى) فعلاً بمعنى
التقط أو قطف إلا على إرادة المجاز بمعنى (قطف) والحقيقة هنا أولى ، لأنّ التوارد المعجمي
يمنع أيضاً المجاز هنا عند افتراض (جنى) فعلاً ؛ لأنّ لفظ (دان) على الرغم من أنه وصف
مرفوع إلا أنه لا يصح أن يكون فاعلاً له معنى ، بل يصح أن يكون وصفاً خبراً عن (جنى)
الاسم بمعنى (ثمر) وحسب^(٤).

(١) القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٦٢ .

(٢) م . ن : ٣٦٢ .

(٣) ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ١٥٠/١٣ .

(٤) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٣٦٢ .

المبحث الثاني القرائن اللفظية

هي كل ما يُلفظ أو يُكتب من عناصر الكلام ، ويُستدل به على الوظائف النحوية ، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل ، وذاك مفعول ، أو غير ذلك ، وهي بمثابة معالم الطريقة التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده^(١).

وتشمل اللغة العربية إجمالاً على القرائن اللفظية الآتية : -

١ - قرينة العلامة الإعرابية .

٢ - قرينة الرتبة اللغوية .

٣ - قرينة التضام .

٤ - قرينة الصيغة .

٥ - قرينة الربط .

٦ - قرينة المطابقة .

٧ - قرينة الأداة .

٨ - قرينة الاستدعاء الوظيفي .

٩ - قرينة الوقف .

وفيما يأتي تفصيلات القول في إسهامة كل واحدة منها على حده في أمن اللبس :

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٠/١ .

أولاً : قرينة العلامة الإعرابية

وتعدّ أهمُّ القرائن اللفظية على الإطلاق ، ولهذا عقد عليها النحاة نظرية العامل لما رأوا لها من شأن عظيم في التمييز بين المعاني ، فاعتقدوا بأنها أثر يجلبه العامل .
واسهاماتها في أمن اللبس أغنى عن أن يُتحدث عنها . وقد سبقت الإشارة إلى اسهاماتها في تعاريف النحاة للإعراب في الفصل السابق ، ويكفي هنا أن نذكر بقول ابن الخشاب من أن الفائدة من الإعراب هي ((التفريق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتست))^(١) . ويمكن أن نتبين جزءاً من اسهاماتها في أمن لبس المعاني والتراكيب من خلال الآيات الآتية :

يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٢) .

ويقول ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٣) .

ويقول : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى ﴾^(٤) .

ففي الآية الأولى حافظت العلامة الإعرابية على المعنى وحرصته من اللبس ؛ لأن من يخشى الله من العباد ، هم العلماء ، فلفظ الجلالة مفعول به مقدّم والعلماء فاعل أخر للمبالغة في معنى الحصر . ولو عكست العلامة الإعرابية لفسد المعنى وخرج من دلالاته العقائدية .
ومثل هذا يمكن أن يقال في الآية الثانية ، التي حيك حولها قصة وضع أبي الأسود للنحو لما سمع من قراءة بعضهم لها بكسر اللام في " رسوله " ^(٥) ، فعلى الرغم من أن القراءة بكسر اللام لا تختلف إلا باختلاف هذه الحركة إلا أن المعنى معه يخرج إلى الكفر وهو على عكس المراد من براءة الله ورسوله من المشركين وأفعالهم ^(٦) .

أما الآية الثالثة فتكمن اسهامة العلامة الإعرابية فيها أن منعت التباس الفاعل بالمفعول فوجود الفتحة على " القسمة " ورفع " أولو " بالواو مايز بينهما ، وهكذا يقع التمييز بالعلامة بين التراكيب الآتية :

(١) المرتجل : ٣٩ .

(٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) النساء : ٨ .

(٤) التوبة : ٣ .

(٥) ينظر : أصول النحو : ٧ .

(٦) ينظر : قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيبية : ٢ .

- ما احسنَ زيداً ← تعجب .

- ما احسنُ زيداً ← استفهام .

- ما احسنَ زيدٌ ← نفي .

وما كان العرب لتجزع من اللحن لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى ، وما كان إقبال العلماء على إعراب القرآن إلا إدراكا منهم أن المعنى لا يمكن له أن يفهم إلا بعد إعراب التراكيب المشتملة عليه^(١) .

وليست ثمة حاجة تدعو إلى عرض مذاهب النحاة في العلامة الإعرابية، فالثابت في أوساط المحدثين أنها لا تعدو أن تكون قرينة من قرائن أمن اللبس^(٢) ، يتوقف عليها المعنى حيناً فتكون مميزة ، وحيناً يُترخص بها إذا ساعدت قرائن أخرى على إيضاح المعنى ، فتكون فضلة زائدة على المعنى ولا يكون ذلك إلا عند أمن اللبس - يقول الدكتور تمام حسّان : ((ولا أكاد املّ ترديد القول : أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن))^(٣) . وهذا المذهب في رأينا كما كان في رأي محمد محمد يونس أعدل المذاهب التي طرحت لتيسرها ؛ لأنها ((اقرب الآراء استنادا إلى الموضوعية وأكثرها اعتماداً على المنهجية والدقة العلمية))^(٤) .

فالإعراب إنّما دخل الأسماء - كما قلنا - ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني التي تعتورها ، ولذلك استغني عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم يُحتج إليه . ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معاني مختلفة تماماً كما كان الاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو النصب ثم وضع اللبس ما يزيله إذا خيف و استغني عن لحاق نحوه إذا أمن^(٥) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ، وإعراب القرآن للعكبري وإعراب القرآن للزجاج .

(٢) فلقد أحصى الدكتور فخر الدين قباوة تلك المذاهب والنظريات في الفصل الثاني من كتابه : مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ .

(٤) وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٢٩٦ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، والأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٣٣٧ .

ومما استغني فيه عن العلامة الإعرابية المحكيات والأسماء المقصورة والأسماء المبنية والأسماء المنقوصة رفعا وجرا ، والجمل ذات المحل الإعرابي ، وما لزم آخره حركة اتباعية وما جرّ على الجوار نحو : جحر ضبّ خربٌ وغيرها^(١).

وقد أوردت مصادر النحو عددا من الأبيات الشعرية وقع فيها الترخص بالإعراب ، وخاصة تلك التي عدت من باب القلب^(٢). يقول الزجاجي : ((وقد جاء في الشعر شيء قلب فصير مفعوله فاعلاً ، وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورة ، وأنا اذكر لك فيه شيئاً تستدل به على ما يرد عليك منه في الشعر ، فتعرف وجهه ولا تذكره فمنه قول الشاعر :

مثلُ القنَافذِ هَدَاجونٌ قد بلغتْ نجرانٌ أو بلغتْ سواَتهم هَجْر

فقلب الفاعل فصار مفعولاً ؛ لأن السوات هي التي تبلغ هجرا ، فنصبها ورفع هجرا))^(٣). وأمثلة القلب كثيرة منها : أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وغيرها .

والذي يبدو ، أن القلب إنما جرى في سياق حدّد العُرف علاقات عناصره ومعناه ، وإذا كان الأمر كذلك فإن العلاقات النحوية بين الألفاظ على نوعين ، علاقات محفوظة وعلاقات غير محفوظة ، والقلب إنما يجري في الأولى ، لأن اللبس مأمون فيها^(٤). يقول ابن الانباري : ((يقال : تهيبني الطريق لأنه معلوم أن الطريق لا تهيب أحدا ، فإذا جاء ما يمكن اللبس فيه لم يكن الفاعل بتأويل المفعول والمفعول بتأويل الفاعل ، ألا ترى انه لا يسوغ لقائل أن يقول : ضربني عبد الله وهو يريد : ضربت عبد الله ؛ لأن في هذا أعظم اللبس ، والقلب في كلام العرب عند بيان المعنى))^(٥)، لأنهم إنما يتمسكون بصحة المعنى ويتأولون لصحة الإعراب^(٦).

فالعلاقات المحفوظة كما يرى الدكتور علي أحمد الكبيسي قرائن مانعة من إرادة المعنى الحقيقي للتركيب المقلوب وهي التي تزيل إشكاله وتمنع الإحالة فيه لدرجة يمكن معها أن

(١) ينظر : الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٢٥ و ١٣٧ ، ومواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٣٥ .

(٢) ينظر : ظاهرة القلب في الإعراب (بحث) : ٢٤ وما بعدها .

(٣) الجمل في النحو : ٢٠٣ .

(٤) ظاهرة القلب في الإعراب : ٣٨ .

(٥) الأضداد : ٩٩/١ .

(٦) الخصائص : ٢٤٨/١ .

تعطي وجهاً (تفسيرياً) مقبولاً لقول بعضهم إن القلب جائز إن كان معنى الكلام مفهوماً من غير إعراب^(١).

فالقلب بوصفه ظاهرة ضرب من التأويل غايته أن يكون الإعراب موافقاً للمعنى كيما يؤمن اللبس وتفكّ ازدواجية الوظائف المقلوبة^(٢).

ومن وسائل الترخيص الأخرى التي يتحقق فيها أمن اللبس النعت المقطوع ، نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ومررت بعبد الله المسكين ، فعلى الرغم من عدم توافق الصفة مع الموصوف في الحركة الإعرابية إلا أن المعنى واضح بقريضة التبعية وما تفرضه من قيود التطابق^(٣).

وتتوالى المسائل التي تكون فيها الحركة الإعرابية هملاً فضلاً عن أن هناك مسائل أُخر لو أهمل فيها الضبط الإعرابي لما التبس المعنى ، فتميّز الأعداد مثلاً بين من غير ضبط ، والمستثنى بعد (إلا) وأدوات الاستثناء بين وكذلك الاسم المعطوف .

ولسنا كما يقول الدكتور عبد الفتاح الحمّوز - في كل ما مرّ - (ندعو إلى إهمال الضبط الإعرابي لما له من دور كبير في فهم النص القرآني وغيره ، ولكننا نذهب إلى أنه لا بدّ من توافر القرائن الأخرى وتضامنها في كثير من المواضع لتتحقق أمن اللبس)^(٤)، فلا أحد ينكر وظيفية الإعراب في أبواب من مثل التحذير والإغراء والاختصاص .

ثانياً : قرينة الرتبة :

الرتبة هي وصف لمواقع الكلمات في التركيب^(٥)، وهي ثاني أكثر القرائن حفظاً لللبس بعد العلامة الإعرابية ، وإحدى الوسائل التي تسهم في ترابط أجزاء الجملة وتماسكها^(٦)، والمقصود بها : أن لكل عنصر في الكلام موضعاً مخصوصاً يتعين به شأنه بإزاء العناصر الأخرى في التركيب ، وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة ، غير أن الإعراب يكسبه تصرفاً في التقديم والتأخير^(٧) .

(١) ينظر : ظاهرة القلب في الإعراب : ٣٩ .

(٢) م . ن : ٤٢ - ٤٣ .

(٣) مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٣٦ .

(٤) م . ن : ٣٦ ، و : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٢٠٥ .

(٥) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٢ .

(٦) ينظر : في بناء الجملة العربية : ٢٩ .

(٧) ينظر : نظرية النحو العربي : ٤٣ .

فإذا انعدم الإعراب أو القرينة لزمّت الرتبة موقعها ، لئلا يلتبس المعنى ، وهذا يعني ان الرتبة نوعان : رتبة محفوظة ، ورتبة غير محفوظة ، تخصّ الأولى النحو ؛ لأن أي اختلال يمسّها يجعل التركيب ملبسا غير مقبول ، ولذا تعدّ قرينة لفظية على معاني الأبواب المرتبة بحسبها ، أما الرتب غير المحفوظة فهي من اختصاص البلاغة وعلم المعاني بالتحديد، فهي تُعنى بدراسة أسلوب التركيب لا التركيب نفسه ، وتتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة ، بمعنى أن التقديم والتأخير البلاغي لا يتناول ما يسمى بالرتب المحفوظة في النحو ؛ لأن اختلالها يعني اختلال التركيب بأسره (١) .

والمواضع التي تلزم فيها العربية مواقع الألفاظ كثيرة منها : أدوات العرض والتحضيض والاستفهام وغير ذلك من الأدوات ذات الصدارة في الكلام ، ومثلها مما لا يصح تقديمه ، رتبة المعطوف على المعطوف عليه ، والبدل على المبدل منه ، والتوكيد على المؤكد ، والصفة على الموصوف ، والمجرور على الجار ، والمضاف إليه على المضاف ، والصلة على الموصول ، وكل ما عمل فيه حرف لا يصحّ أن يتقدم عليه ، والفاعل لا يقدم على فعله ، والمفعول معه لا يقدم على الواو ، وجواب الشرط لا يقدم على فعله ، وغير ذلك من المسائل التي تطالعنا بها كتب النحاة(٢) . فلو لا الرتبة في مثل هذه المواضع ((لتفككت أو اصر الكلام ولدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبس ، وكلا الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم)) (٣) .

وفيما يأتي بعضاً من الأحكام التي صدر عنها النحاة في أمّن اللبس بالرتبة :

أ- وجوب الحكم بفاعلية المتقدم ومفعوليه المتأخر عند فقدان العلامة الإعرابية ، لكي لا يلتبس الفاعل بالمفعول . نحو : ضرب موسى عيسى . يقول ابن ابي ربيع : ((وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ، ولم يكن معهم ما يدلّ على الفاعل علمت أن المقدم هو الفاعل ؛ إذ لم تكن العرب لتُقدّم المفعول بغير دالّ على ذلك لما في ذلك من نقض الغرض)) (٤) وهو الإفهام - وهذا كما يرى عزام شريدة - يؤكد من جديد على أن العلامة الإعرابية موجودة في اللغة من أجل أمّن اللبس ووضوح المعنى ، فهو الذي يمنح الكلام

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ ، و : مبادئ اللسانيات : ٢٣٢ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٤٠ ، و التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠١ .

(٣) البيان في روائع القرآن : ١/١٠٧ .

(٤) البسيط في شرح الجمل : ١/٢٩٧ ، وينظر : أمّن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ١٠ .

حرية التعبير ، بدلالة أننا نلجأ إلى المنزلة وتقييد حرية الرتبة عند فقدان العلامة الإعرابية حتى يؤمن اللبس^(١).

ب- وجوب الحكم بتأخير الخبر إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو : زيد قام، أو يقوم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: زيد قائم، أو كان فعلاً رافعا لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو : زيد قام أبوه ، والثاني نحو: الزيدان قاما، على الفصحى فلا لبس فيهن ، بمعنى انه يجوز تقديمه ، فيقال : أقائم زيد ؟ وقام أبوه زيد ، وقاما الزيدان ، وهذا التقييد لا بد منه في نظر ابن مالك الذي يقول^(٢) :

كذا إذا مال الفعل كان الخبر

وهكذا فإن الخبر إذا كان فعلاً، فإنه لا يجوز أن يتقدم ؛ لأنه إذا تقدم الاسم على الفعل خرج من حدّ الابتداء وارتفع بالفعل ، وهذا يؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل لا محالة . لذا تلزم فيه الرتبة^(٣) ؛ لأنها القرينة الوحيدة الفاصلة بين معنى البابين .

ج- وجوب الحكم بتقديم الخبر على المبتدأ ، إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور نحو : عندي مال ، وفي الدار رجل ، فـ(مال) و (رجل) مبتدآن مؤخران عن شبه الجملة السابقة لهما وجوبا. فلا يجوز في نحو هذا تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لئلا يتوهم أن الظرف أو الجار والمجرور وصفين للنكرة. فلو قلت: مال عندي ورجل في الدار لتوهم المخاطب انه صفة ، وينتظر الخبر فيقع اللبس^(٤). بيد انه لو قدم الخبر وأخر المبتدأ لأمن اللبس ؛ لأنه يتعين حينئذ ان يكون الظرف والجار والمجرور خبرين لا صفتين.

د- وجوب الحكم بابتدائية الاسم المتقدم في حال تساوي المبتدأ مع الخبر في درجة التعريف نحو: زيد المنطلق ، وزيد الفاضل ، لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر. فلو قلنا: المنطلق زيد ، لم يُعلم: أزيد ، خبر أم مبتدأ تقدم خبره ، لذا منعوا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين

(١) ينظر : دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ١٧١ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٦/١ .

(٣) ينظر : الحلل : ١٥١ ، وأمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٨/١ . شرح المفصل : ٨٦/١ ، و شرح ابن عقيل : ٢١٥/١ ، وعلّة أمن اللبس في

اللغة العربية : ٧٢ .

تصلح كل واحدة منهما أن تكون مبتدأ؛ لأنه ليس هناك قرينة تدل على ان أحدهما مبتدأ
والآخر خبر ، فلزم الترتيب فيهما ليعلم أحدهما من الآخر ويؤمن اللبس^(١).

هـ- وجوب الحكم بحالية المتقدم في نحو قوله تعالى : ﴿ خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾^(٢).
و: خالا كَرُمْتُ ، لئلا يلتبس بالتمييز ؛ لأن التمييز لا يتقدم على عامله على الأصح^(٣) ،
فالإعراب هنا نابع من الرتبة^(٤)، ومثله : جاءني راكبا رجل ، لأن الصفة لا تتقدم على
الموصوف^(٥).

ومعنى أن الرتبة قرينة هنا ، أنها معلم من معالم الطريق في السياق، تتعين بها مواقع
الكلام، ويعرف الباب النحوي بموقع الكلمة من السياق ، بكلام آخر فإن الرتبة المحفوظة
تصبح محفوظة ، إذا اقتضى ذلك المعنى أو المبنى، فإذا لم يقتضي احدها حفظ الرتبة كانت
هناك حرية التقديم والتأخير في الاستعمال^(٦) .

ولقد أفاض النحاة القدامى في الحديث عن الرتبة ، وأثرها في سلامة التركيب وجماله
بخاصة أبحاث العلامة عبد القاهر الجرجاني^(٧). ولعل من الأمور التي تستحق الاهتمام في
مجال حديث أعلام التراث عن الترتيب تفريقهم بين التقديم على نية التأخير والتقديم الذي لا
يتنوى به التأخير^(٨) ، أما الأول فاللبس فيه مأمون ، وقد أوضحه عبد القاهر الجرجاني بقوله :
((وذلك في كل شيء اقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان
فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته عليه ، أو المفعول على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا
زيداً ، فمعلوم أن (منطلق) و(عمراً) لم يخرجوا بالتقدم عما كان عليه من كون هذا خبر المبتدأ،
ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً، ومنصوباً من اجله، كما يكون إذا أخرت^(٩)))، فهذا التقديم
والتأخير جائز، لأن حكم المقدم باقٍ على أصله، فلا يؤدي إلى تداخل معاني الأبواب. أما ما

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩٩/١ ، وعلة أمن اللبس في اللغة العربية : ٧٢ .

(٢) القمر : ٧ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢٦٤/٢ .

(٤) ينظر : دور الرتبة في الظاهرة النحوية : ١٧٢ .

(٥) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ١٤ .

(٦) ينظر : القرائن النحوية : ٥٠ .

(٧) ينظر : دلائل الإعجاز : ٧٩ .

(٨) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٢٩٩ .

(٩) دلائل الإعجاز : ٨٠ .

يتمتع فيه التقديم، فهو ما كان فيه القصد، أن يأخذ المقدم حكماً غير حكم الأصل ، وذلك بأن ((تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابيه ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأً، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه: بزيد والمنطلق حيث تقول مرة: زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد))^(١) فهذا التقديم ليس على نية التأخير ولذا يعد الإبقاء على حكمه ملبساً ؛ لأنه خلاف القصد ، والذي يفكّ هذا اللبس هو أن تخرج به إلى الباب الذي قصد إليه ، فـ " المنطلق " مبتدأ قصد العناية والاهتمام وليس خبراً مقدماً. ومثله ، تقديم الفعل على الاسم نحو: جاء زيد، فإنه بالتقدم يخرج من باب الاسمية إلى الفعلية، ولا يجوز الإبقاء على حكم الاسمية وإعرابه مبتدأً مؤخراً عن الفعل، لأن ذلك يلبس بجملة المبتدأ والخبر .

فلترتبة دور مهم في الجملة ، فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص ، وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع ، والترتيب زالت تلك الدلالة^(٢) .

غير أن التزام الرتبة قرينة بديلة عن العلامة الإعرابية في حفظ اللبس يؤدي إلى تضيق المذهب والحدّ من الاتساع عند ابن يعيش الذي يرى أنه ((لو اقتصر في البيان على حفظ الرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره لضاق المذهب ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب))^(٣) .

ويرى أصحاب المنهج التوليدي أن الترتيب الذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد ، أحد عناصر التحويل ، التي تغير نمط الجملة ، وتنقل معناها إلى معنى جديد، يرتبط بالمعنى الأول برابطة واضحة^(٤) ، غير أن هذا التحويل لا يمكن له أن يتمّ إلا إذا أمّن اللبس. وذلك لا يكون إلا في الرتب غير المحفوظة؛ لأن ثمة قرائن تعين على وضوح المعنى وفي مقدمتها العلامة الإعرابية .

فالتقديم والتأخير إذن ((ظاهرة مسموح بها في لغة لها ما يضبط حركة ألفاظها ووظائفها داخل التركيب ، ذلك أنك سواء قدمت أو أخرت تظل مرتبطاً بهذا الضابط الذي هو الإعراب ،

(١) دلائل الإعجاز : ٨٠ .

(٢) ينظر : منهاج البلغاء : ١٧٩ .

(٣) شرح المفصل : ٧٢/١ ، وقراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيبية : ٥٠ .

(٤) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق : ٩٣ .

فالمفعول يقدم ، ويظل مفعولا ؛ لأنه منصوب ، والفاعل يقدم على المفعول ، ويظل فاعلا ؛ لأنه مرفوع^(١) وهكذا .

ثالثا : قرينة التضام :

قرينة لفظية تحدد فيما إذا كان أحد العنصرين النحويين مطّوعا للتشكّل مع العنصر الآخر أو مجافيا له . فإذا كان مطّوعاً فعلاقته به علاقة تلازم ، وإذا كان مجافيا فعلاقته به علاقة تنافي وتنافر .

فالتلازم هو أن يستلزم أحد العنصرين العنصر الآخر ، إما على سبيل الافتقار كحرف العطف حين يستدعي المعطوف ، وإما على سبيل التطلب كالفعل حين يتطلّب الفاعل أو نائب الفاعل ، والمضاف حين يتطلب المضاف إليه ، والتابع حين يتطلب المتبوع... الخ ، أما التنافر فهو أن يتنافى أحد العنصرين النحويين مع العنصر الآخر فلا يقبل التضام معه أو التشكّل بأي شكل من الأشكال^(٢) .

ويتخذ التلازم شكل الافتقار حين تشتد حاجة أحد العنصرين إلى الآخر ، كحاجة الموصول إلى صلته ، وحرف الجر إلى الاسم المجرور ، و"واو الحال" إلى جملة الحال ، وحرف العطف إلى المعطوف، والنواصب والجوازم إلى الفعل المضارع ... الخ مما يعدّ حاجة من احتياجات المعنى^(٣) .

فإذا جاء اللفظ الذي يتطلب الآخر ، كان قرينة من قرائن التضام مع الآخر، لكنه تضام ايجابي، لأنه يتكامل معه ويتأزر في إنتاج الدلالة .

وعندما يستلزم أحد العنصرين العنصر الآخر، فإن هذا الآخر قد يُدلّ عليه بمعنى وجودي على سبيل الذكر أو يُدلّ عليه بمعنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار والحذف والملاحظ أنّ الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر ، فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد، ويتم ذلك في صورة الافتقار أحيانا كما في تلازم الموصول صلته، وتطلب كلا وكتنا مضافاً إليه معرفة مثني، وتطلب العائد مرجعا ، وأحيانا أخرى صورة الاختيار فتذكر الضميمة إذا لم تُعن القرائن الأخرى على تقديرها ، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها بقصد الإيجاز والانصراف عن الإطناب غير المرغوب^(٤) .

(١) قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيبية : ٦ .

(٢) ينظر : القرائن النحوية : ٤٦ .

(٣) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٦ ، و : القرائن النحوية : ٤٦ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٧ .

فالمقصود بأن التضام قرينة من قرائن أمن اللبس، أنها ذات أثر واضح في انسجام العناصر النحوية ؛ لأنها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معاني في السياق النحوي (١) . من ذلك أن الاسم الموصول وصلته يمثلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحل محلله ؛ لأنهما متلازمان يكمل معنى أحدهما الآخر ، فهما كالشيء الواحد أو الشيء مع نفسه ، فإذا قلنا : - جاء الذي أحبه ، انصرف معنى الصلة إلى الذي مباشرة دون احتمال كونها خبرا أو صفة أو حال ؛ لأنها جزء متمم للموصول ، لا يستغني عنه ، كما أن الموصول مفتقر لهذا الجزء افتقارا واضحا (٢) . فالقول أن التضام هنا قرينة لفظية يعني أن الموصول قرينة على أن الجملة التي بعده صلة وأنه لو لم يتقدمها الموصول لصلحت بصورتها الخبرية ان تكون صفة إذا تطلبها الموصوف ، أو حالا إذا تطلبها صاحب الحال أو خبرا إذا تطلبها المبتدأ أو في محل جر بالإضافة إذا تطلبها الظرف وهكذا، فإذا قلنا :

- جاء رجل أحبه .

كانت جملة (أحبه) نعتا للرجل ؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات ، فالذي يتطلب هذه الجملة هو الذي يحدد معناها (٣) .

قلنا إن الأكثر في أمن اللبس أن تذكر الضميتان ؛ لأن ذلك هو الأصل ، فإذا ما عرض عارض أجاز حذف أحد العنصرين ، كان لا بد من قرينة تدل على المحذوف ، فإذا ما توفرت هذه القرينة لجأنا إلى التأويل لتقدير العنصر المحذوف وذلك لرأب صدع التضام والرد إلى الأصل ، فالتأويل وسيلة من وسائل أمن اللبس ، من شأنه أن يرفع الخرم الذي قد يصيب المعنى نتيجة هدر التضام .

والعنصر المحذوف قد يكون ضميرا ، فيستتر ، وقد يكون غير ذلك فيحذف . فأما الذكر مع الاستتار فكقولنا : أدرسُ : فعل أمر للمخاطب ، فإن وقوف هذه الصيغة في الجدولة بإزاء صيغة (إفعلي) للمخاطبة هو دليل على أن في الفعل ضميرا مستترا تقديره (أنت) والحاجة التي دعت إلى تقديره هو التلازم بين الفعل والفاعل ((على أن الاستتار في السياق لا يتكل على الصورة في الجدول فحسب وإنما يعززه أيضا وجود مرجع في الجملة يدل على خصوص المستتر)) (٤) . فإذا قلنا :

- شربت الطفلة الحليب ثم نامت :

(١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٦ .

(٢) م . ن : ٢٣٦ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٣-٢٢٤ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٨ .

كان في " نامت " ضميرا مستترا ، دعانا إلى استحضاره التلازم بين الفعل والفاعل ، أما خصوصيته فقد كشفها لنا مرجعية الضمير " الطفلة " التي دلنا عليها هنا تاء التأنيث الساكنة .
أما في الفعل المضارع فإن الفاعل يستتر ، فتكون حروف المضارعة أهم وسائل تقديره^(١) ، وهكذا يجري أمر الذكر مع الاستتار .

أما الذكر والحذف فأمثلته كثيرة ، من ذلك أن الموصوف مع صفته متلازمان ، ولكن هذا التضام يهدر إذا أمن اللبس ودلت عليه القرينة ، نحو : صليت بالجامع ، والمراد المسجد الجامع ، وهمزة التسوية مع (أم) متلازمة لكن هذا التلازم يهدر فتُحذف الهمزة ، فيكون ذكر "أم" دليلاً عليها ، وهكذا فإن الذكر قرينة لفظية ، والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضاً ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة^(٢) .

نصل بهذا إلى التنافي الذي هو الوجه الآخر من التضام، ويعني عجز أحد العنصرين المتضامين على التلازم والانسجام مع العنصر الآخر في تشكيل المعنى، وأمثلتها في النحو كثيرة، من ذلك انتفاء أن يكون ما بعد الضمير نعتاً له أو مضاف إليه؛ لأن الضمير لا يوصف ولا يضاف، وانتفاء أن يكون ما بعد (قد) فعل أمر ، لأنها مختصة بالدخول على الفعل الماضي والمضارع ، كما ينتفي أن يكون ما بعد حرف الجر فعلاً ؛ لأنها من اختصاص الأسماء وهكذا فإن التنافي قرينة من قرائن أمن اللبس ، لأن تنافي المعنيين النحويين يعني سلباً للتضام بينهما .

ونستطيع نحن إذا وعينا هذا التنافي أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر. فإذا وجدنا " أل " استبعدنا معنى الإضافة المحضة ، وإذا وجدنا (كلا وكلتا) استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفرداً أو جمعا أو نكرة . وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكية ، و إذا وجدنا حرف النداء لا يمكن أن نتصور الاسم المقترن بـ " أل " بعده إلا مع " أيّ " وإذا وجدنا " لولا " استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهكذا يكون التنافي قرينة لفظية على سلبية التضام^(٣) .

رابعاً : قرينة المطابقة :

قرينة لفظية تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء التركيب^(٤)، فيُعين فهمنا لها على إدراك العلاقات التي تربط بين العناصر المتطابقة ، وتظهر اسهامتها الفعلية في أمن اللبس حينما يتخلف أحد العناصر اللغوية عن الآخر في واحدة أو أكثر من أركان التطابق الآتية^(١):

(١) م . ن : ٢١٨ .

(٢) م . ن : ٢١٨-٢٢٠ .

(٣) م . ن : ٢٢١ .

(٤) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٤ .

- العلامة الإعرابية .

- ضمائر الشخص وتشمل (التكلم ، الخطاب ، الغيبة) .

- ضمائر العدد وتشمل (الإفراد ، التثنية ، الجمع) .

- ضمائر النوع وتشمل (التذكير ، والتأنيث) .

- التعيين ، وتشمل (التعريف والتكثير) .

فإذا قلنا : ظلّ الجنديان الصامدان يُحاربان

كان التركيب تام المطابقة صحيحها ، ولكن مع تخلف أحد الأركان السابقة يصبح مفكك العُرى ، فاقد المعنى عديم الجدوى ، أو على أقل تقدير ، تنفر منه النفس ولا تأنس له والسبب في ذلك هو انفصال الكلمات المترابطة عن بعضها ، حتى لتغدو في بعض الحالات وكأنها منعزلة لا يجمع بينها رابط ، فإذا ما أزلنا المطابقة في الإعراب من التركيب السابق غدا على هذا النحو :

- ظل الجنديان الصامدين يحاربين .

وإذا أزلنا المطابقة في ضمائر الشخص غدا على هذا النحو :

- ظل الجنديان الصامدان تحاربون " أي أنتم " بدل هما .

وإذا أزلنا المطابقة في ضمائر العدد غدا على هذا النحو :

- ظل الجندي الصامدان يحاربون .

وإذا أزلنا المطابقة في ضمائر النوع غدا على هذا النحو :

- ظل الجنديتين الصامدان يُحاربان .

وإذا أزلنا المطابقة في التعيين غدا على هذا النحو :

- ظل جنديان الصامدان يُحاربان .

وإذا أزلنا المطابقة في كل ما سبق غدا التركيب على هذا النحو :

- ظل جندياً الصامدتين تحاربن .

وقد ينكر المرء الصور المختلفة للتركيب بدعوى أنّها مفتعلة ، وما ذاك إلا للألفة والاعتیاد ، إذ لو سمع هذا المرء أعجمياً يتعلم العربية لما عدمَ أن يقف على مثل هذه التراكيب^(٢) .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١-٢١٢ .

(٢) مبادئ اللسانيات : ٢٣٥ .

ولا تقتصر اسهامة المطابقة في أمن اللبس على إبراز العلاقة بين الكلمات المترابطة في السياق فحسب بل تتعداه إلى رفع اللبس عن المعاني الملبسة أو المحتملة لللبس في نحو الجمل الآتية^(١) :

(أ)	١ - ضرب موسى لبنى	٢ - ضربت موسى ليلي
(ب)	١ - عجبت من صبر الفتاة الطويل	٢ - عجبت من صبر الفتاة الطويلة
(ج)	١ - سلمت على أخوة الرجل الكريم	٢ - سلمت على أخوة الرجل الكرماء
(د)	١ - ساعدت زيدا قائماً	٢ - ساعدت زيدا قائماً
(هـ)	١ - زيد الطبيب حكيم	٢ - زيد طبيب حكيم

فالجمل (أ)^(١) محتملة لللبس ، لصلاحيه كل من (موسى ولبنى) لأن يكونا فاعلين ومفعولين في وقت واحد ، مع انعدام القرينة التي تعين على أمن اللبس وتحديد المعنى لكن هذا اللبس يؤمن في (أ^٢) بقرينة المطابقة ؛ إذ تبين التاء ان الفعل مسند إلى فاعل مؤنث ، ومن ثم يتعين ان تكون (لبنى) - وهي المتأخرة رتبة - هي الفاعل ، وموسى - المتقدم - هي المفعول ، فالضرب وقع من لبنى على موسى وليس العكس .

أما الجملة (ب)^(١) فتبرز قرينة التطابق فيها أن صاحب الوصف (الطويل) هو صبر الفتاة ، في حين يتحول عنها في (ب^٢) إلى الفتاة نفسها .

أما الجملة (ج)^(١) فيكشف لنا التطابق فيها على أن الموصوف بالكرم هو (الرجل) في حين يتحول عن هذا المعنى في (ج^٢) إلى أخوة الرجل ، ((والفرق بين " ب ، ج " أن التطابق الذي حدّد صاحب النعت في " ب " هو تطابق النعت والمنعوت في النوع ، أما في " ج " فهو تطابق العدد))^(٢) ، والذي يدل على هذه المفاصلة أن الجملتين :

١ - عجبت من ضحكة الفتاة الطويلة ٢ - وسلمت على إخوة الرجال الكرماء .

ملبستان لا لشيء سوى أن النعت في الأولى وهو (الطويلة) يصلح لأن يُنسب للفتاة تماماً كما يصلح لأن ينسب لضحكتها ، والعلة في ذلك أنها تطابقها مطابقة تامة في العدد والنوع والتعريف والتكثير فضلاً عن الإعراب ، ومثل هذا يمكن أن يقال عن (الكرم) في الجملة الثانية حيث يصلح أن يكون نعتاً عن الرجال وعن إخوتهم على حدّ سواء^(٣) .

(١) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٠٢ .

(٢) م . ن : ٣٠٢ .

(٣) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٠٣ .

وبمقارنة هذا في الذي حدث في " ب " و " ج " نجد أن اختلاف إحدى الكلمتين الصالحتين لأن تكون نعتاً عن المنعوت في وجه من وجوه التطابق هو الذي حدّد المنعوت وأمن لبس بعضهما البعض .

وهكذا فإن المطابقة التامة في جملة النعت قد تكون مجلبة للبس في حال وجود أكثر من كلمة في التركيب تصلح لأن تتطابق مع النعت وتأخذ موقع المنعوت ؛ على أن تخلف أحد وجوه المطابقة في حال انعدام ذلك يؤدي لا محالة إلى أن يتجه المعنى غير الوجهة التي نريد، ففي (د ٢) مثلاً أدى تخلف المطابقة في التعيين بين (زيد) و (القائم) إلى أن يكون القائم حالاً عن (زيد) بعد إذ كان نعتاً له ، أمّا في (هـ ٢) فقد أدى الإخلال بالتطابق إلى أن يكون لفظ (الطبيب) خبراً عن زيد بعد إذ كان نعتاً له أيضاً .

أما انعدام التطابق كليّةً فذاك - كما قلنا - ما لا يستسيغه الفهم ، ولا يقبله العقل لخروجه عن حدود الفائدة المرتبطة دائماً بأمن اللبس ، فما الذي يمكن أن يُجنى من :
- المطربة الرائعتان ترقصون !!! .

خامساً : قرينة الصيغة :

نعني بالصيغة ، المبنى الصرفي لمعاني التقسيم^(١)، ومعاني التقسيم هنا تتجاوز قليلاً التقسيم الثلاثي الذي درج عليه النحاة ، لتشمل فضلاً عن الاسم والفعل والحرف (الأداة) الضمير والصفة والخالفة والظرف ((فالصيغة هي الوحدة المقيدة التي لها دلالة قواعدية وليست لاصقة ، أي أنها مصرف مقيد))^(٢).

فالمباني الصرفية تُعبّر عن المعاني الصرفية الوظيفية ، كالاسمية ، والفعلية والحرفية والظرفية وغيرها والتي تتجسد بعلامات تكون قرائن لفظية على الأبواب النحوية فالمعاني الصرفية (التقسيمية) ومبانيها هي من نظام اللغة ؛ لكن العلامات المتجسدة فيها - سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة - هي من الكلام ، والجدول الآتي يوضح العلاقة بين المعاني والعلامات^(٣):

ت	المعنى	المبنى	العلامة
١	الاسمية	صيغة الاسم	زيد ، باب ، أسد
٢	الفعلية	صيغة الفعل	ضرب ، يضرب ، اضرب
٣	الإضمار	الضمير بكل أنواعه	هو ، هما ، هم

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠

(٢) وصف اللغة العربية دلالياً : ٣٠٧ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٢ .

فصيغة الاسم تعبر عن الاسمية ، وصيغة الفعل تعبر عن الفعلية ، وصور الضمير تعبر عن معنى الإضمار ، وهكذا ، فإن المباني الصرفية التي تعبر عن معاني التقسيم تعدّ - كما يرى الدكتور تمام حسّان - حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى^(١)؛ لأنها الأساس الذي يتألف منه الكلام . وإذا أبحنا لأنفسنا انتحال المنهج التوزيعي ، لبلومفيلد ، فإن النظام الصرفي يمثل في العربية البعد الرأسي أو العمودي للغة .

وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحويّ وأمن لبسه كثيرة ، فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها يطلب فيها أن تكون أسماءً ذوات أوزان معينة ، فإذا ما وقع موقعها غير ذلك أشكلت ووقع اللبس ، فلا يقال مثلاً : - حضر يلعب - على نية الإخبار عن حضور الفعل ، لأن الأفعال لا يُخبر عنها ، لكنه إذا سمي به أحد جاز أن يعرب فاعلاً ؛ لأنه حينئذ يكتسب شرعية لغوية تؤهله لأن يحلّ محل الاسم ، لكنه يمنع من الصرف ، فيكون المنع قرينة على الأصل .

أما إذا وقع الاسم جملة مثل (تأبط شرا) فإننا نلجأ إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية ، فيؤمن اللبس بين المسند والمسند إليه ، فتفهم علاقة الإسناد على حقيقتها ، لأن المعنى : جاء المسمّى بجملة (تأبط شراً) .

ومثلما يُطلب في المبتدأ وكلّ ما وقع في نطاق المسند إليه أن يكون اسماً ، فإنه يتطلّب في الخبر والحال والنعته أن تكون صفات ، وفي التمييز أن يكون اسماً جامداً كذلك ، وهكذا تكون الصيغة قرينة على الباب^(٢) ، ووسيلة من وسائل أمن اللبس فيه .

غير أن الاسهامة الحقيقية للصيغ ودلالاتها الصرفية في أمن اللبس تتمثل في العلاقات السياقية التي تتجسد فيها . فالجملة التي يتصدرها فعل يدلّ بصيغته على المشاركة ، يتطلب فاعلين مُترابطين بقرينة الربط ، هي الواو ، ومن ثم تكون الصيغة إذ ذاك قرينة دالة على نوع الفاعل مثل : تخاصم زيد وعلي ، فلو جاء مفرداً غير معطوف لأحسّ السامع في نفسه ترقباً لهذا المعطوف ، لأن ما دلت عليه القرينة لم يتحقق ، لتتحقق السلامة من اللبس .

وهكذا فإن الأفعال المتعدية - لا سيما تلك التي تتعدى بالزيادة التصريفية كهمزة التعدية والتضعيف - تتطلب ذكر المفعول به استكمالاً لشروط السلامة من اللبس ، ووضوح الدلالة نحو :

- أنامت الممرضة الطفلَ على السرير .

- قدّم خالدٌ هديةً لأُمّه في عيد الأم .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٣ .

(٢) م . ن : ٢١٠ .

فبدون هذا المفعول يصبح المعنى عائماً ، ولا يكاد يستقر إلا به ، وبعكسه الأفعال التي زنتها (فعل يفعل) التي تدل صيغتها على لزوميتها نحو :

- كَرُمَ زيد

فإن وليَ فاعلها اسم منصوب أعرب تمييزاً ؛ لانعدام علاقة المفعولية ، نحو :

- كَرُمَ زيدٌ خُلُقاً^(١) .

ومن إسهامات الصيغة الأخرى دلالتها على الفعل وتميزها بين ما هو ماضي وبين ما هو مضارع وأمر ، وبين ما هو مبني للمجهول وبين ما هو مبني للمعلوم ، والفصل بين ما هو صفة وفاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صفة مفعول ... وهلم جرا .

فلو أن صيغة من هذه الصيغ استعملت مكان أخرى لظهر الأثر النحوي لها واضحاً في أمّن اللبس ؛ لأن دلالة التركيب حينئذ تتغير بتغير الصيغة ، فلو قلنا مثلاً^(٢) :

- أُعطي عليّ جائزة .

بدلاً من :

- أُعطي عليّ زيدا جائزة .

لأصبح "عليّ" هو المُعطى بعد إذ كان مُعطٍ ، وهكذا .

نخلص من هذا إلى القول : إن مباني التقسيم قرائن لفظية على معاني التقسيم ، التي هي بدورها قرائن على الأبواب النحوية وأن الاهتداء إليها في التركيب يؤمن لبس الجمل والتراكيب ، كالحكم على الجملة المبتدئة باسم ، بأنها اسمية والمبتدئة بفعل بأنها فعلية ... الخ .

سادساً : قرينة الربط :

الربط : هو اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة . والغاية من ذلك إما أمّن لبس فهم الارتباط بين الطرفين المربوطين ، أو أمّن لبس فهم الانفصال^(٣) ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

- جاء أبو عبد الله ومحمد .

(١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٣ .

(٢) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣٠٧ .

(٣) ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٤٣ .

فالبنية العميقة لهذه الجملة تشير إلى إنها تتكون من جملتين بسيطتين هما :

- جاء أبو عبد الله .

- جاء محمد .

والتتابع بين هاتين الجملتين دون ربط كاف وحده لأداء المعنى الدلالي الذي تفيد به الجملة الأصل ، فنقول :

- جاء أبو عبد الله جاء محمد .

بيد أن العربية تسعى في مثل هذه الحالات إلى الاستغناء عن الفعل المكرر لوضوح الدلالة وأمن اللبس فتصبح الجملة :

- جاء أبو عبد الله محمد .

ولما كانت الدلالة في هذه الجملة لا تشبه بحال دلالة الجملة الأصل - لأنها تشير إلى نشوء علاقة ارتباط من نوع جديد تختلف عن الأولى هي علاقة عطف البيان التي تشير بدورها إلى أن الاسمين المتعاطفين بمنزلة اسم واحد ، فأبو عبد الله هو محمد ، والذي قام بالحدث هو شخص واحد لا شخصين ، وهذا يخالف المعنى الأولى ، لأن الأول على التشريك والثاني على الإيضاح والبيان - لما كان هذا لجأت العربية إلى المغايرة بينهما من خلال الربط بين الجملتين بواو العطف - ((فالربط بواو العطف هنا أدى إلى أمن لبس فهم علاقة الارتباط ؛ لأن العطف بالواو يفيد معنى المغايرة ويفيد في الوقت نفسه معنى الاشتراك في حكم المجيء ، إذ يفيد مطلق الجمع))^(١).

فالربط قرينة من قرائن أمن اللبس اللفظية تدلّ على اتصال أحد المترابطين بالآخر. واللغة تلجأ إلى هذه الوسيلة حينما ترى أن ثمة علاقة بين طرفين ، لكنها علاقة غير وثيقة فإذا تركتهما متجاورين بالربط ، فربما فهم أحياناً أن العلاقة بينهما وثيقة ، وربما فهم في أحيان أخرى أنها معدومة ، ولولا هذه الفكرة لما نشأت أدوات الربط أصلاً^(٢).
والربط عادة يكون بأحد الأمور الآتية^(٣) :

١- بعود الضمير ، نحو : زيد حضر .

٢- بالحرف ، نحو ، إذا جاء زيد فأكرمه .

٣- بإعادة اللفظ ، نحو : الحاقة ما الحاقة .

٤- بإعادة المعنى ، نحو ، بسم الله قولي .

(١) م . ن : ١٤٣ .

(٢) م . ن : ١٤٣-١٤٦ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٣-٢١٤ .

٥ - بالعهد الذكري ، نحو : رأيت الرجل ، فأكرمت الرجل .
أما العناصر المترابطة فهي كثيرة في اللغة منها (١) :

١ - المبتدأ وخبره الجملة .

٢ - الاسم الموصول وصلته .

٣ - الحال وصاحبه .

٤ - المنعوت ونعته .

٥ - الشرط وجوابه .

٦ - القسم وجوابه .

وفيما يأتي تفصيلات القول في بيان أثر الربط في أمن لبس بعض العناصر المترابطة السابقة :

— المبتدأ والخبر الجملة : من مبادئ عبد القاهر الجرجاني ان لكل جملة معنى دلاليًا واحداً ، فإذا قلت :

- ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له

فانك تحصل من مجموع هذه الكَلِم كلها على مفهوم ، هو معنى واحد لا عدّة معاني كما يتوهمه الناس (٢). فالأصل في الجملة الانفصال والاستقلال ، والأصل في المفردات التركيب والارتباط ، لكن يحصل أحياناً أن يتطلّب المعنى للتعبير عن موقف لغوي معين جملتين أو أكثر ، فلا بد حينها من أداة تربط بينهما كي لا تنفصلان فيفهم منهما معنيان لا معنى واحد . يقول الرضي : ((الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام ، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر)) (٣).

ومن هنا كان لا بد للخبر الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ ((لأن الخبر الجملة ليس فيه ما في الخبر المفرد من الصلاحية للارتباط بغيره ، يُضاف إلى ذلك أن العربية حشدت طائفة من القرائن اللفظية لتكون معينة على إيضاح علاقة الارتباط بين المبتدأ وخبره المفرد ، كالعلامة الإعرابية والمطابقة ، والبنية الصرفية ، أما الخبر الجملة فقد حرّمه تكوينه التركيبي من الاستفادة بهذه القرائن فأصبح عرضة للبس في فهم انفصاليه عن المبتدأ ، ومن هنا لجأت

(١) م . ن : ٢١٤ .

(٢) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٦٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٩١/١ .

العربية إلى اصطناع علاقة الربط بينه وبين المبتدأ لأمن لبس الانفصال))^(١)، ونستطيع أن نستبين ذلك من المثالين الآتيين^(٢):

- البيض أكثره من الدجاج .

- البيض أكثر من الدجاج .

فجملة (أكثره من الدجاج) في المثال الأول هي الخبر للمبتدأ (البيض) وقد وقع الربط بينهما بالضمير البارز الهاء ((وقد حرصت العربية على وجوب مطابقة هذا الضمير للمبتدأ كي تعوض الخبر الجملة عن حرمانه من قرينة المطابقة في النوع والعدد القائمة في الخبر المفرد))^(٣)، فالربط يساهم في إبراز المطابقة والتلاؤم بين أجزاء الكلام وتوضيح معنى الإسناد^(٤). ويظهر هذا واضحا في حال الإخلال بالجملة السابقة من خلال إلغاء وظيفة الرابط - كما هو الحال في المثال الثاني - إذ أدى ذلك إلى أن تصبح كلمة (أكثر) هي الخبر بعد إذ كانت جملة وتغير المعنى تبعاً لذلك^(٥). فوجود الضمير يؤمن لبس الانفصال وعدمه يؤدي إلى لبس الاتصال .

— الحال وصاحبه : فإذا قلنا :

- جاء الرجل هو يسعى .

كانت الجملة ملبسة ، والعلة في ذلك صعوبة فهم الانفصال بين الجملتين ؛ لأن الضمير البارز (هو) فصم علاقة الارتباط الوثيقة بين الحال وصاحبها ، بحيث نشأ احتمال فهم ان (هو) يشير إلى فرد آخر غير (الرجل) فإذا كان من الضروري لدى المتكلم هنا استعمال الضمير البارز فإن العربية وفرت له رابطاً مناسباً هو (واو) الحال ليُرأبَ به الصدع الذي يمكن أن ينشأ في حال انفصال الجملتين ، فيقال^(٦) :

- جاء الرجل وهو يسعى .

— جملة الشرط : فإذا قلنا :

- إن رجل منهم كلمك فكلمه

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٦٥ .

(٢) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٠٣ .

(٣) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٦٥-١٦٦ .

(٤) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٥ .

(٥) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣٠٤ .

(٦) ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٥٦ .

فالفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ((ولو أزيلت لصحّ في " إنّ " التي في صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف ، ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن ، ولا شك أن الفاء حين تُزيل هذا اللبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط وجوابه))^(١) ، وهكذا الحال في جواب القسم وغيرها .
نخلص من هذا إلى القول : ان الربط قرينة لفظية تصطنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين ، لأمن لبس الارتباط ، أو لأمن لبس الانفصال^(٢) .

سابعاً : قرينة الأداة :

قرينة لفظية ذات مبنى صرفي مُفرّغ من الدلالة المعجمية ، وظيفتها العامة التعليق في التركيب النحوي ، وهي بهذا الوصف تنتمي إلى المبنيات من حيث استغنائها عن العلامة الإعرابية واعتمادها على رتبته اللغوية في التعبير عن المعاني النحوية^(٣) .
والأدوات على نوعين ، أدوات تدخل على الجمل وأدوات تدخل على المفردات ، فأما الأدوات التي تدخل على الجمل فترتبها على وجه العموم الصدارة ، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فترتبها التقدم دائماً ، ومثال الأولى نواسخ الابتداء وأدوات النفي والتوكيد والاستفهام والنهي والعرض والتحضيض والقسم والشرط ... الخ ومثال الثانية حروف الجر والعطف والاستثناء والمعيّة وحروف النصب والجزم ... الخ ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة ، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه ، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة ، حيث تدلّ بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى ، وبما تقتضيه من علامة إعرابية على ضمائمها^(٤) .

وهذا التعدد هو ما يجعلها قرينة لفظية هامة في التعليق النحوي ، فاسهامتها الحقيقية في أمن اللبس تتنوّع بتنوع وظائف التعليق التي تؤديها في الكلام ، فهي تارة تعبر عن معنى نحوي عام كالنفي والاستفهام وغيرها ، وتارة تكون دليلاً على التضام ، وتارة تكون وسيلة ربط ، وتارة تكون دليلاً على الرتبة وتارة أخيرة تكون دليلاً على العلامة الإعرابية للكلمات الداخلة عليها ، وهذا التعدد هو ما يجعلها قرينة هامة في التعليق النحوي^(٥) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٥ .

(٢) ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٤٦ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٤ .

(٤) م . ن : ٢٢٤-٢٢٥ .

(٥) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣٠٠ .

ولعلّ الأمثلة الآتية توضح أثرها في أمن اللبس وبيان الدلالة النحوية : -

(أ)	١- لا تشرك بالله .	٢- إنْ تشرك بالله ليحبطن عملك .
(ب)	١- لولا نصرت المظلوم .	٢- لولا زيد لهلك عمرو .
(ج)	١- جاء خالد فسعيد .	٢- جاء خالد ثم سعيد .
(د)	١- أين زيد .	٢- أين ذهب زيد .
(هـ)	١- كأنّ زيدا أخوك .	٢- كان زيد أخوك .

فالمجموعة (أ) عبّرت فيها الأداة عن معنيين عامّين مختلفين ، الأول النهي والثاني الشرط على الرغم من أن مدخولها واحد ، وفي المجموعة (ب) حدّد تضام الأداة مع مدخولها معنى كل تركيب على حده ، فالأول تحضيض لأنها دخلت على فعل والثاني شرط لأنها دخلت على اسم ، وفي المجموعة (ج) ربطت الأداة في الجملة الأولى مجيء خالد بمجيء سعيد مباشرة دون فاصل زمني ، في حين أفادت (ثم) ربط المعنيين بفاصل زمني ، وفي المجموعة (د) أدى فهمنا لرتبة أدوات الاستفهام في الكلام إلى نعرب (أين) في الجملة الأولى خبراً مقدماً ، وفي الجملة الثانية مفعول به مقدم والتقدير واجب لصدارة أدوات الاستفهام في الكلام . أما المجموعة (هـ) فقد اختلفت العلامة الإعرابية لـ(زيد) في الأولى عن الثانية ، وما ذاك إلا لاختلاف الأدوات ، فالأولى تقتضي نصباً ، والثاني تقتضي رفعاً فوجود الأداة قرينة على العلامة الإعرابية المبيّنة للمعنى النحوي ، وهكذا . ((فنحن نفهم معنى الشرط من " إن " ومعنى الاستثناء من " إلا " والاستفهام من " هل " والتحضيض من " هلا " والقسم من الواو وهلم جرّاً وما دُمنا نفهم هذه المعاني مباشرة من الأدوات ، فالأدوات قرائن لفظية على هذه المعاني)) (١) .

وقد فطن النحاة قديماً إلى أهمية الأداة في أمن اللبس ، وبينوا إسهاماتها الحقيقية في التمييز بين المعاني النحوية فهم فرقوا مثلثاً بين لام المستغاث ولام المستغاث لأجله في نحو الجمل الآتية (٢) :

- يا نزيد .

- يا نزيد .

(١) القرائن النحوية : ٥٠ .

(٢) ينظر : اللامات : ٨١ .

بمجرد النظر إلى حركة أحد اللامين ، فالمفتوحة لام المستغاث ولا غير ، والثانية لام المستغاث لأجله ، ومثله تفريقهم بين لام التوكيد ولام الجر في نحو (١) :

- إنَّ هذا لزيد .

- إنَّ هذا لزيد .

فالأولى توكيد والثاني جرّ ، وقد جعل الزجاج دلالة الأداة أبين من دلالة الإعراب في مثل هذه السياقات ((لأن الإعراب يسقط في الوقف ، فيسقط الدليل فجعل الفرق باللام لئلا يزول في وصل ولا وقف ، فكان أبين دلالة مما يدلّ في حال ويسقط في حال)) (٢).

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن أن نسوقها هنا لتبيان اسهامة الأداة في أمن اللبس التفريق بين التعديّة والمعية في نحو الجمل الآتية (٣) :

- غنيتُ زيداُ أغنيةً .

- غنيتُ وزيداُ أغنيةً .

فلولا " الواو " لما وقع التفريق بينهما لتطابق التركيبين في القرائن ، فهي القرينة الوحيدة المميّزة للمعنى هنا ومثله ما تفيدته أداة الاستثناء من فرق بين البدل والمستثنى في نحو الموازنة الآتية (٤) :

- حيّيتُ القومُ زيداُ .

- حيّيتُ القومُ إلا زيداُ .

فالأداة إذن واحدة من أهم قرائن التعليق النحوي التي لا يخفى اسهامتها في أمن اللبس وبيان الدلالة النحوية .

ثامناً : قرينة الاستدعاء الوظيفي :

ويقصد بها تطبُّب العنصر النحوي عنصراً آخر بعينه ، كيما يتحقق دون لبس ، وقد يكون هذا العنصر متقدماً على الأول وقد يتأخر عنه ، والأمثلة الآتية توضح ذلك (٥) :

(أ) ١- رأيتُ رجلاً يبسمُ . ٢- رأيتُ الرجلُ يبسم . ٣- رأيتُ الرجلُ الذي يبسم .

(ب) ١- ما زال خالد يبسم . ٢- لبتُ خالداً يبسم .

(١) ينظر: معاني الحروف : ٣٦ .

(٢) اللامات : ٩٧ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٥ .

(٤) م . ن : ٢٢٥ .

(٥) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣٠٨ .

(ج) ١ - خالد يبسم .

فالمجموعة (أ) اختلف فيها إعراب جملة (يبسم) بناءً على متطلبات العنصر السابق عليها . فهي في الأولى ، نعت ؛ لأنها وقعت بعد نكرة والجمل بعد النكرات صفات، وفي الثانية حال ، لأنها وقعت بعد معرفة ، والجمل بعد المعارف أحوال ، وفي الثالثة صلة ؛ لأن الاسم الموصول يستدعي صلته ، لافتقاره الشديد إليها .

أما في المجموعة (ب) فقد أعربت الجملة ذاتها خبراً لـ (زال) و(ليت) ؛ لأن كلا منهما يتطلب ذلك ، أما المجموعة (ج) فقد أعربت فيها جملة (يبسم) خبراً للمبتدأ (خالد) لأنها حالةٌ محلَّةٌ، والمبتدأ يَنْطَلَبُهَا أيضاً فهو أحوَجُ ما يَكُونُ له ، لِيَتِمَّ به الكلام وتقع الفائدة .

وهكذا فإن كل سلسلة كلامية مكونة من مجموعة كلمات متعاقبة ما هي في حقيقة الأمر إلا جملةً مختلفةً عن أي سلسلة كلامية أخرى^(١). ووجود العنصر اللغوي يبقى أبداً مرهون بوجود العناصر الأخرى . وعلى المُعرب الذي يبغي معنى العنصر اللغوي وتحديد هويته أن يَحْتَكِمَ إلى العناصر الموزَّعة يمينَ وشمالَ العنصر ، أما المتكلم فعليه أن يُراعي البؤرة التي يبني عليه كلامه ثم يوزع العناصر حسب أهميتها يمين ويسار البؤرة . فالنظم أن تضع كلامك حيث يقتضيه علم النحو^(٢). وثمة بؤرة تجتذب إليها بقية العناصر دائماً . وقد تضيق وتتسع بحسب المعنى ، ونستطيع أن نقول بأن المسند هو الذي يحتلّ موقع البؤرة في الكلام العربي ، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية^(٣) .

وفي مقابل الاستدعاء الوظيفي يوجد لدينا الاستدعاء المنطقي الذي تتطلب فيه العناصر بعضها بعضاً تطلباً منطقياً ، كتطلب الفعل (قام) لفاعل منطقي وتطلب الفعل (قتل) مفعولاً وهكذا والعلة في ذلك أن لكل فعلٍ فاعل^(٤).

(١) ينظر : نظرية تشو مسكي اللغوية : ٩٨ .

(٢) ينظر : دلائل الإعجاز : ٥٢٥ .

(٣) يرى الدكتور خليل عمايرة أنّ المبتدأ في الجملة الاسمية هو البؤرة التي تجتذب إليها بقية عناصر الجملة يقول: ((ولمّا كان المبتدأ عند سيوييه والنحاة غيره متقدماً في القصد وان تأخر في التركيب ، فإنما نُسَمِّيهِ (بؤرة الجملة الاسمية) فتكون بقية الكلمات في التركيب الجملي مرتبطةً بهذه البؤرة، ومبنيّة عليها)). ينظر: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها ضمن كتاب (المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي). ص: ١٤٠ .

(٤) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليا : ٢٠٨ .

بيد أن الاستدعاء الوظيفي قرينة لفظية والاستدعاء المنطقي قرينة معنوية ، بدلالة إعراب (نفساً) في (قتل زيد نفساً) مفعولاً به ، وإعرابها في (طاب زيد نفساً) تمييزاً ؛ لأن الفعل (قتل) يستدعي مفعولاً وقع عليه الفعل ، والفعل (طاب) يستدعي تفسيراً .

ومما ينبغي الانتباه إليه ، هو أن التقابل بين الاستدعاء الوظيفي والاستدعاء المنطقي ليس تقابلاً تاماً ، فكثير ما يتوصل إلى معرفة الاستدعاء الوظيفي بين الكلمات بوسائل معنوية منطقية ، ويمكن ملاحظة ذلك في المجموعة (ب^٢) حيث أعربت جملة (بيسم) خبراً لكونها مسند إلى (خالد) الذي من شأنه - بوصفه إنساناً - أن يصدر منه هذا الفعل^(١).

ولعل اقرب شيء صلة بالاستدعاء سواء أكان وظيفياً أم منطقياً هو التضام . ولذلك فإن من أكبر إسهامات الاستدعاء في أمن اللبس بوصفها قرينة تعين عليه هو إعانتها على تقدير العناصر المحذوفة من التضام ، فيها تتمكن من إرجاع كل ما يدخل تحت (هدر التضام) إلى أصله ، كي يفهم الكلام على حقيقته ، ويؤمن لفسه ، فكل تقدير لعنصر محذوف سواء أكان فعلاً أم فاعلاً ، أم مبتدأً أم خبراً أم غير ذلك ما هو إلا استدعاء من عنصر مذكور لعنصر محذوف يُعين على حذفه الموقف الكلامي أو السياق . ويعين على ذكره الأصل ، فما بين الذكر والحذف استدعاء هو في حقيقته ضرورة من ضروريات أمن اللبس .

تاسعاً : قرينة الوقف :

الوقف هو : ((قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة))^(٢)، وهو في القرآن الكريم : ((قطع الصوت عن الكلمة زمنياً يَنْتَفَسُ فيه عادة ، بنية استئناف القراءة ، إمّا بما يلي الحرف الموقوف أو بما قبله))^(٣). وهو في غير ذلك : ((قطع الصوت بعد الكلمة زمنياً يَنْتَفَسُ فيه عادة بنية استئناف الكلام))^(٤) .

وتكمن أهمية الوقف - بوصفه قرينة تخاطبية تعقب اللفظ - في كونه ((يدور في فلك المعنى من حيث تحقق أمن اللبس ، والابتعاد عما يخلّ بالمعنى أو يفسده أو يبعده عما أريد منه ، فالواقف والمبتدئ عليه أن يعرف المعنى ، لأن مقاطع الكلام تكون بعد معرفة معناه))^(٥) .

(١) م . ن : ٢٠٩ .

(٢) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد : ٧٧ .

(٣) النشر في القراءات العشر : ٢٤/١ .

(٤) وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٠ .

(٥) وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٢ .

وقد أشار ابن هشام إلى أهمية الوقف في حديثه عن الجهات التي يدخل فيها الاعتراض على المعرب ؛ إذ عدّ الحكم على ظاهر اللفظ دون النظر إلى المعنى واحداً من تلك الاعتراضات . ومثّل لذلك بإعراب بعضهم (قيماً) من قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قِيَمًا ﴾ (١) صفة لـ(عوجاً) الأمر الذي أنكره ابن هشام ؛ لأن العوج لا يكون قيماً ، وخرّج ذلك على الحالية ، إمّا من اسم محذوف هو وعامله : بمعنى : أنزله قيماً ، أو من الكتاب ، وارجع فساد المعنى هذا إلى عدم وقوف القارئ وقفة لطيفة على ألف التنوين في (عوجاً) الأمر الذي يدفع هذا التوهم ويحفظ المعنى من اللبس (٢) .

وأمثلة هذا الوقف كثيرة في القرآن الكريم . وفيما يأتي بعض نماذجها :

(أ)

- يقول تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۗ (قف) إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ (٣) .
- ويقول أيضاً : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ (قف) وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٤) .

(ب)

- قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا (لا) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ (٥) .
- وقال أيضاً : ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ (لا) إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٦) .

فالأيات في المجموعة (أ) تبيّن أن عدم الوقف على المواضع المشار إليها بـ (قف) يؤدي إلى تغيير المعنى ، فعدم الوقف في الآية الأولى على (قولهم) يوهّم أنّ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ من قول الكافرين وليس من قوله عز وجل .

كما أن عدم الوقوف على لفظ الجلالة (الله) في الآية الثانية يوهّم أن جملة : (والراسخون في العلم) في محل عطف على لفظ الجلالة (الله) وهو بيّن الفساد ؛ لأنهم لا يعلمون التأويل ، إنّما يقولون آمنا به كل من عند ربنا .

أما في المجموعة (ب) فتبدي الأيات أن الوقوف على المواضع المشار إليها بـ (لا) يُشعر بخلاف المراد ، فالوقوف على (قالوا) في الآية الأولى ، والاستئناف بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ يوهّم أن ذلك ليس من كلام الكفار المذكورين مع أن هذا القول هو

(١) الكهف : ١ ، ٢ .

(٢) ينظر :مغني اللبيب :٦٩٢/٢ .

(٣) يونس : ٦٤ .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) المائدة : ١٧ .

(٦) لقمان : ١٣ .

سبب كفرهم بحسب ما تفيد الآية عند عدم الوقوف على (قالوا)^(١) ، بل إنَّ مَنْ تعمّده - كما يقول السيوطي - وقصد معناه فقد كفر^(٢) .

أما الوقوف على (لا تشرك) في الآية الثانية ، فإنه يوهم أن ما بعده قسم ، والحقيقة ان شبه الجملة (بالله) المؤلفة من الجار والمجرور متعلق بـ (لا تشرك)^(٣) .

وهكذا فإن فساد المعنى وعدم تحقق أمن اللبس ، كان له أثره في وسم هذا النوع من الوقف بالقبح ، ولما كان كلام الله عز وجل منزّه عن هذا الوصف ، فقد قيل في حدّه : أنه الذي لا يفهم منه المراد ، ومن ذلك الوقف على (الحمد) أو (الله) أو (يوم) أو (إياك) من فاتحة الكتاب ؛ لأن المعنى غير بيّن أو غير مفهوم ؛ لأنها ألفاظ لا تفيد شيئاً ، فلا بد من ان يتم التركيب على أتم وجه كيما يتحقق أمن اللبس ويتضح المعنى .

ولا تقتصر مساهمة الوقف في أمن لبس التراكيب القرآنية ، بل يمكن ان نلاحظه أيضاً في أحاديث الناس اليومية وتبيانه في المثالين الآتيين :

أ - لا تهتم بقوله : إنك برئ . ب - لا تهتم بقوله انك برئ .

حيث يترتب على الوقف على كلمة (قوله) في الجملة الأولى أن يكون المعنى أن المتكلم ينصح مخاطبه بعدم الاهتمام لقول سابق قيل في حقّه . ويطمئنّه بأنه بريء . في حين أن الوقف على كلمة (بريء) في الجملة الثانية دون الوقوف عند كلمة (قوله) يؤدي إلى انعكاس المعنى بحيث يصبح المتكلم ناصحاً مخاطبه بعدم الاهتمام بقول من قال له : إنه بريء^(٤) .

وخلاصة الأمر ، إن الوقوف الصحيح يسهم كثيراً في تحقق السلامة من اللبس في التراكيب اللغوية ، على الرغم من انه يصنف ضمن القرائن التخاطبية وليست النحوية لأن الوقف مُعاقب للكلام فهو من مستلزمات الخطاب^(٥) . أما الوقف القبيح أو الممتنع فإنه ملبس لأنه يفسد المعنى ويغيره عن وجهته التي هو عليها^(٦) .

وبناءً على ما تقدم فإنه لا يصح الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، أو المنعوت دون نعته ، أو الرافع دون مرفوعه ، أو الناصب دون منصوبه ، أو المؤكد دون توكيده ، أو المعطوف دون المعطوف عليه ، أو المبدل دون بدله ، أو الحروف والأفعال الناسخة دون

(١) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٠ .

(٢) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٦/٢ .

(٣) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٠ .

(٤) م . ن : ٣١١ .

(٥) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٢ .

(٦) ينظر : مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٤٢ .

أسمائها أو أخبارها ، أو المستثنى منه دون المستثنى ، أو الفعل دون مصدره ، أو الموصول دون صلته ، أو الحرف الخافض دون مخفوضه أو الشرط دون جزائه.. الخ^(١) ، لأن ذلك كله يُلبس .

عاشراً : قرينة التنغيم :

التنغيم : ((ارتفاع الصوت أثناء الكلام))^(٢) ، وهو تنوع في درجة الصوت يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتأثيرات الانفعالية من فرح أو حزن ، أو غضب وتهكم ، واستهزاء واستغراب أو تعجب أو استفهام وغيرها من المشاعر التي تنعكس على شكل تغيرات تتناب صوت المتكلم أثناء التعبير عنها^(٣) .

فالنغمة ((هي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق))^(٤) ، ومن هنا تأتي اسهامتها في أمن اللبس ؛ لأن كثيراً من أساليب العربية وتراكيبها لا يبين معناها الا بالتنغيم^(٥) ، ولذلك تستقل كل جملة في العربية بصيغة تنغيمية خاصة تميزها عن غيرها ، فللاستفهام نغمته ، وللنفي نغمته ، وللإثبات نغمته ، وللعرض نغمته ، وللنداء نغمته ... الخ غير إن اسهامتها الحقيقية في أمن اللبس تكمن في الجمل التأثيرية المختصرة ذات الدلالة الخاصة من نحو : يا سلام ، و (يا الله) و (...). وغيرها من التعبيرات التي تتصل باللغة الانفعالية العامة ، لأن النغمة التي تنطق بها هذه الجمل أو ما يماثلها هي التي تحدّد ما إذا كان الكلام تعجباً أو تهكماً ، أو سخرية ، أو رفضاً أو قبولاً . ثم انها تحدّد ما إذا كان الكلام خيراً أو إنشاءً^(٦) .

ولأنه يعدم أي أثر للتنغيم في الكتابة ، فانه يُعتمد في كشف اسهامتها على ما يبديه المتكلم في اللفظ والمخاطب في السماع ، إذ يستطيع السامع ومن خلال تعبيرات الوجه واليدين وتغير درجة الصوت أن ينتهي إلى مراد المتكلم ، وتبدو هذه المسألة بيّنة كما يقول الدكتور عبد الفتاح الحمّوز : ((فيما يطالع السامع من تنغيمات المذيعين الذي يصفون ما يجري في

(١) ينظر : الإتيان في علوم القرآن : ٢٨٥/٢ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ١٦٤ .

(٣) ينظر : م . ن . : ١٦٤ ، و اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٨ .

(٤) مبادئ اللسانيات : ٢٣٨ .

(٥) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : ٥٣ .

(٦) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٣٨ . و : مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ١٥٤ .

كثير من مباريات كرة القدم وغيره ، والذين يتحدثون عن زيارة حاكم أو رئيس بلد ما . والذين يوردون أخبار انتصارات الجيوش أو هزائمها))^(١) .

وليس الحديث عن التعظيم بالمستحدث ، إنما هو قديم وقد تنبّه له ابن جنى في باب (نقض الأوضاع إذا ضامها طاريء) إذ يقول : ((ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً ، وذلك قولك : مررت برجل ، أيّ رجل ، فأنت مُخبر بنتاهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهما ، وكذلك مررت برجل ، أيما رجل ؛ لأن " ما " زائدة))^(٢) فهو يفرّق بين معنى التعجب والاستفهام بقرينة التنغيم ، وليس هذا فحسب ، بل يمكن له أيضاً - بوصفه قرينة - أن يكون دليلاً على المحذوف في نحو قولهم : سيرَ عليه ليلٌ ؛ لأن المعنى على تقدير : ليل طويل ، فهذا ونحوه كأنما ((حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها وذلك أنك تحسّ من كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك))^(٣) ، وشبهه هذا بمقام مدحك إنساناً تُثني عليه فتقول : كان - والله - رجلاً ((فتزيد بقوة اللفظ بـ " الله " هذه الكلمة ، ولتمكّن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي : رجلاً فاضلاً أو كريماً أو نحو ذلك))^(٤) .

فقرينة التنغيم وبمساعدة قرائن الحال أغنت عن ذكر الصفة ، وأمنت اللبس ((وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتته))^(٥) ، كما يقول ابن جنى .

وقد وردت إشارات أخرى في نداء القريب والبعيد عند شارح المفصل إذ يقول ((وقد تقدّم أن الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليُقبَل ، والغرض من حروف النداء امتداد الصوت، وتبنيه المدعوّ ، فإذا كان المنادى مُتراخياً عن المنادي أو مُعرضاً عنه ، لا يُقبَل إلاّ بعد اجتهاد ، أو نائماً قد استنقلَ في نومه ، استعملوا فيه جميع حروف النداء ، ما خلا الهمزة ، وهي : يا ، و أيا ، وهيا ، وأي ، ويمتدّ الصوت بها ويرتفع ، فإذا كان قريباً نادوه بالهمزة... لأنها تفيّد تبنيه المدعوّ ، ولم يُردّ منها امتداد الصوت لِقُرْب المدعوّ))^(٦) .

فنغمة نداء القريب تختلف عن نغمة نداء البعيد ، ويختلف تبعاً لذلك نوع الأداة المستخدمة في النداء ، فالقريب ينادى بنغمة هابطة لقربه من المنادى ، ولذلك تُستخدم معه

(١) مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٥٣-٥٤ .

(٢) الخصائص : ٢٧٢/٣ .

(٣) م . ن : ٢٧٢/٣ .

(٤) م . ن : ٢٧٣/٢ .

(٥) م . ن : ٢٧٢/٢ .

(٦) شرح المفصل : ١٥/٢ .

الهمزة ، أما البعيد فينادى بنغمة صاعدة لبعده عن المنادي ولذلك يستخدم معه الأدوات ذوات الامتدادات الصوتية العالية لتحقق الغرض .

والحقيقة أن كثيرا من مطالب الدرس النحوي لا ينفصل عن درس التنغيم ، كالاختصاص والإغراء والتعجب والاستفهام والنداء^(١) ، فبتغيّر النغمة في جملة مثل :

أنا لص ، نستطيع أن نقف على ثلاثة تراكيب لثلاث معان هي^(٢) :
أ - أنا لصّ ب - أنا كصّ ؟ ج - أنا كصّ !

فنغمة الأولى نغمة هابطة للدلالة على أنها إخبارية ، ونغمة الجملة الثانية صاعدة للدلالة على أنها استفهامية ، ونغمة الجملة الثالثة أشدّ صعودا للدلالة على أنها تعجبية ، والجمل الثلاثة تعدم أي قرينة لفظية يمكن أن تميّز بينها ولذا يُستعان في مثل هذه الجمل بعلامات الترقيم لتكون دوالّ على التنغيم ، وبالتالي يقع التمييز بينهما ، ويؤمن اللبس^(٣) .

وجدير بالذكر أن التنغيم قد يقع على مستوى الجملة ، كما حدث في الجملة الأولى فيسمى بالتنغيم الجملي ، وقد يقع على مستوى الكلمة فيسمى (نبر السياق) وهو التنغيم الذي يعتمد فيه المتكلم إلى كلمة ما في الجملة فيزيد من نبرها وتميزها عن باقي كلمات الجملة بغية تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص^(٤) ، وهذا ما حدث في الجملة (ب) حيث أن نبر الكلمة الأولى فيها جعل المعنى يخرج إلى الاستفهام ، وينأى عن الخبر في حين أن نبر الكلمة الأخيرة من الجملة (ج) جعل المعنى يتميّز عن سابقتيها ويخرج إلى معنى التعجب ، وهكذا فإنه يستعان بالتنغيم في ((تحديد أنواع التراكيب اللغوية من حيث التعجب أو التأثير أو الإخبار، أو الاستخبار إذا لم توجد أداة الاستفهام ، أو المعنى البلاغي في التراكيب اللغوية من حيث النفي أو الإقرار أو غيرهما))^(٥) .

ولعلّ العلامة ابن سينا - كما يرى محمد محمد يونس علي - من أكثر العلماء دقة في بيان اسهامة التنغيم على المستويين الإبلاغي والتأثري ، ففضلا عن اشارته إليه في التمييز بين المعاني المختلفة ، أشار أيضاً إلى وظيفته في إبراز الحالة النفسية للمتكلم وأعراضه التأثيرية ، يقول : ((... ومن أحوال النغم ، النبرات ، وهي أعراض في النغم مدّية ، غير حرفية ، يُبتدأ

(١) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية : ٢٣ .

(٢) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٣١٢ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٦ و ٣٠٨ .

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٢٢ ، و ظاهرة اللبس في العربية : ٢٣ .

(٥) مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : ٥٤ .

بها تارة ، وتتخلل الكلام تارة ، وتعقب النهاية تارة ، وربما تكثر وربما نقل ، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض ، وربما تكون مطلقة للإشباع ، ولتعريف القطع ، ولإمهال السامع ليتصور ، ولتفخيم الكلام وربما أعطيت هذه النبرات بالحدّة والثقل ، هيأت تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل ، انه مُتَحَيَّرٌ أو غضبان أو تصير به مستدرجةً للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أن النبوة قد تجعل الخبر استفهاماً ، والاستفهام تعجباً ، وغير ذلك . وقد تورّد للدلالة على الأوزان والمعادلة ، وعلى أن هذا شرط وهذا جزاء ، وهذا محمول وهذا موضوع ((^(١)).

ولعل هذا ما دفع الدكتور تمام حسّان إلى عدّ التنغيم أوضح في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة من الترقيم ؛ لأن ما يستعمله من نغماتٍ أكثرَ ما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة ، والشّرطة وعلامة الاستفهام... الخ^(٢) ، والحق أن التنغيم والترقيم أسلوبان ضروريان للتعبير^(٣) ، ولأمن لبس التراكيب ، بخاصّة عندما نعدّ أية قرينة لفظية يمكن أن يقع بها التمييز .

إنّ فالتنغيم قرينة من قرائن أمن اللبس ، وعنصر من عناصر تحويل المعنى في الجملة التوليدية التحويلية^(٤) ، إذ يمكن به أن يتحول المعنى من الخبر إلى الاستفهام أو إلى التعجب أو العكس بالعكس . وبالاعتماد عليه نستطيع أن نستغني عن ذكر أداة الاستفهام في جمل من نحو قول ابن ابي ربيعة^(٥) :

قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً ! عدد الرمل والحصى والتراب

فالنغمة هي القرينة الوحيدة التي حافظت على المعنى هنا وأمّنت اللبس بغيره من المعاني^(٦) ، فإذا خيف اللبس من نحو : لا شافاك الله ، في الدعاء جيء بالقرينة اللفظية حفظاً للمعنى من اللبس ، فقيل : لا وشافاك الله^(٧) .

(١) الخطابة : ١٩٨ ، نقلاً عن كتاب وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٢ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٥٣ .

(٣) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : ٥٣ .

(٤) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق : ١٧١ .

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٤٣١ .

(٦) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٧ .

(٧) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : ٣٢ .

المبحث الثالث

القرائن الحالية

هي القرائن التي تكتنف الحدث الكلامي ، وتشمل كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأجواء المقال من مخاطبين وأصوات وخبرات سابقة وظروف بيئية وغير ذلك مما يحيط بالعملية التواصلية ويؤثر في إنتاج الدلالة .

فاللغة نشاط اجتماعي للإنسان^(١) ، والسياق الاجتماعي واحد من أهم العناصر المتممة للمعنى ، ولذا لا يمكن الاستغناء عنه في تفسير الظاهرة اللغوية ، فالمجتمع هو المنتج للنص وهو المتلقي له ، ومن ثم فهو الذي يحدد معناه من خلال البيئة المحيطة التي يعيش فيها ، والتي أفرز فيها النص^(٢) .

من هنا فانه من الطبيعي كما يرى الدكتور صبحي إبراهيم أفقي ((أن يمثل السياق دوراً بارزاً في تحديد معنى النص ، ومن ثم تحديد تماسكه ، وذلك لأن اللغة وليدة الاحتكاك في المجتمع ، فهي بطبعها اجتماعية ، ومن ثم فالمجتمع يحيط باللغة ، وبيان معناها - بالتأكيد - يرجع إلى المجتمع))^(٣) .

ولقد أظهرت اللسانيات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بسياق الحال حتى عُدَّ مرتكزاً من مرتكزات تحليل الظاهرة اللغوية ووصفها ، وأنصارها إذ يستدركون على مناهج البحث الأخرى إغفالها للسياق فإنهم يتطلعون إلى ابتداع منهج يستشرف اللغة من بُعد أوسع ويُبين كيف تتفاعل مع محيطها ، هذا البعد الأوسع يتمثل في النظر إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في استعمالنا للغة ، وأبرزها التشكيل الاجتماعي ؛ فإن المتغيرات الاجتماعية كطبقة المتكلم ومركزه وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه ، تؤثر في استعمالنا للغة تأثيراً معيناً^(٤) .

وسياق الحال عند هؤلاء وبخاصة مالمينوفسكي وفيرث هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو " للحال الكلامية " والتي منها^(٥) :

(١) ينظر : دراسات في فقه اللغة: ٣٠٦ .

(٢) ينظر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ١٠٦/١ .

(٣) م . ن : ١٠٦/١ .

(٤) ينظر : الصورة والصيرورة : ١٢٢ .

(٥) ينظر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ٣٣٩ .

أ- شخصية المتكلم والسامع ، وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام من غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي ، ودورهم في العملية الكلامية والنصوص التي صدرت عنهم .

ب- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة ، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي ، كحالة الجو - إن كان لها دخل - وكالوضع السياسي ، و مكان الكلام ... الخ وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممّن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة ، وكل ما يتعلّق بالموقف الكلامي وأياً كانت درجة تعلّقه .

ج- أثر النص الكلامي في المشتركين كالاقتناع ، أو الألم أو الإغراء أو الضحك .. الخ من المواقف الانفعالية ، التي يستجيب لها المتكلمون كرد فعل للحديث الكلامي .

وهكذا يتضح أن من أهم خصائص سياق الحال عندهم ، هو إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي^(١) .

ولا شك في أن وضوح العلاقات العرفية للمتلقّي يؤدي إلى وضوح المعنى لأنها تمثل (قرائن حالية) كما أن تغيّر تلك العلاقات بتغير الزمان والمكان يؤدي إلى الغموض^(٢) .

فالمتكلم ينشئ كلامه في ظلال العلاقات العرفية السائدة في مجتمعه ، وهو يتوقع من المتلقّي ان يفهم تلك العلاقات ؛ لأن الأصل في الاتصال اللغوي والتعبير الأدبي ان يكون المتكلم والمتلقّي منتسبين إلى مجتمع واحد ذي علاقات عرفية مشتركة ، فإذا بعدت الشقّة الاجتماعية بينهما في الزمان أو المكان أو في أي عامل آخر له تأثير في المعنى ، وجب على المتلقّي أن يلتمس تفهم المقام الاجتماعي من خلال قرائن حالية خارج الكلام^(٣) .

ولشدة ارتباط المعنى بالسياق أصبحا متلازمين^(٤) ، ومن ثم أصبحت نظرية السياق نظرية معروفة في المجال اللغوي ، وقد أفاد منها الدكتور تمام حسّان أيما إفادة في كتابه "العربية معناها ومبناها" ومن ثم في مؤلفه "البيان في روائع القرآن" ، كما أفاد منها بعض الباحثين الآخرين^(٥) .

وتشتدّ الحاجة إلى السياق - بوصفه قرينة من قرائن أمن اللبس - بسبب من تعدد معنى النمط التركيبي للجملة العربية ، وقد رأينا قبلاً كيف أن المعنى عرضةً للاحتمال والتعدد

(١) ينظر : الصورة والصورورة : ١٢٤ .

(٢) ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٠١ - ١٠٢ .

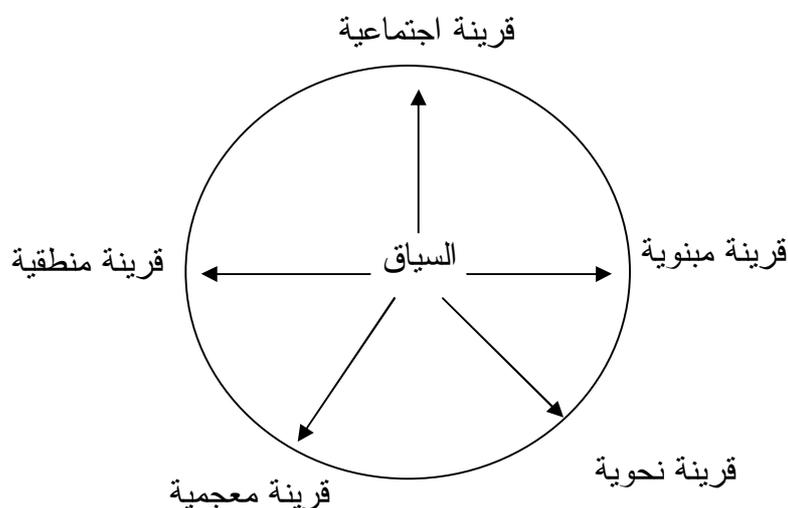
(٣) م . ن : ١٠٢ وما بعدها .

(٤) ينظر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : ١٠٥/١ .

(٥) منهم رقية حسن وهالدي في كتابهما (السياق والنص) .

واللبس^(١)، وإذا وقع مثل هذا وجب البحث عن قرينة من خارج الجملة لفك الالتباس الذي يعترئها ، هذه القرينة هي قرينة السياق ، وهي إذ تهض بهذه المهمة تعدّ كبرى القرائن النحوية ((لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن النحوية المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة))^(٢).

فقرينة السياق إذن: ((هي ما يكتنف السياق من قيود تركيبية أو أشراف إفادة أو هما معاً))^(٣) ومعنى هذا أن قرينة السياق قد تكون قرينة بنوية وقد تكون قرينة نحوية وقد تكون قرينة معجمية وقد تكون قرينة منطقية وقد تكون قرينة اجتماعية وكلها ركائز تعدّ - في نظر الدكتور تمام حسّان - الأسس التي تقوم عليها القرينة في الكشف عن المعنى ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي :



فمن القرينة المبنوية^(٤) ما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾^(٥)، فالدليل على أن " إن " مخففة من الثقيلة وأن معنى السياق هو التأكيد وليس الشرط كون الفعل " يكاد " مرفوعاً ثم وجود اللام في خبر " إن " المخففة وعدم وجود ما

(١) ينظر : مبحث (اللبس في اللغة) من هذه الرسالة .

(٢) البيان في روائع القرآن : ١٦٤/١ .

(٣) م . ن : ١١/١ .

(٤) أي المتعلقة بالمبنى اللفظي .

(٥) القلم : ٥١ .

يصلح للشرط ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾^(١) ، إذ يقوم
عدم الجواب قرينة سياقية على أن (لو) للتمني وليست للشرط^(٢) .

ومن اعتماد القرينة السياقية على قرينة نحوية علاقية ما نجده في قوله تعالى ﴿ شَهِدَ اللَّهُ
أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٣) ، فالقرينة
السياقية التي تحول دون عطف الملائكة على الضمير هي علاقة الملابس بين الحال المفردة
وفعل الشهادة إذ قال (قائماً) ولم يقل (قائمين) وكذلك تكرار جملة (لا اله الا هو) مما يدل على
أن المعنى : شهد الله وشهد الملائكة وأولوا العلم .

ومن اعتماد السياق على قرينة معجمية جواز حذف (من) التبعية من قولك : اخترت
الرجال زيदा ، دون لبس ، اتكالا على معنى الاختيار ، يقول ابن الوراق : ((ألا ترى أن قولك
اخترت الرجال زيدا ، أن لفظ (الاختيار) يقتضي تبعية فلماذا جاز حذف (من) لدلالة الفعل
عليه))^(٤) ، ويقاس على هذا قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٥) ، لأن المعنى
على (من قومه) وليس قومه ، لأنه لم يختارهم جميعاً إنما اختار بعضهم .

وأما اعتماد قرينة السياق على قرينة منطوقية أو معنوية فمثاله قول الشاعر^(٦) :

نحن أباة الضيم من آل مالك إن مالك كانت كرام المعادن

فـ(إن) مرشحة فيها لمعان ثلاثة هي^(٧) :

أ - النفي ، والمعنى معها على تقدير ، ولم تكن مالك كرام المعادن .

ب- الشرط ، والمعنى معها على تقدير : حتى إن كانت مالك كرام المعادن .

ج- المخففة ، والمعنى على تقدير : وإن مالكاً كانت كرام المعادن .

فلو جعلنا المعنى على النفي لفسد ، لأن الشاعر إنما يفخر ببنوته لأباه الضيم من آل
مالك وحمل البيت على النفي يناقض ذلك ، فلا يجتمع الفخر بهم ، ونفي كرم المعادن عنهم في
آن معا ، ولو جعلناه على الشرط لأصبح الفخر بالبنوة والتقييد باشتراط الكرم من قبيل تحصيل
الحاصل بواسطة القيد ، وهو معنى فاسد أيضاً ، لأن المرء لا يقول : (أنا عريق النسب وإن

(١) هود : ٨٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن : ١٦٤/١-١٦٥ .

(٣) آل عمران : ١٨ .

(٤) علل النحو : ٦٨ .

(٥) الأعراف : ١٥٥ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٤١٥/١ .

(٧) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١١/١ ، و١٦٨ .

كنت كريم المعدن) فلم يبقى إذن إلا أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة والمعنى تأكيد كرم المعدن وهذا ما ينسجم به أول البيت مع آخره . ومن المعلوم أن التناقض وتحصيل الحاصل من العلاقات العقلية بين المعاني^(١)، والتي كانت هنا هي القرينة المميّزة لأمن اللبس.

وأما المحيط الاجتماعي حينما يكون متكافئاً لقرينة السياق فمثاله قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾^(٢) ، إذ كان النبي (ﷺ) وصحابته معه يعلمون من المحيط الاجتماعي الذي يعيشونه ما المقصود بهذا الكلام وبالأحبار والرهبان ، فالسياق بالنسبة إليهم تركز دلالاته على الظروف الاجتماعية ويُدلُّ على المعنى بمعونة هذه الظروف ، أما نحن الآن ، فتشتدُّ بنا الحاجة إلى معرفة أسباب النزول حتى نتضح لنا دلالة السياق على هذا الحبر أو ذاك الراهب الذي دلَّ عليه لفظ (كثير)^(٣).

وهكذا تمتدّ قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز لتشمل فضلاً عمّا ذكر العادات والتقاليد والأعراف والظروف الحسية والنفسية التي يعيشها المتكلم والمتلقي وغيرها من الركائز التي تجعل من قرينة السياق كبرى القرائن بحق ((لأن الفرق بين الاستدلال بها على معنى وبين الاستدلال بالقرائن اللفظية النحوية كالبنية والإعراب والربط والرتبة والتضام... الخ هو فرق ما بين الاعتداد بحرفية النصّ والاعتداد بروح النص ، وقرينة السياق هي التي يحكم بواسطتها على ما إذا كان المعنى المقصود هو الأصلي أو المجازي ، وهي التي تقضي بأن في الكلام كناية أو تورية أو جناساً... الخ وهي التي تدل عند غياب القرينة اللفظية على أن المقصود هذا المعنى دون ذلك ، إذ يكون كلاهما محتملاً))^(٤) ، وقد رأينا بعضاً من تطبيقات ذلك .

وهذا الذي انتهى إليه الدكتور تمام حسّان لم يكن بمنأى عن النحاة وهم يقعدون القواعد ويؤصلون لها ، بل كان أصلاً من أصول استدلالهم كما يقرر الدكتور نهاد الموسى يفرعون إليه أو يصدرن عنه كلما دعت الحاجة إليه^(٥).

يقول الدكتور نهاد عن معالجاته لمنزلة السياق في نظرية النحو العربي : ((إنما أقصد هنا إلى أن استطلع في تراث الدرس النحوي عند العرب - من خلال أعمال النحاة - أصلاً

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن: ١/١٦٩ .

(٢) التوبة : ٣٤ .

(٣) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١/١٧٤ .

(٤) م . ن : ١/١٧٣-١٧٤ .

(٥) الصورة والصورورة : ١٢٤ .

آخر جديراً بأن يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب ، فإنه أصل مستأنس لديهم باطّراد ، ومُسْتَشْعَرٌ في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجهم أحياءاً لأصل من أصولهم ، صدروا عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملايسة لها في هذه الأزمنة^(١).

ونحن إذ نوافق الدكتور نهاد على ما ذهب إليه نستأنس هنا ببعض ما استقصاه واستتبّطه من مظاهر هذا الأصل وبما يخدم قضيتنا، و أول ما نستحضره في استطلاع ملاحظات النحاة العرب على هذا الصعيد – كما يقول الدكتور نهاد – ما يقررونه من أن الكلام ((ما تحصل به الفائدة ، سواء كان لفظاً أو إشارة ، أو ما نطق به لسان الحال))^(٢)، ومؤدّا هذا ، أن تجليات الكلام لديهم أربعة ، اثنان منهما ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب ، وهما الإشارة ووقائع الحال المحسّنة التي يقع فيها الخطاب^(٣). يقول ابن جنبي : ((فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مُجْزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة))^(٤).

وهكذا تمتدّ انساق الكلام عندهم وتتسلسل على وفق امتداد الفرد في المجتمع ، فالتحقيق عندهم في ترتيب أحرف المضارعة ((أن تقدم الهمزة ، ثم النون ، ثم التاء ، ثم الياء ، وذلك أن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولمن معه ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب . والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن نفسه وعمّن معه ، ثم المخاطب ثم الغائب...))^(٥).

أمّا موقف الكلام عندهم فيأنتف على هيئة مخصوصة تصبح معه فيصلاً في تحديد الصواب والخطأ متجاوزين به المعيار الشكلي ، من ذلك انه لا يقال : قال زيد ، في موقف يكون فيه المخاطب بهذه الجملة هو زيداً ، على الرغم من موافقة الجملة لقواعد الشكل

(١) ينظر : الصورة والصورورة : ١٢٥ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٢٨ .

(٣) ينظر : الصورة والصورورة : ١٢٥ .

(٤) الخصائص : ٢٤٧/١ .

(٥) أسرار العربية : ٢٤ .

النحوي^(١)، وبهذا الضابط المعياري الخارجي منع سيبويه قول القائل : هذا أنت ؛ لأنك ((لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تشير له إلى غيره))^(٢).

ويمثل المخاطب أحد أعمدة الموقف الكلامي ، وتصبح (فائدة المخاطب) معياراً لصحة الكلام وعلى هذا يجوز وصف النكرة بالجملة ((لأن كل جملة هي نكرة ، ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة ، لأن ما يعرف لا يستفاد))^(٣).

ويشبهه (علم السامع) أن يكون مسوغاً ثابتاً للحذف ، وهو يجري في كتبهم كالأصل المتواتر ، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ، يقول ابن السراج ((والمحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود ، إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يَعْنُونَ))^(٤).

ويقول المبرد : ((ولو قلت على كلام متقدم : عبد الله ، أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضرر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أي : هذا الهلال ، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقلت : زيدٌ جاز على ما وصفت لك))^(٥)، أي هذا زيد .

وعلى هذا خرجوا في باب التنازع قول القائل ؛ قرأت وأعجبتني كتابك ، بناءً على علم السامع أن الأول قد عمل ، كما عمل الثاني فحذف المعمول لعلم المخاطب ، والتقدير بالحذف عامة إنما يكون لعلم المتكلم بعلم المخاطب بالمحذوف المقدر ، ومواضعه كثيرة في النحو العربي^(٦).

ويمثل علم السامع أيضاً عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف ، فعندهم أن قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيداً ، ونحو ذلك ((لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله))^(٧).

(١) ينظر : الصورة والصورورة : ١٢٧ .

(٢) الكتاب : ١٤١/١ .

(٣) الأصول في النحو : ٢٧٢/٢ .

(٤) م . ن : ٣٤١/٢ .

(٥) المقتضب : ١٢٩/٤ .

(٦) ينظر : الصورة والصورورة : ١٣٠ .

(٧) المقتضب : ١٣٢/٢ .

كما يصبح علم المخاطب ضابطاً لجملة الصلة والموصول ، يقول الزمخشري :
(...والذي ، وضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجملة ، وحق الجملة التي يتوصل بها أن
تكون معلومة للمخاطب ، كقولك : هذا الذي قدم من الحضرة ، لمن بلغه ذلك))^(١).

بل تصبح غاية الشكل المختارٍ للتعبير موافقةً حال المخاطبِ والسامعٍ تحقيقاً لمطلب
الإبلاغ فيه ، ومثل ذلك عندهم ، أن الجدوى من التأكيد ((انك إذا كررت فقد قررت المؤكد
وما علق به في نفس السامع ومكنّته في قلبه وأمطت شبهةً ربما خالجه أو توهمت غفلةً وذهاباً
عما أنت بصدده فأزلته ، وكذلك إذا جئت بـ" النفس والعين " فإن لظانٍ أن يظنّ حين قلت :
فعل زيد ، أن إسناد الفعل تجوزٌ أو سهوٌ أو نسيان))^(٢).

وتتدخل عناصر الخطاب ومقاصده في تحديد القاعدة النحوية تدخلاً أساسياً ، فإذا كان
مندوباً جاز أن يكون مضافاً إلى المخاطب ، فنقول : وامنقذكاه (للمسجد الأقصى) وإذا كان
منادى لم يجز ، فلا تقول : يا منقذك ((لأن المندوب لا ينادى ليُجيب ، بل ينادى ليُشهر النادبُ
مصيبتَه ، وانه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ، ويظهر تفجّعه كيف لا يكون في حالة
من إذا دُعي أجاب ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه
بين علامتي خطاب ، وذلك لا يجوز))^(٣).

كما تتدخل حال المخاطب في تحديد الاختبار النحوي فإذا قال لك شيئاً تتكره أجبتَه
بـ(كلا) ولم تجبه بـ(لا) المعتادة في جواب السلب؛ بل أن العبارة لتختلِف على وفق حال
المخاطب من الإقبال والانصراف ، فإذا قصدت إلى خطاب الرجل وهو غير مُقبلٍ عليك غير
متنبه إليك قلت : يا فلان أنت تفعل ، فتبدأ بالنداء حتى يُقبل عليك ، أما ((إذا كان مُقبلاً عليك
بوجهه منصتاً لك ، فانك تقول : أنت تفعل ، فتترك يا فلان استغناءً بإقباله عليك))^(٤).

وتتمثل الحال المشاهدة عنصراً آخر من عناصر الكلام لديهم ، ومسوغاً ثابتاً للحذف
فالتعبير بالحال المشاهدة مصطلح صريح من مصطلحاتهم ، واتخاذه دليلاً على الحذف خاصةً
أصل متواتر في كتبهم^(٥) فإذا دلّ على الكلام دليلٌ من الحال المشاهدة جاز الحذف ، وإذا
علمت أن الرجل مُستغنٍ عن لفظك بما تضرره جاز الحذف^(٦). يقول ابن يعيش : ((... فأما

(١) المفصل في علم العربية : ٥٧ .

(٢) م . ن : ٤٥ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٤٥ .

(٤) الكتاب : ٢٤٤/١ .

(٥) ينظر : الصورة والصورورة : ١٣٥ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٢٥٦/٢ .

الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ، لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت : زيد اليوم ، أو عمرو الساعة ، لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده ؛ لأن التقدير : زيد حالاً أو مستقراً في اليوم وذلك معلوم ، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد ، فإن قيل ، فأنت تقول : الليلة الهلال ، والهلال جثة ، فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدّم ، فالجواب انه إنّما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير : الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، لدلالة قرينة الحال عليه ، لأنك إنّما تقول ذلك عند توقع طلوعه ، فلو قلت ، الشمس اليوم ، أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين^(١).

فالذي أمّن اللبس في الإخبار بظرف الزمان عن الجثة هي القرينة الحالية لأن التقدير: الليلة طلوع الهلال ، لكن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه لأن الطلوع متوقع وبالتالي استغني عنه لأمن اللبس .

واتسعوا أحياناً إلى ما وراء الحال المشاهدة من صور الحسّ كالسمع والشم ، فإذا شممت عطرا قلت : المسك والله ، دون ذكر المبتدأ ، بل تجاوزوا ذلك إلى اعتبار حال الطقس، يقول الزمخشري : ((ولا تستعمل " إن " إلا في المعاني المُحتملة ، المشكوك في كونها ، ولذلك قُبِح ... إن طلعت الشمسُ أتك إلا في اليوم المُغيم))^(٢).

إن مقايضة الحقيقة اللسانية بالحقيقة الكونية هي الامتداد النهائي لهذا الأصل عند النحاة ، وهي ملحظ ثابت لديهم ومعروف حتى اتخذ بعضهم منه أصلاً لتصويب العبارة ، فقد أنكر أبو حاتم السجستاني قولهم : مات الميت لأنّ الوجه أن يقال : مات الحي .

وإذ ينتهي الدكتور نهاد من استقصائه لأسس الأصل الاجتماعي أو العناصر الخارجية للخطاب عند النحاة العرب يسوق ثبناً من الأمثلة والقواعد المجسدة لهذا الأصل ، والتي إن نُظر إليها من حيث الشكل بدت صحيحة لكن عند مقايستها بالأصل الاجتماعي الذي انتهى إليه أو انتهوا هم إليه بدت غير ذلك . ونحن إذ نورد بعضاً من تلك الأمثلة فإننا نرى أن كل شرط أو قيد اجتماعي فيها قرينة من قرائن أمّن اللبس التي أحتكم إليها - لصحة التركيب - من خارج اللفظ . ولذا وقفنا هنا وأطنا الوقوف لتتبيّن أهمية هذه القرينة في المعنى النحوي فضلاً عن الكشف عن رؤية النحاة العرب للعملية الكلامية من حيث الإنتاج والتوصيل والتوصيف واستنتاج القاعدة ، وفيما يأتي بعضاً من تلك الأمثلة :

(١) شرح المفصل : ٨٩/١-٩٠ ، و شرح ابن عقيل : ٢١٤/١ .

(٢) المفصل في علم العربية : ١٥٠ ، و الصورة والصورورة : ١٣٦-١٣٧ .

* * * * *

- أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً

لا تصح هذه الجملة عند سيبويه إذا قالها رجل من إخوانك ومعارفك أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمره ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ؛ لأن " هو " و " أنا " علامتان للمضمر ، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني (١).

بيد أن هذه الجملة يمكن لها أن تستقيم إذا قالها رجل ((كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك)) (٢)، فوجه الإلباس أن الضميران " هو وأنا " علامتان للمضمر ، ولا يضمران إلا إذا وقع في علم السامع أو عرف من يعني المخاطب ، فنقول لمن يعرفك أو يعرف زيداً : أنا منطلق في حاجتك ، وهو منطلق في حاجتك ، فتستغني بهما عن التسمية ، فإذا جهل كأن تكون وراء حجاب أو حائط وقال من أنت ، نقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، فتذكر التسمية ليكون معلوماً لديه المقصود بالإضمار ، ولترفع ما يمكن أن يعتري السامع نتيجة جهله بمن تكون .

* * * * *

- الحمد لله .

- الحمد لزيد .

تجوز الجملة الأولى ولا تجوز الجملة الثانية عند سيبويه ، لأنه ((ليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين)) (٣) ، فالجملة الثانية ملبسة لأن التعظيم لا يكون لغير الله .

* * * * *

- رويداً .

- رويدك .

يستقيم التعبير الأول إذا رأيت رجلاً يعالج شيئاً بجدّة فتستملهه على فعله ، فنقول : رويداً ، ولا يستقيم إذا كنت تستملهه في جماعة ، لأنه يلتبس بغيره ، فنقول : رويدك ، أو رويدك إذا كانت امرأة . يقول سيبويه : ((وهذه الكاف التي لحقت رويداً ، إنما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص لأن " رويد " تقع للواحد وللجميع والذكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف

(١) الكتاب : ٨٠/٢ .

(٢) م . ن : ٨١/٢ .

(٣) م . ن : ١٢٢/١ .

التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها من الأول استغناء بعلم المخاطب انه لا يعني غيره^(١) ، والاستغناء بعلم المخاطب قرينة من قرائن أمن اللبس كما هو معلوم .

* * * * *

- جاء الرجال حتى المرضى .

- جاء الرجال حتى النساء .

الجملة الثانية لا تجوز ، لأنه إذا كانت (حتى) عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، لأنها لما كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره^(٢) ، بيد أن هذا التعبير شاع في الاستعمالات الحديثة .

* * * * *

- إن طلعت الشمس آتت .

تجوز هذه الجملة إذا قيلت في اليوم الغائم ، وتقبح فيما عدا ذلك^(٣) ، لأننا لا نعدم طلوع الشمس في كل نهار ، فإذا قيلت والشمس طالعة عدنا الفائدة .

وهكذا فانه إذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة أن سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث ، وأن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة حسب - إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق - إذا كان ذلك كله كذلك في نتاج الدراسات اللسانية عند الغربيين وعلى هذا المستوى ، فانه كان كذلك أيضاً في حصيلة التقارير التي انتهت للأقدمين أو انتهوا إليها في سبر الظاهرة اللسانية بمحض الاختبار ، وما يتهياً في إطاره من الأنظار^(٤) .

وإذا كان الفضل في التصريح بمبادئ هذا الأصل ، واتخاذ منهجاً في تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها ، يعود إلى اللسانيات الاجتماعية ، فإن عمل النحاة العرب لم يقل مساهمة عنه ، فهم وان صدروا عنه صدورا تلقائياً إلا إن أمثلتهم وتطبيقاتهم جاءت مجسدة لهذا الأصل المتفق لدى الكثيرين منهم عليه .

والمراد في نهاية الأمر - كما يقول الدكتور نهاد موسى - أن يكون هناك سيناريو خاص يضبط الظاهرة النحوية ، ويحدد الكوامن والمشخصات التي تكتنف الموقف الكلامي ،

(١) الصورة والصورورة : ٢٤٤/١ .

(٢) م . ن : ١٤٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٩١/١ .

(٤) ينظر : الصورة والصورورة : ١٢٥-١٢٦ .

سعيًا إلى ربط النحو بمحيطه الحيويّ وجعله وظيفياً موافقاً مقنعاً^(١) فإذا تم ذلك فهم المعنى وأمن اللبس في الكلام .

وهكذا وكما تبين في التحليل أن لعناصر الموقف الخارجي مساهمة كبيرة في إنتاج الدلائل النحوية الصحيحة والخالية من اللبس ، وكلها في النهاية تمثل قرائن بشكل أو بآخر في إيضاح المعنى ، وأمن لبيسه .

فالنص إذن - كيما يتماسك - تتجاذبه علاقته ، داخلية وخارجية ، ومن ثم فهو واقع كذلك بين التأثير والتأثر من البيئة المحيطة ، وتضافر العلاقتين مع السياق هو الذي يمنح النص أو التركيب تماسكه ، ويجعله في آخر الأمر نصاً واضحاً ، ومفهوماً ، وخالياً من اللبس^(٢) .

فالسباق مقالياً كان أو مقامياً هو مصدر القرائن ، إذ عليه يتكل المتكلم في أن يلتبس منه المتلقي القرينة المعينة على فهم المعنى^(٣) .

(١) ينظر : الصورة والصيرورة : ١٤٧ .

(٢) ينظر : علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق : ١٠٧/١ .

(٣) ينظر : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية : ٨٨ .

الفصل الثالث

تضافر القرائن والترخص النحوي بها

المبحث الأول : تضافر القرائن النحوية .

المبحث الثاني : الترخص بالقرينة عند أمن اللبس .

المبحث الأول

تضافر القرائن النحوية :

ضَفَرَ الحبلَ ضَفْرًا ، فَتَلَّهُ ، والشَّعَرَ : نسج بعضه على بعض عريضاً . وانضفر الحبلان التويماً معاً ، وضافره على الأمر : عاونهُ ، وتضافروا ، تعاونوا^(١) ، والضَفَّرَ ، ما عَظُمَ من الرمل وتجمَّع .

والتضافر بمعنى (تفاعل) وهو تآزر الشيء مع الشيء وتضامُّه معه ليكون شيئاً واحداً ممثلاً ومتماسكاً ، ومنه تضافر القرائن ، أي اجتماعها وتعالُّقها لإنتاج الدلالة ، أمّا في النحو، فهو ((اجتماع عدد من القرائن لكشف المعنى النحوي لكلمة ما في تركيب ما))^(٢).

وهذه الظاهرة ليست جديدة على النحو العربي إنما هي فيه قديمة - كما سنرى - ولكن الفضل في تفعيلها والتنبية إليها واعتمادها منهجاً في التحليل يعود إلى الدكتور تمام حسان في أبحاثه ولا سيما مؤلّفه القيم (اللغة العربية معناها ومبناها) .

والظاهرة عنده ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لقرينة واحدة مهما كان خطرهما أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه لأنّه لو حدث ذلك ، لاحتيج إلى عدد من القرائن بعدد المعاني النحوية ، وهذا أمر يتنافى مع مبدأ آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد^(٣) . فليس من شأن النحو العربي ولا أيّ نحو آخر أن يدع لقرينة واحدة مهما كانت أهميتها في المعنى أن تستقلّ بمفردها بالدلالة على باب نحو من أبواب السياق ، ويصدق هذا على جميع القرائن بلا استثناء^(٤) .

وإذا كانت وظيفة القرينة في الكلام دائماً أن تعين على أمن اللبس^(٥) - كقانون أساسي عام يحكم عملية الاتصال اللغوي - فإن تضافرها يعني تعاونها وتعالُّقها وتآزرها على إنتاج المعنى النحوي ، وحفظه من اللبس .

ولقد عمد الدكتور تمام حسان لأجل بيان الظاهرة وإيضاحها إلى تقسيم القرائن على قسمين ، قرائن حالية ، وقرائن مقالية ، والقرائن المقالية ، قسمها على نوعين الأولى لفظية

(١) ينظر : المنجد في اللغة والأعلام : ٤٥٢ .

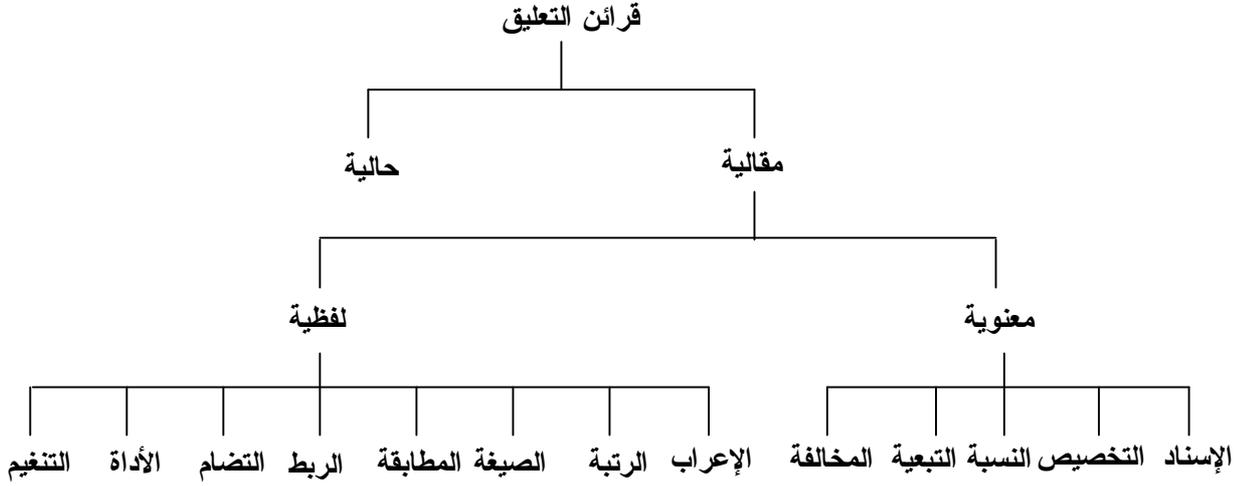
(٢) وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٧ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٣-١٩٤ .

(٤) ينظر : القرائن النحوية : ٥١ .

(٥) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٠ .

والأخرى معنوية ، والمعنوية تشمل على خمس قرائن هي : الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة ، وتحت كل واحد منها فروع ، واللفظية تشمل قرائن ثمان هي (العلامة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والمطابقة والربط ، والتضام ، والأداة والتنغيم) وفيما يأتي مخطط تمام حسان للقرائن النحوية والتي اسماها قرائن التعليق^(١) :



والفكرة في مجملها ترمي إلى أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهمه وأنّ وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النصّ ليصل بوساطتها إلى تحديد المبنى وهذه المرحلة من الفهم ليست صعبة كما يرى الدكتور تمام ، لأنها تعتمد على الإدراك الحسي . أمّا ما هو أصعب من ذلك فهو الوثب العقلي من المبنى إلى المعنى ؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى قرائن لفظية ومعنوية ، فضلاً عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، فالمعروف ان المبنى الصرفي يمكن أن يصحّ لأكثر من معنى ، وإذا حدث مثل هذا فلا يعني ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته بخصوصها في النصّ ، وعليه ينبغي للناظر في النصّ أن يقرر أيّ المعاني المتعددة هو الذي يتعين منه دون غيره ، إذ لا بدّ في نصّ بعينه أن يكون المعنى محدداً ومرجعاً على غيره ووسيلة الوصول إلى ذلك هو استخدام القرائن المتاحة في المقال والمقام^(٢). وهي بطبيعة الحال لا تعمل ولا تؤدي وظيفتها إلا في ظل الظاهرة الكبرى التي تحكمها وهي كما قلنا ظاهرة تضافر القرائن^(٣)؛ لأن المعنى لا يتّضح إلا بعصبة من القرائن المتضافرة^(٤) ، والقرينة الواحدة عاجزة عن ذلك .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩١ .

(٢) م . ن : ٩١ .

(٣) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٣ .

(٤) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٠/١ .

وإذن ((فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحوي وتنتجه ، لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات ، بل كما يأتي المركب الكيمياوي من عناصر مختلفة ، أيّ أنه إذا صحّ أن تسمّى القرائن مفردات عند إرادة التحليل ، فإنّ الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئاً ، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسمّيها (وضوح المعنى) ويسميها اللغويون (أمن اللبس) وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيمياوي من العناصر التي تنتج عنها إذ لا يشبه واحداً بمفرده))^(١) ،

وقد تأثر الدكتور تمام بمقولة القرائن النحوية وتضافرها بنظرية النظم عند الجرجاني ومصطلح التعليق ، وذلك في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) يقول : ((ولما ظهر الاتجاه البلاغي في دراسة المعنى ، كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني ، الذي أعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى اللغوي والدلالي من هذا الكتاب ، حيث جرى الانتفاع أحياناً بعبارات هذا العلامة وأحياناً أخرى بإشاراته))^(٢) .

وقد نبّه إلى أن مبادرته -رحمه الله- بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من اكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب ، بل إنها لتقف - كما يرى - كنفاً إلى كتف مع أحدث النظريات المعنوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي^(٣) ، هذا مع فارق الزمن بين العصرين^(٤) .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن نظرية التعليق التي هي اكبر من أن تشتمل عليها دراسة، وإنما الإشارة إلى منابع التي أوحى أو كانت سبباً في تبلور فكرة القرائن النحوية وتضافرها بالشكل الذي رأيناه ، في كتاب الدكتور تمام حسّان وأبحاثه التالية له .

وإذا كان لنا أن نسجل هنا شهادة لفكرة التعليق فانه من الإنصاف - كما يقول الدكتور مصطفى حميدة - لعبد القاهر الجرجاني ، أنه حين نادى به كان يسبق زمانه^(٥) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٢ .

(٢) م . ن : ١٨ .

(٣) م . ن : ١٨ .

(٤) لهم يهتم الغربيون بالدراسات المتعلقة بالمعنى إلا منذ أواخر الخمسينات من هذا القرن . ينظر :نظام

الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ٦٥ .

(٥) م . ن : ٦٥ .

وحين عدّ الدكتور تمام حسّان التعليق ، قرينة فإنه صنّفها على أنها أم القرائن النحوية جميعا ، وهي من حيث الكشف عنها من أصعب تلكم القرائن ، للأسباب الآتية (١) :-

أ - إنها قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان .
ب- إن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنيّة التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي ، وتخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج .

ج- إن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى في التحليل الإعرابي ، وما دام الناس يحسّون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإن معنى ذلك أنّ من الصعب عليهم أحيانا أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية .

فالكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق هو الغاية من الإعراب ، يتضح ذلك عند إعراب جملة من مثل :

- ضربَ زيدٌ عمراً

فأول ما يطالعنا فيها كلمة (ضرب) ويلحظ عليها أنها على صيغة (فعل) ومعلوم أن هذه الصيغة تدلّ على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها ، أو من حيث وقوفها بإزاء (يفعل) و(إفعل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من أقسام الكلم يسمّى الفعل ، ومن ثم نبادر إلى القول : إنّ (ضرب) فعل ماضٍ ، ثم ننظر بعد ذلك إلى (زيد) ويلحظ عليه ما يأتي :

أ - إنه اسم ←--- وهذه قرينة معنى تقسمي .

ب - إنه على زنة فعل ←--- وهذه قرينة صيغة .

ج - إنه مرفوع ←--- وهذه قرينة العلامة الإعرابية .

د - مسند إلى فعل ←--- وهذه قرينة التعليق (الإسناد) .

هـ - متأخر عن الفعل ←--- وهذه قرينة رتبة وهي محفوظة لئلا يلتبس بالمبتدأ .

و - إن الفعل معه مبني للمعلوم ←--- وهذه قرينة صيغة مرة أخرى .

ز - إن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً)

وهي تمثل هنا قرينة المطابقة .

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى حقيقة مفادها أن (زيداً) هو الفاعل ، ثم ننظر بعد ذلك

إلى (عمرو) ونلحظ عليه ما يأتي : -

أ - إنه اسم ←--- وهذه قرينة المعنى التقسمي .

ب- إنه منصوب ←--- وهذه قرينة العلامة الإعرابية .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٢ .

ج- إن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعديّة (وهذه قرينة الإسناد) .
د - إنه متأخّر عن الفعل والفاعل معاً --- ← وهذه قرينة رتبة لكنها غير محفوظة ؛ لأنه -
وبحسب قصد المتكلم - يمكن أن تتزاح عن موقعها إذا أمن اللبس .
وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عمرأ) مفعول به ^(١) .

((إن التأمل في المثال السابق يبدي لنا أن ما اقتضى كون (زيد) فاعلا ، هو معنى
الفاعلية ، وهو المعنى الذي تضافرت القرائن السابقة على تحديده ، فإذا غابت القرينة الأولى
كما في (ضرب موسى عيسى) فسيتحتم الاقتصار على القرائن الخمس الباقية في التوصل إلى
معرفة كونه فاعلا ، وذلك يدل على أن رفع (زيد) ... لم يكن لكونه قد سبق بفعل فقط، بل
لأنه كان فاعلاً ، أي أنه اسم مسبوق بفعل مبني للمعلوم مسند إليه ذلك الفعل على سبيل
وقوعه منه)) ^(٢) .

وإذا نحن أمعنا النظر في تعريفات النحاة للفاعل فسنرى أنهم لم يخفوا مراعاة هذه
الظاهرة في تعريفاتهم له ، بل أنهم شعروا أن معرفة الباب النحوي لا تكتمل إلا بمراعاة جملة
قيود هي في حقيقتها القرائن اللفظية و المعنوية التي دعا إليها الدكتور تمام حسّان ، والنّاظر
في حدود الأبواب لا يكاد يشك أنهم كانوا يستشعرون اغلب تلك القرائن ^(٣) .

ولا نتفق هنا مع الدكتور تمام حسّان من أن النحاة أقرّوا بهذه القرائن عند التعريف
لكنهم نسوها عند التطبيق والتحليل ، انشغالا منهم - في ظنه - بالعلامة الإعرابية التي هي
أثر من آثار العامل، الذي ادّعوه واعتمدوه ^(٤) ، إذ نظرة عجلية في شروحاتهم للحدود
وتطبيقاتهم لها في شواهد الأبواب ، تدحض هذا الزعم وتبطله ، فإذا كان الفاعل هو :

* المسند إليه فعل تام مقدم ، فارغ ، باقي على الصوغ الأصلي ، أو ما يقوم مقامه .
* أو هو اسم تقدّمه فعل غير مُغيّر عن بنيته ، واسند ونُسب ذلك الفعل إلى ذلك الاسم .
* أو هو اسم صريح ظاهر أو ضمير ، بارز أو مستتر ، أو ما في تأويله ، أي الاسم ، اسند
إليه فعل تام، متصرف أو جامد، أو ما في تأويله، أي الفعل مقدم... أصلي المحل والصيغة.
فإن كل حدّ من هذه الحدود يضمّ عددا من القرائن يعرف بها باب الفاعل ، والذي يقطع
بفطنتهم ووعيمهم وإحساسهم بهذه القرائن شرحهم لها بعد ذلك يقول ابن عقيل : ((فخرج
بالمسند إليه ما اسند إليه غيره ، نحو : زيد أخوك ... وخرج بقولنا : على طريقة (فعل) ما

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) وصف اللغة العربية دلاليّاً : ٣١٨ - ٣١٩ .

(٣) م . ن : ٣١٨ .

(٤) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٢٦١ .

اسند إليه فعل على طريقة (فعل) وهو النائب عن الفاعل ، نحو ضُرب زيد))^(١) ، فهو يفرق هنا ومن خلال قرينة الإسناد بين ثلاثة أبواب نحوية يمكن التمثيل لها بالجمل الآتية : -

أ - ضُربَ زيدٌ .

ب - زيدٌ ضُربَ .

ج - ضُربَ زيدٌ .

فالأولى فيها الإسناد ، إسناد فاعلية ، والثانية إسناد ابتداء ، والثالثة إسناد مفعولية ، وهكذا ، فإن ابن مالك حين قال :

الحال ، وصفٌ فضلةٌ مُنتصبٌ **مُفهِمٌ في حالٍ كَفَرَدًا أذهب**

إنما كان يحاول أن يحدد القرائن التي يعرف بها الحال ، وهي^(٢) :

* المعنى التقسيمي ، فالحال المفردة صفة في الأصل ، وما جاء خلاف ذلك ، كالمصدر وغيره فهو من باب النقل ، وإهدار قرينة المعنى التقسيمي عند أمن اللبس .

* الصيغة ، فالصفات لها صيغ محدودة ومعلومة ، فإذا ما خرج عنها الحال عاد إلى واحد منها بالتأويل .

* المُلابسة ، فالحال فضلة مبيّنة لهيئة صاحبها ، بمعنى أن بينها وبين الفعل علاقة ملابسة لا نسبة أو إسناد أو تبعية أو إخراج ... الخ .

* العلامة الإعرابية ، فالحال المفردة منصوبة ولا تكون غير ذلك .

* الرتبة ، فالفضلة تُشعر بأنّ رتبة الحال التأخر عن صاحبها ، وما ورد بخلاف ذلك فمداره جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس .

* المطابقة ، فالنحاة يصرون على أن الخبر والحال وصفان في المعنى ، ففيهما من المطابقة بعض ما في النعت الحقيقي ، فيتطابق مع صاحبه أفراداً وتنثية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا .

* الربط ، فالمطابقة تربط بين الحال المفرد وبين صاحبها ، ولكن النحاة فضلوا أن يحملوا الوصف ضميرا مستترا مطابقا ، وهكذا عزّزوا الربط بعود الضمير ، أما الحال الجملة فأمر الضمير فيها أوضح من ذلك ، وهذه القرائن نجد لها تطبيقا في شواهد الباب ، ومن ينظر فيها يدرك ذلك .

وهم عندما قالوا أن التمييز هو الاسم النكرة الجامد المنصوب ، الرفع لابهام مُبهم سابق

إنما كانوا يصدرون عن ست قرائن تتضافر في معرفة باب التمييز ، وهي :

* المعنى التقسيمي ----> فالتمييز اسم وليس فعلا أو صفة أو ما شاكله ذلك .

(١) شرح ابن عقيل : ٤٦٣/١ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ٥٢ .

- * التعيين ----> فالتمييز نكرة ، وما جاء بخلاف ذلك فهو على تأويل النكرة .
- * التصريف ----> فالتمييز جامد لا يقبل التصريف ، كالصفات والأفعال مثلاً .
- * العلامة الإعرابية ----> فالتمييز حاله حال الفضلات ، الأصل فيه النصب وقد يُجرّ .
- * التفسير ----> لأنه رافع لإبهام مبهم سابق .
- * الرتبة ----> لأنه متأخر عن المميّز .

وهكذا نستطيع أن نحصي في كل حدّ من حدود النحاة عددا من القرائن ، التي يتميز بها الباب ، ويؤمن به لبسه عن غيره ، فالمبتدأ يتبيّن من كونه : الاسم المرفوع المتقدم ولو تقديراً، الذي يُخبر عنه بمفرد أو جملة في حكم المفرد ، فهذه أربع قرائن أو يزيد ينماز بها المبتدأ عن غيره من المرفوعات ، والمفعول المطلق ، مصدر منصوب مشارك للفعل في مادته ، دالٌّ على توكيد أو نوع أو عدد ، وهذه خمس قرائن ، أمّا المفعول لأجله ، فهو مصدر منصوب أيضاً ، لكنه مغاير للفعل في مادته ، دال على سبب حدوث الفعل ، وهذه خمس قرائن هي على التوالي (١) :

- * مصدر ----> قرينة معنى تقسيمي .
 - * منصوب ----> قرينة العلامة الإعرابية .
 - * مغاير للفعل ----> قرينة الصيغة والرتبة معاً .
 - * دال على سبب حدوث الفعل ----> قرينة التخصيص المعنوية .
- فالتفريق بين الأبواب النحوية يتم عن طريق القرائن وقد يقع ذلك بقرينة وقد يقع بأكثر من ذلك ، فإذا نظرنا في القرائن المفرقة بين المنصوبين في (٢) :

- ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .

- ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبًا .

وجدنا الفارق الأول يكمن في أن (عمرًا) أسم علم وأن (ضرباً) مصدر من مادة الفعل ، فهذا الفرق راجع إلى قرينة المعنى التقسيمي ثم وجدنا ثانياً ان العلاقة بين الفعل والاسم المنصوب في الأولى علاقة تعدية بينما العلاقة بين الفعل و المصدر في الثانية هي علاقة تأكيد الحدث ، وهكذا نرى أن القرائن الدالة على المفعول به في الجملة الأولى هي :

- * قرينة المعنى التقسيمي ----> فلو لم يكن من قبيل الأسماء والصفات والضمائر لما صحّت له المفعولية .

* التعدية ----> وهذه قرينة التعليق المعنوية ، ولولاها لكان مفعولاً آخر .

(١) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٢٦١ .

(٢) ينظر : القرائن النحوية: ٥١ .

* العلامة الإعرابية ----> فلو لم يكن منصوباً لما كان مفعولاً به .

أما القرائن الدالة على المفعول المطلق فهي :

* المعنى التقسيمي ----> فالمفعول المطلق مصدر وليس اسماً أو صفة .

* الصيغة ----> فهو من مادة فعله واشتقاقه .

* العلامة الإعرابية ----> فهو منصوب وليس مرفوع أو مجرور .

* قرينة التأكيد ----> وهذه قرينة معنوية تفهم من مجمل القرائن السابقة ، ومن تَرَكِ تحديدته بوصف أو إضافة أو عدد ؛ لأن المصدر في هذا الموقع إذا حُدِّد بإضافة أو وصف أو عدد ، كان محددًا لا مؤكِّدًا^(١) .

وهكذا فإن المفعولين كلاهما لم يتكشف ويتضح معناهما إلا بعدد من القرائن ، مما يؤكد مرةً أخرى على أن القرينة الواحدة تبقى دائماً عاجزة عن تحديد المعنى الإعرابي ، وان اعتماد العلامة الإعرابية فارقاً بين المفعول به والمفعول المطلق وباقي المنصوبات ليس إلا تكريساً للبس وتبديداً للمعنى .

فالقرينة الواحدة وإن وقع بها التمييز أحياناً بين باب نحوي وآخر ، فإن ذلك لا يعني البتة أنها وحدها التي استقلت بالمعنى ، لأن ثمة قرائن متضافرة معها ، لكنها اتحدت وتقاطعت مع قرائن الباب الآخر ، فأصبح التمييز بينهما محالاً . فجاءت هي فيصلاً يفرق بين المعنيين ويمايزها ، حتى لكأن المعنى متخفٌّ ورائها لا يظهر ولا ينجلي إلا بجلائها . وليس هذا حكراً على قرينة دون أخرى ، إنما يصدق على كل القرائن ، والأمثلة الآتية توضح ذلك :

١ - ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٢) .

٢ - ضرب عيسى موسى .

٣ - زيد هندُ ضاربُها .

٤ - جاعني زيد ركباً .

فالعلامة الإعرابية هي القرينة المميّزة للمعنى في الجملة الأولى ، لأنها أمّنت التباس الفاعل بالمفعول ، والرتبة هي القرينة المميّزة في الثانية ؛ لأنها لو جاءت على (فَعَل) لالتبس الفاعل بالنائب عن الفاعل وقرينة المطابقة هي القرينة المميّزة في الثالثة ؛ لأنها حدّدت الضارب من المضروب ، فإذا التبسا وجب الربط ليؤمن اللبس كما في :

- زيد عمرو ضاربُه هو .

(١) ينظر: القرائن النحوية : ٥١ .

(٢) فاطر : ٢٨ .

لأنه يحتمل حينئذ ان يكون فاعل الضرب (زيداً) ويحتمل أن يكون (عمرأ) فلما جيء بالضمير تعين أن يكون (زيد) فاعل . أما في المثال الرابع فالقرينة المميزة فيها هي قرينة المعنى التقسيمي ؛ لأنها لو لم تكن وصفاً لما أعربت حالاً ، وقس على هذا مناويل جمل أخرى .

فوظيفة القرينة دائماً هي أن تعين على أمن اللبس ، لكن هذا لا يعني أنها حين تقوم بهذه الوظيفة تختزن المعنى كله ؛ لأن المعنى لا يقوم إلا بتضافر القرائن مجتمعة ، لكن لبسه يمكن ان يؤمن بقرينة واحدة ويمكن أن يؤمن بأكثر من ذلك . فالفاعل لا يتميّز عن نائبه بقرينة الصيغة فقط بل بجملة قرائن ابرازها صيغة الفعل ، وهكذا فإن القرائن جميعاً والتي سبق الحديث عنها عاجزة على أن تدل بمفردها على باب نحوي بعينه ، وإن كانت قادرة على حفظ اللبس فيه بطريقة أو بأخرى .

وإذا ثبت هذا فإنّ القرائن التي تتضافر مع قرينة الإسناد لإعراب المبتدأ في جملة : زيد قائم ، هي (١) :

أ - المعنى التقسيمي ----> لأن المبتدأ مرفوع .

ب- التعيين -----> لأن المبتدأ معرفة .

ج- الرتبة -----> لأن الأصل في المبتدأ التقديم .

د- العلامة الاعرابية ----> لأن المبتدأ رفع .

أما القرينة التي تتضافر مع قرينة التعدية لمعرفة المفعول به ، فهي العلامة الإعرابية وقرينة الرتبة غير المحفوظة حيناً والمحفوظة حيناً آخر (٢) ، والقرائن المتضافرة مع قرينة الغائية في المفعول لأجله هي العلامة الإعرابية والصيغة ؛ لأنه يشترط فيها المغايرة لمادة الفعل (٣) ، والقرائن المتضافرة مع المعية لأجل معرفة المفعول معه هي :

أ- العلامة الإعرابية ----> الفتحة على ما بعد الواو .

ب- الأداة ----> الواو نفسها .

ج- التضام ----> لافتقار كل من الأداة والمفعول لبعضهما .

د- الرتبة ----> تقدم الواو على المنصوب وتأخرها عن الفعل .

(١) ينظر : القرائن النحوية : ٢٤٢ ، ومقالات في اللغة والأدب : ٢٦١ .

(٢) ينظر : م.ن : ٤٣ .

(٣) م . ن . ٤٣ .

وقد لا يتضح معنى المعية بكل هذه القرائن ، فنلجأ إلى السياق ، وذلك عندما يلتبس معناها بمعنى التشريك الذي تفيدُه الواو العاطفة في نحو الجملة الآتية^(١) :-
- أحببتُ الجوّ وحلّولَ الربيع .

وهذا يؤكد من جديد إنّ القرينة المميّزة والمتمثلة هنا بقرينة التضام يمكن لها أيضاً أن تعجز عن حفظ المعنى من اللبس حينما يكون هناك تطابق كلي بين باب نحوي وآخر وأن السياق - وهي كبرى قرائن التعليق - هي القرينة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في مثل هذه الحالات .

وتتضافر مع قرينة المعنى التقسيمي في الظرف قرينة العلامة الإعرابية ، في حين تتضافر مع قرينة الملابس في بيان باب الحال ، قرينة الصيغة بوصف الحال صفة والتعيين المتمثلة بتكثير الحال ، وتعريف صاحبه ، والرتبة فضلاً عن العلامة الإعرابية .

أمّا قرينة الإخراج فتتضافر معها في بيان باب الاستثناء قرينة الرتبة والتضام المترشحة من الأداة ، فضلاً عن العلامة الإعرابية في الاستثناء التام المثبت ، أمّا مع النفي والنقصان ، فتهدر العلامة الإعرابية ، فلا تكون من معالم الاهتداء إلى المستثنى ، وتنبري حينئذ الأداة قرينة مميّزة في بيان معنى الإخراج كما في : ما محمد إلا رسول .

أمّا في التمييز ، فتتضافر مع قرينة التفسير قرائن المعنى التقسيمي والتعيين والعلامة الإعرابية والرتبة وقرينة الأداة (من) في بعض المواقع الملبسة ، يقول ابن هشام : ((إن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان ، فتقع الحال جامدة نحو : هذا مالك ذهباً و﴿وتَنَحُّتُونَ مِنْ الْجِبَالِ يُّيُوتًا﴾^(٢) ، ويقع التمييز مشتقاً ، نحو : لله دره فارساً ، وقولك : كَرُم زيد ضيفاً ، إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتتمل الحال والتمييز ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال " من " عليه))^(٣) .

وأما القرينة العامة في المجرورات جميعاً فهي قرينة النسبة - كما ذكرنا - وتتضافر معها قرينة العلامة الإعرابية (الجر) التي يُعرب بها المضاف والمجرور الذي بعد الحرف ، والتضام المتمثل بتلازم المضاف مع المضاف إليه وحرف الجرّ مع مجروره فضلاً عن الأداة المتمثلة دائماً بحرف الجرّ .

وأما التبعية ، فتتضافر معها ، في بيان المتبوع - قرائن المطابقة المتمثلة بالعلامة الإعرابية والتعيين فضلاً عن ضمائر الشخص والعدد والنوع . أمّا ما يتضافر دوماً مع قرينة

(١) ينظر : القرائن النحوية : ٤٤ .

(٢) الأعراف : ٧٤ .

(٣) مغني اللبيب : ٦٠٣/٢ .

المخالفة فهي العلامة الإعرابية ؛ لأنها كما قلنا القرينة الوحيدة التي يمكن لها ان تؤمن لبس الاختصاص بالتخصيص .

وخلاصة الأمر في كل ما تقدّم أن في تضافر القرائن ما يجعل القدرة على التعرف أكبر وأقوى كما رأينا في التعرف على الفاعل والمفعول ، وفي عود الضمير^(١)، وأن الفرصة سانحة من خلال تعدد القرائن وتضافرها أن تصبح احدها نافلة زائدة على المطلوب ، على انها وهي نافلة فلا يتوقف عليها وضوح المعنى تعدُّ توكيداً لضمان التعرف على المعنى؛ ولكنها لكونها نافلة أيضاً ، يمكن للمتكلم أن يترخص فيها إذا كان ذا سليقة في اللغة لعدم توقف انكشاف المعنى على وجودها^(٢) .

وهكذا يتبين أن المعنى النحوي ما هو إلا محصلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية، وليس المقصود من تضافر القرائن أن جميع ما ذكر منها يجب أن يسهم في توضيح المعنى النحوي ، إذ قد يغني بعضها عن بعض إذا أمن اللبس ، فإذا كان الوصول إلى المعنى بلا لبس ممكناً ، فإن أبناء اللغة يترخصون في أمر القرائن التي لا فائدة من ذكرها ، وهذا مثال من أمثلة (الاقتصاد) اللغوي وبذل الجهد الأدنى ، مع المحافظة على وظيفة أمن اللبس التي هي الوظيفة الأولى للاستعمال اللغوي^(٣) .

بمعنى أخير أن ((المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرهما ، وإنما تتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى))^(٤) ، وأن القرائن السابقة جميعها تتضافر مع قرائن أخرى لإنتاج الدلالة النحوية ، وإنّ النحاة كانوا على وعي بهذه القرائن ووظائفها في التركيب وهي كما أكدنا أمن لبس الكلام ، و كلامهم في الشروح يعزز ذلك .

(١) مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٠-٢٦١ .

(٢) ينظر : م . ن : ١٧٣-١٧٤ .

(٣) ينظر : وصف اللغة العربية دلاليًا : ٢٣٨ .

(٤) مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٠-٢٦١ .

المبحث الثاني

الترخص بالقرينة عند أمن اللبس

الرخصة : ((هي تركيب الكلام على غير ما تقضي القاعدة اتكالا على أمن اللبس))^(١). فإن لم يؤمن اللبس فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام ؛ لأنه يكون اقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب . والمقصود بالترخص في القرينة هو إهدارها عند أمن اللبس ، اتكالا على ان المعنى مفهوم بدونها^(٢)، فإن لم يكن مفهوما إلا بها كانت فيه مميزة ؛ لأنها تحل فيه السلامة من اللبس ، وإلا كانت مطروحة فيه فائضة عليه لا فائدة من ذكرها .

والأساس الذي تقوم عليه ظاهرة الترخص هو تضافر القرائن ((لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدا من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى ؛ لأن غيرها يمكن أن يُعني عنها فيكون الترخص بتجاهل التمسك بهذه القرينة))^(٣)، من ذلك ان العرب تقول : خرق الثوب المسمار ، فمن المعلوم ومن خلال المناسبة المعجمية ان الفعل (خرق) يتطلب المسمار فاعلا ولا يصلح ان يكون الثوب فاعله ، لأن الثوب لا يكون خارقا للمسمار عقلا أو عادة فلما قضى المعنى المعجمي ان لا يضام الفعل (خرق) مع المسمار لأنه لا يتوارد معه في الحقل الدلالي أمكن تجاهل العلامة الإعرابية وعدّها ضربا من الترخص لأنها بعكس القاعدة ، فهي مفرغة من المعنى الوظيفي لها ، ومن ثم لا قيمة دلالية لها لأن باقي القرائن – والتضام هنا أميزها – أغنت عن دلالتها بتضافرها مع بعضها البعض ، فاستبان الفاعل عن المفعول وإن كانت دلالة علامتهما بعكس القاعدة .

((فالقرائن تتضافر فيما بينها لبيان المعنى الواحد تدعيماً لقدرة السامع على إدراك هذا المعنى ، فإذا اتضح المعنى أمكن بسبب أمن اللبس ان يتم الترخص في بقيتها))^(٤)، بمعنى انه إذا أمكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن اللغة توفر قدرا من الحرية تسمح به لمستخدميها إن يترخصوا بهذه القرينة اللفظية الإضافية ؛ لأن أمن اللبس متحقق بوجودها وبعده^(٥).

(١) البيان في روائع القرآن : ١٢/١ .

(٢) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٣ .

(٣) البيان في روائع القرآن : ١٢/١ .

(٤) م . ن : ٢٣٠/١ .

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٣ .

ولمصطلح الرخصة نظائر في الاستعمالات القديمة تدور في دائرتها أو قريباً منه مثل "التوسع" و "الضرورة" و "القلب" و "التوهم"^(١) و "الجواز" و "الوجه" وغيرها مما يمكن عدّه من الإحكام التي اعتذروا لها وأعطوها وجهاً من القبول ، وان كان في أغلبها محدوداً ، وما ذاك إلا لأنهم التمسوا وضوح المعنى فيها لسلامتها من اللبس ، على أقل تقدير من جهة الاستعمال ، وهي في كل الأحوال مما تحسب لهم ؛ لأنها اقرب إلى الوصف منه إلى المعيارية التي طالما عيبوا عليها .

والترخص بالمفهوم الذي نتحدث عنه قد تتولّى في عدد من الكتب منها : المجاز لأبي عبيدة ، والمحتسب في توجيه القراءات الشاذة لابن جني وكتبا الألفية وشرح التسهيل لأبن مالك اللذين أودعهما كثيراً من حالات الترخص فضلاً عن كتابه "شرح شواهد التصحيح" ، وكتاب "شرح الرضي على الكافية وارتشاف الضرب" لأبي حيان .

ولما كانت فكرة الترخص أو إهدار القرينة قائمة في أساسها – كما قلنا – على مبدأ تضافر القرائن ، أو اعتياض المعنى ببعض القرائن عن بعض فإن العلامة ابن خلدون كان قد تنبه إلى ذلك ، يقول في المقدمة : ((لو اعتنينا بهذا اللسان لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض بالحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه))^(٢) ، وهو بلا شك يعني بالأمور الأخرى ، قرائن أخرى^(٣) ، وأكثر قرينة دوراناً على السنة النحاة في حفظ اللبس بعد الحركة الإعرابية هي قرينة الرتبة ومواضعها كثيرة اشرنا إلى بعضها في حديثنا عنها في الفصل السابق .

ويبدو أن فكرة الاعتياض هذه قديمة إذ أننا واجدنا عند سيوييه في الكتاب تصريحاً بذلك يقول : ((... وإنما قالت العرب ، قال قومك ، وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا : قالوا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا اكتفاءً بما اظهروا))^(٤) . أي أنهم لا يضمرون في الفعل المسند إلى المثني أو الاسم المجموع استغناءً بما فيها من علامة تدل عليها فترخص بقرينة المطابقة لأن اللبس مأمون ، فإذا لم يؤمن – كأن يتقدم الاسم على الفعل وجبت

(١) مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٢ .

(٢) المقدمة : ١٢٧١-١٢٧٢ .

(٣) أكرر الدكتور فخري الدين قباوة أن يكون في كلام ابن خلدون حجة ؛ لأنه – كما يرى – يخص العامية وحدها في كل مكان وزمان. ولا نوافقه في ذلك ؛ لأن العرب قد تستغني عن ذكر الشيء بشيء يدل عليه. ينظر : مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : ٨٩ .

(٤) الكتاب : ٣٢/٢ .

المطابقة لئلا يتوهم بأن الفعل مسندا إلى ضمير الغائب أو هو في انتظار إسناده إلى اسم ظاهر؛ لأنه في الحقيقة مسند إلى الاسم المتقدم .

غير أن الذي يبدو راجحا عند القدماء أن الترخّص - في النصوص التي تنتمي إلى عصر الاستشهاد - كان مرهوناً بمحلّه لا يتجاوزّه لأنه مما لا يقاس عليه على الرغم من توفر شرطه الأساس وهو السلامة من اللبس . يقول أبو هلال العسكري : ((والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه))^(١).

وقد تابعهم في هذا من المحدثين الدكتور تمام حسّان على الرغم من إيمانه بأن مبدأ الترخّص بالقربينة عند أمن اللبس يُذهبُ تماماً بالاعرابين التقديرى والمحلي وينفي في ظنه عن النحو الخلافات حول المسائل ، كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلّة^(٢) ، فمسائل الترخّص ينبغي ان تقصر في نظره على الفصحاء دون غيرهم ، لأنه إذا طبقه المعاصرون وقعوا في الخطأ ((فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال))^(٣) ، لأنه مما لا يصلح القياس عليها ومن ثمّ فإن مجال الإفادة من هذا المبدأ تكون قاصرة على ((تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه ، فلا تبرر بها أخطاء المحدثين))^(٤) إلا إذا كان ضرورة شعرية وهي حينئذ لا تقاس بمقياس الصواب والخطأ ، وإنما ينظر إليها بمنظار الحسن والقبح^(٥).

وعلى أساس من هذا رأى ، أنّ القراءات الشاذة في جملتها يمكن ان تُفسّر على أساس الترخّص وعندئذ لا تكون شاذة لأنها^(٦) :

* تبدو في مظهر مألوف درج الكلام الفصيح على الظهور به .

* ولأنّ الترخّص من الكثرة والشيوخ في كلام العرب بحيث لا ينبغي ان يعدّ شذوذاً .

* ثم لأنه مشروط في كلّ حالة بأمن اللبس .

ولما كان هذا هو حال الترخّص ، فقد كان يحسن به كما يرى أن يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وان لا تنقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو ، لأن من أصولهم ان الشذوذ لا ينافي الفصاحة .

(١) الفروق في اللغة : ٢٦ .

(٢) ينظر : القرائن النحوية : ٦٢ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٢ .

(٤) البيان في روائع القرآن : ١٢/١ - ١٣ .

(٥) م . ن : ١ / ٢٣٠ .

(٦) مقالات في اللغة والأدب : ٢٦٦ .

وهكذا فإن الإعراب التقديري الذي هو تقدير الحركة لعدم ظهورها على الأسماء المبنية والاسم المنقوص والمقصور يمكن تفسيره على انه إهدار للعلامة الإعرابية عند أمن اللبس ((فإذا كانت هذه الطوائف لا يستبين معناها بالعلامة الإعرابية ، فإن نسبتها إلى تقدير الحركة أو المحل لا تعدّ قرينةً ، لأنّ من شأن القرينة أن تقوم الفهم لا أن يخترعها الفهم ، لأنّ تدخل الفهم بالاختراع يجعل المُخترع نتيجة متأخرة عن الفهم ، لا قرينةً متقدمةً عليه تقوده إلى المعنى ، ومن ثم لا يجدي لتكشف المعنى أن تنسب العنصر اللغوي إلى حركة مقدرة أو محلٍ مقدر ، لأن ذلك يلحق التكتشف ولا يقود إليه كشأن القرائن))^(١).

فالمعنى النحوي لهذه الكلمات أسرع بلوغاً إلى الذهن من الإعراب التقديري الذي يضيف على المعرب من الأعباء أكثر مما يفسر من المعاني ، ولو أن الاستعمال اللغوي رأى أن القرائن التي تدل على كلمة مبنية في موضع ما من الجملة لم تؤدّ المعنى المقصود كاملاً عدلً عن استعمال هذا اللفظ المبني إلى استعمال المُعرب ولكن القرائن الدالة على الباب النحوي لهذا المبني في الجملة لم تترك حاجة إلى العلامة الإعرابية فأهدرت لأن اللبس مأمون.

غير أن النحاة وتشبثاً منهم بالعامل لم يعترفوا بإهدار العلامة الإعرابية إنما راحوا يقدرونها ، إيفاءً منهم بالعامل الذي من شأنه أن يترك أثراً فيما يعمل فيه . ونحن إذ نؤيد الدكتور تمام في ضرورة أن يفعل مبدأ الترخيص في القرائن في تفسير الظاهرة اللغوية وبخاصة تلك التي سمت بالشذوذ والقلّة والندرة وعدم القياس ، نتحفظ في كون ذلك يذهب بالإعرابين التقديري والمحلي ، لأن النحاة لم يقدرّوا الحركة ليقولوا لنا بأن المفرد لو حلّ بهذا الموضوع لاستحق الحركة الفلانية فحسب ، بل ليبيّنوا لنا أن ثمة أكثر من منوال للتعبير عن هذا المعنى لكن الأصل فيها هو المفرد ، لأن الأفراد سابق عندهم على التركيب ، ولا بد من التجريد ، لذا نراهم يتكلمون عن الخبر الجملة والحال الجملة والنعت الجملة بموازاة الخبر المفرد والحال المفرد والنعت المفرد ، والقول بالأصل سمة من سمات العلم المضبوط كما نعلم ، لأنه مظهر من مظاهر الاقتصاد في الجهد .

كما إننا لا نؤيده في قصر الترخيص على الأقدمين ، لأن بعض الاستعمالات أجازها النحاة وأقرتها بعض المجامع اللغوية ، فلا مناص من القياس عليها ، ثم هو واقع – باعتزافه – في أقدس نصّ وهو القرآن الكريم وليس القرآن شعراً ولا تردّ عليه ضرورة حتى يحفظ ولا يقاس عليه^(٢).

(١) البيان في روائع القرآن : ١٩/١ .

(٢) م . ن : ٢٣٠/١ .

وإذا ثبت هذا فإن الترخص واقع في الشعر العربي وكلام العرب فضلاً عن النص القرآني والحديث النبوي الشريف ، وهو إذ يقع يتناول كل القرائن ، فلا تستعصم واحدة منها دون أخرى^(١) . وفيما يأتي نماذج من الرخصة النحوية في بعض القرائن اللفظية .

* الترخص بقريضة العلامة الإعرابية :

وقد مرّ الحديث عن نماذج الرخصة فيها ويكفي هنا ان نذكر ببعض الأمثلة ، منها ، قول العرب : هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ ، بجرٍ (خرب) وحققها الرفع لأنها صفة ، غير ان قريضة التبعية وما تضافر معها من قريضة المعنى المعجمي والمطابقة والرتبة اللغوية بين الصفة والموصوف جعلت اللبس مأمون والمعنى واضح ، لأن " الضب " مما لا يمكن له ان يوصف بالخراب وإنما الذي يوصف بذلك هو الجحر فأهدرت العلامة الإعرابية ليتم بها نوع من المجانسة الصوتية التي عللها النحويون بالجوار^(٢) ، ونعللها نحن بأمن اللبس^(٣) ، لان الحمل على الجوار صورة من صورها .

وشبيهه بالذي تقدم قول الله تبارك وتعالى : ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٤) ، برفع " هذان " مع أن حكمه النصب ، لأنه اسم " إن " لكن هذا الحكم مُرَّخَص فيه لأن المعنى يبدي ان الإشارة اسم " إن " وأن الصفة خبرها والقرائن الآتية تُدَلِّل على ذلك^(٥) :-
أ- الإشارة معرفة وهذا موضع المعرفة ، والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر المفرد وهاتان قريزتا التعيين والمعنى التقسيمي .

ب- باشرت " إن " اسمها على الأصل ، وهذه قريضة التضام .

ج- اقترنت الصفة باللام، ومن شأن ما اقترنت به اللام أن يكون هو خبرها؛ إلا إذا تقدّم اللام ظرفاً أو جارّاً ومجروراً فيكون الاقتران بين اللام واسم " إن " المؤخّر نحو : إن في الدار لزيداً ، و إن عندك لزيداً ، وهذه قريضة التضام مرة أخرى .

د- تقدمت الإشارة على الصفة بحسب ما يقتضي أصل القاعدة . وهذه قريضة الرتبة اللغوية .
فبتضافر هذه القرائن جميعاً أصبح اللبس مأموناً فأهدرت العلامة الإعرابية ليكون هناك نوع من المناسبة الصوتية بين الاسم والخبر ، وكثيراً ما تكون المناسبة الصوتية - كما يقول الدكتور تمام ((مطلباً من مطالب الأسلوب الأدبي ، ولا سيما أسلوب القرآن وما فيه من

(١) ينظر : إعادة وصف اللغة العربية أسنينا (بحث) : ١٦٦ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ١٥٦/١ .

(٣) ينظر : القرائن النحوية: ٥٥ ، والبيان في روائع القرآن : ٢٥٥/١ .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) ينظر : القرائن النحوية: ٥٤ .

الفواصل وأسلوب الشعر وما فيه من القوافي))^(١). غير ان النحاة ومعهم المفسرين خرجوا الآية على أن (إن) بمعنى (نعم) في لغة من لغات العرب والمعنى على تقدير : نعم هذان لساحران^(٢)، ولا لبس حينئذ ، والقول باللغة وسيلة من وسائل أمن اللبس يلجأ إليها حينما تعجز القاعدة عن تفسير الجنوح المائل في النص .

والترخص بالعلامة الإعرابية كثير في النحو العربي لا يكاد يخلو منه باب ، وقد تقدمت أمثلة ذلك وأحصى الدكتور تمام حسان نماذج كثيرة^(٣)، غير انه لا ينبغي تعليل ذلك بأمن اللبس ووضوح المعنى دائما لأن من الرخص ما يكون انزياحا في المعنى قد يكون مقصود لذاته ؛ ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٤)، برفع (الصابغون) مع أن حقها النصب لأنها اسم "إن" - كما تبين ذلك قرينتنا التبعية والأداة - غير أن المخالفة بالعلامة الإعرابية هنا ربما جاءت للتبنيه إلى عزل الصابغين عن أصحاب الديانات السماوية الثلاث الأخرى لأنهم ليسوا منهم^(٥) والله أعلم .

* الترخصة بقريئة الرتبة :

قلنا إن الرتبة على نوعين ، محفوظة وغير محفوظة ، والمحافظة لا تتخلف لارتباط المعنى بها . وهذا معنى كونها قريئة ؛ لأن المعنى متوقف عليها . أما الرتب غير المحافظة فتأذن أحيانا بالتقديم والتأخير ، وهو ما يعرف بتشويش الرتب ويتحتم فيها عكسها أحيانا أخرى إذا اقتضت ذلك ضرورة تركيبية فيصبح العكس رتبة محافظة ، كرتبة الكاف نحو : أكرمك الله^(٦) .

وأمثلة الرتب غير المحافظة كثيرة منها الرتبة بين المبتدأ والخبر ، والرتبة بين الفاعل والمفعول وبين اسم " إن " وخبرها ، واسم كان وخبرها ، وبين الحال وصاحبها وغيرها ، فهذه كلها يترخص بها عند أمن اللبس ، أما إذا وقع اللبس من جراءها فيتعين الاحتفاظ برتيبها لتعلق المعنى بها حينئذ ، وفيما يأتي نماذج من اللجوء إلى حفظ الرتبة غير المحافظة عند خوف اللبس^(٧) .

(١) ينظر : القرائن النحوية: ٥٤ .

(٢) ينظر :الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٨٣ .

(٣) ينظر : القرائن النحوية : تحت عنوان (جواز إهدار القريئة عند أمن اللبس) : ٥٣ وما بعدها .

(٤) المائدة : ٦٩ .

(٥) ينظر : القرائن النحوية : ٥٥ .

(٦) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٣٣/١ .

(٧) ينظر : القرائن النحوية : ٦٠ .

أ- يجوز تقديم المبتدأ على الخبر والعكس إلا إذا خيف اللبس نحو : أخي صديق ، فتحفظ لتعلق المعنى بها ، أما في حالات الجواز عند أمن اللبس فتعدّ إهداراً لقريئة الرتبة اتكالا على أن المعنى واضح بالقرائن الأخرى .

ب- ومثل ما تقدم اسم كان وخبرها نحو : كان زيد قائماً ، وكان قائماً زيداً ، فإذا خيف اللبس حفظت الرتبة نحو : كان هذا أخي .

ج- ومثله أيضاً اسم إن وخبرها الظرف والجار والمجرور فيمكن اهدار الرتبة بينهما ما دام المعنى واضحاً ، فنقول : إن زيدا في الدار وإن في الدار لزيداً ، فإذا قلت كان موسى عيسى حفظت الرتبة .

د- ويجوز في مفعولي أعطى ان يتقدم أيهما ويتأخر الآخر اتكالا على أن الأول منهما ما صلح فاعلا للمطاوع " وهذه من قبيل قريئة الإسناد " تقول : أعطيت زيدا هدية ، فيكون " زيد " هو المفعول الأول في الحالتين لأنه صلح فاعلاً لما طوع أعطى وهو آخذ ، أما إذا خيف اللبس بأن قلت : أعطيت هنداً زيداً تعيّن حفظ الرتبة حفاظاً على المعنى .

هـ- والقاعدة تقضي بأن يتقدّم الفاعل على المفعول أو يتأخر فيكون ذلك من قبيل إهدار الرتبة عند أمن اللبس فإذا خيف اللبس كما في : ضربَ هذا ذاك ، تعيّن حفظ الرتبة حفاظاً على المعنى ... وهكذا .

* الترخّص بقريئة الربط :

يكون الربط أما بالإحالة أو بالمطابقة كما تقدم ، والمقصود بالإحالة ان يشتمل اللاحق على ما يشير إلى السابق وذلك بإعادة ذكره أو إعادة معناه أو الإضمار له أو بالإشارة إليه أو وصفه بموصول أو صفة أو إلحاقه بالألف واللام نيابة عن ذلك ، والمقصود بالمطابقة الشركة في العلاقات الدالة على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) أو العدد (الإفراد والتنثية والجمع) أو النوع (التذكير والتأنيث) أو التعيين التعريف والتتكير ، أو الإعراب ، وقد يكون الربط بالأداة أيضاً^(١) .

ويكاد الترخّص في الإحالة يكون مقصوراً على الربط بالضمير لأنه أكثر وسائل الإحالة دورانا فقد يكون محذوفاً في بعض الأحيان والمعنى واضح ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) أي بعثه .

فالهاء العائدة من الصلة إلى الموصول محذوفة ، ولكنها مفهومة واللبس مأمون لأن القرائن الأخرى أغنت عنها وكما هو موضح في أدناه^(٣) :

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٣٥/١ .

(٢) الفرقان : ٤١ .

(٣) ينظر : القرائن النحوية : ٥٧ .

أ- فمن حيث المعنى التقسيمي نجد ان جملة الصلة جاءت مطابقة للعرف الاستعمال العربي القاضي بأن تكون صلة الموصول جملة فعلية مسبوقة بالاسم الموصول .

ب- ومن حيث التضام استوفى الاسم الموصول صلته التي يفتقر إليها دائما فباشرت الصلة موصولها .

ج- ومن حيث الرتبة جاء الموصول متقدما على الصلة وكما تقضي القاعدة والاستعمال .

د- كما إن أفراد الموصول وغيبته وتذكيره وما عهد من مطابقة الضمير العائد للموصول جعل أمر فهم الضمير ممكنا بالنسبة للسامع والمعرب كل هذا جعل اللبس مأمونا فأهدرت المطابقة ، ولو ذكر الضمير ما أضاف للمعنى شيئا .

ومثل الذي تقدم قول الشاعر^(١):

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

فقد أغنى المعنى التقسيمي والرتبة والتضام والمطابقة بين الذرى وضميرها وعدم المطابقة بين الضمير والقوم عن ذكر ما يعود على القوم من ضمير بارز^(٢)، لأن المعنى على تقدير : "بانوها هم" .

ومن شأن الضمير أن يعود^(٣):

أ - على مرجع مذكور .

ب- وعلى أقرب ما يصلح أن يكون له مرجعا .

ج- وان يكون مطابقا لهذا المرجع لفظاً وقصداً .

وقد يُترخص في ذلك كله ، فمن الترخّص في الشرط الأول ، قوله تبارك وتعالى ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ...﴾^(٤)، فالضمير في عليها للأرض ولم يسبق ذكرها وأمن اللبس بلفظ (دابة) لأنها لا تكون دابة إلا على الأرض فاللبس مأمون^(٥).

ومن الرخص في الشرط الثاني قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّائِلِينَ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٦)، فالواو في (قالوا) تصلح للأخوة

(١) شرح ابن عقيل : ٢٠٨/١ قال: ((والتقدير: بانوها هم؛ فحذف الضمير لأمن اللبس)).

(٢) ينظر : القرائن النحوية : ٥٧ .

(٣) البيان في روائع القرآن : ٢٣٦/١ .

(٤) النحل : ٦١ .

(٥) ينظر : البيان في روائع القرآن ك ٢٣٦/١ .

(٦) يوسف : ٧-٨ .

وللسائلين ، ولكن القرينة تجعلها للإخوة وتحول بينها وبين أن تكون للسائلين ، وهذه القرينة قول الأخوة " أحب إلى أبينا " لأن الأب لم يكن أباً للسائلين^(١) .

ومن الرخصة بالشرط الثالث قوله تعالى ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾^(٢)، إذ لم يقل تعزروهما وتوقروهما لذكر التسبيح بعد ذلك وهو لا يكون إلا لله سبحانه^(٣) .

أما الترخُّصُ في المطابقة فأوسع مدى من الترخص في الإحالة ، لأنه قد تتعدد مسالكه بتعدد محاور المطابقة وهو ما سنتطرق إلى نماذج منه في الفقرة التالية .

* الترخص بقرينة المطابقة :

وأكثر ما يكون الترخص بهذه القرينة في أبواب الفاعل والخبر والحال والنعته والموصول لاعتمادها في جانب كبير من معناها على قرينة المطابقة . وفيما يأتي نماذج من ذلك :

فمن الرخصة في العدد قوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(٤)، والمعنى على ظاهرون كما يقول النحاة ، لكن تضافر قرائن الرتبة والعلامة الإعرابية والمعنى التقسيمي فضلا عن التضام أمن اللبس فساغ إهدار المطابقة في العدد لوضوح المعنى^(٥)، وربما كان ذلك للمبالغة في القوة التي لا يناسبها إلا وزن " فعيل " الموازية للفظ الملائكة ، ومثل ذلك قول الشاعر^(٦) :

فَمَنْ يَكُ أَضْحَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَيَأْتِي - وَقِيَارُ بِهَا - لَغْرِيْبُ

والتقدير: لغريبان ؛ لأنه أراد أن يعبر عن غربته مع جملة (قيار) فأهدر المطابقة لأن المعنى واضح واللبس مأمون بقرينة التبعية والأداة والعلامة الإعرابية .
أما الترخص في النوع فمثاله قول الشاعر^(٧) :

فَلَا سَمَاءَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبَقَّ لَأَبْقَالُهَا

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٠/١ .

(٢) الفتح : ٩ .

(٣) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٠/١ .

(٤) التحريم : ٤ .

(٥) ينظر : القرائن النحوية : ٥٦ .

(٦) مغني اللبيب: ٨١١/٢ .

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل : ٤٨٠/١ .

والمعنى على : ولا أرض أبقلت أبقالها ، بتأنيث الفعل ، لكن المطابقة في النوع أهدرت في الخبر لدلالة التأنيث في " ودقت " على المعنى فأمن اللبس بها .

وقد يكون الترخّص في العدد والنوع معا كما في قوله تعالى ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(١) وكان ينبغي أن يقال في غير القرآن طائعتين لنتم المطابقة في العدد والنوع ، ((فالرخصة هنا في موضعين : العدد والنوع والموضِعَان يتّضحان عند وضع " قالتا " بإزاء طائعين أي وضع التنثية بإزاء الجمع والتأنيث بإزاء التذكير))^(٢)، وربما كان ذلك للإشارة إلى أن كل ما في السماء وكل ما على الأرض طائع منقاد .

وأمثلة الترخّص في النوع كثيرة، منها^(٣) :

* إن الصفات التي لا يوصف بها الا المؤنث يُترك تأنيثها لعدم توهم انها لمذكر مثل حائض وطالق ومرضع .

* إن بعض الصفات التي على وزن (فَعِيل) تصدق على المذكر والمؤنث كقتيل وجريح وصبور... الخ .

* إن الفعل لا يطابق فاعله المؤنث إذا فصل بينهما نحو : أتى القاضي بنت الواقف .

ومن أمثلة الترخّص بقريظة التعريف والتذكير أو (التعيين) قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١﴾ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢﴾ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْفِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ ﴾^(٤) ، إذ وقع الاسم الموصول " الذي " وهو معرفة وصفا لـ " عنيد " وما تلاها من الصفات وهي نكرة ، والذي سوّغ ذلك وأمن لبس المعنى هو أن النكرة جاءت وصفا لنكرة سابقة أسبغت عليها نوعا من التخصيص قرّبتها من درجة المعرفة فساغ الوصف وأهدرت المطابقة .

ومن الأمثلة الأخرى قول الشاعر^(٥):

بتيهاء قفرٍ والمطي كائها قفا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها

فوصف "التيهاء" وهي معرفة بأنها قفر وهي نكرة ، والذي سوغ ذلك ان المعرفة اسم

مجرور .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) البيان في روائع القرآن : ١/٢٤١-١٤٢ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٨ .

(٤) سورة ق : ٢٤-٢٦ .

(٥) شرح التسهيل : ١/٣٢٧ .

أما الرخصة في ضمير الشخص فهو ما يعرف في البلاغة العربية بأسلوب الالتفات وهو تنقل أسلوب الخطاب من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة أو من ضمير المتكلمين إلى ضمير المخاطب وهكذا ، من ذلك أن ضمير الموصول يدل على الغيبة فيشترط في صلته أن يشتمل على ضمير في صورة الغائب لتتم المطابقة ، لكن الموصول إذا كان خبراً للضمير متكلم أو مخاطب فإنه سمع ترك المطابقة بين العائد والموصول ، نحو قول علي (رض): (أنا الذي سمتن أُمي حيدرة) بالإحالة إلى "أنا" لا إلى الذي^(١). وكقول المتنبي^(٢) :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسَمعتَ كلماتي من به صَمَمُ

وكان يصح أن يقال (أدبه وكلماته) لكنه عدل عن ذلك وترخص بقريضة المطابقة اتكالا على ان الخبر واصف للمبتدأ^(٣)، فاستغنى بمطابقة ضمير المتكلم عن مطابقة الاسم الموصول لوضوح المعنى وأمن اللبس وأمثلة هذا النوع في القرآن الكريم كثيرة .

* الترخُّص بقريضة التضام :

قلنا أن التضام إما أن يكون إيجاباً وذلك عندما تستدعي الكلمة كلمة أخرى أو سلباً وذلك عندما تتنافى الكلمة مع أختها . أمّا الترخُّص في التضام الايجابي فكثير معظمه واقع بواسطة الحذف أو الزيادة أو نحو ذلك وفيما يأتي بعض من أمثلتها :

* كل ما دلت قريضة وأمكن حذفها ، فهي صورة من صور الترخُّص بقريضة التضام عند أمن اللبس ، يصدق هذا على جميع صور الحذف في العربية ((لأن المحذوف في كل الحالاتِ ضَمِيمَةٌ تَطْلُبُهَا ضَمِيمَةٌ أُخْرَى))^(٤)، ومن ذلك :

إن الوصف الواقع مبتدأ قد يستغني عن الاعتماد إذا أُمنَ اللَّبْسُ فلا يقترن بنفي أو استفهام سابق كما في قول الشاعر^(٥) :

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَ تَكُ مُلْغِيَاً مَقَالَةٌ لَهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

بحذف الاعتماد وإهدار قريضة التضام ، لأن القرائن أغنت عن ذلك ، ومن تلك القرائن^(٦) :

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤١/١ .

(٢) ديوان المتنبي : ١٤٣ .

(٣) ينظر : القرائن النحوية : ٥٧ .

(٤) م . ن : ٥٩ .

(٥) شرح ابن عقيل : ١٥٩/١ .

(٦) ينظر : القرائن النحوية : ٥٨ .

أ- المعنى التقسيمي ، فالجملة جملة وصفية ، المسند فيها صفة مشبهة ومن شأن الصفة أن تعمل عمل فعلها ، فتتطلب فاعلاً والفاعل مذكور وهو اسم من الأسماء الخمسة وكل ذلك متسق مع العرف الاستعمالي العربي .

ب- العلامة الإعرابية ، فالصفة مبتدأ مرفوع بالضممة والفاعل مرفوع بالواو لأنه اسم من الأسماء الخمسة .

ج- الرتبة ، فمن شأن الفاعل أن يتأخر عن رافعه وقد كان كذلك وهنا .

د- التضام ، فالصفة المشبهة أهدر تضامها مع الاعتماد لكنها ضمت مع فاعلها .

ولقد كان الكوفيون على صواب عند عدم اشتراط الاعتماد ولكن - كما يقول الدكتور تمام حسّان - كان عليهم أن يضيفوا ((عند أمن اللبس))^(١) .

ومن أمثلة هدر التضام الأخرى حذف صلة (الأولى) في قول الشاعر^(٢):

نحنُ الأولى فأجمعُ جموعك ثم وجههم إيننا

والذي تكفل بأمن اللبس هنا هي قرينة السياق المتمثلة بالفعلين (اجمع) و (وجه) ثم الضمير (نا) في (إيننا) وكل ذلك يدل على أنّ المعنى على تقدير : (نحن الأولى نتحداك) أو يتحدونك^(٣) ، لكنها حذفتم لما كانت دلالتها واضحة ومترشحة في البيت .

* كل الأمثلة التي جاءت فيها (كان) زائدة حشوا هي إهدار لقرينة التضام عند أمن اللبس ، لأنها فصلت بين متلازمين كان من حقهما ألا ينفصلان ، من ذلك الفصل بين الصفة والموصوف في قول الشاعر^(٤):

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام

وكالفصل بين المتعاطفين في قول الآخر:

في لجة غمرت أباك بحورهما في الجاهلية كان والإسلام

والتقدير : " في الجاهلية والإسلام " وكالفصل بين الجار والمجرور في قول الآخر^(٥):

سُراة بني أبي بكر تسمى على كان المُسوِّمة العراب

واللبس في كل ذلك مأمون بفضل القرائن الأخرى والمطابقة مهدورة^(٦) .

(١) القرائن النحوية : ٥٩ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٣٠/١ .

(٣) البيان في روائع القرائن : ٢٥١/١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢٨٩ / ١ .

(٥) م . ن : ١ / ٢٩١ .

(٦) ينظر : القرائن النحوية : ٥٩ .

نصل بعد هذا إلى الترخّص في التنافي الذي هو الوجه السلبي من وجوه التضام ، ومن أمثله ، دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع على خلاف ما تقضي به القاعدة إذ الأصل فيها أن تكون صلتها صفة صريحة لكنه سمع : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ، فحمله النحاة على الضرورة ، وبأنه من القليل الذي لا يقاس عليه^(١) ، ويبدو أن الأمر كذلك ، إذ أن جميع صور التضام السلبي هي من الحالات النادرة الوقوع ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن العناصر المتنافية لا تتضام أو تتوارد مع بعضها لما بينها من تنافر تأباه القاعدة وينأى به الاستعمال الفصيح ، فـ(لا) النافية للجنس مثلاً لا تضام إلا مع الأسماء لكنه سُمع^(٢) :

فقام يذودُ الناس عنها بسيفه وقال : ألا لا من سبيلٍ إلى هند

بضم (لا) إلى حرف الجر ومجرورة ، وقد يكون المسوغ لذلك أن (من) فيها ما فيها من معنى التنصيص الذي تفيدُه (لا) .

وهكذا فإن الترخّص يشمل جميع القرائن ، لا تسلم منه قرينة ؛ فمن الترخّص بقرينة المعنى التقسيمي مجيء الحال مصدراً بدل الصفة^(٣) ومجيء خبر (كاد) وهو أحد أفعال المقاربة صفة بدل الفعل المضارع ، ومن الترخّص بقرينة المعنى المعجمي كل ما عدّ من باب المجاز ، ومن الترخّص بقرينة الصيغة مجيء الحال جامدة بدل من أن تكون مشتقة ووقوع المفعول المطلق بغير صيغة المصدر ، ومن الترخّص بقرينة الإسناد وهي أسمى قرينة معنوية قول العرب : خرّق الثوبُ المسمارَ ، وهكذا فإن كل ضرورة هي ترخص بقرينة ما ، وأن كل حالة شذوذ هي ترخص بقرينة ، وكل ما حُمِلَ على لغة من لغات العرب هو ترخص في حقيقته بقرينة ما واللبس معه مأمون وإلا ما كانت لغة للتفاهم . وهلم جرا من حالات الترخّص التي كانت مجالاً خصباً للتخريج والتأويل والتقدير لدى النحاة على الرغم من اعترافهم بها وتجويزهم لها في بعض الحالات عند أمن اللبس^(٤) ، وأبيات ابن مالك الآتية تشهد لذلك^(٥) :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كـ: عند زيد نمره
والأصل في الأخبار أن تؤخراً وجوّزا التقديم إذ لا ضرراً
وحذف ما يعلم جائز كما تقول : زيد بعد من عندكما

(١) شرح الجمل : ١ / ٧٩ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ .

(٣) ينظر : الحال في القرآن الكريم ، أنماطه ودلالاته : ٣٠ .

(٤) مغني اللبيب : ١ / ٢٦٥ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : الجزء الأول .

وفي جواب كيف زيدٌ ، قل دنف
وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر
ولا تجز هنا بلا دليل
وقد يُبيح الفصل تركُ "التا" في
وقد يجاء بخلاف الأصل
وأخر المفعول إن لبس حُذرِ
وما بـ "إلا" أو بأنما انحصر
نقلًا وفي أن وإن يطرد
وقد ينوب عنه ما عليه دلٌّ
وإن بشكلٍ خيف لَبسٌ يُجتنب

فزيدٌ استغني عنه إذ عرف
إذ المراد مع سقوطه ظهر
سقوط مفعولين أو مفعول
نحو أتى القاضي بنت الواقف
وقد يجيء المفعول قبل الفعل
أو اضمر الفاعل غير منحصر
أخر وقد يسبق إن قصد ظهر
مع أمن لبس كعجبتُ إن بدوا
كجد كل الجدِّ وأفرح الجدل
وما لباع قد يُرى لنحو: حب

وليس هذا كل ما في ألفية ابن مالك مما يدل على جواز الترخص بالقرينة عند أمن اللبس ، فثمة أبيات أخر ، ولا يخلو على وجه العموم باب من أبواب النحو من قواعد الترخص ، فإذا خيف اللبس ألُتُزمت القاعدة ، وذلك أمر حتمي ، لأن الأصل في الاستعمال استحباب الحال الأصلية^(١) ، فلا حذف مثلاً إلا بدليل ؛ لأن الدليل قرينة المعنى المراد ، وبدونه يكون المعنى عرضة للالتباس .

وإذا كانت الرخصة من حيث المبدأ عدولاً عن أصل أو قاعدة مشروطاً بالقيود التي اشرنا إليها سابقاً والتي هي :

- أ- عدم القياس عليها ؛ لأنها مرهونة بمحلها فلا تتعداه .
 - ب- أمن اللبس ، لأنها لو لم تكن مأمونة لدخلت في باب الخطأ .
 - ج- ان تكون من الفصيح لا ممن جاء بعد عصر الفصاحة .
- فإن ثمة عدولاً آخر لا قيد عليه الا أمن اللبس أو بعبارة أخرى ، لا قيد عليه إلا الإفادة أما ما عدا ذلك فإن هذا العدول يقاس عليه ويُقبل من الفصيح وغيره ، ويعدُّ هذا العدول أسلوباً خاصاً من أساليب التعبير الفني في العربية يعرف بالأسلوب العدولي ، ومن مظاهره ما يأتي^(٢):
- أ - المعنى التقسيمي ، ويعدل عنه بواسطة النقل والنيابة أو التضمين .

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٣/١ .

(٢) م . ن : ١٣/١ ، ٤٤٣ .

- ب - الإعراب ، ويعدل عنه بواسطة إعراب الجوار .
 ج - الربط ، ويعدل عنه بواسطة الالتفات - والتغليب ، وحذف الرابط .
 د - الرتبة ويعدل عنها بواسطة التقديم والتأخير .
 هـ - التضام ، ويعدل عنه بواسطة الحذف والزيادة والفصل والاعتراض .
 و - المعنى الأصلي ، ويعدل عنه بواسطة المجاز .

وكلّ عدول من هذه العدولات يستند إلى قاعدة تُسوِّغه ، ويلاحظ ذلك أساساً بالنسبة للعدول عن القرائن اللفظية ، والفرق بين الرخصة وهذه الأساليب ان الرخصة يُعتدّرُ عنها ، ولا يُعتدّرُ عن الأسلوب العدولي ؛ لأنّ العرب درجت عليه وأعطتها من الاعتداد ما رقى بها إلى مستوى التراكيب الفصيحة المعتمدة على قاعدة ، ولذلك يقبلها النحاة ويرفعون درجتها في الاستعمال إلى مستوى التراكيب القياسية ، فلا يخطّون أحداً ، بل يمنحونها من المصطلحات ما يدل عليها ، وذلك على خلاف موقفهم من الترخّص الذي يضطرون إلى تبريره^(١).

فالأسلوب العدولي إذن ((خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ، ولكنّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا من الاستعمال الأسلوبي قدرا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليه ، وكما يكون فهم الترخص من خلال الاعتداد بالقرائن يكون فهم الأسلوب العدولي كذلك ، فكل قرينة من القرائن صالحة ان يترخص فيها وان يعدل عن الاعتماد عليها ولا فرق بين الحاليين ، إلا أن الترخص مغامرة فردية للفصيح من العرب القدماء لو تكررت من المعاصرين لعدّت من قبيل الخطأ ، وان الأسلوب العدولي مورداً من موارد التأنق في الأسلوب ورده من شاء في القديم ويرده من يشاء في يومنا هذا))^(٢).

وعلى أساس ما تقدم انبنت معالجات النصوص ، لأن الأساس الذي يقوم عليه العدولان هو أمن اللبس ، فأينما كان العدول فثمة حالة من حالات أمن اللبس ، بصرف النظر عمّا إذا كانت مقيسة أو غير مقيسة ، لأن ذلك سمة من سمات المعيارية ولا دخل له فيما نحاول من وصف الظاهرة والكشف عن حقيقتها .

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن: ١٣/١ ، ٤٤٣ .

(٢) م . ن : ٢ / ٧٧ .

البَابُ الثَّانِي أَمْنُ اللَّبْسِ دراسة تطبيقية

الفصل الأول : أَمْنُ اللَّبْسِ فِي بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .
الفصل الثاني : أَمْنُ اللَّبْسِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ .
الفصل الثالث : أَمْنُ اللَّبْسِ فِي بَابِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ

الفصل الأول

أمن اللبس في باب المبتدأ والخبر

- المبتدأ : وجاء في حدّه أنه ((الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر))^(١) .
- ويكشف هذا الحد في ذاته لبساً كبيراً في المصطلح ، ننتبّه من حرف التخيير (أو) الذي يُكسر حاجز التعيين في المصطلح ويوزع الحد على معنيين اثنين :
- الأول : أن المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه .
- الثاني : أن المبتدأ صفة واقعة بعد حرف نفي أو استفهام رافعة لظاهر . أي أن المبتدأ مسند ، وهذا تناقض كبير في أمن اللبس ، سنحاول معالجته بعدما نتكشف القرائن التي يرشحها الحد السابق ، فالمبتدأ :
- اسم أو صفة وهذه قرينة مركبة من قرينتين ، الأولى معنوية وهي قرينة المعنى التقسيمي بوصف المبتدأ اسم ، والثانية ، لفظية وهي قرينة الصيغة بوصف المبتدأ صفة مشتقة .
- مجرد عن العوامل اللفظية ، وهذه قرينة مركبة أيضاً ، فالتجرد قرينة معنوية ، وعدم التجرد قرينة لفظية^(٢) .
- مسند إليه ومسند ، وهذه قرينة الإسناد وهي متذبذبة بين طرفي الإسناد .
- المبتدأ مفتقر إلى جزء متمم ، وهذه قرينة تضام .
- لا بدّ للمبتدأ الصفة أن تعتمد على نفي أو استفهام ، وهذه قرينة تضام مرة أخرى .
- المبتدأ يجب أن يكون معرفة ، وهذه قرينة تعيين .
- المبتدأ مرفوع ، وهذه قرينة العلامة الإعرابية .
- فبتضافر هذه القرائن جميعاً يتميز المبتدأ عن باقي المرفوعات و يُؤمن لبسه بغيره ، و فيما يأتي تفصيلات القول في اسهامة عدد من القرائن السابقة في امن لبس المبتدأ والخبر .

(١) شرح الكافية الشافية : ١ / ٨٥ .

(٢) يرى الدكتور علي احمد الكبيسي ان قرينة (التجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة سمة حاسمة في تمييز المبتدأ من غيره ، فليس هناك اسم مسند مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة الا وهو مبتدأ . ينظر : الحدود النحوية ، مدخل الى وظائف الاسم في التركيب (بحث) ص: ١١٢ .

١- قرينة المعنى التقسيمي في تركيب المبتدأ والخبر : المبتدأ اسماً :

وهذه واحدة من السمات التي تميز المبتدأ عن غيره ، وذلك أنه لا يُخبر عن الفعل بالفعل ، فلا يقال : يلعب حاضرٌ ، على سبيل الإخبار عن يلعب ، إلا إذا سمّي به وهو ما يدخل في باب النقل في العربية كما في : يزيد ، ويشكر ، ونكتل ، أسماء لأشخاص بأعيانهم^(١) ، فيجوز القول : يعرب حاضرٌ ، ونكتل غائب . وفيما عدا ذلك تعدّ الجملة ملبسة لعدم الفائدة .
واسمية المبتدأ ليست مانعة من اللبس ، ذلك أن النحاة يقسمون المبتدأ على نوعين :
مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل يسدّ مسد الخبر ، الأول يكون اسماً جامداً لا يؤول بالفعل و لا يمكن له ذلك و الثاني وصف مشتق بمعنى الفعل^(٢) ، وواضح ما بين الاسم و الصفة من فرق بحيث لو جاء المبتدأ اسماً غير مؤول بالفعل لأصبح هو المسند إليه و لاحتاج إلى جزء متمم للفائدة هو المسند ، أما إذا جاء وصفا تحول إلى مسند مفتقر إلى مسند إليه أو صار أشبه شيء بجملة الفعل والفاعل . وهذا تناقض كبير ، يمكن توضيحه بالمثالين الآتيين :

- زيد قائم ` مسند إليه + مسند === م ` + خ
- أقائم زيد ` مسند + مسند إليه === م ` + فا

ففي المثال الأول يعرب (زيدٌ) مبتدأ ؛ لأنه اسم جامد ، وقائمٌ خبره ، أما في المثال الثاني ، فيعرب فاعلاً لاسم الفاعل سد مسد الخبر ، وهذا يعني أنّ (زيداً) بوصفه اسماً قد أعطي حكمين لمجرد أن تحويلاً بالتقديم و التأخير جرى على الجملة الأولى^(٣) ، وهذا تناقض وإلباس ، فما حقيقة هذين الحكمين ، وهل هما ملبسان أم أنّ اللبس فيهما مأمون؟!
في جملة : أقائم زيدٌ ؟ يصنف النحاة كلمة (قائم) في خاتمة الأسماء لاشتمالها على علامة التنوين ، ولأنها جاءت على صيغة صرفية موافقة لأسم الفاعل ، لكنها في الوقت نفسه تحمل دلالة الفعل المضارع بدليل جواز الاستبدال فنقول :

- أيقوم زيدٌ ؟

دونما أن يؤثر هذا الاستبدال أو التحويل إلى الفعلية على العلامة الإعرابية في الاسم التالي وهو (زيد) ، وهذا يعني أنّ كلمة (قائم) شكلها شكل الأسماء ، ومعناها وتصرفها تصرف الأفعال ، وهذا تناقض في الاستعداد لا في الذات^(٤) .

(1) ينظر: شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ .

(2) ينظر: الحدود النحوية ، مدخل الى وظائف الاسم في التركيب : ١١٢ .

(3) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : ٩٤-٩٥ .

(٤) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي: ١٧٧ .

أي أن كلمة (قائم) لا لبس فيها إنما اللبس في الوظيفة التي تؤديها ، فهي إن عوملت معاملة الأسماء أعربت مسنداً إليه والاسم الذي يليها مخبرٌ عنها مسند ، أما إذا عوملت معاملة الفعل فتعرب مسنداً و الاسم الذي يليها مسند إليه ، ولأجل أن يُحلَّ هذا التناقض رأى جمهور النحاة أن اسم الفاعل في نحو هذه الأمثلة ((لا يعمل بشكله بل يعمل بمعناه وهذه الرواية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى))^(١) .

ففي قولنا : أقائم زيدٌ ؟ جاءت كلمة (قائم) فعلا في المعنى اسما في الشكل ، فاحتاج المعنى إلى فاعل ، فكانت كلمة (زيد) واحتاج الشكل إلى أن يُحدّد موقع هذا الاسم في التركيب ، فكان مبتدأ ، والمبتدأ بحاجة الى خبر ، فكانت كلمة (زيد) أيضاً ، فجمع النحاة بينهما في القول : أنه فاعل سدّ مسدّ الخبر ، أي فاعل من جهة المعنى خبر من جهة الشكل ^(٢) ، وبهذا أمن اللبس عندهم .

وهذا التفسير العلميّ إن كان مقبولاً نحويّاً ، فهو غير مقبول دلاليّاً ، إذ إن الوظيفة التي يؤديها الاسم وهو مسند غير الوظيفة التي يؤديها وهو مسند إليه ، وقد شعر بعض النحاة بهذا اللبس فقال ، يجوز في نحو : أقائم زيد ، وأشباهه الوجهان ، أي أن يكون (زيدٌ) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر أو أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، و الخبر (قائم) المقدم عليه ، اعتماداً على الأصل^(٣) . والقول بالوجهين في النحو العربي يعني أن هناك معنيين يتجاذبان اللفظ ، كلٌّ يوجّهه صوبه وهذا لا يحلُّ الإلباس الحاصل في التركيب .

إن الخلط بين ما هو اسم و ما هو وصف وعدم التدقيق في حدود كلِّ حدٍّ أدّى إلى خلل في الإعراب ، ومن ثم التباس المعنى على المعرب ، حتى صار القول بالوجهين وسيلة من وسائل أمن اللبس يفزع إليها النحاة لتفسير ما يتعارض من النصوص مع القواعد . وإذا كان حال اللفظ في أقائم زيد ؟ يسمح بهذا الحكم من حيث أن الوصف مع مرفوعه مفردان مذكران ، فإننا نظنّ أنّ المسألة تتجاوز النظر إليها من هذه الزاوية و تتعداه إلى النظر إليها على أساس التعريف و التنكير و هو ما سنحاول مناقشته عند حديثنا عن قرينة التعيين بعد حين إن شاء الله .

وفي مجال اسمية المبتدأ يذكر النحاة أن الحرف المصدرى (أن) مع فعله يمكن أن يقع مبتدأ وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَصَوْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤) لكن ذلك لا يكون إلا بتأويل

(١) م . ن : ١٧٧ .

(٢) م . ن : ٧٩ .

(٣) البقرة : شرح ابن عقيل : ١ : ١٩٧ .

(٤) البقرة : ١٨٤ .

المصدر (صومكُم) ومنه المثل (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)^(١) أي أن تسمع ، بتقدير : (أن) محذوفة ، والتأويل (سمائك) .

و القول بالتأويل على المصدر وسيلة أخرى من وسائل أمن اللبس ، يصار إليه عندما لا يكون المبتدأ اسماً ، من ذلك تخريجهم قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) على تقدير : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وقد تظن النحوي الكبير ابن مالك إلى هذا الإشكال فبادر إلى تعريف المبتدأ بقوله : ((هو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى))^(٣) وشرح هذا بقوله : ((قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه ، كما يكون باعتبار معناه ، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً نحو : زيد كاتب وزيد مُعرب ، ويكون غير اسم نحو ﴿وَإِنْ تَصومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤) فخيرٌ خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى ، فإذا قلت وإن تصوموا ناصب ومنسوب لكان إخباراً باعتبار اللفظ ... ولذا لم أصدر حدَّ المبتدأ بالاسم لأنه بعض ما يكون مبتدأ ، بل صدرته بما عُدَّ عاملاً لفظياً ليتناول الاسم و غيره))^(٥) وهذا هو الصحيح ليؤمن اللبس فلا يوقع الحد في غيره .

المبتدأ وصفاً :

قلنا أن المبتدأ يمكن له أن يكون وصفاً ، والمقصود بالوصف : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، و المنسوب : نحو ^(٦) :

- أقاتم هذان ؟
 - وما مضروبُ العمران ؟
 - وهل حسنُ الوجهان ؟
 - وهل أحسن في عين زيدِ الكحلُ منه في عين غيره ؟
 - وما قرشيُّ أبواك ؟
- فهذه جميعاً تقع مبتدآت بشروط ثلاثة هي^(٧) :

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٥٩ / ١ .

(٢) ياسين : ١٠ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٥٩ / ١ .

(٤) البقرة : ١٨٤ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٥٩ / ١ .

(٦) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١٩١ / ١ .

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ١ .

١ - أن تعتمد على نفي أو استفهام ، كما في الأمثلة السابقة .

٢ - أن ترفع فاعلاً ظاهراً كما مثل أو ضميراً بارزاً ، نحو :

- أقاتم أنت ؟

- أقاتم أنتما ؟

٣ - أن يتم الكلام بمرفوعها .

ولأجل استجلاء الصورة التي يحافظ بها الوصف على أمن لبس المبتدأ ، نناقش الشروط السابقة وكالاتي:

أولاً - أن يكون الوصف معتمداً على نفي أو استفهام :

والنحاة إنما اشترطوا ذلك ، لأن الوصف أسم ، والاسم لا يقوى قوة الفعل ، فيعمل عمله. لذا اشترط نحاة البصرة - باستثناء الأخفش^(١) - في إعراب الوصف مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام^(٢) قالوا أن ذلك من شأنه أن يقوي الوصف فيجري مجرى الفعل في العمل، وعليه جاز عندهم أن يعرب (قائم) في : أقاتم الزيدان ؟ مبتدأ ، والزيدان ، فاعل ، لقائم سدّ مسدّ الخبر ، وامتنع : قائم الزيدان ؟ لعدم الاعتماد^(٣).

أمّا الكوفيون ، فقد أجازوا أن تعرب الصفة مبتدأ من غير اعتماد ، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر^(٤) :

خبيرٌ بنو لهبٍ فلاتكُ ملغياً مقالةٌ لهبيّ إذا الطيرُ مرّت

وقول الآخر :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يلا

فـ(خبير) و (خير) مبتدآن ، و (نحن) و (بنو لهب) فاعلان سدّا مسدّ الخبر^(٥) ، وهما كما ترى وصفين لم يسبقا بنفي ولا استفهام^(٦) .

وبصرف النظر عمّا قيل في الشاهدين ، فإنّ ما يهّمنا هو موقف الفريقين من الإعراب، سواء البصري أم الكوفي ، وأول ما يلحظ عليهما ، أن الفريقين - الملتزم الاعتماد والملتزم

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب / ٢ / ٣٢ و ١٢٥ ، و : شرح التسهيل : ١ / ١٦٤ .

(٣) م . ن : ٢ / ١٢٥ .

(٤) شرح التسهيل : ١ / ١٦٤ .

(٥) م . ن : ١ / ٢٦٥ .

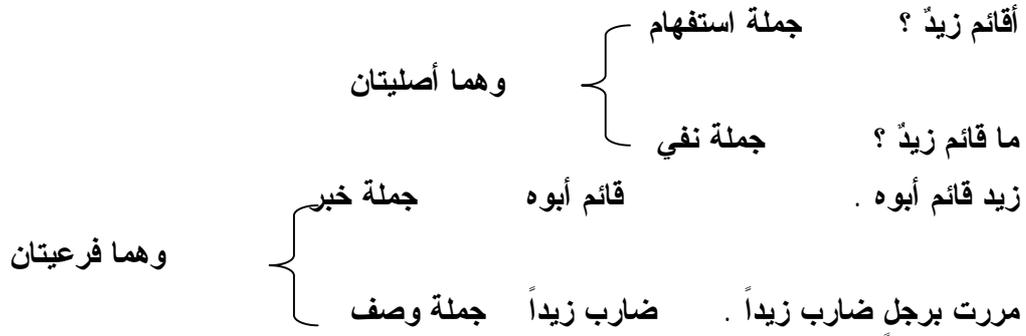
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٥ .

خلاف ذلك - تمسكا بالقول ، فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وهذا ملبس لعدة أمور (١) :

الأول : إنّ المبتدأ و الفاعل كليهما من قبيل المسند إليه و في قول النحاة إنكاراً لبناء الجملة ، لأنّ الإسناد لا يتمّ بين مسند إليهما ، بل يتمّ بين مسند إليه ومسند .

الثاني : إنّ في قولهم : (فاعل سدّ مسدّ الخبر) ، اعترافاً بأنّ الصفات ليست أسماءً ؛ لأنّ الاسم عندهم لا يرفع فاعلاً و لا ينصب مفعولاً .

الثالث : إنّ في اشتراطهم اعتماد الوصف مع الفاعل والمفعول على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف اعترافاً ، بأن الوصف ومرفوعه أو منصوبه يؤدّيان دور جملة النفي أو جملة الاستفهام ، وهما أصليّتان ، أو جملة الخبر أو جملة الصفة وهما فرعيّتان ومعنى ذلك أن الجملة الوصفية تصلح جملة أصلية وفرعية ، كما في :



ولقد دعت هذه الأمور الدكتور تَمَام حَسَّان إلى ترجيح القول بوجود جملة وصفية في اللغة العربية تقف جنباً إلى جنب مع الجملتين الاسمية والفعلية ، وحقته في ذلك أن الأفعال في العربية تقع موقع المسند دائماً ، والأسماء تقع موقع المسند إليه ، والصفات تقع الموقعين كليهما ، ولأجل هذا يرى أنّ الوجه في إعراب الوصف لا ينبغي أن يكون بدعوى أنه مبتدأ ، بل بدعوى انه صفة فاعل ، أو صفة مفعول ... الخ قياساً على ما كنا نصف به الفعل في الإعراب ، فنقول : فعل ماضٍ وفعل مضارع ... الخ (٢) .

وهو وجه مقبول يمكن أن تتضافر معه قرينة التعيين فيكون فيصلاً يُؤمّن معه اللبس في جملة الوصف إن صح القول .

ففي الأمثلة السابقة يمكن تمييز المبتدأ عن الخبر من خلال فصل الجملة الفرعية عن الجملة الرئيسية ، فيكون الاسم العلم هو المبتدأ ، وجملة الوصف - تقدمت أم تأخرت - هي الخبر ، اعتماداً على الأصل القائل : أنّ المبتدأ اسم في المعنى و الخبر وصف في المعنى ، ويستثنى من هذا الحكم جملتا النفي والاستفهام ، اللتين سنفرّد لهما حكماً خاصاً عند مناقشتنا

(١) ينظر: القرائن النحوية : ٢٨ .

(٢) م . ن . : ٢٨ .

لرأي النحاة الثاني .

والملاحظة الثانية : هي أنّ خلاف الفريقين يكمن في اعتماد الوصف لا في إعرابه ، الذي هو مكن اللبس إذ يوجب الإقرار به أنّ تقع الصفة موقع المسند إليه و المسند في آن معاً ، وهو الإشكال الذي حاولنا بيانه سابقاً .

أما الاعتماد فالذي يبدو منه راجحاً هو قول الكوفيين الأخفش معهم^(١) ، لا ؛ لأن الاستعمال يؤيده ويقويه ؛ بل لأنّ الاستفهام والنفي معنيان مستقلان يدخلان على الجملة برمتها ولا يختصان بعنصرٍ دون آخر ، بدلالة نقلهما الكلام من الخبر إلى الإنشاء ، أو من الإثبات إلى النفي ، فهما معنيان يُسْبِغان الجملة بأسرها ويحوّلان معناها إلى معنى آخر جديد^(٢) ، أيّ أنّهما بلغة التوليديين عنصراً تحويلاً ، يشتملان على معنى الجملة ولا علاقة لهما بالعناصر المؤلفة منها الكلام^(٣) .

ولعلّ هذا ما دفع ابن مالك إلى ترجيح رأي الكوفيين بقوله^(٤) :

..... **وقد يجوز** **نحو** : **فائز أولو الرشد**

أي يجوز استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام . وهذا على ما يبدو أقرب إلى الصواب ؛ لأنّ : قائم الزيدان ، إخبار ، فإذا أردت نفي النسبة بينهما قلت : ما قائم الزيدان .

ولا يعني هذا أننا نؤيد إعراب الكوفيين و متابعيهم ؛ لأنه يتعارض و الأصل في المبتدأ وهو كونه معرفة ؛ لأن الوصف نكرة ، والنكرة من اختصاص الخبر ؛ لأنه مسند فإذا ما عرّف بـ(أل) التعريف جاز له أن يعرب مبتدأ ، لأنه يكتسب به حينئذ خاصّة من خواصّ الاسم وهو التعريف ، فيكون اسماً صريحاً من غير تأويل الفعل وهو ما يرشحه لأن يكون مبتدأ لأنه اسم معرفة ، وهذا هو الأصل في المبتدأ ، فنقول في :

- **منطلق زيد ← المنطلق زيد**

والفرق الذي يمكن أن يُلاحظ بين ما تفيد (أل) التعريف وأداتا النفي والاستفهام هو :
١- إنّ (أل) التعريف تدخل على عنصر من عناصر التركيب فتغيّر من صفته ، وتكسبه وصفاً جديداً ، يترتب عليه حكم جديد أيضاً^(٥) - إذ (الصفة) في الجملة الأولى خبر وفي الثانية مبتدأ - في حين لا يتعلّق النفي أو الاستفهام بعنصر من عناصر الجملة ، لأنهما يدخلان

(1) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٦٤ .

(2) ينظر : دلائل للإعجاز : ٦-٧ .

(3) ينظر : في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي : ١١٠ و ١٦٤ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٠ .

(٥) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٨٦ - ١٨٧ .

ثانيا - أن ترفع الصفة فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو :

- أقيم زيد ؟

- أقيم أنت ؟

ولعلمهم اشترطوا هذا الشرط حتى يصحّ الإخبار عنها بالاسم المرفوع أو الضمير المنفصل ، فتحصل الفائدة ويؤمن اللبس ، فلا يُعتد بنحو : ما قائم و هل قائم ، كلاماً - على اعتبار أن قائماً مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعله - لأنها مفردة ، مجردة ، عارئة من المعنى ، لا فائدة من ذكرها ، وعلى هذا امتنع عندهم أن يكون الوصف الرفع ضميراً مستتراً مبتدأ ((فلا يقال في : ما زيد قائم و لا قاعد ، أن قاعداً مبتدأ و الضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل))^(١) . نخلص من هذا إلى القول :

أ - أن المبتدأ بحسب تعريف النحاة ، قد يكون اسماً و قد يكون وصفاً ، وقد يكون غير ذلك ، وبحسب تحليلنا له ، قد يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً و لا يكون غير ذلك .

ب - إن اسمية المبتدأ قرينة على الباب لفظاً تتضافر مع قرائن أخرى للكشف عنه .

ج - لا يمكن للوصف المعتمد أن يعرب مبتدأ لأن معاني الأدوات تدخل على الجمل لا على المفردات .

د - يمكن للوصف أن يعرب مبتدأ إذا دخلت عليه (أل) لأنها تكسبه تعريفاً وتعييناً .

هـ- يمكن اعتماد الجملة النواة ضابطاً في فصل المبتدأ عن الخبر في الجملة المتضمنة تحويلاً بالزيادة.

٢- قرينة الإسناد في تركيب المبتدأ والخبر :

سبقت الإشارة إلى أن الإسناد هو محور العملية الكلامية التواصلية ، و لا يمكن له أن يتم إلا بتوافر ركني الإسناد ، وهما المسند و المسند إليه ، و الأصل فيها أن يكون مبتدأ وخبر أو فعل و فاعل ، يقول سيبويه في باب المسند و المسند إليه : ((وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منهما بُدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه و هو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر ، في الابتداء))^(٢) ويقول في باب الابتداء : ((فالمبتدأ كل اسم أُبتدئَ لِيُنْبئَ عليه كلام ، والمبتدأ و المبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ،

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٣ .

فالمبتدأ الأول و المبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه^(١) .

فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية ، والخبر في الجملة الاسمية ، والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية و المبتدأ في الجملة الاسمية ، والعلاقة بين الفعل و فاعله و بين المبتدأ و خبره علاقة لزومية لإفادة المعنى و هو الإسناد ؛ لأنه لا يكون كلام من جزء واحد ، فلا بد من مسند ومسند إليه^(٢) .

وإطلاقهم لفظ المسند إليه على المبتدأ مرّة و الفاعل مرّة أخرى ، والمسند على الخبر مرّة و على الفعل مرّة أخرى إنما كان للتمييز بين الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، وهذا أمر مهم في رأي الدكتور عبد الجبار توامّة ، لأنه يميّز حدود كل جملة عن الأخرى^(٣) ، لكنه مُلبس على قدر ما وكما سيتضح في ثنايا هذه المناقشة .

ولعل قرينة الإسناد هي من أكثر القرائن تعقيداً في باب المبتدأ و الخبر بالنظر إلى الإلباس الذي تشكله هذه القرينة عند النحاة ، بوصفها إحدى القرائن المشتركة في كثير من الأبواب النحوية ، بيد أن كثيراً من تلك الأبواب يتميز عن بعضها البعض بقيود تأمن لبسها مع بعض ، إلا باب الفاعل فإنه يُشكل مع المبتدأ ، لأنه أحد ركني الإسناد ، فيشبه بذلك المبتدأ في كونهما مسند إليه في التركيب ، ولهذا اعتمد النحاة لفصل الجمل الاسنادية غير المقيدة على المعنى التقسيمي للعناصر المؤلفة منها الكلام ، فما ابتدئ بفعل كان جملة فعلية ، وما ابتدئ باسم كان جملة اسمية ولا يجوز العكس بالعكس حتى يؤمن اللبس .

وبناءً على ما تقدم كان تصنيف النحاة للجملتين الاسناديتين الآتيتين :

- جاء زيد

- وزيد جاء

على أنّ الأولى فعلية لتقدمها فعل ، والثانية اسمية لتقدمها اسم ، وكان هذا مذهب البصريين إلا الأخفش^(٤) ، أما الكوفيون ومعهم الأخفش فلم يفرقوا بين الجملتين الاسناديتين السابقتين إلا أن قالوا أن الأولى جاءت على الأصل و الثانية فرع منها ، المسند إليه فيها مقدم على الفعل^(٥) ، وقد أثار هذا إشكالات كثيرة لدى النحاة ففرّعوا عليه تساؤلات كثيرة منها^(٦) :
أ - إنه لو كان يصحّ تقديم الفاعل لصحّ أن نقول : الزيدان حضر ، والزيدون حضر ؛ لأنّ

(١) م . ن : ١٢٥ / ٢ .

(٢) ينظر : دلائل الإعجاز : ٧ .

(٣) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٥٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٧ / ٢ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٤٥ / ٢ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٢٨ / ٤ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٢ / ١ .

أصله : حضر الزيدان وحضر الزيدون .

ب - إنَّ الفاعل يكون مرفوعاً - بحسب القواعد - وقولنا : زيد حضر ، رفع ، فلو دخلت عليه " إنَّ " أصبح نصباً وأصبح مفعولاً لـ " إنَّ " وأصبح الفعل بلا فاعل .

ج - أن القول بتقديم الفاعل يعني خلو الفعل من الضمير ، فلو قلت في نحو : عبد الله قام ، رأيت عبد الله قام يكون الفاعل مفعولاً به ، فلا يكون للفعل " قام " فاعل إلا بتقدير الضمير ، وذلك يعني العودة إلى مذهب البصريين .

د - إنه إذا فصل بين الفاعل المقدم و الفعل باستفهام ، نحو : عبد الله هل قام ؟ لا يكون " عبد الله " فاعلاً لـ (قام) ؛ لأنَّ الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله .

وسنعيد النظر في بعض هذه الإشكالات ، ونتفحصها حال مناقشتنا لقرينة الرتبة في بناء الفاعل إن شاء الله .

أما المسألة التي نريد أن نناقش من خلالها اسهامة الإسناد في أمن لبس المبتدأ فهي قضية الإسناد في تركيب الوصف ، وهي كما أوضحنا في حديثنا السابق عن قرينة المعنى التقسيمي تنفرع عن الأولى ؛ لأنَّ الوصف يشبه في جزء من معناه الفعل و يشبه في جزء من شكله الاسم ، ولهذا قيل في مرفوعه ، فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، فاعل من جهة المعنى ، خبر من جهة الشكل^(١).

وهذه المقولة هي مكمن اللبس في الجملة الاسنادية المبتدئة بوصف^(٢) ، من مثل :

- أقاتم الزيدان ؟

- ما قاتم الزيدان ؟

لأنهم يذكرون أنَّ الإسناد ، هي علاقة النسبة بين المبتدأ و الخبر ، الأول مسند والثاني مسند إليه ، ولا شائبة على ذلك ، لولا أنهم يذكرون وبشكل موازٍ لذلك ، أنَّ الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام واكتفى بمرفوعه يمكن له أن يقع مبتدأ ، وهذا هو اللبس ، لأنه يتحول إلى مسند إليه ، و الفاعل مسند إليه ، وليس ثمة علاقة إسناد من هذا النوع^(٣) !

ولعل مرد ذلك ما ذكره سيبويه في (باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال و ما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو "الحسن" و "الكريم" وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعدها الأسماء أو أضمرتها) ، وهو قوله : ((وذلك قولك : مررت برجلٍ حسنٍ أبواه، و: أحسن أبواه ، و: أخرج قومك ، فصار هذا بمنزلة : قال أبواك ، وقال قومك على حدّ من

(1) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٧٩ .

(٢) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٧٧ .

(3) القرائن المعنوية في النحو العربي: ٧٨ .

قال : قومك حسنون ؛ إذا أخروا ، فيصير هذا بمنزلة : أذهب أبواك ، و : أمطلق قومك".
فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون و : قومك حسنون ، كما نقول : أبواك قالوا ذلك ، و : قومك قالوا ذلك))^(١) فهو يلح هنا إلى أن الصفة في نحو :

- مررت برجل حسن أبواه .

- أحسن أبواه ؟

- أخرج قومك ؟

- أذهب أبواك ؟

- أمطلق قومك ؟

بمنزلة : قال أبواك ، وقال قومك من الناحية الإسنادية إذا اعتمدت على موصوف أو

استفهام فإن بدأت بالاسم ، نحو :

- قومك منطلقون .

- وقومك حسنون .

فهما مبتدأين وخبرين لا غير ، يتضح هذا جلياً فيما صرح فيه فيما بعد وهو قوله :
(وزعم الخليل - يرحمه الله - أنه يُستقبح أن تقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل " قائماً " مقدماً مبنيّاً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيداً عمرو ، و " عمرو " على " ضرب " مرتفع و كان الحدّ أن يكون مقدماً ويكون " زيد " مؤخراً ، وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً ، وهذا عربي جيّد ، وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ، وخز صفتك))^(٢) .

فهو يستقبح هنا أن تكون " قائم " مبتدأ ، لعدم الاعتماد ، ويجوز أن تكون خبراً مقدماً على المبتدأ " زيد " لأن الحال في ذلك يشبه تقدم المفعول على الفاعل في نحو : ضرب زيداً عمرو إذ كان الحد فيه أن يتقدم الفاعل ، لكنه تأخر لأنه مبنيٌّ على " ضرب " بعلاقة إسناد قوية هي الفاعلية ، سوغت تقدم المفعول عليه ، والحال كذلك في " قائم زيد " ؛ لان النية على الأخير .

فعلى الرغم من أنّ الحدّ فيه أن يكون الابتداء مقدماً إلا إنه تأخر ، لأنّ الإسناد فيه واضح وهذا عربي جيّد ، لأنّ العملية الإسنادية واحدة في مثل " قائم زيد " و " زيد قائم " ^(٣) مثلما كانت واحدة في قولهم : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ... الخ . فهذه كلها أخبار

(١) الكتاب : ٢ / ٣٢ .

(٢) م . ن : ٢ / ١٢٥ .

(٣) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٧٧ .

مقدمة على نية التأخير ، يقول المبرد : ((وتقول : منطلق زيد ، فيجوز ، إذا أردت بـ " منطلق " التأخير ؛ لأن زيدا هو المبتدأ))^(١).

فالصفة إذا أريدَ بها الإخبار عن المبتدأ ، جاز لها أن تتقدم ، لأنَّ النية فيها التأخير ، أما إذا أريد لها أن تكون مبتدأ وتأخذ فاعلاً على حدِّ عمل الفعل فذاك قبيح ؛ لأنه اسم و الاسم دون مرتبة الفعل في العمل ، يقول سيبويه : ((.. فإذا لم يريدوا هذا المعنى " يعني الإخبار " و أرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد وقام زيد ، قبح ؛ لأنه أسم ، وإنما حسنٌ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف ، أو جرى على اسم قد عمل فيه ؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في " ضارب " حتى يكون محمولاً على غيره ، فنقول : " هذا ضاربٌ زيدا " و " أنا ضاربٌ زيدا " و لا يكون " ضاربٌ زيدا " على " ضربتُ زيدا " و " ضربتُ عمراً " . فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ ، وليكون بين الفعل و الاسم فصلٌ ، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة ، فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه ؛ لأنه ليس مثله))^(٢).

ويشرح السيرافي هذا الكلام بقوله : ((يريد أن قولك : قائم زيد ، قبيح إن أردت أن تجعل " قائم " المبتدأ ، و "زيد" خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل " قائم " خبراً مقدماً ، والنية فيه التأخير ، كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، والنية تأخير " زيد " الذي هو مفعول ، وتقديم " عمرو " الذي هو فاعل))^(٣).

ويمكن تلخيص موقف سيبويه بالآتي :

أ - يجوز من الناحية الاسنادية الابتداء بالصفة قصد الإخبار ، لأنَّ النية على التأخير ، ولا لبس في ذلك ، وهذا يوافق مذهب الكوفيين ومنهم الأخفش من حيث عدم الاعتماد، لكنه يخالفهم من حيث الإسناد ، إذ الصفة عند سيبويه خبر مبني على المبتدأ ، مقدّم ، وهي عند الكوفيين مبتدأ ، والاسم الذي يليها فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ لأنَّ الأخبار لا تتقدم عندهم على المبتدأ ، وهذا تكلف وإلباس لا مسوغ له ، والصحيح هو مذهب سيبويه ، لأنَّ الأخبار تُقدّم وتأخر بحسب العناية و الاهتمام .

ب - لا يجوز من الناحية الاسنادية إعمال الصفة عمل الفعل ما لم تعتمد ؛ لأنها اسم ، والاسم فرع على الفعل في العمل ، فلا تقوى قوته فتعمل إلا بعد أن تعتمد على شيء فلا يجوز إعراب الصفة المقدمة مبتدأ ، على اعتبار أن مرفوعها فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر

(١) المقتضب : ٤ / ١٢٧ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٠٨/١ .

لعدم الاعتماد .

ج - يجوز للصفة أن تعمل عمل الفعل إذا اعتمدت على أحد ثلاثة أمور وهي (١) :

١ - الموصوف ، مثل : مررت برجلٍ ضاربٍ غلامه زيدا .

٢ - المبتدأ ، مثل : زيد قائمٌ غلامه .

٣ - صاحب الحال ، مثل : هذا زيدٌ قائماً غلامه .

وكل هذا مقبول من الناحية الاسنادية - كما يقول الدكتور عبد الجبار توأمة - لكن الذي يُلبس هو ما ذكروه من اعتماد الوصف ليعمل عمل فعله ، من نفي واستفهام ، نحو : أقيم زيد ؟ وما ذاهب غلامك - وهو ما ألمح إليه سيبويه في حديثه السابق عن الوصف ، وما تثنى به على ذلك من القول في مرفوعه بأنه فاعل سدّ مسدّ الخبر - لأن النفي و الاستفهام ليس مما يعمل في الوصف حتى يعتمد عليه ، ولا المبتدأ جارٍ منه مجرى الفعل ليعمل ، فكان القول بالسداد يعني تناقضاً صارخاً في المعنى الاسنادي ؛ لأن خبره سيكون مسنداً ؟ ومسند إليه في نفس الوقت (٢) .

ولقد أحسَّ بعض النحاة بهذا التناقض ، فرفض ابن النحاس مثلاً، أن يكون للوصف الواقع مبتدأ في نحو :

- أقيم الزيدان ؟

- وما ذاهب أخواك ؟ .

خبر ، لا ملفوظ و لا مقدّر (٣)، ولعل إحساسه هذا متأثراً من كون الخبر سيجلُ موقع المسند و المسند إليه ، في وقت معاً . و هو الأمر الذي فسّره الرضي على أنه تكلف و إقحام على حدّ المبتدأ يقول : ((والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حدّ المبتدأ الأول ، فقالوا إنّ خبره محذوفٌ لسدّ فاعله مسدّ الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبرٍ حتى يُحذف ، ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر ، لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل لا خبر له ، فمن ثمة تمّ بفاعله كلاماً)) (٤) .

وهذا يدعم ما دعا إليه الدكتور تمام حسّان ، من ترجيح القول بالجملة الوصفية و

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٠٩ / ١ .

(٢) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٧٧ .

(٣) ينظر : التعليقة : ٣٢٩/١، و: الأشباه والنظائر في النحو : ٤٦/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٨٦ / ١ .

إعرابها على أنها صفة فاعل أو مفعول قياساً على إعراب الأفعال و نعتها بالماضي و المضارع و الأمر (١) .

وهكذا ظلّ هذا المُشكّل الاسنادي محطّ انتقاد الدارسين إلى يومنا هذا ، فالدكتور مصطفى جواد يرى أنه من الحيل النحوية التي وُضعتُ فيها جهة الاحتيال ، إذ لا يقبل المنطق اللغوي قولهم هذا بحال من الأحوال ، ولاسيما أنهم يسندون الابتداء إلى الوصف الباقي على الوصفية ، و هذا مستحيل نقلاً وعقلاً ؛ لأنّ الوصفية من ضروريات الخبر ومستلزمات الخبرية(٢) .

ورأى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ في قولهم (فاعل سدّ مسدّ الخبر) قلب للحقيقة الاسنادية لأن الجملة العربية لا تعدوا أنّ تكون مؤلفة من مسند ومسند إليه ، فعليّة كانت أم اسمية وعلى هذا فإنّ " قائم " مسند و " زيد " مسند إليه ، فلا يصحّ أنّ يكون " قائم " مبتدأ وهو مسند وأنّ " قائم زيد " هو كقولنا : " زيد قائم " و لا عبرة في الاعتماد على الاستفهام أو النفي إذ لم يشترط الكوفيون ذلك مثلاً . و الوجه أن يقال : إن " قائم " مسند خبر مقدم و " زيد " مسند إليه مبتدأ مؤخر(٣) .

وهذا ما انتهى إليه الدكتور خليل عمارة في منهجه التوليدي التحويلي ، إذ عدّ : (زيد قائم) الجملة النواة و (قائم زيد)، جملة محوّلّة عنها بالتقديم ، والاستفهام عنصر معنى داخل على التركيب(٤) .

وأقرّ بما تقدم أيضاً الدكتور عبد الجبار توامّة في تحليله لقرينة الإسناد في تركيب الوصف ، لأنّ العملية الاسنادية ، - كما يرى - تظل واحدة سواء تقدم الخبر أم تأخر وسواء اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد(٥) .

وهذا الذي ذهبوا إليه هو الراجح ؛ لأنه آمن للبس و أحوط للمعنى ، لا سيما وأنّ قرائن

(1) ينظر : القرائن النحوية : ٢٨ .

(٢) ينظر : مصطفى جواد وجهوده اللغوية : ١٢٢-١٢٣ .

(٣) ينظر : النحو العربي، نقد وبناء : ٧٢ - ٧٣ .

(٤) ينظر : في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي : ١١٠ .

(٥) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٧٦ .

الإسناد و التعيين و التضام و الرتبة تدعّمه^(١) .

ولعله من المناسب في ختام هذه المناقشة أن نذكر - تأييداً لما سبق - بتفسير الإمام الزمخشري لقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٢) إذ عدّ الصفة خبراً مقدماً على المبتدأ " أنت " لأنه كان أهمّ عنده ، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته ، وأنّ آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد^(٣) .

وهذا التحليل موافق للمعنى الاسنادي المترشح من الآية ، فـ " راغب " مسند خبر مقدم ، و " أنت " مسند إليه مبتدأ مؤخر^(٤) .

والغريب بعد هذا أن النحاة اعتدّوا بجملة (قائم أبواه)^(٥) في (أقائم أبواه زيد) خبراً مقدماً عن زيد ، ولم يعتدّوا بـ(قائم) خبراً مقدماً في : أقائم زيد ؟ وعلّتهم في ذلك كما قلنا اكتفاء الوصف بمرفوعه في الثانية وافتقاره إلى تَمَمّة في الأولى ، فأعربوا الأولى خبراً مقدماً ، وأعربوا الثانية مبتدأً ، وكان يمكن لهم اعتماداً على أصل المبتدأ القاضي بأن يكون الأول اسماً معرفة والثاني وصفاً مشتقاً، أن يعربوا (قائماً) خبراً مقدماً أيضاً؛ لكنهم لم يفعلوا واجترحوا بدلاً من ذلك مقولة السداد التي أدّت إلى أن يكون الوصف تارة مُسنداً وتارة مسنداً إليه .

نخلص مما تقدم إلى القول : أنه يمكن اعتماد الصيغة الصرفية للوصف قرينة على الخبر في الجملة الاسمية ، المؤلفة من اسم وصفة ، سواء تقدمت الصفة أم تأخرت وسواء اعتمدت أم لم تعتمد ، لأن الأصل في الخبر أن يكون وصفاً مشتقاً .

كما يمكن الاكتفاء بأعرابها خبراً تقدمت أم تأخرت ليؤمن اللبس فلا يقع قسم من أقسام الكلام موقع المسند و المسند إليه في الجملة ؛ لأن العملية الاسنادية لا تسمح بذلك . وربما أيضاً جنبنا القول بالسداد التي التزمها النحاة .

٣- قرينة الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر :

(١) فضلاً عن أنه محل استعمال كثير في عصرنا الحالي. ينظر: التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال : ٥٢١ .

(٢) مريم : ٤٦ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٥١١ / ٢ .

(٤) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٧٨ .

(٥) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢٧٤/١ .

قلنا إنّ الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً في المعنى ولهذا استحق التقديم بالابتداء ، وأن الأصل في الخبر أن يكون وصفاً في المعنى ولهذا استحق التأخير ، ولكن يحصل أن يتقدم أحدهما وجوباً ويتأخر الآخر - تبعاً لذلك - وجوباً أيضاً ، ويحصل كذلك أن يكون التقديم و التأخير جائزين على حدّ سواء ، وكل ذلك مشروط بالسلامة من اللبس .

بمعنى أنّ المبتدأ ينقسم - بالنظر إلى السلامة من اللبس - على ثلاثة أقسام^(١) :

- * الأول - مبتدأ واجب التقديم .
- * الثاني - مبتدأ واجب التأخير .
- * الثالث - مبتدأ جائز التقديم و التأخير .

أولاً - المبتدأ الواجب التقديم :

ويتمثل ذلك في المواضع الآتية :

أ - أن يكون كل من المبتدأ و الخبر معرفة أو نكرة صالحة لأن تكون مبتدأ ، وليست هناك قرينة تعين موقع أحدهما من الآخر^(٢) ، بمعنى تساوي المبتدأ و الخبر في درجة التعريف ، نحو :

- زيد أخوك .

- أفضل من زيد أفضل من عمرو .

فهذا ونحوه لا يجوز فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، خشية التباس المسند بالمسند إليه ، و الذي يمكن أن يحدث بمخالفة الرتب وعكس الإسناد ، فلو قلنا : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، لصلح أن يكون المقدم مبتدأ ونحن نريد له أن يكون خبراً من غير ما ندلُّ عليه بدليل ، فإن وجدت قرينة تدل على أن المقدم خبر جاز ، نحو قول حسان بن ثابت^(٣):

قبيلة ، أُمُّ الأحياءِ أكرمها وأغدرُ الناسِ بالجيرانِ وأفيها

وقول الآخر^(٤) :

وأغناها أرضاهما بنصيبه وكلُّ له رزقٌ من الله واجبٌ

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٣٢/١ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٣٢ / ١ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢٨٣ / ١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٨٤ / ١ .

(٤) م . ن : ٢٨٤ / ١ .

فـ " الأُمُّ الأحياء وأغناها " خيران مقدمان ، و"أكرمهما ، وأرضاهما" مبتدآن مؤخران مع التساوي في التعريف ؛ لأنَّ المعنى إنما يصحُّ بذلك ومثل ما تقدم قول آخر (١) :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعاد

" فبنونا " خبر مقدم ، و" بنو أبائنا " مبتدأ مؤخر ؛ لأن مراد القائل ، الأعلام بأن بني أبائهم كبنيتهم ، فالمؤخر مشبه ، و المقدم مشبه به ولا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل ، والأصل تقدم المشبه و تأخر المشبه به ، و سهل في البيت العكس ، وضوح المعنى ، و العلم بأنَّ الأعلى لا يُشبهه بالأدنى عند قصد الحقيقة (٢) .

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى ، مساواته المبتدأ في التكرير في قوله صلى الله عليه وسلم ((مسكين مسكين رجل لا زوج له)) (٣) .

فالمبتدأ سواء تقدّم هنا أم تأخر معلوم بالقرينتين المعنوية و اللفظية ، أما المعنوية فهي المترشحة من التكرار قصد الإشفاق ، وهو معنى اجتماعي عرفي يفيد أنّ من لا زوج له هو المسكين ، و أما القرينة اللفظية فهي المترشحة من جملة " لا زوج له " الواقعة موقع الصفة للنكرة " رجل " ومعلوم أنّ النكرة الموصوفة أولى بالابتداء من التي لا وصف لها ، فالمبتدأ بيّن ، و اللبس مأمون و الرتبة مهدورة لأجل وضوح المعنى .

ب - أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعلٍ ، فاعله ضمير مستتر : نحو : زيد قام ، فالفعل مع ضميره المستتر هو الخبر ، ولا يجوز التقديم لئلا يوهم كون الجملة مكونة من فعل و فاعل ، فينعكس القصد و يلتبس الباب (٤) .

فإن برز فاعل الفعل جاز التقديم وأمن اللبس نحو :

زيد قام أبوه ← قام أبوه زيد .

ويمكن كذلك أن يؤمن اللبس إذا وقع الفعل ضميراً بارزاً نحو :

- الزيدان قاما و الزيدون قاموا ← نقول

- قاما الزيدان و قاموا الزيدون

(١) شرح ابن عقيل : ٢٣٣ / ١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٤ / ١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٨٥ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٣٤ / ١ .

ولا يمنع من هذا برأي ابن مالك احتمال كونه على لغة "أكلوني البراغيث" لأنّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح (١) .

و الحق أننا نرى أنّ "زيدا" في جملة : قام زيدٌ ، لا يكون مبتدأ بمجرد تقدّمه على الفعل وسنفصل القول في هذا عند حديثنا عن قرينة الإسناد في باب الفاعل إن شاء الله .

ج - أنّ يكون المبتدأ مما له صدر الكلام ، كالأستفهام و الشرط و التعجب و القسم ، نحو (٢) :

- من أبوك ؟ ← استفهام .

- من جاءك فهو مكرم ← شرط .

- ما أحسن زيدُ ← تعجب .

- لعمرك لأفعلن ← قسم .

فهذا ونحوه مما يجب فيه تقديم المبتدأ لئلا يُذهب تأخيرها بالمعنى التي صيغت من أجله هذه الأدوات ، فتلبس ، فإذا قلت :

- من يعرف هذا ؟

لا يجوز أنّ تقدّم " هذا " ونقول مستقهماً : هذا من يعرف ؟ على زعم أنّ " هذا " مفعول مقدّم ؛ لأنّ التركيب عندئذ وبسبب اعتماده على الرتبة سيُفهم منه معنى آخر لا يمتُّ إلى المعنى الأول بصلة فيليس (٣) .

وما قيل بحق الأدوات التي لها الصدارة في الكلام ، يصدق على ما أضيف إليها ، نحو (٤) :

- غلام من مجتهد ؟

فلا يجوز : مجتهد غلام من ؟ لأنّ " من " لها الصدارة في الكلام ، وما أضيف إليها في حكمها ؛ لأنه مرتبط بها ارتباط المضاف بالمضاف إليه ، وهما في حكم الكلمة الواحدة .

وحيث أنّ انتقال المضاف إليه يؤدي إلى انتقال المضاف (٥) ، و الفصل بينهما لا يجوز وجب التقديم ليؤمن اللبس وتقع الفائدة .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٥ .

(٢) ينظر : أسرار النحو : ١١٠ .

(٣) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٩٢/١ ، وينظر : دورا لرتبة في الظاهرة النحوية : ٢٠٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٧ .

(٥) ينظر : دور الرتبة في الظاهرة النحوية : ٢٠٤ .

د - وما تلزم فيه رتبة المبتدأ، أن يكون المبتدأ نفسه محصوراً في الخبر ، وذلك بأن يقترن بـ " إلا " لفظاً ومعنى (١) ، نحو قولنا :

- ما المتنبّي إلا شاعر .

- وإنما الشاعر المتنبّي .

إذ المعنى هو قصر المتنبّي على نظم الشعر ، والادّعاء بأنّ النظم صفته الوحيدة ، وأنه ليس له صفة أخرى ، فهو من باب قصر الموصوف على الصفة ، ولو تأخر المبتدأ لتغيير المعنى وأصبح قصراً للشعر على شخص المتنبّي وادعاءً بأن الشاعر هو المتنبّي ، وليس سواه بشاعر آخر . وهو على خلاف المعنى الأوّل (٢) ، ومن هنا يتأتّى اللبس فتلزم الرتبة لنلّا يتوهم العكس فيذهب القصد .

ومثل ما تقدم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ما محمد إلا رسول﴾ (٣) إذ المعنى أنه صلى الله عليه وسلم منحصرة صفته في الرسالة ، ولو تقدّم الخبر وقيل : ما رسول إلا محمد ، لفسد المعنى و انعكس القصد ؛ لأن صفة الرسالة حينذاك تصبح منحصرة في شخصه صلى الله عليه وسلم مع أنها في حقيقة الأمر ليست كذلك ، لأنها شاملة له ولغيره من رسل الله صلوات ربي عليهم وسلامه ، فقصرها عليه ملبس (٤) .

هـ - ومما يلزم فيه تقديم المبتدأ أيضاً أن يكون الخبر مقترناً بالفاء الواقعة في جواب المشبه باسم الشرط نحو (٥) :

- الذي يأتيني فله درهم .

((فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته و استقبال الفعل بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة أن نقول : من يأتيني فله درهم)) (٦) . ولهذا لم يجرّ تقديمه ؛ لأننا لو قلنا : له درهم الذي يأتيني ، لترشح الانفصال و انقطع الاتصال بانقطاع المعنى ، فالتقديم هنا إنما جاء لأمن لبس الاتصال .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٥ .

(٢) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٥٨ .

(٣) آل عمران : ١٤٤ .

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢٧١/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٥ .

(٦) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢ / ٢٧٠ .

ز - أن يكون المبتدأ مقترناً بلام الابتداء ، نحو : لَزِيدٌ قائمٌ ، فلا يجوز : قائمٌ لَزِيدٌ^(١) ؛ ((لأنَّ اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليئِهِ ، وتقدّم خبرها منافٍ لذلك فمُنِع))^(٢) فاللبس متأتٌّ من انزياح لام الابتداء عن موقعها في صدارة الكلام . ولأجل أن يؤمنَ هذا اللبس ويرفعَ هذا المنعُ اشترط النحاة لدخولها على الخبر تأخيرَ المبتدأ وتقديم الخبر ، كيما تحافظ اللام على موقعها في صدارة الكلام نحو :

- لَقائِمٌ زِيدٌ .

والعلّة في هذا أنَّ المبتدأ و الخبر مترابطان بعلاقة قوية ((فإذا ما تقدم الخبر فصلت اللام بين المبتدأ وخبره ، ولذلك كان لا بدّ من الخروج عن الأصل لتترتب الجملة من العام إلى الخاص وجوبا وإلا فقدنا اتصال المعنى))^(٣) .

هذا ما ذكره النحاة ، بيد أننا ما زلنا نعتقد وكم أكدنا في دراسة سابقة أنَّ المبتدأ المقترن بلام الابتداء يمكن له أن يتأخر دونما لبس ، أو سلب لموقع على حساب آخر ؛ لأنَّ الوظيفة الأساسية التي تؤديها في الجملة هي التأكيد^(٤) ، ولطالما أن الأمر كذلك فلا غرو أن تدخل على المبتدأ وهو مقدم أو تدخل عليه وهو مؤخر ؛ لأنَّ القصد الذي سيقف من أجله وهو التأكيد متحقق في التقديم و التأخير ، يشفع لها ورودها في قول الشاعر^(٥) :

خالي لأنت ، ومَن جريراً خاله يئبل العُلا ، ويكرم الأخوالا

وقد حمل النحاة هذا على الشذوذ حيناً وعلى الزيادة حيناً آخر مع إمكانية البقاء على الأصل في أحايين أخر إذا أمكن التأويل ، يقول ابن مالك في " خالي لأنت " : ((ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره " أنت " كأنه قال : خالي لهو أنت))^(٦) لكنه ما لبث أن رجح الزيادة ؛ لأنَّ مصحوب لام الابتداء مؤكِّدٌ بها ، وحذف المؤكد منافٍ لتوكيده .

ومفهوم الزيادة عند النحاة مرتبط دائماً بالتأكيد ، لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى^(٧) ، وربّما كان أكثر ارتباط هذه اللام بالمبتدأ - وهو مقدّم - هو السبب وراء اعتقاد

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٧ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٦ .

(٣) دور الرتبة في الظاهرة النحوية : ٢٠٥ .

(٤) ينظر : دراستنا للماجستير : أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة : ١٤٥ - ١٤٨ .

(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٨٦ .

(٦) م . ن : ٢ / ٢٨٦ .

(٧) ينظر : معاني النحو : ٣٣٤/١ .

النحاة أن لها صدر الكلام ، حتى جعلوا منه حكماً مطلقاً يَفْزَعون منه إلى التأويل كلما وقعوا على خلافه ، من ذلك تأويلهم قول كُثِير^(١) :

أصاب الردى مَنْ كان يهوى لكِ الردى
فهنّ لأولى بالجنونِ و بالجفا
و جُنَّ اللواتي فُئِنَ عَزَّةٌ جُنَّتِ
و بالسِّيئاتِ ما حينَ وحيَّت

على زيادة اللام لتأخرها عن الخبر^(٢) ، و الحق أننا كما أسلفنا لا نرى في هذا شواذاً ؛ لأنه مستعمل كثيراً ، ولا يعدو الأمر أن يكون تقديماً و تأخيراً بين العناصر المُتساندة ، ساعد عليه وضوح المعنى بالقرائن الآتية :

١ - إنَّ لام الابتداء أكثر ما ترتبط بالمبتدأ ، حتى اكتسبت صفتها النحوية منه فسميت به^(٣) ، وهذه قرينة تضام متحققة في الشواهد السابقة ، وتعدُّ قرينة لفظية مميزة للمبتدأ في مثل هذه الشواهد .

٢ - إنَّ الإسناد الذي هو عصب العلاقة بين المبتدأ و الخبر قائم بين الركنين على الرغم من تأخر المبتدأ ، وهذه قرينة الإسناد كبرى العلائق المعنوية .

٣ - إنَّ اعتراف النحاة بزيادتها لهو دليل على بقاء وظيفتها النحوية على الرغم من انزياحها^(٤) ، وهذا يثبت من جديد عدم ارتباط وظيفتها بموقع معين ، وهذه قرينة المعنى التقسيمي .

٤ - إنَّ تقدّم الخبر على المبتدأ شائع إذا توفر شرط الإفادة و أمن اللبس ، وهما كما نعتقد متوفران في الشواهد السابقة ؛ لأنَّ الأولى و الثانية مضافة إلى المعرفة ، و الثالثة معرفة أصلاً . و التقديم لا يحدث إلا لمعنى الاهتمام و العناية وهذه قرينة الرتبة .

و بتضافر هذه القرائن أمن اللبس و أتضح المعنى ، فأصبح هدر الموقع أمراً لا يخلُّ بالتركيب ، فقدّم ماحقه التأخير و آخر ما حقه التصدير . ويمكن توضيح ذلك بالتحويلات الآتية:

- خالي لأنت ← البنى السطحية
- أنت خالي ← البنى العميقة
- لأنت خالي ← تحويل بالزيادة
- خالي لأنت ← تحويل بالتقديم

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٨٦ .

(٢) م . ن : ٢٨٦ .

(٣) لا يعدُّ الكوفيون هذه اللام لام ابتداء إنما هي لام قسم مقدر ، يقول الرضي " ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل : لزيد قائم جواب القسم ... والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ليس عندهم لام ابتداء " ، ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٧٤ ، و: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٩٩ .

(٤) ينظر : رصف المباني : ٢٣٥ .

فاجتمع توکیدان في آن واحد ، فاستأثرت الرتبة بالتقديم للأهمية و انزاحت اللام مع مدخولها عن موقعها للعناية والاهتمام بالأولى ، ساعد على ذلك أمن اللبس و اتضاح المعنى .

و- أن يكون المبتدأ ضمير الشأن ، نحو : هو زيد منطلق ، ((لأنه لو قُدّم خبره عليه فقيّل : زيد منطلق هو ، لم يُعلم كونه ضمير الشأن ، و لتوهم كونه المؤكدة للضمير المستكن في الخبر)) (١) .

ثانياً : المبتدأ الواجب التأخير .

ويكون في المواضع التالية :

أ- أن يكون الخبر مما له صدر الكلام ، كأسماء الاستفهام (٢) ، فكما كان المبتدأ واجب التقديم حينما وقع اسماً له الصدارة في الكلام ، أو ما أُضيف إلى ما له الصدر في الكلام ، فكذلك الحال هنا مع الخبر نحو :

- أين زيد ؟

واللبس الذي يمكن أن يتولد من تقديم المبتدأ هنا هو ذهاب معنى الاستفهام الذي من أجله بُني الكلام ، فلا يقال : زيد أين ؟ ((لأنه قسم من أقسام الكلام ، وكل باب من أبواب الكلام ، فالقياس أن يتقدّم أوله ما يدل عليه ، كحرف الشرط و الاستفهام و النفي و التمني و الترجي ... وإنما كان كذلك ؛ لأنهم قصدوا تبين القسم المقصود بالتعبير عنه ليُعلم السامع من أول الأمر ليتفرغ فهمه لما عداه ؛ لأنه لو كان مؤخراً لجوّز السامع عند سماعه أول كلمة أن يكون ذلك من كل واحد من أقسام الكلام فيبقى في حيرة واشتغال خاطر)) (٣) . فإذا قُدّم أرتع هذا الإشكال (٤) .

وقد جعل في حكم ما له الصدارة في وجوب التقديم ما أُضيف إليه ، نحو : صبيحة أيّ يوم سفرك ؟ فلا يجوز : سفرك صبيحة أيّ يوم . لئلا يذهب معنى الاستفهام بانزياحه عن الموقع ، فهناك دائماً ((قيد على المكان المصدر ، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة)) (٥) .

ب - أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للابتداء إلا تقدّم الخبر ، والخبر حينها أما يكون (٦) :

(١) شرح التسهيل : ٢٨٦ / ١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٨ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٤٣ / ١ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١٩٢ / ١ .

(٤) م . ن : ١٩٠ / ١ .

(٥) اللسانيات و اللغة العربية : ١١٥ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٠ / ١ .

١ - ظرفاً مختصاً ، نحو : - عندك رجل .

واللبس الذي يمكن أن ينشأ من تقديم المبتدأ هنا هو التباس الخبر بالنعت ، لأنك لو قلت :
رجل عندك ، لتوهم السامع أن هذا نعتٌ وظل في انتظار الخبر ، فتأخيره يوهم كونه نعتاً و
تقديمه يؤمن معه ذلك^(١) .

٢ - جاراً و مجروراً ؛ نحو : - في الدار امرأة .

ولا يجوز : امرأة في الدار ؛ لأن الإخبار عن غير معين ملبس كما قال سيبويه .
هذا وقد نقل ابن عقيل إجماع النحاة على منع تقديم المبتدأ في الصورة السابقة لعدم
التسويغ ، فإن كان للنكرة مسوِّغٌ للابتداء أمن اللبس فجاز الأمران^(٢) ، نحو قوله تعالى :
﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(٣) ، ((لأنَّ النكرة وصفت بـ " مسمًى " فكان الظاهر في الظرف أنه
خبر لا صفة))^(٤) ومثله :

- رجل ظريف عندي .

- وعندي رجل ظريف .

ج- أن يكون الخبر دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير^(٥) ، ويشمل هذا على :

* الجملة التعجبية من نحو : الله درك ؟ لأنَّ تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

* الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٦) لأنَّ المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ((فلو قدم " أنذرتهم " لتوهم
السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر ، فكان ملتزماً))^(٧)

د- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو قول الشاعر :

أهَابِكِ إِجْلَالًا وَمَابِكِ قُدْرَةً
عليّ ، ولكن ملء عين حبيبها

((فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين ، وملء عين خبر واجب التقديم ؛ لأنه لو أضر

وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ، فلتزم تقديم الخبر و تأخير المبتدأ ليؤمن

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨٨ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٤٠ .

(٣) الأنعام : ٢ .

(٤) جامع الدروس العربية : ٢ / ٢٧٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨٨ .

(٦) ياسين : ١٠ .

(٧) شرح التسهيل : ١ / ٢٨٨ .

بذلك المحذور))^(١) وإنما اغتفر في البيت ، لأن الضمير يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبةً وهو أمر لا تأباه العربية ، فمن كلامهم : على التمرة مثلها زُبْداً^(٢) .

هـ- أن يكون المبتدأ محصوراً ، وذلك بأن يقترن بـ " إلا " لفظاً أو معنى نحو :

- ما خالقٌ إلا الله .

- وإنما عندك عمرو .

لأن المعنى : ما عندك إلا عمرو ، ومعنى الحصر هنا يكمن في أن الخبر وهو " خالق " منحصر في الله ، فليست صفة الخلق إلا له سبحانه ، فلو قيل : ما الله إلا خالق ، بتقديم المبتدأ فسد المعنى لأنه يقضي أن لا صفة لله إلا الخلق وهو ظاهر الفساد^(٣) ، والحال كذلك في : إنما عندك عمرو ، فاللبس متأثراً من فساد المعنى المترتب من عكس الرتب ، ولذلك يلزم التأخير ليؤمن اللبس و يتبين القصد .

و- ن يكون المبتدأ مؤلفاً من " أن " المفتوحة مع اسمها وخبرها ، نحو :

- معلوم أنك فاضل .

- وعندي أنك قائم .

فهذا ونحوه لا يجوز فيه تقديم المبتدأ ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس من ثلاث جهات^(٤) :

١ - الأول : خوف التباس أن المفتوحة بالمكسورة ، لأنها مثلها تقع في بداية الكلام ، وحيث يجب كسر همزة "إن" في بداية الجمل وجب التأخير لدفع التوهم واللبس .

٢ - الثاني : خوف التباس أن المصدرية بان المتضمنة معنى " لعل " ؛ لأن المعنى حينذاك يصبح : لعلك قائم .

٣ - الثالث : خوف التعرض لدخول " إن " على " أن " المفتوحة مباشرة، ففي ذلك من الاستثقال ما لا يخفى .

ويمكن أن يؤمن اللبس في الحالات الثلاثة السابقة و يقدم الخبر إذ ابتدئ بـ " أن " وصلتها بعد " أمّا " ((لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد " أمّا " إذ لا يليها " إن " المكسورة ولا " أن " التي بمعنى لعل))^(٥) وليست عرضة لدخول " إن " عليها مباشرة ، لرفضها التضمّام معها ، وعليه يجوز أن يقال :

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٩ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٤١ .

(٣) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٨ .

(٥) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٨ .

- أمّا معلوم فأنتك فاضل و أنك فاضل فمعلوم .

ثالثاً - المبتدأ الجائز التقديم و التأخير :

ولا يمكن أن يكون المبتدأ كذلك إلا إذا أُمنَ اللبس في الفئتين السابقتين ، فالصور التي تنتمي إلى هذه المجموعة ما هي في حقيقة الأمر إلا الصور المأمونة اللبس في المجموعتين السابقتين ، و التي تتمثل بالمواضع الآتية :

١- إذا تساوت رتبة المبتدأ و الخبر بأن يكونا معرفتين مع وجود قرينة تميز بينهما نحو:

- الله ربنا ← ربنا الله

- زيد الفاضل ← الفاضل زيد

فعلى الرغم من أن المشهور عند النحاة كما ذكرنا هو وجوب الحكم بابتدائية المتقدم من الاسمين^(١) . فان وجود قرينة التعيين القاضية بالابتداء بالأعراف هي ما يميّز أحد الاسمين عن الآخر ، ويؤمن معه اللبس في مثل هذه الصور ، فلفظ الجلالة كما هو معلوم أعراف المعارف و بالتالي فهو المبتدأ في الجملة ، كما أن الاسم العلم أعراف من الاسم المشتق ، لأنه معرف بنفسه لا من الخارج فهو المبتدأ أيضاً ولأجل هذا جاز التقدم لأمن اللبس .

وفي نحو :

- أبو حنيفة أبو يوسف .

يجوز التقديم و التأخير أيضاً رعيّاً للمعنى ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبو يوسف بأبي حنيفة لا العكس ، لذلك ضعّف ابن هشام من تقدير الاسم الأوّل مبتدأ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع و مخالف للأصول ، والصحيح كما يرى جواز الوجهين رعيّاً للمعنى^(٢) .

٢- إذا تساوت رتبة المبتدأ و الخبر بأن كانا نكرتين ، وكل منهما له مسوغ للابتداء نحو قوله (صلى الله عليه وسلم) السابق ((مسكين مسكين من لا زوج له)) .

فالصفة هنا بمثابة قرينة لفظية تميّز موقع أحد النكرتين من الأخرى ؛ لأنّ النكرة الموصوفة في قوة الاسم المعرفة في جواز الابتداء بها .

٣- قرينة التعيين في تركيب المبتدأ و الخبر :

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٨٨ .

(٢) م . ن : ٢ / ٢٨٩ .

عندما نظر النحاة العرب إلى الجملة الفعلية لم يَتَبَيَّنُوا علاقةً قويةً بين موقع الفاعل ومجيء الفاعل معرفةً أو نكرةً ، فصَحَّ عندهم من غير قيد أو شرط القول (١) :

- جاء رجل .

- جاء الرجل .

من غير لبس بينهما ، فكلاهما جائزان من الوجهة النحوية و الدلالية ، مع فارق بسيط يتمثل في كون الأول رجل من عموم الرجال و الثاني رجلٌ مخصوص بعينه .

لكنهم لما دَقَّقُوا النظر في الجملة الاسمية تَبَيَّنُوا علاقةً مؤثرة بين موقع المبتدأ و مجيئه معرفةً أو نكرةً ، فهم لا يقولون (٢) :

- رجل قائم عالم .

لأنَّ المبتدأ محكوم عليه ، و الخبر حكم ، و الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته (٣) لذا قالوا : إنّ " رجل " لا يصحُّ الإخبار عنه ، لأنها نكرة ، و الإخبار عن النكرة ملبس لعدم الفائدة (٤) .

من هنا كان الأصل عندهم في المبتدأ أن يكون معرفة (٥) ، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصّة حتى يكون معيناً (٦) ؛ لأنَّ الإخبار عن غير معين لا يفيد ، يقول ابن مالك : ((لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة ، وكان الأخبار عن غير معين لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف)) (٧) .

ومعنى الفائدة مرتبط دائماً بأمن اللبس ؛ لأنَّ الكلام لا يفهم إلا عندما يؤمن التباسه بغيره

يقول ابن السراج : ((وإنما أمتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به مثل : رجل عالم ، فهذا كلام عديم الفائدة فإذا قيل : رجل من بني فلان عالم ، أو : رجل من أخوانك عالم ، أو أي صفة كانت معه تقرّب من معرفته ، حسن الكلام وجاز لما فيه من الفائدة ، و لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصّة ، لحصول الفائدة نحو : ما أحد في الدار ، وإذا اجتمع معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي

(١) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٩٥ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٥٩ / ١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٨٤ / ١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٧ / ١ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٦ / ١ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٥٩ / ١ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٧٩ / ١ .

المبتدأ و حق النكرة أن تكون هي الخبر ، فالخبر هو الذي ينكره السامع ولا يعرفه ويستفيده ،
والمبتدأ لا فائدة له لمعرفته به ، وإنما ذكر ليسند إليه الخبر^(١)

وعلى هذا لا يجوز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها تذهب بالعرض من الكلام . وهو حصول
الفائدة و أمن اللبس ، فلا يجوز القول : كتاب مفيد ، للبس الحاصل من الإخبار عن غير مفيد؛
لأنه لا يخلو أن يكون الكتاب مفيداً في العادة ، فلا جديد في القول ، ومن ثم يكون ضرباً من
الإخبار عن مجهول ، ما لم توصف فإذا وصفت ؛ زال اللبس ووقعت الفائدة فتقول: كتاب
الحيوان مفيد .

كما يمكن أن يرفع اللبس و يؤمن بإدخال " أل " التعريف على النكرة ، فنقول :
- الكتاب مفيد .

فتكون " أل " وسيلة من وسائل أمن اللبس هنا ، لأنها حوّلت النكرة إلى معرفة صالحة
للإخبار عنها من غير تأويل أو تقدير^(٢) .

ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ؛ لأنه إذا كان
معرفة مسبقاً بمعرفة ، تُؤمّ كونهما موصوفاً وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم و
يؤمن اللبس فكان أصلاً^(٣) .

إذن القياس أن يكون المبتدأ معرفة^(٤) وهذه وإن كانت قرينة مهمة من قرائن الباب لكنها
في الحقيقة لا تؤمن التباسه بغيره بخاصة الفاعل و الخبر ، فكلاهما يمكن أن يكون معرفة ،
ففي قولنا :

- جاء زيد .

- زيد جاء .

لا تفيد قرينة التعيين شيئاً في التمييز بين المبتدأ والفاعل ؛ لأن كلمة " زيد " في الجملتين
كلتيهما جاءت مسنداً إليه معرفة ، وعلى هذا يجوز في مثل هذه الجمل وعلى الوصف المتقدم
أن تُحمل على الوجهين ، لكن النحاة ميّزوا بينهما بأن قالوا : إنّ المبتدأ ، هو الاسم المجرد من
العوامل اللفظية مسند إليه ... الخ .

(١) الأصول في النحو : ١ / ٥٩ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢ / ١٠٩ .

(٢) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١١٢ ، و: التفكير العلمي في النحو
العربي : ١٩٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٨٤ .

والفاعل : هو الاسم المرفوع الذي تقدمه فعل على طريقة فعل... فوق التمييز بينهما
بالعامل و التجرد من العامل ، وعلى هذا قالوا بأنَّ " زيذاً " في الأولى فاعل لتقدمه فعل وهو
العامل فيه وأنه في الثانية مبتدأ للتجرد من العوامل ، فوق التمييز بينهما^(١).

وإذا كان هذا التفسير قد أمّن لهم اللبس الحاصل بين المبتدأ و الفاعل ، فإنّ التحليل
للغوي الحديث يثبت خلاف ذلك ؛ لأنّ جلّ الأمر لا يعدوا أن يكون تحويلاً بالتقديم و التأخير
بين عناصر التركيب لغاية يريدتها المتكلم في نفسه وبحسب أهميتها عنده فهم ((إنما يقدمون
الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يُهمّانهم و يعنّيانهم))^(٢).

فالجملتان كلتاهما فعلية ولا وجود للمبتدأ فيهما ؛ لأنّ المسند فيهما فعل ، وما كان المسند
فيه فعلاً فهو فاعل تقدم أو تأخر ، وهذه قرينة مهمة في التمييز بين هكذا جمل تتعطل فيها
إسهامة قرينة التعيين و الإسناد و المعنى التقسيمي و العلامة الإعرابية .

أما الخبر فهو الآخر يمكن أن يأتي معرفة أيضاً مع أنّ الأصل فيه أن يكون نكرة لتقع
الفائدة و يؤمن التباسه بالصفة و الموصوف كما ذكر ابن مالك ، فإذا ما حصل ذلك فإنّ للنحاة
تفسيراً عجيباً في هذا الصدد عماده تحقق الفائدة التي يمكن أن يُضفيها الإخبار عن المعرفة
بالمعرفة بدل النكرة ، ففي قولنا :

- زيد أخوك .

يذكر ابن السراج أنّ هذا وأشباهه يجوز وفقاً لسياق الحال وما يترشح من فائدة ابلاغية
منه،الإخبار به،وذلك إذا كان المخاطب يعرف زيذاً على انفراد ولا يعلم أنّه أخوه لفرقة كانت
بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أنّ له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فنقول له :زيد أخوك،أي : زيد
هذا الذي عرفته هو أخوك الذي علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك هو الذي استفاده
المخاطب ، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فالفائدة في مجموعهما ، فأما أن يكون
يعرفهما مجتمعين وإنّ هذا هذا ، فهذا كلام لا فائدة فيه^(٣).

وما تبرير ابن السراج هذا إلا ليدفع الوهم الذي يمكن أن يلحق مثل هذا التركيب عندما
يتحدّ العنصران المتساندان في قرينة التعيين ويصبح من الجائز أن تكون المعرفة الأولى مسند
إليه و الثانية مسنداً أو العكس بالعكس .

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٨٥ .

(٢) الكتاب : ٣٤ / ١ .

(3) ينظر : الأصول في النحو : ٦٥/١-٦٦ .

فالوصف الذي قدمه ابن السراج يجعل من ملابسات الحال قرينة على عدّ المعرفة الأولى هي المسند إليه ، والثانية مسنداً ، وأنّ التركيب جاء على أصله وإن وقع الإخبار بالمعرفة بحصول الفائدة وأمن اللبس و الذي يتمثل هنا بجهل المخاطب بالخبر .

فإذا أعترض القائل بأننا نقول : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وهما معلومان معروفان ، قيل له ((هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين وإنما نقوله رداً على الكفار ، وعلى من لا يقول به ، ولو لم يكن مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم و التحميد لطلب الثواب ، فإنّ المسبّح يسبّح وليس يريد شيئاً وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلى الله بقول الحق . وبذلك أمرنا وتعبدنا ، وأصل ذلك الاعتراف بمنّ الله عليه ، بأن عرفه وفضّله على من لا يعرف ذلك ، وأصل الكلام موضوع للفائدة ، وإن اتسعت المذاهب فيه))^(١) .

وهذا مفاده كما يقول الدكتور عبد الجبار توامّة : ((إنّ الإخبار بالمعرفة قد يجوز وذلك إذا كان المقام مقام جدال ومخالفة و تعظيم وتسبيح))^(٢) ، كما يجوز إذا كان المخاطب يجهل نسبة المبتدأ إلى الخبر كيما تقع الفائدة .

وشرط الفائدة حاضرة دائماً عند ابن مالك الذي يرى أنّ عدم حصولها مانعة من كون المبتدأ و الخبر كلاماً سواء كانا معرفتين أو نكرتين أو معرفة ونكرة بحسب الأصل^(٣) .

وقد عمق عبد القاهر في تحليله بين أشكال التركيب في الجملة الاسمية من جهة التعريف و التتكير تقديماً وتأخيراً ، وانطلق من فكرة ما أسماه بالخبر الابتدائي في نحو : (زيد منطلق) وربط ربطاً محكماً بين (الكلام) و سياق الحال وهو ربط وظيفي مرده القول بالوظيفة الأساسية للغة وهو الإبلاغ و التواصل^(٤) . وحاصل تحليله للخبر الابتدائي أنه يفيد التأكيد بالتخصيص تماماً مثل تركيب ضمير الفصل في نحو : زيد هو المنطلق ، إذ المعنى ، أن زيدا هو المنطلق وليس غيره ، و لهذا لم يجز العطف على المبتدأ كما يجوز في نحو : زيد منطلق و عمرو ، فلا يجوز القول : زيد المنطلق وعمرو ؛ لأن المعنى - مع تعريف الخبر - هو

(١) الأصول في النحو : ٦٦/١ .

(٢) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٦٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٦٠ .

إثبات انطلاق المخصوص قد كان من واحد ، فإذا أثبت لـ (زيد) لم يصح إثباته لـ (عمرو) ، وإذا كان الانطلاق من اثنين فينبغي الجمع بينهما في الخبر فتقول : زيد وعمرو منطلقان (١) وقد ساعدت رؤية عبد القاهر الجرجاني هذه على تحديد المبتدأ من الخبر في حال اختلفت رتبتهما تقديماً وتأخيراً بخاصة عندما يتساوى العنصران في التعريف و التنكير ، فيصلح كل منهما أن يحل موقع الآخر من غير دليل يفرق بينهما أو يميزهما نحو :

- زيد أخوك • وأخوك زيد

- زيد المنطلق • المنطلق زيد

إذ المشهور عند النحاة في هذه الحالة أن المتقدم رتبة هو المسند إليه " المبتدأ " أي أن البنى العميقة تدور حيثما دارت البنى السطحية و تطابقها ، الأمر الذي لا يوافق عليه عبد القاهر الجرجاني فهو يرى أنهما ليسا سواءً في المعنى الوظيفي المترشح من سياق الحال (٢) يقول : ((واعلم ان تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال انه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: منطلق زيد، و: ضرب عمراً زيداً ، معلوم أن " منطلق " و " عمراً " لم يخرجاً بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكون إذا أخرت .

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبر له ، فتقدم تارة هذا على ذلك ، وأخرى ذلك على هذا (((٣) واستشهد على هذا بـ : زيد المنطلق وما تصنع به من تقديم وتأخير فتقول مرة : زيد المنطلق ومرة المنطلق زيد ((فأنت في هذا لم تقدم " المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خيراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تأخر " زيداً " على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خيراً (((٤) . ويذكر عبد القاهر في هذا الخصوص انه ربما اشتبهت الصورة في

(١) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٠٦ .

(٢) م . ن : ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) دلائل الإعجاز : ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤) دلائل الإعجاز : ١٠٧ .

بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، وأنه مما يوهم ذلك قول النحويين في باب (كان) ((إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك : " كان زيدٌ أخاك " و كان أخوك زيداً))^(١) فيظن هنا أن تكافؤ الأسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتنتهي بذلك ويخلص عبد القاهر إلى أن الأعم الأكثر بعد التأمل هو قيام الفرق ، والقاعدة دائماً هي أن الابتداء بالأعرف بحسب المقام .

والإحالة إلى المقام مطلب آخر من مطالب أمن اللبس يُصار إليه حينما تعجز قرينة التعيين عن تحديد المبتدأ من الخبر ، ففي قولنا :

- زيد أخوك

يرفض النحاة تقديم المبتدأ على الخبر من غير فائدة أو دليل يدلّ عليهما ((لأنك لو قدمته فقلت : أخوك زيد ، لكان المقدم مبتدأ و أنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلّ عليه فيلتبس على السامع لعدم وجود قرينة ، فإن وجد دليل على أنّ المتقدم خبر جاز كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة))^(٢)

وفي المنهج التوليدي التحويلي يرى الدكتور خليل عمارة أنه بالمكان تحديد رتبة المبتدأ من الخبر المعرفتين من خلال جرد الجملة النواة و تحديد العناصر الزائدة على التركيب ، ففي قولنا :

- الرسول محمد .

يرى أنّ هذه الجملة تحويلية اسمية ، الخبر فيها مقدم لغرض التوكيد ، وجملتها التوليديّة " النواة " هي (محمد رسول) ثم جرى عليها تحويلان ، الأول جرى بزيادة "أل" على الخبر و الثاني جرى بتقديم الخبر مع ما دخل عليه على المبتدأ ، فأصبحت : الرسول محمد ، ويمكن تمثيل خطوات التحويل بالمخطط الآتي^(٣) :

محمد رسول ← جملة توليدية (نواة) .

محمد الرسول ← جملة تحويلية بزيادة أل التعريف على الخبر .

(١) م . ن : ١٠٧ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق : ٩٥ .

م + خ

الرسول محمد ← جملة تحويلية بتقديم الخبر على المبتدأ .

خ + م

ونحن إذ نؤيد الدكتور عمايرة في تحليله نشير إلى أنه اعتمد قرينة المعنى التقسيمي في تحديد رتبة المعرفتين و تجاهل إسهامة قرينة التعيين في فك ارتباط النكرة بالمعرفة من جهة والمعرفة بالمعرفة من جهة أخرى ، الأمر الذي الحّ عليه الجرجاني بسبب من اختلاف الحكم^(١) .

وجدير بالذكر أنّ ما اعتمده من معيار المعنى التقسيمي في التفريق بين رتبة المعرفتين سبقه إليه ابن هشام من قبل في المعنى حينما أشار إلى أنّ الوصف المشتق في مثل : القائم زيد ، يبقى خبراً وان تقدّم ، وما ذاك إلا لأن الأصل عندهم في المبتدأ أن يكون اسماً في المعنى ، وفي الخبر أن يكون وصفاً مشتقاً في المعنى كذلك^(٢) .

وإذا كان هذين الأصلين قد ساعدا الدكتور عمايرة في منهجه على تحديد قرينة مايز بها بين رتبة المعرفتين ، فإننا نضيف إليها هنا قرينة أخرى لطالما عولّ عليها النحاة واعتمدها عبد القادر الجرجاني وهي قرينة الابتداء بالأعرف .

والأعرف من وجه النظر الحقيقية في كل ما ذكره النحاة من المعارف هو العلم ؛ لأنه متعرّف بنفسه لا من الخارج ، فدلالته على التعريف معجمية بالوضع ولا يحتاج إلى قرينة تدلّ عليه في التركيب على عكس المعارف الأخرى التي لا تدلّ على معيّن إلا بقرينة من الخارج^(٣) .

وعليه ، متى وُجد اسم علم في التركيب كان أولى أن يعدّ مبتدأً تقدم أو تأخر ((فكما أنه لا مسوغ لمنع تقديم الخبر على المبتدأ ، وفقاً للاستعمال القديم و المعاصر [كما يرى الدكتور عمايرة] فإنه لا مسوغ أيضاً لأن يقال : إذا اجتمع معرفتان ، فالمتقدم هو المبتدأ مثل : زيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وإنما الذي يصلح مسنداً إليه هو المبتدأ (زيد) تقدم أم تأخر ، وبين الجملتين فرق في المعنى ، فهو الإخبار المجرد في : زيد المنطلق ، وأما في : المنطلق زيد ،

(١) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٨٦ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٨٨ .

(٣) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٢٥٥ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٧ - ٧٠٨ .

فجملة خبرية ، الخبر فيها المسند أو المحمول مؤكد بالتقديم))^(١) وإذا ثبت هذا يكون المبتدأ في تركيب : الرسول محمد ، هو (محمد) لأنه اسم علم متعرف بالوضع و كلمة (الرسول) خبر ليس لأنها وصف فحسب بل لأنها كذلك اكتسبت التعريف من " أل " التعريف .

وعلى هذا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساويا في درجة التعريف كلما وُجِدَت قرينة تؤمن لبس أحدهما بالآخر سواء كانت لفظية أو معنوية أو حالية . مع مراعاة ان الحكم يختلف باختلاف القصد ، ويقاس على ما تقدم :

- المنطلق زيد

إذ المبتدأ فيه هو زيد وقد تأخر لأنَّ الاهتمام منصبٌّ على الانطلاق لا على فاعله ، ويمكن التدليل على ذلك بالقرائن الآتية :

زيد • اسم علم ، معرفّ بنفسه ، وهاتان قرينتا المعنى التقسيمي و التعيين وهما أصل في المبتدأ .

المنطلق • وصف مشتق ، وهذه قرينة صيغة وهي أصل الخبر .

أل • قرينة لفظية تدل على تعريف المشتق من الخارج ، وتشير إلى أن الاسم العلم أعرف منها لتعريفه بالوضع .

فبتمايز هذه القرائن يمكن القول أن " المنطلق " خبر مقدم وأن المبتدأ هو " زيد " وقد تأخر لأغراض بلاغية يريد بها المتكلم من التركيب . وينسحب هذا على جمل من نحو :

- أقانم زيد ؟

لأن الاسم العلم أعرف من الوصف وإن اعتمد على استفهام ، فهو مبتدأ مؤخر و الوصف خبر مقدّم ، ساعد الاستفهام على الابتداء به لأنه أكسب التركيب معنى يحسن السكوت عليه ، وحيثما كان التركيب مفيداً حسن الابتداء به .

أما القول إنه فاعل سدّ مسد الخبر فيمكن الاستغناء عنه لطالما أنّ الجزأين اسمان الأول نكرة و الآخر معرفة والقاعدة تقول ، أن المعرفة هي المبتدأ و النكرة هي الخبر وحيثما ((اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ))^(٢) ولعلّ هذا يؤمن لنا الخلط بين المسند و المسند إليه في الجملة الاسمية و يوقفنا على حقيقة التركيب و الكشف عن مراد المتكلم .

(١) التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد و الاستعمال (بحث) : ص ٥٢٣ .

(٢) شرح المفصل : ١ / ٨٥ ، والاشباه والنظائر في النحو : ٢ / ١٠٩ .

نخلص من هذا إلى القول أن :

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كيما يكون الإسناد مفيداً ؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يفيد .
- إذا اجتمع معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وحق النكرة أن تكون هي الخبر ؛ لأنَّ الخبر هو ما ينكره السامع ولا يعرفه ويستفيده ، و المبتدأ لا فائدة له لمعرفته به وإنما ذكر ليُسند إليه الخبر .
- لا يجوز الإخبار بمعرفة عن معرفة ما لم تقد معنى جديداً يُضاف إلى المعرفة المُخبر عنها لأنَّ ذلك يُلبس بالصفة و الموصوف فيخرج الكلام عن سنحه .
- يجوز أن يتقدم الخبر المعرفة على المبتدأ إذا أمن اللبس وأتضح المعنى بالقرائن .
- إنَّ قرينة التعيين واحدة من أُمير قرائن الباب التي يترتب عليها أحكام كثيرة منها أنها المعيار و الضابط الوحيد الذي يحتكم إليه في جواز الابتداء بالنكرة .
- يجوز الابتداء بنكرة إذا تحققت معنى الفائدة منها .
- والنقطتان الأخيرتان ذا فائدة كبيرة في مناقشتنا لقرينة التضام .
- إنَّ القول بالسداد يمكن الاستغناء عنه بالاعتماد على قرينة التعيين بوصفها أصلاً في المبتدأ .
- والتحقيق أن المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يُقال من القائم ؟ فنقول زيدُ القائم ، فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ^(١) .

(١) مغني اللبيب : ٢ / ٥٨٨ .

٤- قرينة التضام في تركيب المبتدأ والخبر

لتبيان أهمية هذه القرينة في أمن اللبس نجد لزماً علينا هنا أن نعيد كلام سيبويه السابق في قرينة الإسناد وهو قوله : ((هذا باب المسند و المسند إليه ، وهما ما يُغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء ، وما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))^(١) .

وبإعادة ترتيب جمل النص مرة ثانية نجد أنَّ العناصر المتضامة من مبتدأ وخبر و الملحقة بها من فعل وفاعل هي :

* ما لا يُغني واحد عن الآخر .

* ولا يجد المتكلم منه بدءاً .

* وما يكون بمنزلتها في الاحتياج و الافتقار إلى ما بعده الأفعال و الأحرف الناسخة لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

فحيثما كان الابتداء كان الخبر ليتمّ الكلام وتتحقق الفائدة وإلا فسد الكلام وذهب المعنى، يقول الخليل : ((إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بُدَّ منه ، وإلا فسد الكلام ولم يسع ذلك))^(٢) .

فالمبتدأ قرينة على الخبر كما أن الخبر قرينة على المبتدأ فهما مما ((لا يستغني كل واحد عن صاحبه فإذا ذكرت " زيدا " إنما تذكره للسامع ، ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت " منطلق " أو ما أشبه صح معنى الكلام ، وكان الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنَّ اللفظة الواحدة والفعل لا تفيد شيئاً ، فإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام))^(٣) .

ومختصر الأمر كما يقول الجرجاني : ((أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه))^(٤) .

(١) الكتاب : ١ / ٢٣ .

(٢) م . ن : ٢ / ٣٨٩ .

(٣) المقترض : ٤ / ١٢٦ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٧ .

وإذن فالمبتدأ والخبر :

* يتضامان ليكونا كلاماً يحسن السكوت عليه ، فكلاهما قرينة على صاحبه يؤمن معه لبس الكلام ويكسبه صفة الفائدة .

* الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً كما ذكرنا ليكون الإخبار مفيداً لأنّ تكثيره يخلُّ بالعرض المطلوب وهو إفهام المخاطب فاللفظ إنما وضع للإفادة ، فإذا فات لم يكن في التخاطب فائدة .

* الأصل في المبتدأ أن يذكرَ أولاً لثانٍ يليه ؛ لأنك تبدئي الاسم لما بعده ، فإذا ابتدأت وجب عليك مذكور بعد المبتدأ ، فرتبة المبتدأ أولاً والخبر ثانية .

وبهذه الأصول الثلاث (التعيين و التضام و الرتبة) يتكشف المبتدأ في التركيب و يتعيّن ويؤمن لبسُه بغيره ، لكن يحصل أن يكون الابتداء بنكرة ، فيشترط النحاة حينئذ شروطاً تزيل ما لحق به من نكارة كي يصح الابتداء و الإخبار عنه ، من هذه الشروط أن يكون العنصر المبتدأ به بقوة المعرفة ، وحتى يكون كذلك يشترط النحاة أن يضام له يمنةً أو يسرةً واحدة من الضمائم التي تقوي نكارتة وتجعله بقوة المعرفة ^(١) ، والهدف من ذلك أمن لبس الباب ؛ لأن الابتداء بالنكرة يؤدي إلى اللبس ، وفيما يأتي تفصيلات القول في تلك الضمائم :

أولاً - الضمائم اليمنى :

١ - الظرف المختصّ ، نحو : - عند زيد نمرّة ^(٢) .

- عندك مال .

((وقيد بالاختصاص تنبيهاً على أنه لو جاء به غير مختص لم يفد الإخبار به ، نحو :

عند رجل مال)) ^(٣) فهذا ملبس لعدم الفائدة ، واختصاص الظرف يرفع هذا اللبس .

٢ - الجار والمجرور ، نحو : - في الدار رجل .

- عندك مال .

فإن لم يكن مختصاً لم يجز الابتداء به ، فلو قيل : في دار رجل ، لم يجز ؛ لأن الوقت

لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما ؛ فلا فائدة في الإخبار بذلك ^(٤) .

(١) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٩٦ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٥ / ١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٨٢ / ١ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٦١١ / ٢ .

ويشترط مع الاختصاص في الظرف و الجار و المجرور التقديم على المبتدأ ؛ لئلا تلتبس بالصفة ، فلا يجوز : رجل في الدار ، وسيأتي مزيد من إيضاح عن هذا في حديثنا عن قرينة الرتبة. فإن تقدّمت النكرة ولم تكن ظرفاً أو جاراً ومجرور لم يجز نحو ، قائم رجل^(١) .

٣ - النفي ، نحو : - ما رجل في الدار

((فإنَّ النكرة في سياق النفي تعمُّ ، وإذا عمّت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة))^(٢) فصحَّ الابتداء بها للسلامة من اللبس .

٤ - الاستفهام ، نحو : - أَرَجُلٌ فِي الدارِ .

و المسوغ له هو معنى العموم المستفاد من الاستفهام .

٥ - إذا الفجائية ، نحو : - خرجت فإذا أسدٌ في الباب .

٦ - واو الحال ، نحو :

سرينا ونجمٌ قد أضاءَ ، فمُذْ بدأ محياك أخفى ضوءه كلَّ شارِقِ

والعلة في هذا و الذي قبله أنّ العادة توجب ألاّ يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك

أسدٌ أو رجل أو ما أشبه^(٣) . وأن لا يخلو السرى من رؤية النجم ؛ لأنه لا يكون إلا ليلاً .

٧ - لولا الامتناعية ، نحو :

لولا أصطبارٌ ، لأودى كلُّ ذي مِقةٍ حين استقلت مطاياهنَّ للظعنِ

٨ - فاء الجزاء ، نحو : - إن تذبذبت زهرة فزهرة في الغصن .

٩ - لام الابتداء ، نحو : - لرجل قائم .

١٠ - العطف ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ

حَلِيمٌ ﴾^(٤)

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٧ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ /

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨٨ .

(٤) البقرة : ٢٦٣ .

وفيما يلي جدول بتجريد الحالات السابقة^(١) :

المبتدأ النكرة	نوعها	الضميمة اليمنى
نمرة	شبه جملة ظرفية	عند زيد
رجلٌ	شبه جملة جرية	في الدار
رجلٌ	أداة نفي	ما
رجلٌ	أداة استفهام	الهمزة
أسد	إذا الفجائية	إذا
نجمٌ	أداة ربط	واو الحال
اصطبار	أداة شرط مهيمة	لولا
زهرةٌ	فاء الجزاء	الفاء
رجلٌ	لام الابتداء	اللام
مغفرةٌ	أداة عطف	الواو

ثانياً - الضمائم اليسرى ، ومنها

أ - الوصف : نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم :

- (شوهاء ولود خير من حسناء عقيم)^(٣)

وقولنا :

- رجل صالح جاءني

فـ " عبد " و " شوهاء " و " رجل " نكرات سوِّغ الابتداء بها لأنَّ اللبس فيها أمَّن بالصفات " خير " و " لود " و " صالح " التي جعلتها في قوة المعرفة لعمومها ، فكل عبد مؤمن بلا شك هو خير من مشرك كما أنَّ كلَّ لودٍ ، إن كانت شوهاء فهي أفضل من حسناء عقيم ، أمَّا صالح في الجملة الثالثة فقد خصصت النكرة برفع الإيهام عنها ، فصلح الابتداء بها

(١) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٩٧ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

(٣) المسند : ٥ / ٣٣١ .

لاختصاصها كالمعرفة ((وليست كلُّ صفةٍ تحصلُ الفائدة ، فلو قلت : رجل من الناس جاءني لم يجز))^(١) للبس المتحصّل من الإبهام .

ب - الإضافة ، نحو : - عمل بر يزِينُ .

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (خمس صلوات كتبهنَّ اللهُ على العباد)^(٢)

ومعلوم أنَّ الإضافة تخصيصة فأمن اللبس .

ج - العطف ، نحو : قول الله تبارك وتعالى ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾^(٣) والتقدير : طاعة وقول

معروف أمثل من غيرهما^(٤) ، ويمكن جرد الحالات السابقة في الجدول الآتي :^(٥)

المبتدأ	الضميمة اليسرى	نوعها
شوهاء	ولود	وصف
عمل	برّ	إضافة
طاعة	وقول معروف	تخصيص عطف

فكلُّ ضميمة من هذه الضمائم مع ما ضمّت إليه تعادل الابتداء بمعرفة ، لذا أمن معها اللبس ؛ وصلح بها الابتداء ، وإن كانت خلاف الأصل .

وفيما عدا الذي ذكر ، فإنه يمكن للنكرة أن تكون مفيدة في الحالات الآتية أيضاً :

أ - أن تكون عامّة ، نحو : كلُّ يموت .

الفائدة هنا مستحصلة من معنى العموم لأنّه يصدق على كلِّ فرد .

ب - أن تكون دعاءً ، نحو قوله تعالى ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٦) و الدعاء معنى مفيد .

ج - أن تكون مصغرة ، نحو : رجيل جاءني ؛ لأنه في معنى رجل حقير عندنا^(٧) .

د - أن تكون تعجباً ، نحو : ما أحسن زيدا ؛ لأنه في معنى شيءٍ عظيم حسن زيداً^(٨) .

(١) مغني اللبيب : ٢ / ٦٠٩ .

(٢) المسند : ٥ / ٣١٥ .

(٣) محمد : ٣١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨٠ ، و المغني اللبيب : ٢ / ٦١٠ .

(٥) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٩٩ .

(٦) الصافات : ١٣٠ .

(٧) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢١ .

(٨) م . ن : ١ / ٢٢٠ .

هـ - أن تكون جواباً ، نحو قولك : درهم ، لمن قال : ما عندك ((فدرهم مبتدأ خبره محذوف ، و التقدير : درهمٌ عندي ، ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم ، إلا على ضعف ؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم في الجواب ؛ ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ؛ لأن التأخير يؤهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يُعدل عن الأصل بلا سبب)) (١)

وهكذا نرى أن ما يؤمن لبس الابتداء بالنكرة هو قُربها من المعرفة كما قال النحاة (٢) ، وفسروا قُربها من المعرفة بأحد شيئين ، إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا : ثمرةٌ خير من جرادة (٣) .

هدر التضام :

وعلى الرغم من قوة الترابط بين المبتدأ والخبر ، فإنه يمكن حذف أحد العنصرين المتضامين وإبقاء الآخر إذا أمن اللبس و أتضح المعنى ، وهذا لا يكون إلا إذا دلت قرينة على العنصر المحذوف ، لأنه لا حذف إلا بدليل ، وفيما يأتي المواضع التي يؤمن فيها اللبس فتُهدر قرينة التضام بين المبتدأ والخبر :

أولاً - حذف المبتدأ :

١ - المبتدأ الجائز الحذف ، ويتمثل في المواضع الآتية :

أ - بعد استفهام عن الخبر ، كقولك : "صحيح" ، و"في المسجد" ، و"غداً" ، و"عشرون" ، لمن سأل : كيف أنت ؟ وأين اعتكافك ؟ ومتى سفرك ؟ وكم دراهمك ؟ والتقدير في كل ما ذكر : أنا صحيح ، واعتكافي في المسجد ، وسفري غداً ، ودراهمي عشرون (٤) ، ولقد أخذنا هذا التقدير من الضمير المتصل "أنت" في "كيف أنت ؟" ومن كاف الخطاب في "اعتكافك وسفرك ودراهمك" وهي القرينة التي أمّنت اللبس هنا وهيأت للحذف أن يكون

(١) شرح التسهيل : ٢٢٨ / ١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٢٧ / ٢ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٥٢ / ٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٧٦ / ١ .

بمساعدة معنى الاستفهام المستفاد من الأداة فالأولى لفظية و الثانية معنوية وبتظافرهما أمن اللبس وأهدر النظام استغناء بالمعنى عنه . وإنما كان الحذف هنا جائزاً لجواز الذكر مع الحذف ، والحذف أكثر .

ب- عند شَمَّ طيب ، أو سماع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقال : مسك ، طائرة ، إنسان ، بإضمار " هذا " ونحوه ^(١) ، وهو مأخوذ من حيثيات الحال المشاهدة ؛ لأنَّ المخاطب يكتفي بمعانية الحال ، فالقرينة هنا حالية .

ج- بعد فاء الجزاء الداخلة على مالا يصلح أن يكون مبتدأً ، كقوله تعالى ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ ^(٢) أيّ : فصلاحه لنفسه ، وأساءته عليها ، فعدم صلاحية الاسم التالي للفاء دليل على حذف المبتدأ ، لكنّه حذف جائز ، لأنه بالإمكان القول في غير القرآن " فصلاحه لنفسه " . فحذف المبتدأ لهذه القرائن واشباهها - كما يقول ابن مالك - جائز ^(٣) .

د- وقد يحذف المبتدأ أيضاً إذ قصد اشتراك المضاف و المضاف إليه في خبر ما ، كقول بعض العرب : راكب البعير طليحان ، والأصل : راكب البعير و البعير طليحان ^(٤) ، فحذف المعطوف ، وهو المبتدأ لوضوح المعنى ، واستغناء عنه بالمضاف إليه ، و الذي سهّل هذا الحذف ، وأمن معه اللبس وجود قرينة المطابقة المتمثلة بألف الاثنتين في الخبر . وهكذا فان حذف المبتدأ جائز متى توفرت القرائن المعينة على ذلك .

٢ - المبتدأ الواجب الحذف :

ويتمثل ذلك في المواضع الآتية :

أ- أن يُخبر عنه بنعت مقطوع مرفوع ، ويكون ذلك في معرض ^(٥) :

- المدح ، نحو : مررت بزيد الكريم .

- الذم ، نحو : رأيت عمراً اللئيم .

- الترحم ، نحو : أشفقت على سعيد المسكين .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٦ .

(٢) فصلت : ٤٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٨ .

(٤) م . ن : ١ / ٢٧٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

والتقدير : هو الكريم ، وهو اللئيم ، وهو المسيكن ، ولا يجوز إظهاره ؛ لأنهم إنما قصدوا بالقطع إنشاء معنى من المعاني السابقة (المدح ، الذم ، الترحم) وجعلوا الإضمار دليلاً على ذلك ، فلو ظهر لَخَفِي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبراً مستأنف المعنى^(١) ، لذا وجب الحذف ليؤمن اللبس .

ويرى الدكتور تمام حسّان أنّ هذا ونحوه من أمثلة القطع ما هو في واقع الأمر إلا إهدارٌ لقرينة العلامة الإعرابية ساعد عليه أمن اللبس^(٢) ، ولا نوافقه في ذلك إذا قصد لها إنشاء معنى من المعاني السابقة لأن العلامة حينئذ تكون دليلاً على المعنى الجديد وفاصلاً ينأى به عن المعنى الأوّل " الأصل " ولعل ما يساعد على إبراز هذا المعنى في السياق ، هي قرينة التنغيم ؛ لأنها كما نرى تساهم إسهامة كبيرة في هذا المجال ها هنا ، ولعل في الأمثلة الآتية التي ساقها ابن مالك ما يشهد على ذلك^(٣) :

• في سياق المدح • الحمد لله الحميدُ وصلى الله على محمد سيّد المرسلين .

• في سياق الذم • أعوذ بالله من إبليس عدوِّ المؤمنين .

• في سياق الترحم • مررت بغلامك المسكين .

فأنت ترى أنّ ثمة فاصلة بين " الحميد " و لفظ الجلالة " الله " وبين إبليس عليه اللعنة و " عدوِّ المؤمنين " وبين " غلامك " و " المسكين " ، هذه الفاصلة الغرض منها تهيئة ذهن المخاطب إلى معنى جديد يُفارق تعلقه بالمعنى القديم ، فليس المقصود بالحميد هو نعت الذات الإلهية أنّما المراد تمجيده مدحاً ، كما أنه ليس المراد بـ " عدوِّ المؤمنين " نعت إبليس بهذه الصفة ، فهي ثابتة له ، وإنّما القصد هو ذمّه ، لما عرف من عداوته لآدم و بني البشر عامّة ، والحال كذلك مع المسكين ، إذ هي ليست نعتاً للغلام ، إنّما هي ترحم مقصود لما عُرف من حال الغلمان و الشفقة عليهم ، ولعل ابن مالك كان يعي إسهامة هذه الفاصلة و تفاعلها مع السياق فجاء بأمثلة لا يتطرق معها الذهن إلى معنى غير المعنى الذي سيقت من أجله ، فملابسات الحال تشير إلى أنّ الحميد " مدح " وإبليس " ذم " و الغلام " ترحم " .

وهكذا يتضافر سياق الحال مع نبر السياق المترشح من المفاصلة بين علامتي السابق و اللاحق على جعل المعنى يتّجه نحو الإنشاء وبيتعد عن الخبر فحذف المبتدأ وجوباً ، وجُعِلت

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٦ .

العلامة الإعرابية دليلاً على هذا الحذف ليؤمن اللبس ويتحدّد المعنى ، فهي عنصر تحويل
اقتضاه المعنى الجديد ، وهي بدا تعدُّ قرينة فاصلة و مميزة هاهنا .

ب- أن يُخبر عنه بقسم صريح ، نحو : - في نمتي لأفعلن
والتقدير : في نمتي يمين أو ميثاق^(١) ، فحذف (يمين) لدلالة الخبر صراحة على القسم،
فالمبتدأ إنما حذف وأهدرت قرينة التضام لأمن اللبس .

هذا وقد ذكر النحاة مواضع أخر قالوا أنّ المبتدأ فيها محذوف لا نراها كذلك منها :

أ - إذا أُخبر بممدوح " نعم " ومذموم " بئس " نحو ٢:

- نعم الرجل زيد .

- بئس الرجل عمرو .

فزيد وعمرو - في أحد وجوه الإعراب - خبرين لمبتدأ محذوف تقديره " هو " و الذي

أوجب الحذف وجعله دليلاً عليه هو وجود المخصوص بالمدح . ولسنا نرى ذلك بدليل :

* إن من النحاة من عدّ المخصوص بالمدح أو الذم هو المبتدأ نفسه ، وفعل التعجب أو الندم
مع فاعليهما الخبر وهذا التقدير أكثر قبولاً من سابقه ، بخاصة إذا عدّ " نعم " و " بئس "
فعالن فضلاً عن أنّ المنهج التوليدي التحويلي يؤيده بوجه من الوجوه .

* إنّ التحليل النحوي لجملة النواة في الجملة التعجبية يُظهر أنّ المبتدأ مذكور في الجملة ،
ولكنّه مؤخر ، وكما هو مبين في المخطط الآتي :

• نعم الرجل زيد البنية السطحية

• زيد رجل الجملة النواة

م + خ

• جملة تحويلية قُدّم فيها الخبر على المبتدأ

خ + م

• جملة محولة بزيادة " أل " التعريف للاختصاص

الرجل زيد

• تحويل بالزيادة الغرض منه إنشاء التعجب

نعم الرجل زيداً

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٧ .

فالمبتدأ مذكور و الخبر مذكور وليس ثمة حذف . وقد ينصب الخبر ليكون دليلاً على الإنشاء . وليقع الفرق بين ما هو خبر وبين ما هو إنشاء ، فلا يلتبس أمر الخبر بالإنشاء فيقال :

- نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا

ب - أن يُخبر عنه بمصدر نائب عن فعله ، نحو قوله تعالى :

- ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾^(١) وقولهم : سَمِعَ وطاعة .

قالوا : أنَّ التقدير هو " صبري صبر جميل " وأمري سمعٌ وطاعة^(٢) ، والذي يبدو راجحاً أن هذا يصدّق على مواضع حذف المختبر وجوباً لا المبتدأ ، لجواز أن يكون التقدير في الأولى : صبر جميل على بلائي ، وأن يكون في الثانية : سمع لك وطاعة ، فيكون الخبر هو المحذوف للعلم به بجملة (والله المستعان بما تصفون) في الأولى ، وبما علم من عُرف السمع و الطاعة لما هو أعلى منك فحذف الخبر وجعل المتعلق به من الجار و المجرور دليلاً عليه ، ثم حذف الجميع لأمن اللبس وانفهام المعنى بكثرة الاستعمال .

ثانياً - حذف الخبر :

أ - الخبر الجائز الحذف ، ويكون هذا في مواضع عدة ، تقوم فيها القرينة دليلاً على المحذوف منها :

— الأول : بعد الاستفهام عن المخبر عنه ، نحو : قولك لمن قال : مَنْ عندك ؟ زيدٌ ، أي : زيد عندي ، وهذا التقدير أخذناه من الاستفهام نفسه ؛ لأنَّ " من " يسأل بها عن العاقل ، وهي قرينة الحذف هنا .

— الثاني : بعد العطف على خبر سابق ، نحو : زيد قائم وعمرو ، أيّ : وعمرو كذلك ، والذي ساعد على هذا التقدير وجود العاطف مع وجود الخبر في الجملة الأولى ، وحيث أنّ المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه أستغني بالأول عن الثاني للدلالة عليه . فأمن اللبس و اتضح المعنى لعدم الحاجة إلى التكرار ، فعلة الجواز في هذا وأشباهه تكمن في أنّ المحذوف لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة من معنى ، فإذا قلت : زيد عندي ، لم

(١) يوسف : ١٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٧ ، و شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٦ .

تضف " عندي " معنى على ما ذكر في جملة الجواب ، فوجودها كعدمه لذا أكثر فيها الحذف لأمن اللبس .

ب- **الخبر الواجب الحذف** ، ويكون أربعة مواضع هي^(١):

— الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد " لولا " نحو : لولا زيد لأتيتك ، والتقدير : لولا زيد موجود لأتيتك .

— الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين ، نحو : لعمر ك لأفعلن ، والتقدير : لعمر ك قسماً ، فعمر ك مبتدأ ، وقسمي خبره ، ولا يجوز التصريح به .

— الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نص في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته ، فـ"كل" مبتدأ و "ضيعته" معطوف على " كل " والخبر محذوف ، والتقدير : كل رجل وضيعته مقترنان ، ويقدر الخبر بعد واو المعية .

— الرابع : أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر ، وهي لا تصلح ان تكون خبراً ، فيحذف الخبر وجوباً ، لسد الحال مسده ، وذلك نحو : ضربي العبد مسيئاً ، فـ"ضربي" مبتدأ و "العبد" معمول له ، و"مسيئاً" حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : ضربي العبد إذا كان مسيئاً .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٨/١ .

٥- قرينة المطابقة في تركيب المبتدأ والخبر

لهذه القرينة أهمية كبيرة في العملية التواصلية ، والوقوف على جماليات التعبير العربي، ذلك أنّ العنصرين المتضامّين يتلازمان في الأفراد و التثنية و الجمع و التأنيث و التذكير ، أيّ في ضمائر العدد و النوع و الشخص ليؤمن اللبس ويحسن الكلام ، ويمكن متابعة ذلك في تركيب المبتدأ أو الخبر من خلال المجاميع اللغوية الآتية :

المجموعة الأولى

- | | |
|-------------------|-----------------|
| أ | ب |
| - أفاثم زيد ؟ | - أفاثم أنت ؟ |
| - أفاثم الزيدان ؟ | - أفاثم أنتما ؟ |
| - أفاثم الزيدون ؟ | - أفاثم أنتم ؟ |

المجموعة الثانية

- | | |
|--------------------------------|----------------------|
| (أ) | |
| - أفاثمان زيد ^(١) ؟ | - أفاثمتان هند ؟ |
| - أفاثمون زيد ؟ | - أفاثماتن هند ؟ |
| (ب) | |
| - أفاثمة زيد ؟ | - أفاثمتان الزيدان ؟ |
| - أفاثم هند ؟ | - أفاثمان الهندان ؟ |
| (ج) | |
| - أفاثمة زيد ؟ | - أفاثمون الهندات ؟ |
| - أفاثمان هند ؟ | - أفاثمتان الزيدون ؟ |
| - أفاثمان زيد ؟ | - أفاثم الهندات ؟ |
| - أفاثمون هند ؟ | - أفاثمة الزيدون ؟ |

فالمجموعة الأولى ، كل الصور فيها جائزة ؛ لأنّ اللبس فيها مأمون بدلالة قرائن الإسناد ، و التضام و التعيين و المطابقة و العلامة الإعرابية و الرتبة ، بيد أننا نقف مع النحاة عند الفئة (أ) من المجموعة الأولى وفيها :

(١) يرى الدكتور هادي نهر ان هذا التركيب ليس ممتنعاً فحسب ، بل هو غير معقول ، وهذا يؤكد على أهمية المطابقة في أمن اللبس وصحة التركيب . ينظر : اشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية : ١٣٠ .

- أقائم زيد ؟

- أقائم الزيدان ؟

ففي الوقت الذي يجوز في " زيد " وجهان من الإعراب ، الأول أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، والثاني أن يكون فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ لأجل المطابقة في الأفراد مع الوصف ، لا يجوز في " الزيدان " إلا وجه واحد من الإعراب وهو أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبراً مقدماً ، بل يتعين هذا الإعراب لعدم المطابقة !! وهذا تناقض و إلباس على المعرب لتشابه التركيبين ، يعالجه النحاة بالقول أنّ اسم الفاعل المنون يعمل عمل فعله المضارع فيأخذ فاعلاً له .

ولمّا كان شرط الفاعل متوفر في جملة الوصف وهو أنّ يكون عامله مجرداً من أيّة علامة تدلّ على نوعه ، كان الاسم المرفوع بعد الوصف فاعلاً له سدّ مسدّ الخبر ، لأنه حالّ في موقعه ، ولمّا كان كذلك التطابق الذي هو من شرط المبتدأ مع خبره متوفر في الجملة جاز أن يعرب زيد مبتدأ مؤخر و الوصف خبر مقدّم .

فتوفر شرط الفاعل مع فعله ، وشرط المبتدأ مع خبره رشح التركيب ، لأن يصدق عليه الوجهان وتترك للمعرب الخيار في أي الإعرابين شاء ، على الرغم من تشابه التركيبين ، وكما هو واضح في المقارنة الآتية :

- أقائم زيد ؟ © عنصر تحويلي + نكرة مشنقة + اسم مرفوع مفرد
- أقائم زيد ؟ © عنصر تحويلي + نكرة مشنقة + اسم مرفوع مثنى

فالمطابقة تكاد تكون تامّة إلا في مجال الأفراد و التثنية الذي يفترق فيه التركيبان ، فهل لقرينة المطابقة من القوة في المعنى ما تجعل به الوجهين جائزين في التركيب الأول و لا تقبل إلا وجهاً واحداً في الثاني ؟

إن الواقع اللغوي يفرز أهمية المطابقة في حفظ اللبس في حالات كثيرة ، منها ما سننبئُهُ عند حديثنا عن المجموعة الثانية ، لكن الحالة التي نتحدث عنها ليست من ضمنها كما نعتقد ؛ لأنّ التعليل الوحيد الذي يتمسك به النحاة وهو شبه الوصف بالفعل وضرورة المطابقة بين المبتدأ و الخبر واه هنا .

فإذا ما احتكنا إلى قرينة التعيين ، واستبعدنا قرينة المطابقة فإنّ التركيبين متطابقان تماماً ، ولا ضرورة لتعدد الأوجه ، أمّا الاختلاف في الأفراد و التثنية فمرجعه الاختلاف في قصد التعبير ، فهناك الإخبار عن مفرد وهنا الإخبار عن مثنى ، أما لماذا ترك الوصف بدون علامة مطابقة فذلك راجع لشبه الوصف بالفعل كما قال النحاة ، فالفعل كما هو معروف يتجرد من علامة المثنى و المجموع في الإسناد ، والحال هنا كذلك . فقرائن الإسناد و التضام

والتعيين و العلامة الإعرابية جعلت المعنى واضحاً ومفهوماً لدرجة أمّنت معه اللبس وسهّلت عملية الترخّص بقريضة المطابقة التي أهدرت هنا لعدم الحاجة إليها .

على أنّ في الأمر نكتة لا بدّ من التنويه إليها ، وهو أنّ الفعل من خواصّه التجرد في الإسناد مع مرفوعه ، والوصف ليس كذلك ، فيجوز القول : أقائم الزيدان ؟ دون أدنى لبس أو شواذ ، وهذا يُثبت مرّةً أخرى بطلان الشبه بين جملة الوصف " المشبّه " والجملة الفعلية " المشبه به " و التزام قريضة التعيين و الابتداء بالأعراف التي قال بها النحاة .

ومع أنّ هذا التطابق هو حالة مُطابقة للأصل وليست بدعاً عليه ، باقرار النحاة أنفسهم إلا أنهم التزموا الشبه الفعلي وتركوا الأصل ، يقول ابن مالك (١) :

والثاني مبتدأ ، وذا الوصف خبر إن في سوى الافراد طبقاً استقر

أيّ ((الثاني ، وهو ما بعد الوصف مبتدأ و الوصف خبر عنه مقدّم عليه ، إن تطابقاً في غير الإفراد و هو التنبيه و الجمع)) (٢) هذا على المشهور من لغة العرب كما يقول ابن عقيل ، ويجوز على لغة " أكلوني البراغيث " - كما يرى - أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عنه الخبر ، غير أن المصادر لا تسعفا في إثبات أنّ القوم ألحقوا الوصف علامة تدلّ على جمع فاعله أو تنثيته ، الأمر الذي يُبقي المسألة قيد القياس ، والذي يبدو راجحاً من الوجهة النحوية أنّ :

- أقائم زيد ؟

- أقائم الزيدان ؟

- أقائمان الزيدان ؟

تنتهي إلى فصيلة واحدة ، خطها العام هو :

استفهام + خبر مقدم + مبتدأ مؤخر

عنصر تحويلي + نكرة مشتقة + اسم معرفة

ويمكن البرهنة على هذا بالقرائن التالية :

- أ - من خصائص الابتداء بنكرة أن تعتمد على نفي أو استفهام وهذه قريضة تضام .
- ب - من خصائص المبتدأ أن يكون معرفة وهو متحقق بالاسم العلم وهذه قريضة تعيين.
- ج - إذا تضام الاسم المعرفة مع الخبر النكرة صحّ الإسناد وتمّت الفائدة وهذه قريضة الإسناد.

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٦ .

(٢) م . ن : ١ / ١٩٨ .

د - من شرط المبتدأ أن يطابق الخبر وهو متوفر في الجملتين الأولى و الأخيرة ومهدورة في الثانية لأمن اللبس ، وهذه قرينة مطابقة .

هـ - يقتضي كل من المبتدأ و الخبر علامة رفع في التركيب وهي موجودة هنا ، وهي قرينة العلامة الأعرابية .

فبتضافر هذه القرائن يمكن أن يعتمد وجه واحد في الإعراب طرداً للباب على وتيرة واحدة ، ورفعا للبس الذي يكتنف المعرب حيال التركيب .

ولا يلزم من هذا القول أنه يجوز بناءً على ما تقدم : الزيدان قائم ؛ لأن المطابقة هنا واجبة ، لدفع التوهم الناشئ من عدم إتمام الفائدة ، كأن ينتظر السامع تتمّة الكلام ، فيقال : الزيدان قائم أبوهما ، فالمطابقة أنت لدفع هذا التوهم ، ولإثبات الإسناد للمبتدأ ونفي التعلّق بأيّ شيء آخر .

وما قيل في : أقائم زيد ، يمكن أن يصدق على الفئة " ب " من المجموعة الأولى ، ذلك أنّها تتحد معها في خطّها العام ، والذي هو :

استفهام + خبر مقدّم + مبتدأ مؤخر



عنصر تحويلي + نكرة مشتقة + معرفة

وقد قيل قديماً أنّ الضمائر من أعرف المعارف ^(١) ، والابتداء كما قلنا للأعراف وإن تأخر ، وعلى هذا يكون إعراب " أنت " في قوله تعالى ﴿ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(٢) مبتدأ مؤخر ، بخلاف ما ذهب إليه النحاة من وجوب إعراب : " أراغب " مبتدأ و " أنت " فاعل سدّ مسدّ الخبر ، قالوا إن إعراب " أنت " مبتدأ مؤخرأ يؤدي إلى الفصل بين العامل وهو قوله " راغب " و المعمول وهو قوله " عن آلهتي " بأجنبي و هو " أنت " ؛ لأنه مبتدأ ، فليس راغب " عمل فيه ؛ لأنه خبر و الخبر يعمل في المبتدأ على الصحيح ^(٣) .

أما على الوجه الآخر وهو أن يعرب " أنت " فاعلاً لـ " راغب " سدّ مسدّ الخبر ، فلا يلزم الفصل بين العامل و المعمول بأجنبي ؛ لأنّ " أنت " على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي ^(٤) .

(١) مغني اللبيب : ٢ / ٥٨٢ .

(٢) مريم : ٤٦ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٨ .

(٤) م . ن : ١ / ١٩٨ .

وهذا كله مردود لأنَّ العملية برمتها لا تعدو أن تكون تحويلاً بالتقديم والتأخير جرى على الجملة بحسب الأهمية والاعتناء كما قال سيبويه ، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الآتي :

- أراغب أنت عن آلهتي ← البنية السطحية
- أنت راغب عن آلهتي ← البنية العميقة
- راغب أنت عن آلهتي ← تحويل بالتقديم
- أراغب أنت عن آلهتي ← تحويل بالزيادة

والحال هذه يمكن أن تطبق على :

- أقاتم أنتما ؟
- أقاتم أنت ؟
- أقاتمان أنتما ؟
- أقاتمون أنتم ؟

دونما حمل على أي لغة ؛ لأنَّ الأصل في المبتدأ والخبر هو وجوب المطابقة لتتحقق الإسناد وأمن اللبس ، لكن يحصل كما قلنا أن تُهدر لشبه الصفة بالفعل من حيث التجرد من العلامة عند الإسناد ، وما ذاك إلا لوضوح المعنى وأمن اللبس .

أمَّا المجموعة الثانية فالفئات جميعها ملبسة ؛ لأننا عكسنا التطابق ، ففقد المبتدأ شرطاً من شروطه الأساسية لأمن اللبس ؛ فهي لا تصح لا على اللغة المشهورة ولا على أية لغة أخرى^(١) .

أما الفئة " أ " فلأنها فقدت التطابق في العدد ، وأما الفئة " ب " فلأنها فقدت التطابق في النوع ، بينما فقدت الثالثة في العدد و النوع معاً . ويمكن أن يؤمن اللبس في الصور جميعاً بإعادة التطابق بين ركني الجملة .

ويمكن كذلك في بعض الحالات أن يؤمن اللبس بالفصل بين العنصرين المتضامين كما

في :

- أقاتم اليوم هند ؟

حيث علامة التأنيث مهدورة لأمن اللبس بالفصل ، وإن كان النحاة قد اشترطوا في مثل هكذا جمل أن يُعرب الوصف مبتدأ كي لا يقع الإخبار بالموث عن المذكر ؛ لأنه ممتنع^(٢) ؛ لكننا لا نرى موجباً لذلك إذ اللبس مأمون بالفصل ولولاه لأصبحت الجملة محض هراء .

ويمكن أيضاً أن تهدر قرينة المطابقة بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر " أفعل " التفضيل

المستعمل بـ " من " أو أن يكون خبراً لما هو سبب المبتدأ نحو^(٣) :

(١) شرح التسهيل : ٢٨٨ / ١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١٩٩ / ١ .

(٣) ينظر : أسرار النحو : ١١ .

زيد أفضل من عمرو ← الزيدان أفضل من عمرو .
 الزيدان قائم أبوهما . ←
 الزيدون قائم أبائهم . ←
 زيد قائمة أمه . ←

وكون الخبر مشتقاً وغير مشتق ليس بشرط في التطابق كما قيّد به بعضهم ؛ لأنّ قائماً في الأمثلة المذكورة مشتق وليس بمطابق^(١) .

نخلص مما تقدم إلى القول : أنه متى تحمّل الخبر ضمير المبتدأ لزمّت مطابقتة له إفراداً و تثنية و جمعاً وتذكيراً وتأنيتاً نحو : علي مجتهد ، وفاطمة مجتهدة ، و التلميذان مجتهدان ، والتلاميذ مجتهدون ، و التلميذات مجتهدات .

فإذا لم يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ ، فيجوز أن يطابقه ، نحو : الشمس و القمر آيتان من آيات الله ، ويجوز أن لا يطابقه نحو : الناس صنفان عالم و متعلم ولا خير فيما بينهما^(٢) .

فالمطابقة إذن قرينة لازمة من لوازم المبتدأ و الخبر ، يمكن أن يتوقف عليها المعنى حيناً ويمكن أن تُهدر حيناً آخر عندما يؤمن اللبس لعلّة ما .

(١) ينظر : أسرار النحو : ١١١ - ١١٢ .

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢ / ٢٦٨ .

الفصل الثاني

أمن اللبس في باب الفاعل

يعرّف النحاة الفاعل بأنه ((الاسم المسند إليه فعل على طريقة " فَعَلَ " أو شِبْهَهُ ،
وحكمه الرفع))^(١). ويعرفونه ثانية بأنه ((المسند إليه فعل تامّ ،مقدم فارغ ،باقٍ على الصوغ
الأصلي ، أو ما يقوم مقامه))^(٢). ونستطيع من هذين الحدّين أن نتبيّن القرائن التي تؤمن لبس
الباب ، فالفاعل :

- اسم وهذه قرينة المعنى التقسيمي.
 - مسند إليه وهذه قرينة الإسناد المعنوية .
 - فعل تام وهذه قرينة التضام .
 - مقدم وهذه قرينة الرتبة اللغوية.
 - على طريقة فعل وهذه قرينة الصيغة .
 - فارغ من الضمير وهذه قرينة المطابقة .
 - حكمه الرفع وهذه قرينة العلامة الإعرابية .
- ويمكن توزيع هذه القرائن على قسمين^(٣) :

الأول - قرائن في الفعل، وتتمثل في :

- أ - أن يكون تاماً ، تميزاً له من الناقص الذي لا يسمّى مرفوعه فاعلاً إلا على سبيل
التوسع^(٤) .
- ب - أن يكون متقدماً ، وهذه الرتبة لازمة كما سنرى ، لأمن التباسه بالمبتدأ .
- ج - أن يكون خالياً من الإضمار ، ليخرج نحو : يقومان الزيدان ، على لغة اكلوني
البراغيث^(٥) .

الثاني : قرائن في الفاعل وتتمثل في كونه مسنداً إليه ، ولا يكون ذلك إلا اسماً أو ما يقوم
مقامه .

فبتضافر هذه القرائن مجتمعة يتحدّد الفاعل ، ويؤمن لبسه بغيره من الأبواب النحوية ،
ونستطيع سلفاً أن نقرر بأن أهم القرائن الموصلة إليه في الجملة العربية على الإطلاق هو

(1) شرح ابن عقيل : ٤٦٢/١ .

(2) شرح الكافية الشافية : ٥٧٦/٢ .

(3) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١٠٨ .

(4) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩ / ١ .

(5) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٧٧/٢ .

الفعل⁽¹⁾ ، فوجوده تاماً مقدماً ، خالياً من الإضمار مع بقائه على صيغته الأصلية ، يرشحه للإسناد ، فيكون الاسم الذي يليه مسندا إليه ، ولا يمكن له إلا أن يكون فاعلاً .
بيد أننا نشير وبشكل مواز لذلك إلى أن تضافر هذه القرائن لا يعني أن اللبس لا يكون مأموناً إلا بها ، فبعض هذه القرائن يمكن لها أن تهدر - بحسب أغراض المتكلم تقديماً وتأخيراً ، ذكراً وحذفاً - دون الإخلال بالمعنى ، وبعضها الآخر مما لا يقبل هذا الهدر ، وفيما يأتي تفصيلات القول باسهامه كل قرينة من القرائن السابقة في أمن لبس الفاعل .

١- قرينة المعنى التقسيمي في تركيب الفاعل :

إن كون الفاعل اسماً يرشحه كما قلنا لأن يشغل موقع المسند إليه ؛ لأنه مما يمكن الإخبار عنه ويمنع الفعل من الوقوع في هذا الموقع فلا يقال في العربية : جاء أتي . على سبيل الإخبار ؛ لأن الأفعال لا يُخبرُ عنها ، أمّا ما سُميَ به من هذه الأفعال ، فقد احتفظ ببنياتها وحُكيت ألفاظها على نحو ما سُمع من قولهم : جاء تأبط شرا ، فالجملة الفعلية محكية على أنّها واقعة موقع المسند إليه ولا يمكن أن يُرادَ بها معنى الفعلية وإلا انتفى الإسناد وحصل الإلباس .

على أن هذه القرينة ولها كل هذا الاسهامه لا نراها متحققة في مثل قولنا :

- يسرُّني أن تمرح .

إذ لا أثر ههنا للاسم بوصفه قرينة معنى تقسيمي دالة على الإسناد ، فماذا صنع

النحاة؟.

لقد جاوز النحاة البنية الظاهرية للفظ إلى البنية العميقة في محاولة منهم لإيجاد الاسم الذي يشغل هذا الموقع فأولوا الحرف المصدرية وفعلته اسماً قدره بـ " مَرَحُكَ " سدّوا بهم مسدّ الاسم فقالوا : إن الفاعل ، هو المصدر المنسب من " أن والفعل : ، وهذا التأويل أمّن لهم اللبس في الجملة وحقق لها مشروعيتها النحوية وهذا معنى قولهم : " أو ما قام مقامه " أي مقام الاسم .

والواقع أنّ في الجملة السابقة فعلاً أحدهما هو الأساس في بناء الفكرة وهو (يسرّ) والآخر هو (تمرّح) وفاعله مفهوم من بنائه أي (أنت) وهذا الفعل متعلّق بالفعل الأول على

(1) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١٠٨ .

معنى الفاعلية ، بمعنى آخر انه فاعل للفعل (يسر) ولما لم يجز أن يكون البناء الفعلي فاعلاً مباشراً كما أشرنا لأنه مركب إسنادي _ على سبيل التسمية _ استخدمت (أن) لغرض وصل الفعل الرئيس بهذا النوع من الفاعل وربطه به ولغرض تعليق الفعل الثاني بالفعل الرئيس على معنى الفاعلية فلا ينفصم نظم الجملة ويذهبُ ذهن السامع إلى أن الفعل الثاني مما ستبنى عليه فكرة جديدة فيكون للأداة هنا وظيفة إدخال الفعل المتعلق في حيز الإسناد الرئيس الذي بُنيت عليه الفكرة^(١) .

وإنما يلجأ المتكلم إلى هذا النوع من النظم - كما تؤكد الدكتور سناء البياتي - لإحساسه بالفرق بين الفاعل عندما يكون اسماً ، نحو : يسرني مرحك ، والفاعل عندما يكون فعلاً ، نحو : يسرني أن تمرح ، لأن مجيء الاسم (المصدر) فاعلاً معناه : إن الذي يسرني هو مرحك الثابت الدائم ، وأما مجيء بناء (يفعل) فاعلاً فذلك يعني أن الفاعل يتضمن كل ما في بناء (يفعل) من دلالات وأهمها الدلالة على تفاصيل الحدوث حتى ليكاد البناء يصور لك الضحك والقفز والانطلاق الذي يوحي به الفعل (يمرح) ، فضلاً على أن النظم في : يسرني أن تمرح تدل على أن المخاطب كان من قبل على حال كئيبة وأن الفعل أو الحدث أي (المرح) يقع منه بعد أن لم يكن واقعاً^(٢) .

وعلى غرار ما تقدم يمكن أن نضيف المصدر الواقع موقع الفاعل إذا كان ثمة فارق بين المصدر والاسم في مثل قولنا : أقلقني ضربُ زيد عمرا .
إن الفاعل هنا مصدر مضاف .

وعلى الرغم من هذا فإن وقوع الاسم مسنداً إليه لا يحقق له الفاعلية دائماً وبالتالي لا نستطيع الاعتماد عليه في تحديد هوية الفاعل في الجملة العربية في كل الأحوال ؛لأنه بالإمكان أن يشغل وظائف أخرى كنائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم كاد واسم الأحرف المشبهة بالفعل^(٣) .

(1) ينظر : قواعد النحو العربي ، في ضوء نظرية النظم : ١٤٤ - ١٤٥ .

(2) م . ن : ١٤٥ .

(3) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١٠٩ .

٢- قرينة الإسناد في تركيب الفاعل :

الإسناد : ((عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه))^(١) وهو بوصفه قرينة في باب الفاعل مدلول عليه من معنى الفعل المسند إليه ، فكل فعل في العربية يدل بمعناه على فاعله ، ومن هنا كان وجود الفعل قرينة على وجود الفاعل ، وهو ما يعني نشوء علاقة إسناد بينهما . هذه العلاقة تترشح من جهة أن كل فعل لا بد له من فاعل ؛ لأن وجود فعل من غير فاعل كما يقرر السيوطي محال^(٢) .

ويشبهه ابن جني دلالة الفعل على الفاعل من جهة معناه بدلالته على مصدره^(٣) ، فكما أن الفعل يدل في شطر من معناه على معنى مصدره يدل كذلك على فاعله ، وهذه الدلالة - أي دلالة الفعل على فاعله - دلالة لزومية^(٤) ، بمعنى أن لفظ الفعل حيثما وجد يدل على معنى خارج عن معناه ، وهذه الدلالة يتوصل إليها عن طريق انتقال الذهن من مدلول اللفظ - الذي هو الفعل - إلى المدلول الخارجي الذي هو الفاعل ، فالفعل بحاجة دائماً إلى فاعل ، يستقل به ، وينتسب إليه ، ويحدث عنه ، أو هو بمنزلة الحادث عنه^(٥) .

ولعل هذا ما دفع بمالك يوسف المطلبي إلى أن يجعل من دلالة الفعل على فاعله جزء من كينونته ، تضاف إلى دلالاته على الحدث و الزمان على حد سواء ، فالفعل يتضمن - كما يرى - إشارة إلى محدث أو مسند إليه ، ومعنى ذلك أن النظر في العربية إلى الفعل يؤدي إلى النظر إلى الفاعل أو المسند إليه^(٦) ، وهذا ما يفسر قول سيبويه : ((لا بدّ للفعل من الاسم))^(٧) .

فالفعل يتميز دائماً بأنه يكون في شخصية مصرفة أي مسنداً حتماً إلى مسند إليه ، وبذا تكون صيغة الفعل العربي غير مستقلة بالفهم ، عن الاسم الذي يجب أن يسند إليه ، سواء

(١) شرح التسهيل : ٨/١ .

(٢) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٨ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٩٨/ ٣ .

(٤) م . ن : ٢٩ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٩٩ / ٣ .

(٦) ينظر الزمن و اللغة : ٦٢ وما بعدها .

(٧) الكتاب : ٢١ / ١ .

أكان ضميراً بارزاً أم مستتراً أم اسماً ظاهراً^(١) ، بمعنى أن الفعل يحمل دلالة مزدوجة في أمن لبس الفاعل ، ذلك أنه يشير باتحاده مع الاسم الذي يليه إلى قرينة التضام ، كما يشير بنسبته إليه إلى قرينة الإسناد .

وقد وعى النحاة مذ سيبويه هذه الحقيقة فقالوا في الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل : ((والذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل ، وجعلت الفعل حديثاً عنه))^(٢) ، وحدّوه فيما بعد ، بأنه : ما أسند إليه الفعل أو به على جهة قيامه به ، أي على جهة قيام الفعل بالفاعل^(٣) ، فالفاعل مع الفعل بناءً يتمحور على علاقة الإسناد الرابطة ، ويصدق هذا في رأي النحاة على عناصر أخرى قالوا عنها أنها تشبه الفعل أو متضمنة معناه ، هي المصدر واسم الفاعل واسم المفعول و اسم الفعل^(٤) .

ويفصل ابن الحاجب في قضية تعلق الفاعل بفعله فيذكر أن الفاعل هو الذي نسب إليه الفعل ، وأنه لا فرق بين أن يكون الفعل دالاً على أمر وجودي أو أمر نسبي أو أمر عدمي ، فقد أنزل النحاة المعاني المعقولة كلها منزلة واحدة ولم يفرقوا بين ما هو وجودي وبين ما هو غير ذلك ، ومثّلوا للأول بـ : علم زيد ، وللثاني بـ : بعد زيد ، وللثالث بـ : استحال الجمع بين الضدين ، وشبهه ، وقد جمعوا بينها - في رأيه - لأن الغرض هو نسبة هذا الحكم لها لما كانت الأحكام كلها مفتقرة إلى محكوم عليه بها نزلت جميعاً بمنزلة واحدة ، ولم يراعوا في ذلك وجوداً و لا نسبة و لا عدماً ، فلذلك أجروها مجرى واحداً و لا فرق بين أن تكون هذه الأمور مثبتة أو منفية أو مستفهما عنها أو مشروطاً أو مأموراً بها أو منهيّاً عنها؛ لأن الغرض ذكرها متعلقة بمن هي له على اختلاف الأحكام المتعلقة بها ، وسمّى النحويون الفاعل ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في أن الباب كلّ في ذلك واحد^(٥) .

وإذا كان ابن الحاجب ينكر على النحاة أن تكون فواعل بعض الأفعال نحو : " مات زيد ، و سقط الجدار " فواعل مجازية ؛ لأنها لم يكن لها حقيقة البتة، حتى تنتقل إلى المجاز،

(١) الموقف الأدبي : ع ١٣٥ ص ٥٤ .

(٢) الأصول في النحو : ٧٢ / ١ .

(٣) ينظر : التعريفات : ١٦٤ .

(٤) همع الهوامع : ١٥٦ / ١ .

(٥) ينظر : الأمالي النحوية : ٢٣١ - ٢٣٤ ، و القرائن المعنوية ٥٦ .

فان ابن السراج ذكر أن الأفعال غير الحقيقة في نسبتها إلى الفاعل ، أفعال مستعارة للاختصار ، تتضمن بنياتها إشارة إلى أن فاعليها في الحقيقة مفعولون، ومثل ذلك بـ :
مرض بكر ، فضلاً عن المثالين السابقين^(١) .

ولعل هذا ما دفع بابن يعيش إلى رفع الاحتراز عن المبني للمفعول في حد الفاعل ؛ لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ، إذ ليس من شرط الفاعل - كما يرى - أن يكون موجداً للفعل ومؤثراً فيه وهذا يطرح إشكالاً في أمن لبس الفاعل ، ذلك أن الفاعل يشارك النائب عنه في كل القرائن سوى صيغة الفعل فإذا ما تجاوزنا هذا الفارق صار الفاعل و نائب الفاعل يحملان نفس المواصفات من حيث أنهما اسمان مقدّم عليهما الفعل و مسند إليهما ، وهذا بالضبط ما عناه ابن يعيش ، فالفاعل مثلاً لا يشترط فيه أن يكون موجداً للفعل لأنه ببساطة يمكن أن يتصف به ، وإذا حدث هذا أشبه النائب عن الفاعل من جهة الإسناد ومن جهة أنهما لم يقوما بالفعل ولم يوجداه . فـ " الجدار " من : سقط الجدار، من الناحية النحوية هو الفاعل أما من الناحية الدلالية فهو مفعول ؛ لأنه في الحقيقة لم يقم بالفعل إنما قام الفعل به ، وأصل الجملة : " سقط الجدار بفعل الريح"^(٢) ، فالريح هي الفاعل الدلالي في مفهوم ابن يعيش ، وهذه إشارة على جانب كبير من الأهمية عند مازن الوعر ؛ لأنها تدل على عمق التفكير الدلالي عند ابن يعيش والذي يلتقي مع أحدث الدراسات اللسانية الحديثة^(٣) .

والراجح كما نعتقد هو ما ذهب إليه ابن السراج من أن العرب اقتصرت على ذكر مفاعيل هذه الأفعال دون فاعليها اختصاراً ؛ لعلمها بها سلفاً .

وإذن فالنظر إلى الفاعل من جهة الإسناد قد يلبس بالنائب عنه ، لكن النحاة احترازوا بأن قالوا : الفاعل عبارة عما نسب الفعل إليه على جهة قيامه به ، أي قيام الفعل بالفاعل ، وهو و ما يُخرج النائب عنه ؛ لأن الفعل فيه واقعٌ عليه لا منه أو به . وهذا الاحتراز يبيقي علاقة الإسناد في تركيب الاسم مع الفعل علاقة فاعلية لا مفعولية حتى إذا ما تنبه المعرب إلى صيغة الفعل أدرك أن هذا البناء بناء الفاعل لا المفعول .

(١) ينظر الأصول في النحو : ٧٢ / ١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٧١ / ١ .

(٣) ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٣٤٩ .

ولعل هذا ما دفع بعلي أحمد الكبيسي إلى القول أن وقوع الاسم مسنداً إليه لا يوجب له الفاعلية ؛ لأنه قد يشغل وظائف أخرى منها النائب عن الفاعل و الخبر و اسم كان وكاد و الأحرف المشبه بليس . ولأجل هذا يرى أنه لا يصح الاقتصار على قرينة الإسناد في تحديد الفاعل ، بل يجب أن تتضافر معه قرائن أخرى حتى يتميز عن غيره مما يكون مسنداً إليه ، والسبيل إلى ذلك قرائن في الفعل^(١) :

- فتقدمه خالياً من الإضمار يخرج المبتدأ .
 - وتماهه يخرج أسماء الأفعال الناقصة وأسماء الأحرف المشبه بـ (ليس).
 - وبقائه على صيغته الأصلية يخرج نائب الفاعل عن الحد .
- وبهذه القيود في المسند لا يكون المسند إليه إلا الفاعل .

وتطرح قرينة الإسناد إشكالاً آخر حينما يتقدم الاسم على الفعل ؛ لأنه يلتبس بالمبتدأ ، ويتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي^(٢)، وقد تحدثنا عن هذا الإشكال عند معالجتنا للخبر حينما يكون فعلاً ، وقلنا حينها أنه يجب - والحالة هذه - أن يتأخر الخبر لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل . فلا يقال : قام زيد أو يقوم ، على اعتبار الفعل هو الخبر ، بخلاف ما إذا كان الخبر صفةً نحو : زيد يقوم ، أو كان فعلاً رافعاً لظاهر ، أو لضمير بارز ، فالأول نحو: زيد قام أبوه ، والثاني نحو : أخواك قاما ، على اللغة الفصحى ، فلا لبس فيهنّ ، بمعنى يجوز أن نقول : قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وقاما أخواك ، وهذا التقييد لا بد منه لأمن اللبس^(٣) ، وسنأتي على بيان اسهامة الرتبة بشكل أكثر تفصيلاً في حديثنا القادم .

ومن حالات اللبس الأخرى ذات الصلة بقرينة الإسناد ، الحالات التي تتغيب فيها العلامة الإعرابية ، فيصلح فيها الإسناد لأن يتوجه إلى أكثر من عنصر من ذلك : ضرب عيسى موسى ، وضرب هذا ذاك ، من دونما إشارة تعين أحدهما وغيرها . فهذا ونحوه ليس الإسناد فيه مهدورا أو مترخصاً به إنما دلالاته فيه عائمة تصلح لذا وذاك على حد سواء ،

(١) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١٠٩ .

(٢) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ٥٠ .

(٣) ينظر : أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ٧ .

والعلة في ذلك غياب العلامة الإعرابية ، ولذا يُصارُ في مثل هذه الجمل - لأجل إحلال الأمان فيها - إلى الأصل المتمثل بقريئة الرتبة فيُعربُ المتقدمُ فاعلاً ، والمتأخراً مفعولاً وهكذا .
أما الحالات التي تكون فيها دلالة العلامة الإعرابية واضحةً، فإن الإسناد هو الآخر يكون واضحاً ، وسنعرض لأمثلة ذلك عند حديثنا عن العلامة الإعرابية .

٣- قريئة الرتبة في تركيب الفاعل :

قلنا ان الفعل في الجملة الفعلية لابد أن يُذكر قبل الفاعل لئلا يلتبس الفاعل بالمبتدأ ويتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي، وان إسهامة الرتبة تكون ذات فاعلية كبيرة في الجمل التي تتغيب فيها العلامة الإعرابية، فلا يظهر أي أثر للإسناد المنطقي فيها نحو :

- ضرب موسى عيسى

- وأكرم هذا ذاك .

وفي ضوء هاتين الحالتين (حالة التباس الفاعل بالمبتدأ والتباس الفاعل بالمفعول به) ستكون مناقشتنا لإسهامة الرتبة في أمن لبس الفاعل .

أولاً - التباس الفاعل بالمبتدأ :

تقدّم - فيما مضى - الحديث عن وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو : زيد قام أو يقوم ، والعلة في ذلك هو أن الفعل متى ما تقدّم التبس أمر المبتدأ بالفاعل ، والعكس بالعكس في الحالة التي نعاينها .
فكون الفاعل متأخراً عن الفعل حكمٌ واجب في عرف النحاة ، لئلا يلتبس أمره بالمبتدأ لكونهما يشتركان في صحة وقوع كل منهما موقع المسند إليه بوصفهما اسمين ، فنقول :

- محمدٌ جاءَ • م + خ • اسم + فعل
و :
- جاءَ محمدٌ • ف + فاء • فعل + اسم

فعلی الرغم من أن (محمدًا) هو من قام بالفعل ونُسبَ إليه المجيء في الجملتين إلا أن نحاة البصرة يعربونه في الأولى مبتدأ وفي الثانية فاعلاً، وليس ذلك إلا لأنه مقدّم في الأولى ومؤخّر

في الثانية ، ومن ههنا أوجبوا أن تكون رتبة الفاعل ، مقدمة على الفعل حتى يقع الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ويؤمن اللبس بين المبتدأ والفاعل ، في حين رأى نحاة الكوفة أن (محمداً) هو الفاعل وأن الفعل مسندٌ إليه في الجملتين إلا أنه قُدِمَ عليه في الأولى وفي الثانية تأخر^(١).

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين^(٢) :

الأول : أن الفعل والفاعل كجزأي الكلمة الواحدة ، متقدم أحدهما على الآخر وضعاً ، فكما

لا يجوزُ تقديم الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

الثاني : إن تقديم الفاعل يوقعُ في اللبس وذلك أنك إذا قلت : زيدُ قام _ وكان تقديم الفاعل

جائزاً _ لم يدري السامعُ أردتُ الابتداء بـ : (زيد) والأخبارُ عنه بـ جملة (قام)

وفاعله المستتر أم أردتُ إسناد (قام) إلى زيد على أنه فاعل و (قام) حينئذٍ خالٍ من

الضمير وهو خلاف الأصل المذكور .

أما الكوفيون فقد استدلوا على جواز تقديم الفاعل على فعله بوروده عن العرب كما في

نحو قول الزبلاء :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَئِيْدًا أَجْنَدًا يَحْمِلُنَّ أَمْ حَدِيْدًا

في روايةٍ من روى (مشيها) مرفوعاً على أنه فاعل وئيداً

وتظهرُ فائدة الخلاف كما يذكرُ ابن عقيل في غير صورة الأفراد ، وهي صورة : زيدُ

قامَ، ففي حين نقول على مذهب الكوفيين : الزيدانِ قامَ، والزيدون قامَ ، يجب أن نقول على

مذهب البصريين : الزيدانِ قاما ، والزيدون قاموا، فنأتي بألفٍ وواوٍ في الفعلِ على أنهما

فاعلين للفعل المسند إليهما^(٣) .

(1) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣ / ١ .

(٢) م . ن : ٤٤ / ١ .

(3) شرح ابن عقيل : ٤٦٦ / ١ .

ولقد تابع نحاة كثيرون البصريين في مذهبهم هذا ^(١)، ولعل ما دفعهم إلى ذلك هي مسألة العمل والفاعل لا نهم يعدون الفعل عاملاً ذا أصالة في العمل ، ومن هنا كان حقه أن يتقدم ، فإذا تأخر فليس لهم إلا أن يعدوا الاسم المتقدم (مبتدأ) ليقع الفرق بين الجملتين .

والبحث عن اسهامة الرتبة في أمن لبس الفاعل بالمبتدأ لا يمكن النظر إليه بمعزل عن قرينه الإسناد كبرى قرائن الباب ، فالكوفيون لم يجوزوا تقديم الفاعل على فعله إلا لأن معنى الإسناد في التركيب الاسمي واضح ، وعلى الرغم من أن البصريين حاولوا أن يفرقوا بين معنى التركيبين بأن قالوا : إن جملة الفعل والفاعل تدل على حدوث القيام بعد إذ لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ^(٢)، إلا إن من النحاة من عد ذلك من مقتضيات الصناعة النحوية لا مما يقتضيه المعنى ، يقول ابن يعيش : ((...وفي الجملة ؛ الفاعل في عرف أهل هذه الصناعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدماً عليه، وذلك نحو : قام زيدٌ وسيقوم زيدٌ ، وهل يقوم زيدٌ فـ (زيدٌ) في جميع هذه الصور فاعلاً من حيث أنّ الفعل مسندٌ إليه ومقدمٌ عليه سواءً فعلٌ أم لم يفعل ، ويَزيدُ إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمتَ الفاعلَ فقلت : زيدٌ قامَ ، لم يبقَ عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأً وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية)) ^(٣).

ولقد رفض ابن جني من قبل مظنة البعض أن زيدا في قولنا : زيدٌ قامَ، فاعلاً في الصناعة كما أنه فاعلٌ في المعنى قال : ((وكذلك قولنا زيدٌ قامَ ؛ ربّما ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصناعة كما أنه فاعلٌ في المعنى)) ^(٤) فهو يعني بقوله : فاعلٌ في المعنى الناحية الاسنادية (المعنوية) فهو مسندٌ إليه تقدّم أو تأخّر ، أمّا القول انه مبتدأ فمن مقتضيات الصناعة النحوية البصرية ^(٥).

(١) منهم ابن مالك ، ينظر : شرح التسهيل : ٤٠/١ .

(٢) ينظر : الهامش رقم (٢) من شرح ابن عقيل : ٤٦٥/١ .

(٣) شرح المفصل : ٧٤ / ١ .

(٤) الخصائص : ٢٦٩/١ .

(٥) ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي : ص ٥٩ .

ولعل بعضاً من هذه الاقتباسات هي التي دفعت الدكتور إبراهيم السامرائي وخليل عميرة ومن وافقهما إلى القول : إن الفاعل جائز له أن يتقدم دون أن يكون في ذلك إخلال لمعنى الفاعلية .

فالقضية عند الدكتور السامرائي لاتخرج عن كونها إسناداً بين طرفي الجملة ، إذ حدُ الجملة الفعلية عنده ، هو : ما كان فيها المسند فعلاً ، وعليه تكونُ الجملتان : (١)

- محمدُ سَافِرٌ -

- سَافِرٌ محمدٌ -

جملتان فعليتان ما دام المسندُ فعلاً ، وإذا جنح البصريون عن هذه الحقيقة فلقد اختصر الكوفيون - كما يرى - المسألة، وقالوا : إنّ الاسم المتقدم هو الفاعل وأنّ ثمة فرق بين : محمدُ سافر وسافر محمدُ من الناحية النحوية إنما الفرق من الناحية الأسلوبية وبالتالي فهي ليست من مقتضيات المادة النحوية وإنما من مقتضيات الأسلوب .

والى مثل هذا ذهب الدكتور عميرة مؤكداً على أن الفاعل يمكن له أن يقدم على فعله ويكونُ حينئذُ ذا وظيفة نحوية محوّلة عن الأصل ، هذه الوظيفة تتمثل في التوكيد ، فجملة :

- خالدُ أكرم علياً .

جملة فعلية محوّلة عن أصلها التوليدي الذي هو : أكرم خالدُ علياً، وإنّ هذا التحويل الذي تمّ عن طريق الترتيب جاء لغرضٍ يريده المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناها الشكلي الظاهر (٢) ، وهذا الغرض هو التركيز على مُحدث الحدث وهو الفاعل ها هنا ، يؤيدُ ذلك آيات قرآنية كثيرة لم يكن التوكيدُ فيها على الحدث ، فالحدث قائمٌ و واقعٌ لا يجادل فيه احد ؛ ولكن الجدَلَ الطويل كان فيمن يُحدثُ هذا الحدث أو يقدرُ عليه ، من ذلك قول الله تبارك وتعالى :

﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٣)

﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى ﴾ (٤)

﴿ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١)

(١) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق : ٩٤ .

(٣) التوبة : ٣٤ .

(٤) الرعد : ٨ .

﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ (٢) .

وبناءً على ما تقدم رأى الدكتور عبد الجبار توامة أن شرط تقدم الفعل على الفاعل في تعريف الفاعل الذي تقدم لايؤثر عدم الأخذ به في فهم القرينة المعنوية وفاقاً للكوفيين ((لأن ذلك لايؤثر في نص الإسناد الذي بين الفعل والفاعل ، فالفاعل يظلُ فاعلاً من جهة إسناد الفعل إليه حقيقةً حتى إن قُدّم على فعله)) (٣) .

وإلى مثل هذا ذهبت الدكتورة سناء حميد البياتي التي رأت أن تقديم الفاعل على فعله أو تأخره عنه لا يغير نوع الإسناد ؛ لأن المسند ما زال فعلاً في الحالتين ، والمسند الذي يمثل في النظم مركز التعليق هو الذي يُحدد نوع الجملة من خلال دلالاته ، فان كان المسند فعلاً يدلُّ على (الحدّث والحدوث) فالجملة فعلية سواء تقدّم عليه الفاعل المتعلق به أم تأخر عنه ، وإن كان المسند اسماً جامداً (أو وصفاً دالاً على الثبوت ، فالجملة اسمية أياً كان موضع المسند إليه المتعلق بالمسند متقدماً عليه أو متأخراً عنه) (٤) .

إن الفاعل - كما تؤكد ((لا يتحوّل إلى مبتدأ عندما يتقدم على فعله ؛ لأنه في لغة تتمتع بقدرٍ وافر من حرية النظم والسعة في تأليف الجملة وترتيب أجزائها ولأن التعريف بالمعنى النحوي للفاعل ليس من مهمّة (الموقع) وعندما لا يكون لموقع الكلمة وظيفة التعريف بمعناها النحوي ، يتّخذ الموقع وظيفةً أخرى لإثراء المعنى أو لتتغيم النظم أو لكليهما معاً ، فالموقع المتقدم على المسند يعبر عن الاهتمام بالمتقدم أو تأكيده أو كون المسند مختصاً به أو مقصوراً عليه)) (٥) .

إذن فان تقديم الفاعل على فعله ليس هو بالأمر المردود أو المخلّ بسبب النظم كما ذهب البصريون ولا هو بالمُخرج الفاعل عن كونه مسند إليه مقدّم ، وإنما هو واقع في اللغة والإقرار به من شأنه أن يُثري الدراسات النحوية والبلاغية .

(1) الرعد : ٢٦ .

(2) الزمر : ٤٢ .

(3) القرائن المعنوية في النحو العربي : ٥٩ .

(4) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٣٤ .

(5) م . ن : ١٣٤ .

ثانياً - التباس الفاعل بالمفعول:

الأصل في بناء الجملة الفعلية العربية أن يُذكر الفعل أولاً ، ثم يعقبه الفاعل، وأما بقية المتعلقات فالأصل فيها أن تتأخر عن الفعل^(١). وإذا كانت الصناعة النحوية تحتم - كما رأينا على الفعل أن يكون ذا ترتيب مخصوص مع الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ ، فأنها تتسمّح مع باقي متعلقات الفعل ، فلا يتعيّن بينها وبين الفعل ترتيب مخصوص ، بمعنى أن المتكلم له أن يقدّم - وبحسب ما يراه مناسباً - ما يشاء من متعلقات الفعل - عدا الفاعل - ويؤخر ما يشاء ، شريطة أن يحافظ على أمن اللبس ويتجنّب التعقيد^(٢) .

فالمفعول به يتقدم على الفاعل ويتأخر طالما أنّ العلامة الإعرابية هي التي تحفظ التباس الاسمين ، فنقول :

- ضرب زيدُ عمراً .

((فإذا لم يظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما كقولك : ضرب موسى يحيى ، لم يجز التقديم والتأخير ، لما يؤدي إليه ذلك من التباس المفعول بالفاعل))^(٣) يقول ابن أبي ربيع : ((... وذلك أنّ الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدلّ عليهما ، التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ، ولم يكن معهم ما يدلّ على الفاعل ، علمت أنّ المقدم هو الفاعل ، إذ لم تكن العرب لتقدّم المفعول بغير دالّ على ذلك لما في ذلك من نقض الغرض))^(٤) وهو الفائدة وأمن اللبس .

فإذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن ثمة قرينة لفظية أو معنوية تبيّن المقصود فإن النظام النحوي يلزم المتكلم التقيد بالرتبة ، لأنها حينئذ تكون القرينة الرئيسة الدالّة على الباب النحوي ، فالرتبة غير المحفوظة تصبح محفوظة إذا كان أمن اللبس يتوقّف عليها ، وتهدر إذا لم يتوقّف عليها .

(1) ينظر : الاشباه والنظائر في النحو : ٢ / ٦٦ - ٦٧ .

(2) ينظر : أمن اللبس ومراتب الالفاظ في النحو العربي : ١٠ .

(3) م . ن : ٢ / ١٦٦ .

(4) البسيط في شرح الجمل : ١ / ٢٧٩ .

والملاحظ كما يقول الدكتور تمام حسّان أنّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبيّنات جنحَ بها إلى قرينة الرتبة ، وكأنّها جُعِلت لها عوضاً عن العلامة الإعرابية^(١) .
ولمّا كان ترتيب الجملة الفعلية العربية هي : (ف - فا - مف) ، فإن استصحاب الحالة الأصلية لعناصر التحليل اللغوي في نحو : ضرب أخي صديقي ، وأشباهه ، يعدّ قرينة مميّزة للمعنى . وقيداً من قيود التركيب التي تؤمن لبسه بغيره .

والذي يؤمن لبس الفاعل بالمفعول في نحو التراكيب المتقدّمة ، هي واحدة من الأمور الآتية :

أ- تثنية أو جمع أحد العنصرين : يقول ابن السيّد : ((إذا تثنيت أو جمعت فقلت : ضرب الموسيان اليحيين أو ضرب : الموسون اليحيين : جاز التقديم والتأخير))^(٢) .

ب- وصف أحد العنصرين بوصف يظهرُ عليه الإعراب ، نحو :
- ضرب موسى الطويل عيسى .

ف- "موسى" هو الفاعل ، بدلالة العلامة الإعرابية على الوصف ((الطويل)) ومعلوم أنّ النعت يتبع متبوعه في كل شيء ، بما في ذلك الإعراب .
ج- تأكيد أحد العنصرين بمؤكّد واضح الإعراب ، نحو :

- أعجب موسى نفسه عيسى .

ف- " عيسى " هو الفاعل وان تأخّر ، لأن علامة التوكيد تُدَلّل على أن ((موسى)) هي المفعول .

د- عطف أحد العنصرين على الآخر ؛ نحو :

- أعجب موسى وزيداً عيسى .

ف ((موسى)) مفعول بعطف ((زيد)) عليه ؛ لأنّ المنصوب لا يُعطف إلا على منصوب مثله .

هـ - القرينة المعنوية ، ومثالها :

- أكل الكمثرى موسى .

- استخلف المرتضى المصطفى .

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ .

(2) الحل في إصلاح الجمل : ٣٥ / ١ .

فالمثال الأول : أكل الكمثرى موسى ((تعتمد قرينته المعنوية على طبيعة العلاقة بين الأكل والكمثرى ، فلا يمكن أن تكون هي علاقة الفاعلية بل علاقة المفعولية ، وطبيعة العلاقة بين الأكل وموسى لا يمكن أن تكون علاقة المفعولية بل علاقة الفاعلية ولذلك جاز أن يقدم الفاعل أو يتأخر في هذا المثال مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها لأن كلا منهما معروف مفهوم، وفهمه مبني على معرفة خصائص المجالات الدلالية وتجاوبها بين المفردات))^(١)، ذلك أن من الأفعال أفعالاً يكون المرتفع بعدها عاقلاً لاغير ، ويكون المنسوب بها عاقلاً وغير عاقل ، وثمّ أفعال بعكس ذلك يكون منصوبها عاقلاً لاغير ، ويكون المرتفع بها عاقلاً وغير عاقل^(٢) .

وفي المثال الثاني : استخلف المرتضى المصطفى ((تعتمد القرينة المعنوية فيه على معلومات خاصة اقترنت بدلالة اللفظ المستخدم ، أي جعله خليفة ، ولا بد أن يكون المستمع عارفاً بأن لقب المصطفى خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وبأن لقب المرتضى خاص بأبي بكر رضي الله عنه ، ولا بد أن يكون عارفاً أيضاً بأن الرسول " صلى الله عليه وسلم " قد قبض للرفيق الأعلى قبل أبي بكر))^(٣) ، فلما زال اللبس بالأدلة والقرائن المعنوية جاز التقديم والتأخير .

وهكذا فإنّ ((العنصر الدلالي سمح بالتصرف في التقديم والتأخير، لأنه يقوم بالدور الذي كانت تقوم به العلامة الإعرابية، وهي إحدى الوسائل التي اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها وبعض في الجملة))^(٤) وإذا انعدمت العلامة مع عدم وجود القرينة كان الالتزام بالترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به بديلاً عنها ، فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي^(٥) .

(١) النحو والدلالة : ١٤٣ .

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل : ٢ / ٢٧٩ .

(٣) ينظر : النحو والدلالة : ١٤٣ .

(٤) م . ن : ١٤٤ .

(٥) ينظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي : ١١

٤- قرينة التضام في تركيب الفاعل :

إنَّ علاقة الفعل بالفاعل كما يذكر النحاة هي أشبه بعلاقة جزئي الكلمة الواحدة مع بالأخرى، فلا يجوز حذف احد الجزأين وإبقاء الآخر إلا إن دلَّ عليه دليل ، من هنا يعد وجود الفعل في العربية دليلاً على الفاعل^(١)، فان لم يكن موجوداً صير إلى تقديره من دليل يقوم عليه في الجملة ذاتها كما إذا قيل لك : من قرأ ، تقول : زيدٌ ، والتقدير : قرأ زيدٌ . إن هذا التقدير لازم من لوازم المعنى يُصار إليه ليؤمن اللبس فلا يظنُّ أمرٌ أن الكلمة المفردة في العربية يبني عليها كلام مفيد . أو أنَّ المعنى معلق .

على أنَّ قسماً كبيراً من نحاة البصرة بالغ في هذا التقدير لدرجةٍ عُدُّوا معها كل اسمٍ مرفوع وقع بعد (إن) و (إذا) الشرطيتين فاعلاً لفعلٍ محذوف وجوباً، يفسرهُ الفعل المذكور في جملة (إن) أو (إذا) من ذلك تأويلهم لقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ)^(٢)، ب : ((وان استجارك احد .. استجارك)) وقوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(٣) ب ((وإذا انشقت السماء .. انشقت)) ، قالوا : ان الجملة الاسمية لاتقع بعد أدوات الشرط وان وقع في الكلام ما ظاهره خلاف ذلك أولَّ بتقدير الفعل متصلاً بالأداة^(٤).

أما الكوفيون فقد عدُّوا الفعلَ المذكور هو الفعل المقدر اتصاله بالأداة إلا انه مؤخرٌ عنها ، فهم على اتفاق مع البصريين في منع وقوع الجملة الاسمية بعد ادوات الشرط لكنهم على خلاف في تقدير ذلك الفعل وموقعه في الجملة ، ولقد حاول الاخفش أن يوفق بين المذهبين بأن قال : إن الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) الشرطيتين هو مبتدأ وان الفعل المذكور بعده مسندٌ إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المستتر في محل رفع خبر للمبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

بيد أن هذا التأويل اضطره إلى اجتراح قاعدة استثنى فيها (إن) و (إذا) الشرطيتين من سائر أدوات الشرط في جواز أن تقع بعدها الجمل الاسمية .

(1) من عبارات سيبويه في هذا الصدد : (لابد للفعل من الاسم) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(2) التوبة : ٦ .

(3) الانشقاق : ١ .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٨٣ .

إن التمسك بأصل القاعدة لأمن لبسها وتحميل الكلام ما لا يحتمل ليس من واقع اللغة في شيء؛ لأن ((في تقدير النحاة فعلاً محذوفاً بعد أداة الشرط يسبق الفاعل - مع أن الفعل مذكور بعد الفاعل - إهدارا لقوة تصورنا بالإسناد وطمساً للتخيل))^(١) ، فعندما نقرأ قول الله وتعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ و﴿إِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ و﴿إِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ و﴿إِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾^(٢) . نحسُّ أن صوراً ذهنية واضحة المعالم متلاحقة، ترتسم في الذهن حتى لنكاد نشاهد صورة انفطار السماء وصورة انتشار الكواكب وصورة تفجير البحار ، وصورة تبعر القبور ، صور متلاحقة مرئية ، نراها بعين الخيال ، وقد كان لطبيعة التركيب وطريقة النظم دور في رسم هذه الصور أو هذه المشاهد في الذهن ، ذلك لأن تقديم الفاعل يجعله يطرق السمع أولاً ، فعندما نسمع كلمة (السماء) في قوله تعالى : (إذا السماء انفطرت) ، تنتقل هذه الكلمة إلى الذهن ليدركها ، وترتسم في المخيلة صورة السماء التي عرفناها ، بلونها وشكلها ، وتبقى صورة السماء عالقة في الذهن تنتظر (المسند) وعندما تسمع كلمة (انفطرت) يعمل الذهن على ربط الانفطار بالسماء ، فينسب الانفطار إلى السماء، ويتم بذلك رسم صورة ذهنية متخيلة ولكنها واضحة المعالم لمشهد انفطار السماء^(٣) .

وإنما رُسمَ هذا المشهد - كما تقرر الدكتورة سناء ألبياتي - ((المكوث المسند إليه مدة زمنية عالقا بالذهن ينتظر المسند فهذا الترتيب أي تقديم الفاعل على فعله أو تقديم المسند إليه على المسند أقدر على منح الفرصة لخيال السامع أن يتخيل ، ويتصور المشهد ، وبذلك يستطيع هذا النظم أن ينقلنا لنرى مشاهد يوم القيامة وأهواله بعين الخيال))^(٤) .

إن انفصام عرى التضام بين الفعل والفاعل في جملة الشرط وغيرها ليست مدعاة للبس حتى يضطرنا إلى التأويل إنما هو مدعاة إلى التأمل في النظم وكشف أسرار الكلام كما أوضحنا آنفاً .

(1) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٣٧ .

(2) الانفطار : ١ .

(3) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٣٦ .

(4) م . ن : ١٣٦ .

٥- قرينة المطابقة في تركيب الفاعل :

من خصائص العربية أنه إذا أُسند فيها الفعل إلى اسم ظاهر - مثلى كان أم مجموعاً -
وجب تجريده من علامة تدل على تثنية أو جمعه ؛ لئلا يوهم اللفظ أن في الجملة فاعلان لفعل
واحد فيلبس أمره بالأصل القائل أن لكل فعل فاعلٌ واحد ، فيكون كحالهِ إذا أُسند إلى مفرد ؛
فتقول : (قام الزيدان ، وقامَ الزيدون ، وقامت الهندات) ، كما تقول : (قام زيد) وعلى هذا
أنكر عدد من النحاة قول بعض العرب : أكلوني البراغيث ، بدعوى أن المطابقة فيها ممتعة
لكون الفاعل ظاهر وأولوا ذلك على وجهين^(١) :

الأول : إن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، والفعل المتقدم مع ما اتصل به من ضمير جملة في
محل رفع خبر مقدم عن الاسم المتأخر .

الثاني : أن الفعل المتقدم مع ما اتصل به من ضمير فعل وفاعل والاسم الظاهر ، بدل من
ذلك الضمير .

ولما كان إلحاق الفعل المسند إلى اسم ظاهر علامة تدل على التثنية أو الجمع لغة لبعض
العرب لم يعد عدد من النحاة مناصباً من الاعتراف بذلك لكنهم اشترطوا ألا ينسحب ذلك على
مجموع اللغة فيقاس عليه ((لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم
مخصوصين من العرب ، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره))^(٢) . والقول بأن
استعمالاً ما هو لغة من لغات العرب وسيلة من وسائل امن اللبس لجأ إليها النحاة حينما
عجزوا عن تفسير بعض الظواهر التي تتعارض وأصل القاعدة .

غير أننا ما زلنا نعتقد أن إلحاق الفعل المسند إلى اسم ظاهر علامة تدل على تثنية أو
جمعه أسلوب آخر من أساليب العربية التي يلجأ إليها للمبالغة في الحدث لا الإشارة إلى
مجموع المُحدثين أو الفاعلين ، يصدق ذلك في المثال السابق وفي قوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) ، وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : ((يتعاقبون فيكم ملائكة في
النهار))^(٤) . فالمخاطب إنما أراد المبالغة في فعل (البراغيث) لا إشارة الى المجموع ؛ لان

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٤٧٣ .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٨٣ .

(3) الأنبياء : ٣ .

(4) صحيح مسلم : باب المساجد : ٢١٠ .

ذلك مستفاد من اسم الجنس الجمعي ، وكذلك قوله الحق عز وجل : أريدَ به - والله أعلم - المبالغة في ندامة الكافرين على فعلهم في الدنيا يوم القيامة ، أما قوله " ص " فلا تخفى الإشارة فيه إلى دوام المعاقبة والمراقبة لأفعال البشر فالإشارة إلى مجموعهم ؛ لأن الفعل واقعٌ للواحد كما هو واقعٌ للمجموع .

أما إذا تقدم الفاعلُ على فعله ونحاهُ البصرة يمنعون ذلك^(١) -لزمَت المطابقةُ ، ليتضح أن الفعل للفاعل المتقدم ، نحو : المعلمُ جاءَ ، والمعلمون جاءوا .

وتكمنُ أهمية علامة التنثية والجمع في أمن اللبس في كونها كنيات تُضمنُ إسناد الفعل للفاعل المتقدم بدليل المطابقة الحاصلة بينها ؛ إذ لو لم يطابق لأمكن أن ينتظر السامع ويتوقع تنمة للجملة ، نحو : المعلمون جاءَ أبناؤهم ، والمعلمانِ جاءَ أبوهما ، فلزمت المطابقةُ ليفهم أن الإسناد قد تم للفاعل المتقدم^(٢) .

أما من حيث النوع ، فالفعلُ يتجرد من اللواحق مع المذكر ، نحو : جاء المعلمُ ويعدُّ التجرد حالة خلافية تقابل الحالات المتباينة الأخرى^(٣) .

فإذا كان الفاعل مؤنثاً لحقت الفعل علامة التأنيث وهي تاء ساكنة تلحق ببناء (فَعَل) من آخره ، نحو : درست زينب، أو تاء متحركة تلحق ببناء (يَفْعَل) من أوله نحو : تدرس زينب، والجدول الآتي يوضح شكل الفاعل في النظم من حيث العدد والنوع في حالة تقدم الفعل عليه وفي حالة تأخر الفعل عنه^(٤) :

المعلم حضر	حضر المعلم
المعلمان حضرا	حضر المعلمان
المعلمون حضروا	حضر المعلمون
المعلمة حضرت	حضرت المعلمة
المعلمتان حضرتتا	حضرت المعلمتان
المعلمتان حضرتن	حضرت المعلمات

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٨٠ ، قال : (الفعل والفاعل كجزئي كلمة ، فلا يجوز أن يتقدم

الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها) .

(2) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٤١ .

(3) م . ن : ١٤١ .

(4) م . ن : ١٤٢ .

إن (الألف) في حضرا، وحضرتا، و (الواو) في حضروا، و(النون) في حضرُن، إنما هي كنيات عن فواعلها، تلحقُ بالأفعال لِيَفْهَمَ السامع أن الفعل إنما هو مسند إلى الفاعل المتقدم وأن الإسناد قد تم بدليل المطابقة تماماً مثلما كانت التاء في: المعلمة حضرت كناية عن الفاعل المؤنث لا غير وباعتراف النحاة أنفسهم .

٦- قرينة العلامة الإعرابية في تركيب الفاعل :

واسهامتها في هذا باب تتمثل في كون الفاعل رفع، وحيثما كان كذلك استحق احد علامات الرفع، التي تميّزه عن باقي أبواب الكلام وتؤمن لبسه بغيره، فإذا قلنا:

- ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو .

- عَلِيًّا أَكْرَمَ زَيْدٌ .

ميّزنا من خلال العلامة الإعرابية بين الفاعل والمفعول ؛ لكنّ الذي يحصل أنها تقفُ عاجزةً أحيانا عن أن تُؤدّي وظيفتها هذه ، فنلجأ حينها إلى قرائن الخطاب الأخرى ، من مثل الإسناد والرتبة والمعنى المنطقي والبنية العميقة لحلّ الإلباس الذي يمكن أن يطرأ على جملٍ من نحو:

- أَكْرَمَ يَحْيَى لَيْلَى .

- كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ .

- مَا جَاءَ مِنْ رَجُلٍ .

فالأولى، الفاعل فيها من غير علامة ، والثانية مفتوح، على نقيض ما يقتضيه الرفع، والثالثة مجرور ، والمعنى في جميع ذلك واضح واللبس مأمون .

أما الأولى فقد نابت قرينة الرتبة- القائمة أساساً على الأصل اللغوي القاضي بتقدّم الفاعل على المفعول - مناب العلامة الإعرابية وحفظت المعنى ، فلا يمكن للفاعل إلا أن يكون ((عيسى)) وإلا التبسَ بالمفعول وضاعَ معنى الجملة . ويمكن في بعض الحالاتِ حِفْظُ المعنى من اللبسِ حتى في غيابِ الرتبة كما في قولنا :

- أَكَلَ يَحْيَى الْكَمْثَرَى

إذ لا يمكن للكمثرى إلا أن تكون مأكولةً ، ولا يمكن ليحیی إلا أن يكون أكلاً ، فقرينة السياق ههنا هي الفیصل في حفظ اللبس وليست الرتبة . أو العلامة الإعرابية .

وما قيل هنا يصدق في : (كسر الزجاجُ الحجرَ) ، فالإسناد متحققٌ للحجر بقريضةِ المعنى العام الذي أشرنا إليه في حديثنا السابق ، ويمكن في مثل هذه الحالات أن يعرب (الحجرَ) فاعلاً مرفوعاً وعلامةً رفعه الضمة لأمنِ اللبس .

أما في الثالثة فقد نابت البنية العميقة مناب العلامة الإعرابية في حفظ اللبس إذ الأصل في الجملة هو^(١) :

- جاءَ رجلٌ جملة توليدية قائمة على إسناد المجيء للرجل .
- ما جاءَ رجلٌ جملة تحويلية قائمة على نفي نسبة المجيء إلى الرجل .
- ما جاءَ من رجلٍ جملة تحويلية قائمة على توكيد نفي نسبة المجيء إلى الرجل .

فالجُرُّ إنما جاءَ اقتضاءً لدخول عنصر تحويلي جديد على جملة النواة، من غير أن ينفي ذلك علاقة الإسناد . فالفاعل فاعل على الرغم من تغير العلامة ، وهنا نشير إلى إصابة النحاة جادة الصواب حينما عدّوا شبه الجملة في محل رفع ؛ لأنهم صدروا عن المعنى، فهي حالة محلّ الفاعل الذي هو رفع .

ولعل الحالة الأخيرة هي التي دفعت ابن مالك إلى القول: أنّ الفاعل مرفوع حقيقة ، أيّ ، لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فنحو : صدق الله، وأمّا معنى فذلك كائن في ثلاثة مواضع هي^(٢) :

الأول: إذا جرَّ بـ (من) زائدة نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾^(٣) .

الثاني : إذا جرُّ بمن زائدة نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(٤) .

الثالث : إذا أضيف إليه المسند نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) .

هذا وقد تتغيّب قرائن العلامة الإعرابية والرتبية والإسناد ، ويبقى الفاعل فاعلاً والمفعول مفعولاً دونما لبس نحو قولنا : (أرضعت الصغرى الكبرى) ، فالعلامة الأعرابية متغيّبة ، لا أثر لها ، والرتبة ضائعة ، والإسناد يمكن أن يُنسب إلى الاثنين على حدّ سواء واللبس مأمون ،

(1) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق : ١٣٣ .

(2) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٩ .

(3) الحج : ١١ .

(4) النساء : ٧٩ .

(5) البقرة : ٢٥١ .

والذي عمل على أمنه هذه المرّة ، قرينة جاءت من خارج السياق فالعرف الاجتماعي يؤذن بأنّ الصغرى لا يمكن أن تُرضع الكبرى ، ومن ثمّ فإنّ الإسناد واقع للكبرى والصغرى هي المفعول .

وإنّ بالكلمة العربية لا تتقيد بموقع محدد إلا إذا تعرّض ظهور العلامة الأعرابية عليها كالأسماء المقصورة ، ولم تكن لها قرينة تدلّ على معناها النحوي فيتخذ حينئذ من موقع الكلمة دليلاً على معناها⁽¹⁾ ، وفيما عدا ذلك تبقى مواضع معينة لا يمكن الاستغناء فيها عن الإعراب، فلو قلنا مثلاً : (أحبّ محمد عليّ)، من غير التمييز بين الفاعل والمفعول – والكلام يحتمل التقديم والتأخير – وقع اللبس لاستواء الأسمين في القدرة على الفاعلية والمفعولية، فلا بدّ من الأعراب⁽²⁾ .

والخلاصة أنّ الفاعل رفع في الأصل لكن قد يأتي في بعض الحالات نصباً وفي حالات أخرى جرّاً ، وكلّ ذلك منوطٌ بأمن اللبس وكما تقدم .

(1) من وسائل امن اللبس في النحو العربي : ١١٦ .

(2) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ص ١٣٣ .

الفصل الثالث

أمن اللبس في باب النائب عن الفاعل

يعرّف النحاة النائب عن الفاعل بأنه ((كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه ، وشرطه ان تغيّر صيغة الفعل))^(١)، يقول ابن مالك^(٢) :

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ فيما له ، كنيْلٍ خيرٍ نائلٍ
والمقصود بـ (فيما له) - كما يشرحها ابن عقيل -^(٣) ، ان يُعطى ما كان للفاعل ، من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه ، وهذه هي القرائن التي تؤمن اللبس في باب الفاعل ، والتي يمكن تعدادها على النحو الآتي^(٤):-

- ١- مفعول ← قرينة معنى تقسيمي ، وهي تعني ان نائب الفاعل اسم .
 - ٢- حذف فاعله ← قرينة معنوية تشير إلى أن الفاعل ركن غير اسنادي في الاصل.
 - ٣- قائم مقام الفاعل ← قرينة عامة ، تشتمل على قرائن الفاعل وهي :
 - أ- لزوم الرفع ← قرينة العلامة الاعرابية .
 - ب- وجوب التأخر عن رافعه ← قرينة رتبة .
 - ج- عدم جواز حذفه ← قرينة تضام .
 - د- نائب الفاعل مسند إليه فعل ← قرينة إسناد وهي قرينة معنوية .
 - ٤- مغيّرة من أجله صيغة الفعل ← قرينة صفة .
- فبتضافر هذه القرائن يؤمن اللبس ويتميّز نائب الفاعل عن باقي المرفوعات الاخرى. وفيما يأتي تفصيلات القول في تبيان اثر هذه القرائن في أمن لبس النائب عن الفاعل.

١- قرينة الإسناد في تركيب النائب عن الفاعل

لقد أدى اعتبار الاسم المرفوع بعد (فعل) نائباً عن الفاعل وإشراكه مع الفاعل في قضية الإسناد إلى إشكال كبير بين النحاة ، ذلك أن هذه القرينة لا تقوم فيصلاً بين البابين ، ومن ثم فان اللبس غير مأمون فيهما .

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٤٩٩/١ .

(٣) م . ن . ٤٩٩/١ .

(٤) ينظر : الحدود النحوية ، مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب : ١٠٨ .

يظهر هذا في تسمية الباب ، فأكثر المتقدمين على انه (مفعول ما لم يسمى فاعله)^(١) ، في إشارة منهم إلى الفاعل المزال أو المحذوف ، في حين اسماه ابن مالك (نائب الفاعل)^(٢) ، يقول ابو حيان : ((ولم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، المفعول الذي لم يسمى فاعله))^(٣) .

وقد مال إلى اختيار ، هذه الترجمة ابن هشام ((لان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، ولأنها تُخرج المنصوب في نحو : أعطى زيد درهما ، وإن كان مفعولا لما لم يسمى فاعله))^(٤) . وتابعه في الاختيار عباس حسن من المحدثين ؛ لأنها - كما يرى - أدق ، فنائب الفاعل قد يكون - مفعولا به في أصله - ، وغير مفعول به ، كالمصدر والظرف والجار والمجرور^(٥) .

غير أن النحوي الكبير عبد القاهر الجرجاني رفض أن يكون النائب عن الفاعل بمختلف عن الفاعل بالاعتماد على قرينة الإسناد ، ذلك أن كلا منهما جار مجرى صاحبه في كونه مسندا إليه فعل قبله ، ولطالما أنه ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه ؛ فانه لا فرق عنده في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا ؛ لأنه إذا جاز أن يسمى (زيد) في (مات زيد) فاعلا - مع انه عارٍ من الفعل ، ومفعول في المعنى من حيث إن الله أماته ، جاز أن يسمى (زيد) في قولنا : ضُرب زيدٌ ، فاعلا ، أيضاً ، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى ؛ لان الاعتبار هو في كون الفعل مسندا إليه مقدما عليه^(٦) .

وهذه إشارة على جانب كبير من الأهمية في مجال أمن اللبس ، ذلك أن الإسناد لا يقوم قرينةً مميزةً ، أو قيدياً فاصلاً بين النائب عن الفاعل والفاعل نفسه ، فكل واحد منهما مخبرٌ عنه بفعل مقدّم عليه .

وقد تأثر برأيه هذا كل من الدكتور مهدي المخزومي ، و إبراهيم السامرائي ، والدكتورة سناء البياتي .

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، و المقتضب : ٥٠/٤ ، و : الأصول : ٧٦/١ .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد : ٧٧ ، و : شرح التسهيل : ٥٧/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٨٤/٢ ، و : شرح التصريح : ٢٨٦/١ .

(٤) شذور الذهب : ١٥٩ .

(٥) ينظر : النحو الوافي : ٩٧/٢ .

(٦) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٤٦/١ ، و : شرح المفصل : ٧٤/١ .

أما الأول ، فرأى أن الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان - استنادا إلى قول النحاة أن الفاعل هو ((كل اسم صريح أو مؤول به ، اسند إليه فعل أو مؤول به ، واقعا منه ، أو قائما به))^(١) - ضربٌ يفعل الفعل عن إرادة وضربٌ يلتبس بالفعل وليس له فيه إرادة ، فالفعل الذي يسميه النحاة مبنياً للمعلوم هو فعل الفاعل المختار ، والفعل الذي يسمونه مبنياً للمفعول هو فعل الفاعل الذي لا اختيار له ، ولما كان الأمر كذلك كان لابد من تغيير صورة الفعل تغييراً يعبر عن هذا الفرق ، فالفاعل من حيث هو مسند إليه ، هو هو ههنا وها هناك ، والذي حدث هو تغيير في بناء الفعل اقتضاه اختلاف الفاعلين ، ومثل للأول بـ : سافر محمد ومثل للثاني بـ : انكسر الإبريق^(٢).

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد ذهب إلى أن (فعل) بناء كسائر الأبنية الفعلية الأخرى ، يصار إليه في حال إذا وقع الفعل على الفاعل واتصف به ، وهو بذلك كأنه صادر منه ، وهذا برأيه يحدث في أبنية كثيرة فيها المجرد والمزيد ، وليس صحيحا برأيه انه معدول عن البناء للمعلوم ، بل على العكس من ذلك فهو يعني أن (فعل) بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي^(٣).

والى مثل هذا أشارت الدكتورة سناء البياتي ، التي رأت ان الإسناد في تركيب النائب عن الفاعل يصار إليه في النظم عندما يراد إبراز الحدث والحدث ، وإسناده إلى من تلبس بهم الحدث ، بمعنى إسناده إلى من لهم علاقة مباشرة بالحدث ، ولا يعني هذا افتراض أصل للنظم الموجود أمامنا كما تقضي بذلك النظرية النحوية القائمة على الفلسفة والمنطق لأنه - كما ترى - لا يصح في ضوء نظرية النظم أن يُردّ التركيب الذي يتضمّن بناء (فعل) أو (يفعل) إلى أصل افتراضي لا يريده المتكلم ولو أراد له لذكره^(٤). وهذا يعني أن الإسناد في (فعل) و (يفعل) مساوٍ للإسناد في باقي الأبنية الفعلية ؛ لأنهما بناءان قائمان بذاتهما ، ويمكن - برأيهما - إضافته إلى أبنية الفعل اللازم ، وحجتها على ذلك ان الفعل اللازم يصبح متعدياً بوسائل كالهزمة والتضعيف ، نحو نزل المطر ، وأنزل الله المطر ، والحال عكس ذلك في

(١) قطر الندى : ١٨٠ .

(٢) ينظر : في النحو العربي : نقد وتوجيه : ٤٥ - ٤٨ .

(٣) ينظر : الفعل ؛ زمانه وأبنيته : ٩٣-٩٤ .

(٤) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٧٤ وما بعدها .

الفعل المتعدي إذ يمكن له أن يصبح لازماً بتغيير بناءه ، نحو : سأل التلميذ الأستاذ ، وسُئِلَ الأستاذ^(١) .

وهذه إشارات على جانب كبير من الأهمية ؛ لكنه يؤخذ عليها ما يأتي :

أ- إنها تجاهلت شرط النحاة في الفعل المصوغ لمفعول ما لم يسمى فاعله ، أو نائب الفاعل بتعبير أدق ، ذلك ان تغيير صيغة الفعل تؤدي إلى تغيير بناء التركيب برمته ، فالتركيبان غير متشابهين ، وإن أُوهمَ ذلك الإسناد بين الفعل (المسند) ونائب الفاعل (المسند اليه) .

ب- إن تركيب النائب عن الفاعل - كما تشير تعريفات النحاة - تركيب محوّل عن أصل ، وليس هذا الأصل افتراضياً كما زعم الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتورة سناء البياتي ، إنما هو واقع تفرضه تقاليبات الفعل العربي ، إذ به نتكشّف المعنى الحقيقي للتركيب ، ونقف على مراد المتكلم ، ونستطيع أن نتعرف على الفاعل الحقيقي للفعل .

ج- إن قول النحاة عن الاسم المرفوع بعد (فعل) ، أنه نائب فاعل ؛ ليس الغاية منه الإشارة إلى الفاعل الحقيقي ، أو ما اتصف بالفعل ، إنما الاماءة إلى أن هذا الاسم مفعول في المعنى ، وقد حلّ محلّ الفاعل ، فالإنابة في الموقع لا في المعنى^(٢) .

أما ما ذهب إليه الجرجاني ومتابعوه فمردود بما اشترطه النحاة في تركيب النائب عن الفاعل من لزوم تغيير صيغة الفعل ، التي تشير إلى أن تحولاً حصل في بنية الفعل ، ترتب عليه أن يكون الفاعل في البناء متوارياً في البنية العميقة .

إن التغافل عن البنية العميقة أو الأصل في تركيب النائب عن الفاعل لهو أمر خطير في مجال أمن اللبس ، ذلك انه يوقّع في إشكاليات كبيرة منها التباس المصطلحات .

نعم ، إن البناء للمجهول هو أسلوب من أساليب العربية في التعبير ، يصرار إليه لأغراض ذكرها النحويون والبلاغيون على حدّ سواء في مواقعها^(٣) ؛ لكن هذا لا يعني ان نسأوي بينهما أو نلغي احدهما على حساب الآخر كما اقترح ذلك الدكتور المخزومي^(٤) ؛ لان لكل تركيب خصوصيته في التعبير .

(١) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٧٦ .

(٢) ينظر : من النيابة في الموقع الإعرابي : ١٨٨/١ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ٦١٥/١ .

(٤) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٤٦ .

والأمر الذي نريد تأكيده هنا ، أن الفونيم وهو أصغر وحدة صوتية ، يمكن له أن يكون احد عناصر التحويل في الجملة العربية ، شأنه شأن العلامة الإعرابية تماما ، والحال تنطبق هنا ، فتغير صورة الفعل تعني أن عنصراً تحويلياً دخل على الجملة وأزال عنها الاسم الذي كان عمدة في التركيب ، وأحلّ بدلاً عنه المفعول به ، أو ما سدّ مسدّه .

بمعنى أننا عندما نقف على بناء النائب عن الفاعل تستوقفنا البنية العميقة وتجذبنا إليها لتؤكد أن هذا البناء بُني على مكوّن غير المكوّن الذي كان يجب أن يحتل دور الفاعل الحقيقي أو النحوي ؛ لأنه في الواقع منزوع أو مزال^(١).

وقد أشار ابن يعيش إلى شيء قريب من هذا عندما قال : ((اعلم إن المفعول الذي لم يسمّى فاعله يجري مجرى الفاعل في انه بُني على فعل صيغ له على طريقة (فعل) كما يبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة (فعل) ويجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في انه يصحّ به وبفعله الفائدة ، و يُحسنُ السكوت عليه كما يُحسنُ السكوت على الفاعل))^(٢) .

وبناءً على هذا اجترح الدكتور عبد القاهر الفهري عبارة (البناء لغير الفاعل) بدلا عن المبني للمجهول ، لاعتقاده أن ما يميز هذه التراكيب ، هو أن المسند فيها مبني على مكوّن غير المكوّن الذي يحتل دور الفاعل المنطقي ؛ لان الفاعل الأصلي منزوع أو مزال^(٣).

إنّ هذا الذي أثبتناه يقلل من أهمية ما احتج به الجرجاني ومتابعوه من لزوم تسمية النائب عن الفاعل فاعلا على اعتبار الإسناد ؛ لان النحاة لم يشترطوا الإسناد وحده للتمييز بين الاسمين المرفوعين ، بل اشترطوا معه لزوم تغير صيغة الفعل ، الذي يثبت ان البناء محوّل عن أصل هذا التحول الذي أنكره السامرائي ، ورفضته الدكتورة البياتي مع اعترافهما به ضمناً^(٤) .

وإذن فالإسناد في تركيب النائب عن الفاعل إسناد مفعوليه لا فاعليه وهذا ما يرشحه لأن يتضافر مع قرينة الصيغة ليشكل معهما أهم قرائن الباب على الإطلاق .

(١) ينظر : المعجم العربي : ٦٢ .

(٢) شرح المفصل : ٦٩/٧ - ٧٠ .

(٣) ينظر : المعجم العربي : ٦١ - ٦٢ .

(٤) لقد اعترفت الدكتورة البياتي بأن الذي يحدث في صيغة الفعل المبني للمجهول هو تغير يحيله لازماً ، وقديماً قال النحاة في النائب عن الفاعل : (وشرطه أن تغير صيغة الفعل) فكيف يمكن أن يحدث هذا التغير دون أن يكون ثمة أصل يستند إليه !! .

وإزاء الإسناد إلى (فعل) يذكر النحاة ان نائب الفاعل يسند إلى المصدر المؤول من (أن) والفعل المبني للمجهول أيضاً ، بشرط أمن اللبس ، ومن أمثلتهم : عَجِبْتُ من أَكَلِ الطَّعامِ ، بتتوين المصدر ، ورفع (الطعام) على أنها نائب فاعل له ، والأصل عندهم : عَجِبْتُ من أَنْ أَكَلَ الطَّعامِ ، فلما سُبِكَ المصدر المؤول صارت كلمة طعام ، نائب فاعل له ، فإن وقع لبس في السبك لم يصح ، نحو : عَجِبْتُ من إهانةِ عليٍّ ، إذا كان (علي) هو المُهان ، والأصل : عَجِبْتُ من أَنْ أهينَ علي ، فيتعيّن أن يكون المصدر مضافاً ، و(علي) هو المضاف إليه ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع لوقوع اللبس فيه (١) .

ومردُّ هذا اللبس أن مجيء الاسم المرفوع بعد المصدر المنون يوهم أن فعل (الإهانة) وقع من علي ، في حين أن المراد هو وقوعها عليه ، وهذا المعنى لا يتأتى إلا بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وكما هو موضح في التحليل الآتي :

عجب من إهانةِ عليٍّ	←	ملبسة ؛ لان الاصل فيها N
عجبت من أن أهينَ علي	←	وهذه أصلها N
عجبت من أن أهانَ زيدٌ علياً	←	وهي تعادل N
عجبت من أن يهان علي	←	والتي تصبح في البناء للمفعول N
عجبت من أن يهين زيدٌ علياً	←	بإضافة المصدر إلى مفعوله N

بقي أن نذكر ان النحاة رفضوا إنابة المصدر المؤكد لفعله عن الفاعل لخلو الإسناد فيه من فائدة ، والفائدة هنا ، دائما لها علاقة بأمن اللبس ((فلا يُقال في مثل : ضلَّ زيدٌ ضلالاً ، ضلَّ ضلالاً ، لعدم الفائدة ، بخلاف قام في الدار زيد قياماً طويلاً ، أو قومةً أو قومتين ، فان المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد ، فلا يخلو الإسناد فيه من فائدة)) (٢) ، وهذا يعني ان اللبس الحاصل في مثل هذه التراكيب ناتج من عدم إضافة المصدر معنى جديداً مضافاً إلى معنى الفعل ، فمعنى الضلالة مكتسب من معنى الفعل ؛ لأنه جزء من كينونته ، فلا فائدة من الإسناد إليه ، ومع هذا يمكن أن يؤمن اللبس ويكون الإسناد ذا فائدة في حال إذا وصف المصدر أو جيء به لبيان عدد مرات حدوث الفعل ، كأن يقال : ضلَّ ضلالاً بعيداً ، أو ضلالتين وهكذا . وسيأتي بيان هذا مفصلاً عند الحديث عن قرينة التضام .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤/٢ ، و : النحو الوافي : ١١٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٥٨ / ٢ .

٢- قرينة الرتبة اللغوية في تركيب النائب عن الفاعل :

قلنا أن النائب عن الفاعل يأخذ موقع الفاعل في التركيب بعد أن يتغيب لأغراض بلاغية يريدها المتكلم . وهذا يعني بالضرورة أن يأخذ رتبة الفاعل من لزوم تأخره وعدم تقدمه على فعله . والعلة في ذلك ، انه حينما تقدّم التّبس أمره بالمبتدأ ، تماما كما كان أمر الفاعل يلتبس به حينما كان يقدّم ، فلا يقال في : ضُربَ زيدٌ ، زيد ضُرب ، لئلا يتحوّل النائب عن الفاعل إلى مبتدأ ، والضمير المستتر في (ضُرب) يُصبح هو النائب عن الفاعل بعد أن كان خالياً من الإضمار^(١) .

يقول ابن عقيل في مثال الألفية : نيل خير نائل : ((والأصل : نال زيد خير نائل ، فحذف الفاعل وهو (زيد) وأقيم المفعول به مقامه وهو - خير نائل - ولا يجوز تقدّمه ، فلا تقول : خير نائل نيل ، على أن يكون مفعولاً مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده ، وهي (نيل) والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر ، والتقدير : نيل (هو) وكذلك لا يجوز حذف (خير نائل) فتقول : نيل))^(٢) . وينبني على هذا حکمان :

الأول : هو أن النائب عن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل مطلقاً ، بمعنى التزام الأصل في الرتبة لأمن اللبس .

الثاني : هو أن نائب الفاعل لا بدّ له من ضميمة يُضام لها حتى تتم الفائدة ويرفع اللبس فلا يتوهم أن الكلام يخلو من مرفوع^(٣) وهذا ما سنناقشه لاحقاً .

أما أن النائب عن الفاعل لا يجوز تقديمه مطلقاً على فعله ، فذلك فيه نظر ، لأن عناية المتكلم واهتمامه بالمعنى مع توافر القرائن التي تؤمن اللبس ، هو ما يجعل ذلك جائزاً^(٤) ، فإذا كان اهتمامه منصباً على إبراز الحدث والحدوث وإسناده إلى من تلبس به مباشرة قدّم الفعل

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ١ / ٦٢٥ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٥٠٠ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ١ / ٦٢٥ .

(٤) جاء في شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢١ ((والأولى أن يُقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به هو أولى بالنيابة ، وذلك إنْ اختاره)) أي اختيار المتكلم . ينظر : معاني النحو : ٢ / ٥٠٢ .

وأخر الاسم ، وإن كان العكس قدم الاسم وآخر الفعل^(١)، مثال ذلك قوله تعالى: (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٣﴾ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾)^(٢).

فالاهتمام ههنا منصب أولاً على تصوير الشمس ، هذا الجرم السماوي الكبير ثم كيف له أن يتكوّر في ذلك اليوم العظيم أما الفاعل فقد استغني عنه في التركيب لدلالة هذه الأحداث الجسم عليه لأنه معروف انه لا يقدر عليها احد غير الله .

والقول أن تقدير الكلام : إذا كورت الشمس كورت ، خلاف للمعنى للمراد ، فالترخص ههنا حاصل في الرتبة واللبس مأمون .

ويمكن أن نتابع مراحل اشتقاق الجملة عبر الخطوات الآتية^(٣) :

كُورَ اللهُ الشمسَ	←	أصل الجملة .
كُورَ الشمسَ	←	رفع الفاعل .
كُورَ الشمسُ	←	تحويل وظيفي يتمثل بإقامة المفعول به مقام الفاعل .
كُورَ الشمس	←	تحويل وظيفي يتمثل بتغيير صيغة الفعل .
كُورَتَ الشمس	←	تحويل وظيفي يتمثل بالمطابقة بين الفعل والناوب عن الفاعل .
إذا كُورَتَ الشمس	←	تحويل وظيفي يتمثل بإدخال عنصر جديد إلى الجملة وهو الشرط .
إذا الشمس كُورَت	←	تحويل وظيفي يتمثل بالتقديم بين ركني الجملة الأصل

فالذي حصل هو تحويل جملة الناوب عن الفاعل إلى جملة شرط بأداة شرط ثم جرى تحويل آخر في الجملة انتقل بموجبه الناوب عن الفاعل إلى موقع الفعل ، ساعد على هذا الانتقال أمن اللبس وفهم المعنى من خلال القرائن الآتية :

أ - إن معنى الشرط ما زال قائماً في الجملة ومتحقق فيها ، بدليل جواب الشرط ، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾^(٤) .

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٨٠ .

(٢) التكوير : ٤-١ .

(٣) ينظر : النظام الاشتقائي في الجملة العربية (ر.د) : ١٧٨ .

(٤) التكوير : ١٤ .

ب - إن الفعل ما زال مسندا إلى الاسم بدليل المطابقة بينه وبين الفعل بالضمير .
ج - احتفاظ النائب عن الفاعل بالعلامة الإعرابية ، التي اكتسبها من النيابة في الموقع على الرغم من انه مفعول به في الأصل ، وهو ما يدل على انه ما زال نائبا عن الفاعل على الرغم من تقدمه .

د - بقاء الفعل على صيغة المبني للمجهول ، وهذا دليل على أن البناء ما زال لغير الفاعل .
فبقريئة الإسناد والمطابقة ، والعلامة الإعرابية ، وصيغة الفعل ، أمن اللبس وتحقق المعنى المراد من الخطاب ، وهذا لا يتعارض بحال مع مقولة النحاة ، ان الشرط لا يدخل إلا على الأفعال ؛ لأن الجملة ما زالت فعلية ، بدليل المسند ما زال فعلا ، والذي حصل هو تغيير في موقع الإسناد ، اقتضاه المعنى المراد ، وهو لا يتناقض مع أصل القاعدة التي يمكن تعديلها على النحو الآتي : - إن التضام بين أداة الشرط والفعل يمكن أن ينفصم عراه ويُترَخَّص به عند أمن اللبس وانفهام المعنى ، وكما هو بيّن وواضح في كثير من الآيات القرآنية التي لا تحتتمل تأويلات النحاة .

كما يمكن تعديل أصل القاعدة القائلة بوجود تقدم الفعل على النائب عن الفاعل إلى القول : إن الرتبة اللغوية في تركيب النائب عن الفاعل يمكن العدول عنها إذا أمن اللبس واتضح المعنى ، ولطالما أمكن حمل اللفظ على ظاهر معناه ، فعدم التأويل - كما قيل قديماً - أولى من التأويل .

٣- قرينة التضام في تركيب النائب عن الفاعل :

في النص السابق الذي اقتبسناه من شرح الألفية^(١)، يذكر ابن عقيل أن نائب الفاعل لا يجوز حذفه ، وهي إشارة واضحة لإسهامة التضام في أمن لبس النائب عن الفاعل ، فلا يجوز أن نقول : ضُرب ، من غير أن نذكر من وقع عليه الفعل لتلا يخلو الكلام من مسند إليه^(٢) ؛ فاللفظ الواحد لا يشكل كلاما يحسن التخاطب به ، إلا إذا كان المخاطب على علم بالمحذوف فإنه يجوز حينها أن نقول : ضُرب في جواب من قال : أضرب زيداً ؟ .

وكما هو معلوم فإن التضام إما أن يكون سلبا أو إيجابا بين العناصر المتضامة وتكمن إيجابيته في تركيب النائب عن الفاعل في تحديد صلاحية العناصر للنيابة في الموقع ، وعلى عكسه تكمن سلبيته ، ونحن في حديثنا سنتناول الناحيتين ؛ لأن من العناصر ما ينوب في حال ، لا ينوب معه في أخرى .

من ذلك مثلا ، أن المصدر والظرف لا ينوبان إلا إذا كانا مختصين ومتصرفين معا ، فإذا فقد أحد هاتين الصفتين فقدت صلاحية الإنابة ، فلا يضامًا إلى الفعل ، ومن ثم يكون إسنادهما ملبسًا لعدم الفائدة ، والعكس صحيح .

والفائدة التي يُكسبها الاختصاص لكل من المصدر والظرف هو إسباغهما معنى زائداً على معنيهما المبهم ، ويكون ذلك في المصدر إما بتقيده بوصف أو إضافة أو عدد ، فلا يكون لمجرد التوكيد يقول ابن مالك : ((وقيدت المصدر الذي ينوب بكونه لغير مجرد التوكيد، تنبيهها على أن المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يُقام مقام الفاعل ، فلا يقال في مثل : ضل زيد ضلالاً ، ضلّ ضلالاً ، لعدم الفائدة ، بخلاف : قام في الدار زيد قياماً طويلاً ، أو قوم أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد ، فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة))^(٣)، ويعلل هذا الرضي بقوله : ((إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله [أي الفاعل] في افادة ما لم يَفدّه الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرا معاً كلاماً واحداً ، فلو قلت : ضُرب ضرباً ، لم يجز ؛ لأن ضُرب مستغن بدلالته على ضُرب عن قولك ضُرب ، بل يقال : ضُرب ضربيةً ، أو الضرب الفلاني ... وكذا تُشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٠٠ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ٦١٩/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٥٨/٢ .

الفاعل))^(١)، وهذا يعني أن قرينة التضام ، معطلة في جملة : ضلَّ زيد ضلالاً ، ويمكن تفعيلها بأحد الوسائل الآتية :

أ - الوصف ، فيقال : ضلَّ ضلالاً بعيداً

ب - الإضافة ، فيقال : ضلَّ ضلال الفجار .

ج - العدد ، فيقال : ضلَّ ضلالين .

أما في الظرف ، فيكون الاختصاص بالإضافة أو الوصف ، أو العلمية أو نحو ذلك ، يقول ابن مالك : ((وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصاً تنبيهاً على أن غير المختص لا يصلح للنيابة ، كوقت وزمن ومدة ، فلا يقال في : سرتُ وقتاً ، سير وقت لعدم الفائدة ، بخلاف : سرت وقتاً معنياً ، وزمناً طويلاً ، ومدةً من النهار ، فإن الظرف فيه مختص ، والإسناد مفيد))^(٢) .

معنى هذا أن الفعل في جملة : سيرَ وقتٌ ، لا يقبل التضام مع نائب الفاعل ، وبالتالي فهي ملبسة ، ذلك انه لم يدل على شيء لا يدل عليه الفعل ، إذ من لوازم السير أن يشغل وقتاً ، والوقت معنى كامن في الفعل ، فلا معنى جديداً مضافاً إلى معناه ، ولكن متى ما خُصَّ الظرف أمّن اللبس وتحققت الفائدة ، ولا يكون ذلك إلا بأحد الوسائل الآتية :

أ- الوصف ، نحو : سيرَ وقتٌ طويل ، جُلسَ مكان حسن .

ب- الإضافة ، نحو : سيرَ وقت الغروب ، وجُلسَ أمام الأمير .

ج- التعريف بالعلمية : صيمَ رمضان^(٣) .

وهكذا ، فإن الفعل المبني لغير الفاعل لا يقبل التضام مع المفعول معه ، لأنه :

أ- ليس من ضروريات الفعل ، لكونه دالاً على المصاحبة^(٤) .

ب- تصاحبه الواو ، وهي دليل انفصال ، والفاعل ونائبه كجزء الفعل فلا ينفصل عنه

(٥)

ج- إن الغرض الذي سيقى من اجله وهو الدلالة على المصاحبة يفوت بالنيابة ، إذ

لو حذف الواو لم يعرف كونه مفعولاً^(٦) .

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٢٠/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٥٩/٢ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٤/٤ .

(٥) من النيابة في الموقع الإعرابي : ٢١٧ .

(٦) ينظر : أسرار النحو : ١٠٢ .

٤- قرينة صيغة الفعل في تركيب النائب عن الفاعل :

مضى في حديثنا عن قرائن الفاعل أن البقاء على صيغة الفعل الأصلية واحدة من أُميرز القرائن التي تؤمن التباس الفاعل بنائبه ، والعكس صحيح ، فبناء (فُعِلَ وَيُفَعَلُ) من أهم القرائن التي تُميز البناء لغير الفاعل وتؤمن التباسه بغيره .

وإذا كنا قد فرقنا بين (فُعِلَ) اللّازم و(فُعِلَ) المتعدي في حديثنا عن قرينة صيغة الفعل في بناء الفاعل ، فإننا ههنا نناقش بنا (انفعل) التي كثيرا ما تلتبس بـ(فُعِلَ) من حيث صلاحية الاسم المرفوع بعدها لأن يحلّ محلّ الفعل الحقيقي .

وبداية نشير إلى أن النحاة قد ساووا بين (فُعِلَ وانفعل) على اعتبار أن الاسم المرفوع بعدهما إما ان يكون قد قام بالفعل بنفسه أو قام الفعل به ، ومثال ذلك :

- كسر زيد الزجاج .

- و أنكسر الزجاج .

فالفاعل في الجملة الأولى هو " زيد " لأنه قام بعملية الكسر و الزجاج مفعول به ؛ لأنه وقع عليه الفعل وهو نفسه في الثانية فاعل ، لأن الفعل قام به ، ولقد فطن الدكتور مهدي المحزومي إلى هذا التناقض في الإعراب وتوزيع الوظائف ، فانطلق منه ومما نقل عن الجرجاني من مساواته بين : ضَرَبَ زيد و ضُرِبَ زيد ، يساوي بين (فُعِلَ وانفعل) محتجا لذلك بتفريق النحاة أنفسهم بين نوعين من الفواعل هما : الفاعل الذي وقع منه الفعل ، والفاعل الذي قام به الفعل ، فالأول يصدر عنه الفعل مختارا مُريداً الثاني لا اختيار له و لا إرادة بل يلتبس بالفعل ويتصف به ، الأول تنطبق عليه جمل من مثل : كسر زيد الزجاج ، والثاني جمل من مثل : انكسر الزجاج وكُسر الزجاج ، غير أن النحاة فرقوا بين فاعل الفعلين الأخيرين بأن قالوا : أن الأول فاعل والثاني نائب عن الفاعل ، على الرغم من أن المسند في كليهما مما لا إرادة له و لا اختيار ، وكلاهما مما قام به الفعل قياماً اضطرارياً ، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل ، ولطالما أن الأمر كذلك ، فلا وجهة للنحاة - والحال هذه - في تسمية - الأول فاعلا والثاني نائبا عن الفاعل ؛ لأن المسند إليه في الجملتين واحد، سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم أم كان مبنياً للمجهول^(١) .

(١) ينظر : في النحو العربي ، قواعد وتطبيق : ٤٥-٤٨ .

وهذا الذي أثبتته الدكتور المخزومي - وإن كان قد سبق إليه ^(١) - يعدُّ وسيلة من وسائل إحلال الأمن في لبس ثلاث صيغ هي : (فَعَلَ ، وفُعِلَ ، وانفعل) .

وقد ذهبت إلى مثل هذا الدكتور سناء البياتي التي قالت : ((ومما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه أن الآيات الكريمة التي صورت يوم القيامة وما يصاحبه من أهوال وأحداث جسام ، جاء الفعل فيها على بناء (فُعِلَ وانفعل) لأن القصد من الآيات الكريمة تصوير الحدث والحدوث بشكل جليّ وإسناده إلى ما تلبس به الحدث ، وحصر الذهن في هذين الأمرين فقط)) ^(٢) ، وشفعت ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿٢﴾ ﴾ ^(٣) .

غير أن الدكتور خميس الملح مال إلى تفسير آخر مؤداه ((أن صيغة " انفعل " هي صيغة البناء للمجهول في بعض الساميات التي تنتمي العربية إليها ، وعليه يكون مرفوعها نائب فاعل ، وتكون بتحوّلها من " فَعَلَ " إلى " انْفَعَلَ " قد دلّت على البناء للمجهول)) ^(٤) .
ويسند هذا التفسير في رأيه المعنى الظاهر في قولنا :

انكسر الزجاج ← إذ يعادل في شكله قولنا : كُسرَ الزجاج .

وهما في الحالتين أو الشكلين محوّلان عن فاعل محذوف من غير تقدير ، فالأصل هو : كسر زيد الزجاج ، حذف الفاعل (زيد) وحلّ المفعول مكانه ، فأخذ حكمه الإعرابي وجرى تعديل على ضبط الفعل المبني للمعلوم فتحوّل البناء إلى المجهول ، وهذا - بحسب رأيه - تفسير علمي ليس ببعيد عن الصواب .

والظاهر - كما يقول الدكتور فاضل السامرائي - أن الأمر على خلاف ذلك ، ففي (فُعِلَ) دافع خارجي بخلاف (انفعل) الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتياً ^(٥) .

يؤكد ذلك ، التباين في الاستعمال القرآني للصيغتين في قوله تعالى : ﴿ فُكُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ^(٦) ، وقوله ﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ﴾ ^(٧) ،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٤٦ .

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٨٠ .

(٣) التكوير : ١-٢ .

(٤) التفكير العلمي في النحو العربي : ٢١٩ .

(٥) ينظر : معاني النحو : ٥٠٤/٢ .

(٦) البقرة : ٦٠ .

(٧) الانفطار : ٣ .

فانفجار الماء من الصخرة حدث ذاتياً ، على خلاف قوله تعالى (فُجِّرَتْ) الذي يفيد ان مفجراً فجرها (١) .

ومن ثم - كما يؤكد الدكتور عبد الجبار توأمة - ليس في الأول خاصية البناء لغير الفاعل ، فالفعل فيه لازم غير محوّل عن متعدّد ، وإن كان أصله أنه فعل غير إرادي ، فليس من الضروري أن يكون بفعل فاعل حقيقي بخلاف : كُسِرَ الزجاج ، الذي يدلُّ على أنّ الفاعل قد طُوي ذكره ، وأن الفعل قد اسند إلى الزجاج ، وهو مفعول به في الأصل ، ودلّ على ذلك صيغة الفعل التي هي بناء لغير العاقل (٢) .

إنّ (انفعل) مختلفة تماما عن (فعل) من حيث أن معناها المطاوعة ، نحو : (كسرتة فانكسر) (٣) ، والمطاوعة هي مما يمكن التعبير عنه بالدلالية الانعكاسية ، ومفهوم الدلالة الانعكاسية ، أن الفعل يقع على الفاعل ، ومن ثم لا يكون هناك مفعول به ظاهر ، لأن التفاعل حصل بين الفاعل ونفسه ، ومن هنا جاز : كسرتُ الزجاج فانكسر ولم يجز : كسرت الزجاج فكسر (٤) .

وليس هذا فحسب ، بل إن المساواة بين (فعل) المبني للمعلوم و(فعل) المبني للمجهول لا يجوز أيضاً ((لأن معنى الأول مغاير لمعنى الثاني ، فالأول : اختيار من المتكلم بوقوع ضرب من زيد ، والثاني إخبار منه بوقوع الضرب على زيد ، كما أن الأول يُعيّن الضارب ويصرح به ، والثاني بخلافه ، فإذا وافقناه على أن زيد في المثالين مسند إليه ، لم نوافقهما على اتحادهما في الصفة ؛ لأن الأول اسند إليه ضرباً حاصل منه ، والثاني اسند إليه ضرباً واقع عليه ، والأول متصف بالفاعلية ، والثاني متصف بالمفعولية)) (٥) .

وإذن ، فالفعل في الجملة الفعلية ضربان ، ضرب بُني للفاعل ، وضرب بُني لغير الفاعل ، و من الدقّة برأي الدكتور عبد الجبار توأمة أن نجعل للأول فاعلاً ، و للثاني نائباً عن الفاعل (٦) .

(١) معاني النحو : ٢ / ٤٩٢ .

(٢) ينظر : القرائن المعنوية : ٦٨ .

(٣) من أمثلة الكتاب : ٧٧/٤ .

(٤) القرائن المعنوية : ٦٨ .

(٥) من النياحة في الموقع الإعرابي : ١٩٥ .

(٦) ينظر : القرائن المعنوية : ٦٩ .

ومما سبق نستطيع تسجيل الملاحظات الآتية :

١ - إن ما ذهب إليه الدكتور المخزومي ومتابعوه ، ما هو في واقع الأمر إلا محاولة لرفع اللبس الحاصل في قرينة الإسناد ، وليس في مبنى الصيغة أو معناها ، و لقد فطن النحاة العرب إلى ذلك ، حينما دققوا النظر في هذا الإسناد فلم يجدوه إسناد فاعلية ، ففرقوا حينها بين تركيب الفاعل و نائب الفاعل بشيئين ، الأول : صيغة الفعل ، التي بُنيت بناء آخر سموه منذ القديم : البناء للمفعول ، والثاني : هذا المفعول الواضح المفعولية ، و الذي يبدو منه اثر اختفاء الفاعل (١) .

٢ - وثمة ملحظ دلالي دقيق نود أن نشير إليه هنا - علّه - يزيل شيئاً من اللبس الذي اعترى هذه الصيغ الثلاثة ، وهو أن الأول يكون فيها الفاعل مذكوراً لا مرّاء . والثاني محذوفاً غير منويّ الذكر^(٢) ، والثالث : محذوف مع نيّة الذكر لولا ما يمنع من ذلك نحو الخوف منه أو عليه أو الجهل به أو غير ذلك من العوارض التي ذكرها النحويون^(٣) ، ويمكن إيضاح ذلك ، من خلال الأمثلة السابقة نفسها وهي على التوالي :

أ - كَسَرَ زَيْدٌ الزَّجَاجَ ← الفاعل مذكور .

ب - انكسرَ الزجاجُ Ø ← الفاعل محذوف غير منويّ الذكر .

ج - كُسِرَ Ø الزجاجُ ← الفاعل محذوف مع نيّة الذكر .

فالفاعل مذكور في الجملة الأولى ، ومُغَيَّب في الثانية والثالثة ، أما لماذا هو مذكور في الأولى ؛ فلأن المخاطب أرادَ للجملة أن تكون كذلك ، على أصلها ، من حيث الترتيب (ف+فا+مف) ف جاء المعنى النحوي للفاعل مطابقاً للمعنى الدلالي الذي هو واقع الحال ؛ لأن زيد هو من قام بالفعل ، ومن ثم جاءت النيّة الظاهرة مساوية أو مطابقة للبنية العميقة ، لأن الجملة على أصلها ، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته .

أما في الجملة الثانية ، فالفاعل مغَيَّب وغير منويّ الذكر ؛ لأن المخاطب حينما انشأ هذا التركيب لم يقصد مُؤاارة الفاعل أو طيّه عنّا ، إنما أراد الإخبار عن انكسار الزجاج ، فأسند

(١) ينظر : القرائن المعنوية : ٦٩ .

(٢) مرّ في حديثنا عن قرينة الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر ان الجرجاني يعتد بنية المتكلم في التقديم والتأخير ويبيّن عليه حكماً ، ولا ضرر هنا من الإفادة من ذلك والقياس عليه .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ١ / ٦١٥ .

الحدث إلى المفعول مباشرة دون أي إشارة أو قرينة على ذكر الفاعل ، فهي محض أخبار عن الانكسار ، وكأنني به يعينه فاعلا ، وليس ثمة شيء ينوي ذكره .

فهو فاعل ؛ لأنه مدار الأمر وعمدة الموضوع ومعقود عليه الكلام ، فهو مسند إليه على غير وجه الحقيقة ؛ لأنه لم يقم بالفعل ، وإنما قام الفعل به ، ولقد أدرك النحاة هذه الحقيقة ، فقالوا إن الفاعل هو من قام بالفعل أو قام الفعل به ، ومن ههنا تأتي القيمة اللغوية للمصطلح ؛ لأنهم إنما أرادوا أن يبينوا لك إن الفاعلين في الجملة الفعلية العربية نوعان ، نوع يقوم بالفعل ويقدر عليه ونوع يقوم به الفعل ، يتّصف به ، ولا يقدر عليه^(١) .

معنى هذا أن البنية الظاهرة لبناء (انفعل) تساوي البنية العميقة أيضاً وتطابقها ، فهي أصل - في رأينا - ولا يجوز العدول عنها ، أو القول بأنها محولة أو معدولة عن أصل ، لأنها كذلك . وبهذا الفهم يبقى اللبس مأمونا ، والمعنى واضحا والحدّ معروفاً .

أما الجملة الثالثة ، والتي هي أشبه شيء بالجملة الأولى من حيث شكل الفعل ، ودلالاته على المعنى ، فالفاعل فيها محذوف ؛ لكنه مدلول عليه بهذه التغيرات ، التي تصاحب فعله ، ولا يجوز التقليل من شأن هذه التغيرات ، أو القرائن ، لأنها من دقائق العربية ، وأسرارها التي جعلتها تفوق سائر اللغات ، وهذا يبدو فيما تحققه من أغراض ، أهمها :

أ- إيجاد فرق جوهري بين ما أسند إلى فاعله وما أسند إلى غيره ؛ لأن المتكلم الأول جعل من ذلك التغير علامة على أن الفاعل محذوف من الأسلوب ، وإن ما يذكر بعد الفعل على سبيل الإسناد ، قائم مقام ذلك الفاعل ونائب عنه^(٢) .

ب- منع ما قد يحدث من اللبس عند إسناد الفعل إلى غير فاعله وخاصة المفعول^(٣) ، يقول ابن يعيش : ((فإن قيل : ولمّ وجب تغير الفعل إذا لم يُسمى فاعله ؟ قيل : لأن المفعول يصح أن يكون فاعلا للفعل ، فلو لم يُغَيَّر الفعل لم يُعَلَم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أُقِيمَ مقام الفاعل ولهذا وجب تغيره))^(٤) .

(١) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٥ - ٤٨ .

(٢) ينظر : من النيابة في الموقع الإعرابي : ٢٠٢ .

(٣) ينظر : م . ن . ٢٠٢ .

(٤) شرح المفصل : ٧٠/٧ .

ج- تحقيق نوع من الإيجاز والاختصار ، فهذا التعبير يدلّ على معنى يحتاج إلى إسهاب في التعبير عنه ، فلو عبّرت عن المعنى المستفاد من قولك : ضُرب زيد بغير هذه الصيغة الموجزة لكنت مجافيا للإيجاز ، حيث نقول : ضرب ضارب زيدا ، أو ضرب مجهول زيدا ، أو ضرب شخص لا أعرفه زيدا... وهكذا (١) .

ومما يؤكد ، كذلك ، أن الفاعل في جملة البناء لغير الفاعل منويّ الذكر ، أنه يظهر في البنية العميقة لها ، وهي : كسر زيد الزجاج ، وهذا ذاته البناء الأول ، لذا لا أساس لمن قال : إنّ بناء المبني للمجهول ، أو البناء لغير الفاعل ، لا أصل له ، ولا يجوز إرجاعه إلى أصل ، لأنه رأس قائم بنفسه ؛ ثم إنّنا لا يمكن أن نفهم هذا البناء فهما دلاليا صحيحاً من غير أن نحيل إلى البنية العميقة التي توقّفنا على ذلك وترشدنا إليه .

(١) ينظر : النيابة في الموقع الإعرابي : ١٩٥ .

٥- قرينة العلامة الإعرابية :

سبقت الإشارة إلى أن العلامة الإعرابية إحدى القرائن التي تؤمن التباس الفاعل بالمفعول في نحو الجمل الآتية : ضرب زيدا عمرو ، وضرب عيسى موسى الظريف ، وضرب الموسيان العيسيين وهكذا ((فإن انتفى ما هذا سبيله واختفى حال الكلم في اللفظ ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ما يقوم مقامه بيان الإعراب))^(١).

والحال يمكن أن ينطبق على كثير من صور الإنابة في تركيب البناء لغير الفاعل من ذلك قراءة بعضهم^(٢): ﴿لِيُجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣)، فقد استدل به الكوفيون على جواز إنابة غير المفعول مع وجوده بالاعتماد على قرينة الإعراب^(٤). ويؤيد مذهبهم قول الشاعر^(٥): -

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه ما دام معنياً بذكرِ قلبه

فقد أناب الجار والمجرور وهو قوله (بذكر) عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله (قلبه) وليس أدلّ على ذلك من أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعده^(٦).

وتبرز إسهامة العلامة الإعرابية في تركيب النائب عن الفاعل في تحديد الأدخل في عناية المتكلم مما تصلح به الإنابة من مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور فيما لو اجتمعت معاً . فلو قلنا مثلاً : ضُرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره ، وكانت عنايتنا ببيان نوع الضرب ، قدمنا المصدر المبين لنوعه على الباقي وقلنا : ضُرب ضرباً شديداً يوم الجمعة ... أمّا إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل^(٧)، فنقول : ضُرب أمام الأمير ضرباً شديداً يوم الجمعة في داره زيدا ، وإن كانت العناية ببيان زمان الضرب قدمت ظرف الزمان وهكذا ، وكل ذلك بالاعتماد

(١) الخصائص : ٣٥/١ .

(٢) منهم عاصم وشيبة ، ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٦ / ١٥١ .

(٣) الجاثية : من الآية : ١٤

(٤) ينظر : شرح قطر الندى : ١٨٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٦٠/٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / هامش ١٥٦ .

(٧) ينظر : معاني النحو : ٥٠٢/٢ .

على قرينة الإعراب ، إذ لولاها لالتبس على السامع فهم مراد المتكلم ومعرفة الأدخل في اهتمامه وعنايته ، وذلك لقدرتها جميعاً على الإنابة وعلى حدّ سواء .

وتتضافر قرينة العلامة الأعرابية مع قرينة الإسناد والمعنى المعجمي وسياق الحال في جواز إقامة ثاني مفعولي أعطى مقام الأول فتقول في : كسيتُ زيدا جبة ، و أعطيتُ عمرا درهما : كسيتُ زيدا جبةً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ، لأمن اللبس وانفهام المعنى ؛ لأن زيد وعمرو هما الفاعلان في المعنى والدرهم والجبة مما لا يقبلان الإسناد عقلاً ، لأن الأول مأخوذ و الثاني ملبوس ، فلزم ما كان آخذاً الفاعلية و إن نُصب و لزم ما كان مأخوذاً المفعولية و إن رفع^(١) . ولكن يحصل عند إقامة ثاني مفعولي (أعطيت) مقام الأول أن تعجز العلامة الإعرابية عن حفظ اللبس ، فتقول في : أعطيتُ زيدا عمرا ، أعطيتُ زيدا عمرا ، ولا يجوز إقامة الثاني مع وجود الإعراب ، لئلا يتبادر إلى الذهن كونه مأخوذاً مع انه الآخذ^(٢) ، وهنا تلزم الرتبة مرةً أخرى لأمن اللبس .

ويحدث أن لا تظهر العلامة الإعرابية أصلاً على النائب عن الفاعل لعلّة صوتية كما في : ضُربَ موسى ، وضُربت ليلي ، وأكرم أبي ، وغيرها ، فحينئذ يُلجأ إلى قرينة الصيغة للتفريق بين الفاعل ونائب الفاعل ، ويقدرُ النحاة عندها العلامة المناسبة توأماً مع معيارية القواعد .

وقد لا يكون النائب عن الفاعل مرفوعاً أصلاً ، وذلك عندما يكون مجروراً كما في قوله تعالى : ﴿... ولما سَقَطَ في أيديهم﴾^(٣) . والنحاة في مثل هذه الحالة يحملونه على المحل ، لأمن لبس القاعدة لا الاستعمال .

وإزاء عجز العلامة الإعرابية تعجز صيغة الفعل أيضاً في بعض الصور التي مثلناها في باب الفاعل مثل : زكّم الرجل ، وجُنّ العاشق وغيرها ، فهما بدل ان يؤمنا اللبس يكونا سبباً للبس ؛ وعنده لابدّ من الإحالة إلى المخزون المعرفي للمتلقي التي تحيل بدورها إلى شيين :

أ - إنَّ الفعل (زكّم وجُنّ) لازمان أصلاً ، ومن ثم فإسنادهما إسناد فاعلية لا مفعولية .

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي : ١ / ٦٢٦ .

(٢) من وسائل امن اللبس في النحو العربي : ١١٤ .

(٣) النساء : ٧٩ .

ب- وهذا يعني إنّ البنية السطحية لمثل هذه التراكيب مطابقة للبنى العميقة ، ومن ثم فهي أصل ، على عكس النائب عن الفاعل ، الذي فيه البناء محولٌ عن أصل ، وكما شرحناه سابقاً .

وإذن فقريئة العلامة الإعرابية قريئة ذو حدّين في باب النائب عن الفاعل ، مرّة هي له ومرّة هي عليه .

الخاتمة

الخاتمة

ونحن نحط رحالنا على أعتاب الصفحة الأخيرة نسجل هنا أهم ما تحصل فيها من

نتائج:

- ١- إن اللغة العربية - وكل لغة أخرى في الوجود - تنظر إلى امن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط بها ؛ لان اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم .
- ٢- إن الأصل في الاتصال اللغوي هو الإفادة واللبس عارض عليه فأينما وُجِدَ وجبت إزالته ورفعها ، وكل لغة من لغات العالم تحتاط منه بجملة قرائن ، وقد توفرت للغة العربية من الوسائل والسبل والقرائن ما وقت به نفسها من هذه الآفة .
- ٣- تختلف أسباب اللبس باختلاف عناصر الخطاب ، فمنه ما يتعلّق باللّغة ذاتها بوصفها رسالة ، ومنها ما يتعلّق بالمرسل ، بوصفه منشئاً للنصّ ، ومنها ما يتعلّق بالمرسل إليه أو المتلقي بوصفه مخاطباً . والأولى تنفرع إلى فروع ، فثمة لبس صوتي، ولبس صرفي، ولبس تركيبّي، ولبس دلالي ، والإحاطة بكل ذلك ليس بالأمر اليسير ، لا سيما وان دراسة اللبس لا يمكن لها أن تتم بمعزل عن امن اللبس ، وقد وعى الباحث هذه الحقيقة فقصر الدراسة على الجانب التركيبّي ، وابتدأ بما هو أصل ، وثنى بما هو فرع .
- ٤- إن القرائن كلها مسؤولة عن امن اللبس ، وعن وضوح المعنى ، ولا تستعمل واحدة بفردها للدلالة على معنى معين، إنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجّه. فهو لا يتضح إلا بعصبة من القرائن المتضافرة .
- ٥- إن أمن اللبس أعلى ما تحرص عليه اللغة استعمالاً ، وأثمن ما يتطلبه اللغويون تحديداً، ومن ثمة يصبح الوصول إليه غاية لا يدعو الأمر بعدها إلى البحث عن مزيد من القرائن ، ومن هنا يكون إهدار القرينة عند امن اللبس أمراً مقبولاً لآيابه الاستعمال اللغوي .
- ٦- وإلحاقاً بالنقطة السابقة أكد البحث أن العلامة الإعرابية بوصفها الملحظ الشكلي الذي يفرزه العامل النحوي على البنى السطحية للتركيب ، والذي تتمايز في ضوئه المعاني المختلفة للأبواب النحوية؛ قرينة من قرائن السياق ، يمكن أن يتوقف عليها المعنى حيناً فنكون القرينة الوحيدة الدالة على المعنى في السياق ، ويمكن أن تهدر قرباناً للمعنى إذا أمن اللبس.
- ٧- إن اعتراف النحاة بوجود الظاهرة في اللغة العربية وإقرارهم بها في قواعدهم لهو دليل حرصهم وعنايتهم بهذا الملحظ الدلالي المهم ، و الذي يثبت لهم من جديد أن

النظرة المعيارية التي طالما عيىوا عليها لم تكن المحتكم الأخير الذي يلجئون إليه في تععيد قواعدهم ، أما كانت هناك دائماً النظرة الوصفية حاضرة في أذهانهم ، يحتكمون إليها كلما دعت الحاجة إليها ، فهي أصل من أصول استنباطهم و استدلالهم وفاقاً لما خلص إليه الدكتور نهاد الموسى .

٨- إن رصد الحالات التي يؤمن فيها اللبس في كل باب نحوي ، يوقفنا على مناويل الجمل الجائزة نحويّاً أو الملبسة في ذلك الباب وبذلك نستطيع أن نفيد القارئ بمعجم يرصد له عدد الجمل المأمونة اللبس ، كيماً ينسج على منوالها ، وعدد الجمل المأمونة كيما يجنتها .

٩- إن معرفة الوظيفة التي تؤديها القرينة ضروري لمعرفة الكيفية التي يتم بها إنتاج الدلالة النحوية الواضحة والخالية من اللبس .

١٠- أقر البحث بمذهب الكوفيين في جواز الابتداء بالصفة غير المعتمدة نفيّاً أو استنفهاما ، دون أن يوافقهم الإعراب ؛ لأن الأساس في إعراب جمل من نحو :قائم زيد، هو الأصل القائل أن المبتدأ اسم في المعنى والخبر صفة في المعنى ،فتكون قرينة الصيغة هي القرينة المميزة للإعراب هنا، وعليه يكون إعراب الوصف خبراً تقدم أم تأخر ،

١١- وعليه أيضاً ، وخلافاً للبصريين ،لايمكن أعراب الوصف المعتمد مبتدأ؛لان معاني الأدوات تدخل على الجمل لا على المفردات.

١٢- يمكن للوصف أن يعرب مبتدأ إذا دخلت عليه (أل) التعريف ؛ لأنها تكسبه تعريفاً وتعييناً.كما يمكن أيضاً اعتماد المنهج التحويلي ضابطاً في تحديد المبتدأ من الخبر في الجملة المتضمنة تحويلاً بزيادة (ال) التعريف من نحو :الرسول محمد .وغيرها مع الاعتراف أن الجامع لكل ذلك هو قول النحاة : أن الابتداء للأعراف ، والأعراف دائماً هو الاسم العلم ؛ لأنه معرف بنفسه لا من الخارج .

١٣- يجوز للفاعل أن يتقدم على فعله دون أن يلتبس بالمبتدأ ؛ لان الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلاً تقدم أم تأخر ، وبالتالي يكون إعراب الاسم المقدم على الفعل فاعلاً مقدماً .

١٤- الأصل في الفعل أن يتجرد من علامة تدلّ على تثنيته و جمعه ، فان جاء ما يدل على ذلك من نحو : ضربوني القوم فلمعنى المبالغة في الحدث ، وكأن كل واحد منهم ضربه .

١٥- تعدّ قرينة صيغة الفعل من أميز القرائن التي تؤمن لبس الفاعل بالنايب عنه ، فضلاً عن قرينة الإسناد .

١٦ - النائب عن الفاعل بناء يختلف عن الفاعل ، فالفاعل بناء يراد منه إسناد الفعل للفاعل لا غير ، أما بناء النائب عن الفاعل فهو بناء إسنادي يشير إلى أن الفاعل متواري خلف البنية العميقة ؛ لأنه في الحقيقة محذوف أو مُزال .

وثمة - بلا شك - نتائج أُخرى يمكن للقارئ أن يقف عليها في مظانّ الرسالة الأخرى .

قائمة المصادر والمراجع

١- المصادر والمراجع

- الإتيان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ط٣ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر . ١٩٥١ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، ج٢ ، تحقيق : مصطفى احمد النماس ، ط١ ، مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧ .
- أساس البلاغة، الإمام جار الله أبو القاسم الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- أسرار العربية ، أبو البركات ابن الانباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة المجمع العلمي العربي ، دمشق ١٩٧٥ .
- أسرار النحو، شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.
- الأشباه و النظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ .
- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ١٩٧٨ .
- الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، بغداد ١٩٧٣ .
- الأضداد في كلام العرب ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق : عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣ .
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : احمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٧٦ .
- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق ، فخري صالح سليمان قوارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان (د . ت) .
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد المتعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان ١٩٨٢ .

- الإيضاح في شرح المفصل ، ابو عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، القسم الثاني ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢ .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، ط ٣ ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق، عياد اللببتي، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ .
- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ١٩٢٠ .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨١ .
- التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري : تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ١٩٨٦ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق ، محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الاياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- التعليقة ، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ، دراسة وتحقيق خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، السعودية ، ٢٠٠٥ .
- التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء ، التحليل ، التفسير) ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان ٢٠٠٢ .
- التنعيم اللغوي في القرآن الكريم ، سمير إبراهيم وحيد العزاوي ، دار الضياء ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، راجعه محمد علي النجار ، المؤسسة العربية للتأليف والأنباء والنشر ، ١٩٦٤ .
- التوسع في كتاب سيبويه ، عادل هادي حمادي العبيدي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ .

- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ط ١٨ ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٥ .
- الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ .
- الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ٢٠٠٠ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو القاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٧٥ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- الحال في القرآن الكريم ، أنماطه و دلالاته ، هادي نهر ، مركز عبادي للدراسات و النشر ، اليمن ، ٢٠٠٢ .
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٠ .
- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ط ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٨ .
- دلائل الأعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٨٤ .
- دور الرتبة في الظاهرة النحوية ، المنزلة والموقع ، عزام محمد شريفة ، دار الفرقان عمان ٢٠٠٤ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- الزمن واللغة ، مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦ .
- شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- شرح أبيات سيبويه، السيرافي ، محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر ، القاهرة ١٩٧٤ .
- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق ودراسة علي موسى الشومري ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥ .

- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين ابن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . ٢٠٠١ .
- شرح التصريح على التوضيح ، الأزهرى ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
- شرح الحدود النحوية ، الفاكهي ، تحقيق : زكي فهمي الألوسي ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٠ .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابادي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مطابع الشروق ، بيروت ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٧٨ .
- شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، القاهرة .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣ .
- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ .
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، مكتبة المتنبي ، بيروت .
- الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ١٩١٠ .
- الصورة والصورورة ، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي ، نهاد موسى ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣ .
- ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها على القرآن الكريم ، أحمد سليمان ياقوت ، ط ٣ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٣ .
- ظاهرة اللبس في العربية ، جدل التواصل والتفصل ، مهدي أسعد عرار ، دار الرائد للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣ .
- علل النحو ، ابن الوراق ، دراسة وتحقيق : محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ .
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، صبحي إبراهيم ألقى ، دار قباء ، القاهرة . ٢٠٠٠ .
- العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي ، الجزء السابع ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢ .
- الفروق في اللغة ، أبو هلال العسكري ، ط ٥ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣ .

- الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، ط ٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠ .
- فلسفة اللغة العربية ، أمين عثمان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٥ .
- في بناء الجملة العربية ، محمد حماس عبد اللطيف ، دار القلم ، الكويت ١٩٨٢ .
- في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي وتطبيقي على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام) ، خليل احمد عمارة ، مكتبة المنارة ، الزرقاء ، الأردن .
- في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، ط ٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ .
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، خليل احمد عمارة ، عالم المعرفة ، جدة ١٩٨٤ .
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي ، دار الكتب العلمية ودار المعرفة ، بيروت ١٩٧٩ .
- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، أميل يعقوب ، بسام بركة ، مي شيخاني ، ط ١ ، دار العلم للملايين، ١٩٨٧ .
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، مازن الوعر ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٨ .
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣ .
- الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٦ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت (د . ت) .
- الكليات ، الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٤ .
- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني ، دمشق، ١٩٦٩ .
- لسان العرب المحيط ، ابن منظور ، قدم له الشيخ عبدالله العلايلي ، إعداد وتصنيف ، يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، (د . ت) .
- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار عويدات ، بيروت ١٩٨٦ .

- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٩٨١ .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٧٩ .
- مبادئ اللسانيات ، احمد محمد قدور ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩ .
- مجمع الأمثال ، الميداني ، حقه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٥٩ .
- مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة النهضة ، القاهرة .
- المرتجل ، ابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق : احمد جاد المولى وآخرين ، دار الجيل ، بيروت .
- المسند ، أحمد بن حنبل ، شرحه ووضع فهارسه : احمد محمد شاكر العاشور ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨ .
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الأقتضاء ، فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ٢٠٠٣ .
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، محمد عبد المطلب البكاء ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢ .
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، محمد احمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٦٦ .
- معاني الحروف ، الرماني ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، دار الشروق ، جدة ١٩٨١ .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن الفراء ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٠ .
- معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ .
- المعجم العربي ، عبد القادر الفهري ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٦٨ .
- معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب ، إبراهيم الايباري ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، قصر الكتاب ودار الثقافة ، الجزائر ، (د . ت) .
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر بيروت .

- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، أحمد مختار عمر ، عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٩ .
- مغني اللبيب ، عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٣٣٨ هـ.
- مقالات في اللغة والأدب ، تمام حسان ، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى مكة المكرمة ، ١٩٨٥ .
- المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، تحقيق : محمد بدر الدين أبي فراس النعساني ط ٢ ، دار الجيل بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد ١٩٨٢ .
- المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقدمة ، ابن خلدون ، ط ٣ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٦٧ .
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : فخري الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٩ .
- المنجد في اللغة والأعلام ، ط ٢٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٣
- مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .
- مناهج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني ، تحقيق، محمد الحبيب بن الخوجة، ط ٢، بيروت، ١٩٨١.
- مواضع اللبس عند النحاة و الصرفيين ، زين كامل الخويسكي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٩ .
- النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط ٦، دار المعارف ، القاهرة .
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الفكر ، القاهرة .
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة ، دار نوبار، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- نظرية تشومسكي اللغوية ، جون لاينز ، ترجمة : حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٥ .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٠ .

- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٢٣٧ هـ.
- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى وظلال المعنى) ، محمد محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا .

٢- البحوث

- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي ، رشيد بلحبيب ، بحث منشور في الانترنت على موقع Faculty.Uaeu.ac .
- امن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، تمام حسان ، حوايات كلية دار العلوم ، العام الجامعي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .
- التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال، خليل عميرة، بحث منشور ضمن كتاب(المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي) دار وائل للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
- الحدود النحوية (مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب) ، علي احمد الكبيسي ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ع١٥ ، ١٩٩٢ .
- الحركات ، نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، ع ٢٥/٨٠ .
- رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها/دراسة وصفية، خليل عميرة، بحث منشور ضمن كتاب(المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
- ظاهرة القلب ، مفهومها ، أنماطها ، أثرها في معنى التركيب ، علي احمد الكبيسي ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، س٧ ، ع٧٤ ، ١٩٩٥ .
- قراءة أولية في بعض وظائف الأعراب الدلالية والتركيبية ، رشيد بلحبيب ، بحث منشور في الانترنت على موقع Faculty.Uaeu.ac .
- القرائن النحوية وأطراح العامل والاعرابين التقديرية والمحلي ، مجلة اللسان العربي ، مج١١ ، ع١٤ ، س ١٩٧٤ .

- من خصائص العربية ، تمام حسان بحث منشور ضمن وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ج ٢ ، مكتبة التربية في دول الخليج العربي.
- من النيابة في الموقع الأعرابي (نائب الفاعل) ، عبد العظيم فتحي خليل ، بحث منشور ضمن بحوث الدراسات في اللغة العربية وآدابها ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ج ١ ، ١٩٨٧ .
- من وسائل أمن اللبس في النحو العربي ، حسن سليمان حسين ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية جامعة الموصل ، ع ١٠ ، ١٩٩١ .
- مواضع اللبس في العربية وأمن لابسها ، عبد الفتاح الحموز ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، الأردن ، مجلد ٢ ع ١٤ ، ١٩٨٧ .

٣- الرسائل الجامعية

- أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة ، دراسة في كتب حروف المعاني العامة بكر عبد الله خورشيد ، اطروحة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل، إشراف د. خزعل فتحي زيدان ، ٢٠٠٠ م .
- علّة أمن اللبس في اللغة العربية ، اطروحة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد ، مجيد خير الله راهي الزالمي ، إشراف : هاشم طه شلاش ١٩٩٧ .
- القرائن المعنوية في النحو العربي ، عبد الجبار توامة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر، إشراف : فرحات عيَّاش ، ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .
- النظام الاشتقاقي في الجملة العربية ، أمين لقمان محمد أمين الحبار ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل، إشراف هاني صبري علي اليونس ، ٢٠٠٤ .

Abstract

This study adopts both a theoretical framework and a practical one to tackle the matter of the avoidance of ambiguity in Arabic grammar and its effect on the meaning .

The first section , which is the theoretical framework , falls into three chapters . the first chapter is an introduction comprising a definition of the term (the avoidance of ambiguity) and a review of both the past and the contemporary studies which tackled the same subject .the second chapter comprises the evidence of the avoidance of ambiguity which are of three types : verbal , semantic and contextual evidence . The third chapter deals with the gathering of evidence and the grammatical permission regarding them . This chapter has shown that the evidence is the main basis which helps to avoid the ambiguity within the structure ; and that a piece of evidence , whatever its significance is , cannot decide the meaning alone . however, evidence should be gathered together to give the correct and the clear meaning which is unambiguous .

The second section , which is the practical framework , is the implementation of what has been said before . it falls into three chapters :

- The avoidance of ambiguity in the class of inchoative and enunciative .
- The avoidance of ambiguity in the class of subject.
- The avoidance of ambiguity in the class of subject of the passive voice.

The conductions resulting from this section are :

First – the proposing of the subject to the verb does not lead to the ambiguity between the nominal and the verbal sentence because the predicate in the verbal sentence should originally be a verb , whereas the predicate of the nominal sentence should be a noun .

Second – the evidence of specification is among other evidence over which a long argument is being made regarding the un ambiguity in the class of inchoative and enunciative .

Third – the transformational approach can be adopted as a criterion to clarify many cases of grammatical ambiguity especially in the class of inchoative and enunciative and the class of subject.

the avoidance of ambiguity
in Arabic grammar

A Thesis submitted by
Baker abed Allah khorsheed

To
The council of the college of education in
mosul university
In
Partial fulfillment of the requirement of
PhD . Philosophy
In Arabic Language

Supervised by

Dr. Hasan Sulaiman Hussein

2006 A.C.

1427 A.H.